دار الشروق

أحمد عبد الرحيم مصطفى

في أصول التاريخ العثماني




في أصول التاريخ العثماني

الطبعة الأولى
١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م

بيروت: ص.ب. ٨٠٦٤ - هاتف: ٣١٥٨٥٩ - ٣١٥١٠١ - برقيا: داشروق - تلكس: SHOROK 20175 LE
القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني - هاتف: ٧٧٤٨١٤ - برقيا: شروق - تلكس: 93091 SHROK UN

أحمد عبد الرحيم مصطفى



دار الشروق

المحتويات

الصفحة

مقدّمة[1]

تعرض التاريخ العثماني للإهمال بوجة عام حتى النصف الأول من القرن العشرين. فقد تأثر الكتاب الأوروبيون باتجاهات معاصريهم من الدولة العثمانية التي ظلت تشكل بالنسبة الى أوروبا لمدة ستة قرون ـ أي منذ نشأتها حتى الحرب العالمية الأولى ـ مشكلة كبرى: فهي في باديء الأمر كانت تمثل رد الفعل الإسلامي ضد الخطر الصليبي، ثم ما لبثت أن اعترضت المشروعات الاستعمارية الأوروبية، وحين ضعفت أثارت ما عرف في المصطلح الدبلوماسي باسم «المسألة الشرقية» التي شغلت أذهان الأوروبيين ولم يسدل عليها الستار الا بانهيار الإمبراطورية العثمانية. وهكذا ظل الأوروبيون ردحا طويلا من الزمان يعتبرون الدولة العثمانية العدو الأكبر للمسيحية ووصمة سوداء تلطخ قيم الحضارة الغربية وكابوساً يخيم على التطور التاريخي للبشرية ـ وعكس المؤرخون الأوروبيون بوجه عام هذه النظرة المتحيزة بغض النظر عن قليل من الاستثناءات التي خرجت على هذه الأحكام العامة.

وعلى أثر انهيار الإمبراطورية العثمانية وظهور عدد من الدول

---

(١) راجع:

- Halil Inalcik, The Ottoman Empire: conquest, organisation and economy (collected studies), Introduction, pp. I- II.
- Kemal Karpat (ed.), The Ottoman state and its place in world history. Intr. by Karpat, pp. 1-6.
— Albert Hourani, The Ottoman background to the modern Midlle East, in ibid, pp. 61- 3.

الجديدة على أنقاضها جرى تفسير التاريخ العثماني من وجهة النظر القومية لكل من هذه الدول، وهي بوجه عام تفسيرات متحيزة ومنقوصة. فقد اعتبرها مؤرخو البلقان والدول العربية الحديثة دولة أجنبية عرقلت قيام نظم سياسية حديثة في بلادهم وجعلوا منها مشجبا يعلقون عليه مشاكل هذه البلدان. بل إن مؤرخينا العرب ـ باستثناء عدد قليل كانت تحركهم الدوافع الدينية بحيث دافعوا عن الدولة العثمانية التي اعتبروها دولة الخلافة ـ قد أبدوا نفورهم من التاريخ العثماني الذي لم يلعب العرب خلاله سوى دور ثانوي، واعتبروا ظهور الأتراك نهاية لازدهار الحضارة العربية ـ الإسلامية وعقبة في سبيل اقتباس درجات التطور التي أصابتها الحضارة الأوروبية الحديثة. ومثل هذه الأحكام العامة لا تتمشى مع الحقائق التي تبرزها الدراسة الجادة الشاملة ولا مع الملاحظة المتأنية لما خلفه العثمانيون في بلادنا من آثار مادية وسياسية وسلوكية تنفي ما يقال عادة من أنهم كانوا مجرد محاربين مجردين من أي قيم حضارية. بل إن هذه النظرة العامة إلى العثمانيين قد انتقلت إلى تركيا الحديثة التي قامت على أنقاض الدولة العثمانية ووجهت هجومها الشديد إلى الماضي العثماني.

على أن هذه النظرة للتاريخ العثماني قد أخذت تتعدل في أوروبا وتركيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية وبدأ يشوبها الاتزان والموضوعية. وفي البلقان ـ الذي اعتنقت كثير من دوله الأيديولوجية الماركسية ـ فسر التاريخ العثماني باعتباره العصر الإقطاعي الذي سبق ظهور البورجوازية الصغيرة. فالرأسمالية في القرن التاسع عشر ثم الاشتراكية بعد ذلك. وترتب على ذلك ظهور مادة وفيرة ترتبط بالتطور الاقتصادي والاجتماعي. وجرت محاولات مماثلة في البلدان العربية، وإن لم تعدل النظرة العامة للتاريخ العثماني الذي لا تزال دراسته موضعا للإهمال.

بيد أن الاهتمام بالوثائق العثمانية ودراستها قد عدلا النظرة إلى التاريخ العثماني خلال السنوات الأخيرة، بحيث أصبح في حيز الإمكان وضعه في مكانته الصحيحة في إطار التاريخ العالمي: إذ أن الإمبراطورية

العثمانية قد ظهرت في ثنايا رد الفعل الإسلامي إزاء أوروبا الآخذة في التوسع في شرقي البحر المتوسط خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر. ورغم استعارتها بعض التقنيات الأوروبية، فإنها تمثل أقوى وأنجح مقاومة لأوروبا من جانب أي حضارة غير غربية ـ كما أنها لعبت دورها في تكوين ما نطلق عليه اسم أوروبا الحديثة وفي إعادة تشكيل مجتمعات جنوب شرقي أوروبا والشرق الأوسط وشمالي إفريقيا، في الوقت الذي استدامت فيه هوية معظم المجموعات الجنسية واللغوية والدينية الخاضعة لحكمها. فالدولة العثمانية هي التنظيم السياسي الوحيد في العصور الوسطى والحديثة الذي اعترف رسميا بالأديان السماوية الثلاثة وأوجد بينها تعايشا سلميا يشوبه الانسجام ـ وقد بلغ عدد المجموعات اللغوية والجنسية التي خضعت للحكم العثماني بين وقت وآخر أكثر من ستين مجموعة لعبت فيما بعد دورها إما في قيام دول قومية حديثة أو في إثارة كثير من مشاكل الأقليات التي استعصى حلها على الحكومات الحديثة، على حين أن الحكم العثماني ـ كما سنرى ـ قد أوجد لها حلولا ملائمة.

والصفحات التي أقدمها إلى قراء العربية ليست سوى محاولة لعرض التاريخ العثماني في إطاره الصحيح، راجيا أن تعمل الجامعات ودور البحث العربية على الاهتمام باللغة التركية وتوجيه طلابها الى دراسة الوثائق العثمانية واستقاء الأحكام التاريخية منها. فلا يجب القفز على القرون الأربعة التي حكمت خلالها الدولة العثمانية مساحات واسعة من الوطن العربي وتبرير ذلك بأن الحكم العثماني للبلدان العربية لا يعدو أن يكون فترة جمود وركود، بل «واستعمار» واستغلال ـ إذ أن هذه الفترة تشكل جزءا لا يتجزأ من التاريخ العربي العام، وبدونها لا يمكن تفسير كثير من الأوضاع والنظم العربية المعاصرة.

أحمد عبد الرحيم مصطفى

الفصل الأول

أصل الأتراك العثمانيين

يحيط الغموض بأصل الأتراك العثمانيين، وإن يكن ظهورهم على المسرح السياسي في الشرق الأوسط مرتبطا من قريب أو من بعيد بانثيال مغول جنكيز خان خلال القرن الثالث عشر الميلادي عبر سهوب آسيا الوسطى على البلدان المجاورة حاملين معهم الخراب والدمار حيث حلوا. وبعد أن توفي جنيكز خان في أوائل ذلك القرن وأصل أبناؤه وأحفاده حركة الفتوح المغولية: ففي عام ١٢٥٨ قضى هولاكو على الخلافة العباسية، ثم تعرضت البلدان التي كان يحكمها مماليك مصر والشام لخطر هؤلاء المتبربرين الذين ما لبثوا أن اجتاحوا الأناضول الذي حكمه سلاجقة الروم ـ وعاصمتهم قونية ـ لعدة قرون. كما اخترق جيش مغولي أوروبا ووصل إلى ألمانيا وخرّب المجر وهزم الفرسان التيوتون. على أن المغول الذين لم يعرفوا الاستقرار ولم يعرف عنهم ما هو أكثر من الدمار والخراب وممارسة فنون القتال قد أثروا في الشرق الأقصى تأثيرا باقيا: فلقد أصبح أحفاد جنكيز خان لعدة قرون أباطرة على الصين وخانات للتركستان. كما تزعموا «القبيلة الذهبية» وشبه جزيرة القرم[1] وقازان،

(١) تأسست خانية القرم حوالي عام ١٤٣٠ م على يد الحاج جيراي، وكانت حدودها تصل إلى أسفل نهر الدون شرقا وإلى أسفل نهر الدنيبر غربا، وإلى الشمال امتدت الى يلتس Yelets وتمبوف Tambov وفي عام ١٤٥٤ أسس الحاج جيراي عاصمته بهجه سراي الواقعة جنوبي شبه جزيرة القرم. وظلت أسرة جيراي تحكم الخانية إلى أن سقطت في عام ١٧٧١ في يد =

وبذلك سيطروا على روسيا واعترضوا قوتها النامية، وإن تكن كل هذه الأسرات الحاكمة التي حكمت عالما متبربرا لم تترك أي طابع حضاري في البلدان التي سيطرت عليها.

أما الأتراك الذين بدأ ظهورهم بصورة ملموسة على المسرح الإسلامي منذ أن استعان بهم الخليفة العباسي المعتصم، فقد سيطروا بالتدريج على الخلافة العباسية وعلى مناطق غربي آسيا، وإن لم يتعد المد المغولي كونه قد دفعهم صوب الغرب والجنوب بعد أن دمر المغول دولة خوارزم مشاه.

وقد لعب بعض الأتراك دورا رئيسيا في تاريخ فارس وسوريا خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر تحت اسم تركمان النعجة البيضاء (آق قويونلو) وتركمان النعجة السوداء (قره قويونلو)، على حين تحرك آخرون صوب الجنوب واصطدموا بمماليك مصر والشام (الذين ينتسبون هم الآخرون إلى المجموعة التركية)[1] - وحين حلت بهم الهزيمة تحولوا إلى الشمال وانضموا إلى أقربائهم سلاجقة الروم. وحينئذ كان معظم العالم الإسلامي قد سيطرت عليه القبائل الرحل الوافدة من مناطق الإستيس.

فالمغول والأتراك هم نتاج بيئتهم القاسية التي أثرت في حياتهم القائمة على التجوال. فهناك الحرارة الشديدة خلال فصل الصيف والبرودة الشديدة خلال فصل الشتاء والهجرات الموسمية جريا وراء المرعى، كما أن متطلبات اقتصادهم الرعوي قد حددت علاقاتهم بسكان الوديان الزراعية المستقرين، وهي علاقات تقوم بصفة دورية على الاقتباس والغارات الدموية. فمناطق الإستيس الممتدة عبر شمالي أوراسيا الوسطى من حدود

= روسيا التي ضمتها نهائيا في عام ١٧٨٣. ولما كانت أسرة جيراي شديدة التمسك بالإسلام فإنها فرضت على شبه الجزيرة طابعا إسلاميا قويا ما لبث أن تلاشى بعد أن ضمت روسيا شبه الجزيرة. وقبل أن يضم الروس هذه الإمارات كان سكانها يتكلمون التركية.

(١) اعتبر مماليك مصر أنفسهم أتراكا وأطلقوا على أنفسهم اسم الأتراك تمييزا لهم عن سكان البلاد من العرب.

منشوريا إلى بودابست كانت لا تسمح إلا بقدر قليل من الزراعة مما أرغم سكانها على احتراف الرعي والتجوال ومتابعة أساليب الحياة البدائية، على حين كان سكان السهول المجاورة ينعمون بالاستقرار والرخاء النسبيين. وهكذا تحول التعارض الجغرافي إلى تعارض اجتماعي مما نمّى العلاقات العدائية وسوء التفاهم بين الزراع والرعاة، أو بمعنى آخر بين الموسرين والفقراء ـ ومن ثم اختراق الرعاة مناطق المزارعين بصفة دورية تحت زعامة موحدة وتغلبهم عليهم، ثم حلولهم محل الممالك القديمة ـ وهكذا دواليك. وقد ترتب على كل ذلك أن سيطر الفارس رامي السهام، وليد الاستيس والجوع والعوز، على أوراسيا لعدة قرون، إلى أن وضع حد لكل ذلك منذ القرن السادس عشر بعد أن اخترعت المدينة والمناطق الآهلة بالسكان المستقرين المدفعية التي قضت على تفوق رماة السهام[1].

وهكذا سيطر الأتراك ـ الذين دفعهم المغول غربا ـ على آسيا الصغرى، كما تمتع أتراك آخرون بسلطة ضعيفة في سوريا والعراق في إطار النفوذ المغولي، في الوقت الذي اعتلى فيه أحفاد جنكيز خان حكم فارس وتمتعوا بكل مظاهر السيادة في المناطق الممتدة حول نهر الفولجا وجبال الأورال وبحر قزوين وصحارى بلاد التتار وأقاموا إمبراطورية في الصين، وكانوا يتأهبون لإقامة تلك السلسلة الطويلة من أباطرة المغول في الهند. أما آسيا الصغرى التي كانت ميدانا للقتال بين السلاجقة والبيزنطيين فقد سيطر سلاطين قونية على جزء كبير منها، خاصة وأن الحملة الصليبية الرابعة كانت قد زعزعت أركان الدولة البيزنطية وأقامت حكما لاتينيا في القسطنطينية على حين انتقلت قاعدة بيزنطة إلى نيقية الواقعة على شاطىء آسيا الصغرى. حقيقة إن البيزنطيين ما لبثوا أن عادوا إلى عاصمتهم القديمة في أعقاب فترة المنفى، إلا أنهم كانوا من الضعف بحيث لم يبذلوا أي محاولة جديدة لاسترجاع ما كان السلاجقة قد انتزعوه منهم. أما المغول الذين قضوا على سلطنة قونية فإنهم لم يحاولوا السيطرة على المناطق الواقعة

(1) René Grousset, The Empire of the Steppes, pp. VII ff.

إلى الشمال الغربي والغرب من قونية وهي المناطق التي أصبحوا ورثتها من الناحية المنطقية. وفي أوائل القرن الرابع عشر برزت مملكتان مسيحيتان في طرابيزون وكيليكا (أو أرمينيا الصغرى) على الأطراف الشمالية الشرقية والجنوبية الشرقية لشبه الجزيرة، على حين احتفظ البيزنطيون في الركن الغربي بفيلادلفيا وبروسة (بورصة في المصطلح العثماني) ونيقية والمناطق المحيطة بكل من هذه المدن الممتدة في قطاع ضيق على طول الدردنيل والبسفور وبحر مرمرة. وهكذا كانت آسيا الصغرى، التي لم يقم فيها ما يشبه السلطة المركزية، ثمرة ناضجة في يد من يستطيع الاستيلاء عليها والاحتفاظ بها. وكما يحدث عادة في الفترات التاريخية الحاسمة، كان لا بد لشعب جديد تماما أن يجرب حظه في هذه المنطقة التي كانت تفتقد القوة التي تدافع عنها ـ وهذا الشعب هو الأتراك العثمانيون.

ومن المتواتر أن العثمانيين ينتسبون إلى إحدى قبائل الغز التركية التي دفعها تقدم المغول في أوائل القرن الثالث عشر إلى الهرب غربا صوب الأناضول تحت قيادة أرطغرل[1] الذي ما لبث أن دخل في خدمة سلاجقة قونية التي منحته هو وعشيرته منطقة الثغور المواجهة للدولة البيزنطية في شمال غربي الأناضول. وسواء أصحت هذه القصة التي تناقلها المؤرخون العثمانيون بكل أساطيرها أو لم تصح، فإن الفترة الممتدة من القرن الثامن إلى القرن الثالث عشر قد شهدت تدفق كثير من العناصر الجنسية الى الأناضول. ففي خلالها كان العنصر اليوناني، أو بشكل أكثر تحديدا التنظيم الهيليني للنظم الإمبراطورية البيزنطية، قد تراجع إلى مدن السواحل التي جاء منها في البداية، وذلك باستثناء ما حدث على طول سلسلة جبال طوروس ووديان الأنهار التي تصب في بحر إيجه. مرجع ذلك أن اطراد الفتوح الإسلامية قد استتبع هجرة كثير من العناصر السورية

---

(١) يقال إن سليمان «شاه» والد أرطغرل وزعيم الأتراك العثمانيين خلال تجوالهم، وضع على رأسه الذئب الأغبر رمزا للوحشية والقسوة.

Armstrong, Grey Wolf, P. 11.

والعربية ـ التي كانت تعتنق عقائد مختلفة ـ إلى الأناضول. أما طلائع الأتراك الذين وفدوا إلى المنطقة عن طريق فارس فقد كانوا أحد روافد الحركة السلجوقية العظمى، وسرعان ما أصبحوا عنصرا محليا بعد أن استقروا في كل مكان فتحته الجيوش السلجوقية أمام الهجرة التركية. ويبدو أن سلاجقة الروم كانوا في البداية معادين للاتجاهات السنية المناضلة التي ميزت السلاجقة الكبار أو على الأقل كانوا لا يعبئون بها. كما يبدو أن المعتقدات الشيعية قد اختلطت بالمعتقدات السنية بحيث كونتا مزيجا أثر في الإسلام الذي اعتنقه رعاياهم التركمان الذين احتفظوا بشكل مقنع بالمعتقدات التي كان يعتنقها أسلافهم قبل الإسلام. على أن هذه المعتقدات الشيعية لم تعترض قيام علاقات طيبة بين الخلافة العباسية وسلاجقة الروم. ومن المؤكد أن الأناضول قد تأثر إبان حركة الهجرات التركمانية بالمعتقدات الشيعية دون وعي بأن هذه المعتقدات تتعارض مع المعتقدات السنية الغالبة لدى السكان. على أن الأوساط الشعبية كانت تعتنق عقائد مختلطة لا تميز بين ما هو سني وما هو غير سني. بل إن العناصر التركمانية الأكثر ثقافة اقتبست بعض المعتقدات الشيعية دون التفات الى كنهها. فقبل إعادة تنظيم المذهب الشيعي على أيدي صفويي ايران خلال القرن السادس عشر لم يكن التمييز واضحا بين معتقدات كل من المذهبين السني والشيعي[1].

ومهما كان الأمر فحين احتل العثمانيون نيقية وجدوا بها كثيرا من المسلمين الذين كانوا قد أقاموا في المنطقة طيلة ثلاثة أجيال. وكان أتراك

(١) Claude Cahen, Pre - Ottoman Turkey, p. 248 p. 260

حين اعتنق الأتراك الإسلام لم يأخذوه جميعا بنفس الكيفية: فقد أصبح بعضهم ـ ومنهم السلاجقة ـ سنيين متشددين، على حين أن آخرين قد تأثروا بأشكال إسلامية أقل سنية كان ينقلها التجار والمتصوفة ومجموعات «الغزاة» الذين احتكوا بهم على حدود دار الإسلام. وقد تأثر هؤلاء بممارسات الدعاة والمتصوفة الشعبيين، في الوقت الذي لم يطرحوا فيه تماما دياناتهم الشعبية التقليدية.

(راجع: Davison, Turkey, P. 17,)

الهجرات الأولى هذه بسطاء التفكير يميلون إلى التسامح مع الآخرين ولا يشعرون على الإطلاق بالمزايا والالتزامات الخاصة بمجتمع منظم ـ ومن ثم موقفهم السلبي من التغيرات السياسية التي كثيرا ما تعرض لها الأناضول منذ قدومهم. وخلال الربع الأول من القرن الثالث عشر تقدمت هجرة كبيرة أخرى صوب الأناضول، ولكن تفرق جزء كبير منها في جبال أرمينيا، على حين اتجه جزء آخر صوب الجنوب: إلى سوريا وكيليكيا ووصل بعضها إلى مناطق قريبة من مصر. وعلى حين أن الغزو السلجوقي الأول كان غزو مستقرين يتبعون جيشا منتصرا، كانت هذه الغزوة الأخيرة غزوة لاجئين هربوا من عدو مخيف هو جنكيز خان وقبائله المغولية. ولما كان هؤلاء المهاجرون يشتملون على عائلات تحمل كل ما تستطيع حمله من متاعها، ولما كان على المهاجرين أن يحثوا الخطى دون أن يكون لهم مستقر واضح، فإن أغلبيتهم لم تتقدم كثيراً. وبعد أن استقر معظمهم في جبال أرمينيا وفي أعالي سهل الفرات بعض الوقت ،أغرتهم وفاة جنكيز خان بالعودة الى بلادهم. ورغم أن الجبال الوعرة ووديان الأناضول الضيقة لم تغرهم بالتقدم صوب الغرب، فقد تغلغل أكثرهم في الأناضول بعد أن فقدوا معظم نسائهم وأطفالهم. ولما كانوا يشكلون مجموعات صغيرة من المحاربين، فقد قرروا الانخراط في جيش علاء الدين كيقوباد آخر سلاطين السلاجقة المبرزين، وكان يدخل في أملاكه الطريقان الرئيسيان إلى داخل الأناضول. وأغلب الظن أنه فزع لمجيء هذه العصابات المحاربة وتردد في قبول انخراط الكثيرين منهم في قواته، إذ لم يكن بإمكانه الركون إلى إخلاصهم له في مواجهة الخوارزميين الذين كان يحاربهم في ذلك الوقت، أو في مواجهة المغول. لهذا اتبع سياسة حكيمة تقضي بمقاومة انخراطهم في جيشه ومنح زعمائهم إقطاعات على حدود دولته الآخذة في الانكماش، حيث كان عليهم أن يحافظوا على بقائهم في مواجهة البيزنطيين. وفي مثل هذه الظروف كانت القبيلة المحظوظة هي التي تشغل الإقطاع الأقرب إلى القسطنطينية وما تبقى من الإمبراطورية البيزنطية ـ وتلك هي القبيلة التي كان زعيمها التاريخي ابن أرطغرل أبو العثمانيين الذين لم يحتكوا ـ حتى

عهد السلطان أورخان ـ بالقبائل التركية الأخرى التي استطاعت أن تقيم إمارات مستقلة على أثر انهيار الدولة السلجوقية.

ولا توجد مصادر عثمانية بالإمكان الاعتماد عليها فيها يتعلق بأصل الشعب العثماني وأسرته الحاكمة أو تاريخه خلال القرن الرابع عشر[١]. فلم تكن للعثمانين سجلات مكتوبة عن الفترة السابقة على فتح القسطنطينية[٢] على حين أن البيزنطيين[٣] لا يشيرون بما يستحق الذكر إلى أصل العثمانيين، خاصة وأنهم لم تتوفر لديهم وسائل الحصول على معلومات لها قيمتها. أما الكتاب الأوروبيون الأول فليست لمعلوماتهم أية قيمة الا من حيث اعتبارها انعكاسا لفكرة أوروبا عن العثمانيين حين أصبحوا خطرا يتهددها، هذا إلى أن التواريخ العثمانية التقليدية لم تشر إلا قليلا إلى العثمانيين قبل استقرار آل عثمان في الأناضول، كما أنها تتجاهل تاريخ الأتراك بوجه عام قبل اعتناقهم الإسلام. ورغم اختلاف الروايات الخاصة بأصل العثمانيين إلا أنها تلتقي جميعا عند إرجاع أصلهم إلى قبيلة قايى خان التي هي فرع من الأتراك الأوغوز (الغز أو التركمان) الذين هم بدورهم ـ طبقا للأسطورة ـ من نسل يافث بن نوح. وثمة تكرار لقصة هجرتهم القسرية ـ تحت ضغط المغول ـ من موطنهم في آسيا الى الأناضول إلى أن دخل أرطغرل ـ أبو عثمان ـ في خدمة علاء الدين كيقوباد. وتذهب هذه القصة المتداولة إلى أن سليمان شاه هاجر مع قبيلته مع من هاجر من القبائل من بلاد كردستان ومعه ألف فارس إلى بلاد الأناضول، فاستقر رحله في أخلاط (بلدة في شرقي تركيا الحالية بالقرب من بحيرة

---

(١) عن أصل العثمانيين راجع Gibbons, Foundations of the Ottoman Empire الملحق أ ص ٢٦٣ وما بعدها.

(٢) كتب الكثير من التواريخ العامة لآل عثمان في عهد السلطان بايزيد الثاني بناء على رغبته. ويقف معظم هذه التواريخ عند أحداث عامي ١٤٨٤ـ ٥. أنظر:

Halil Inalcik, The, rise of Ottoman historiography Lewis Holt (eds), Historians .of the Middle East, P. 164

(٣) راجع **Steven Runciman, Byzantine historians of the Ottoman turks; in ibid, PP. 271- 276.**

وان في هضبة أرمينيا) ثم أراد العودة إلى بلاده فسار إلى قلعة جعبر وأثناء عبوره مع عشيرته نهر الفرات سقط في النهر وغرق. وقد خلف أربعة أولاد رجع اثنان منهم الى حيث جاءوا بينها تابع الآخران المسيرة إلى الشمال الشرقي في سهول أرضروم ومعهما أربعمائة أسرة. ثم تولى أرطغرل زعامة القبيلة - وبينها هم يسيرون في الأناضول لمحوا جيشين يقتتلان دون أن يعلموا شيئا عن هويتهما - وكان أحد الجيشين قليل العدد فما لبثوا ان تدافعوا إلى نجدته بدافع من النخوة ونصرة الضعيف. وتم النصر لذلك الجيش، وتبين فيما بعد أنه جيش المسلمين السلاجقة على حين كان الجيش الآخر مغوليا (وتذهب بعض الروايات الى كونه بيزنطيا). فما كان من السلطان علاء الدين إلا أن كافأ أرطغرل على ما قام به وأقطعه وقبيلته بقعة من الأرض في محاذاة بلاد الروم إلى الغرب من دولة السلاجقة. وحتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر كان المؤرخون العثمانيون - برغم ما طرأ من تعديل على أساليبهم التقليدية في كتابة تواريخهم - لا يزالون يتمسكون بهذه القصة. وما وافى عصر السلطان عبد الحميد الثاني حتى كان قد ازداد الاهتمام بالتاريخ التركي مقترنا بازدياد الشعور بأنه في الواقع تاريخ المؤرخ الذي يتصدى لكتابته[1].

وإزاء عدم اتضاح الحقائق الخاصة بنشأة العثمانيين وأصلهم، نجد لزاما علينا أن نمحص الأساطير المرتبطة بهذه الناحية، وذلك على اعتبار أنه لا يوجد شعب سجل نشأته. ومن ثم وجب علينا أن نتتبع هذه القصة الشائعة الى أقدم مصادرها ثم نتبين ما إذا كانت تحتوي على أي عناصر متضاربة ومتناقضة، وما إذا كانت تأخذ عن أساطير أخرى أو عن قصص تاريخية يفترض أنها كانت معروفة في البيئة التي ظهرت فيها. فالقصة العثمانية الرسمية تعزو إلى عثمان شجرة أنساب تضم ٥٢ سلفا (أو أكثر) وتنتهي عند نوح عليه السلام. ومما له دلالته أن شجرة الأنساب هذه تضم جوق آلب ووالده أوغوز خان، أي أنها تتصل بأسطورة الأوغوز القبلية

---

(١) Kushner, The rise of Turkish nationalism, pp. 27- 29

والأوغوز - أو الغز أو التركمان (ومنهم السلاجقة الذين احتلوا فارس والأناضول)- من أهم القبائل التركية. فهم بعد هجرتهم من أواسط آسيا في القرن العاشر الميلادي، تدفقوا على فارس وأرمينيا والأناضول والقوقاز وجنوبي روسيا، ومنها عبروا الدانوب إلى البلقان، على حين وصل آخرون إلى العراق وسوريا. ولم يكن تغلغل الأتراك السلاجقة في آسيا الصغرى ناجما عن تقدم مجموعات قبلية كبيرة، بل إنه تم على أيدي مجموعات تشمل عدة عناصر. ولا يوجد دليل على أن الروح القبلية كانت بنفس القوة التي كانت عليها لدى القبائل العربية. وعلى أي حال فإن الأتراك الذين ساعدوا السلاجقة في توطيد حكمهم في الجزء الأكبر من العالم الاسلامي خلال القرن الحادي عشر كانوا من الأوغوز. لهذا فان انتساب العثمانيين إلى قبائل الأوغوز وقصة هذه القبائل وزعيمها إنما هي من اختلاق المؤرخين. كما أن كل الأساطير المرتبطة بهذه القصة يجب أن تعزى إلى القرن الخامس عشر. وكون المؤرخين قد عمدوا في ذلك الوقت الى اختلاق قصص متناقضة دليل كاف على عدم صحة هذا النسب القبلي - وبالتالي فلا يمكن أن نرجع قيام الدولة العثمانية إلى الارتباطات القبلية الطبيعية، بل نجد لزاما علينا أن نتتبع أحوال الحدود بين بيزنطة ودار الإسلام حيث أدت الحروب المستمرة بين الجانبين إلى ظهور تنظيم عسكري ذي طابع خاص على جانبي الحدود.

فقد تشابهت أوضاع مناطق الثغور على كلا الجانبين حيث كان السكان يواصلون القتال بنفس الحماسة الدينية لدى الطرف الآخر. ورغم الاقتتال فقد كان سكان الثغور يتشابهون في عزلتهم الروحية والمادية عن الحكومات التي لم تسيطر على نشاطهم، مما ترتب عليه تآخيهم في بعض الأحيان. وحين ضغط عليهم كبار ملاك الأراضي بالتدريج وقضوا على أملاكهم الصغيرة لم يعودوا يهتمون بالدفاع عن البلاد، بل انتقل بعضهم إلى خدمة الطرف المعادي[1]. وكانت الغنائم توفر للثغور القاعدة

---

(١) Cahen, op. cit., pp. 64- 5

الاقتصادية للحياة، في حين قام تعارض ثقافي ضخم بين منطقة الثغور ذات الطابع الحربي وبين المنـاطق الداخليـة الجانحـة إلى السلم، وهو التعارض الذي عمقته الخلافات الجنسية. وقد استتبع ازدياد العناصر المقاتلة التي كانت تفد إلى مناطق الثغور من أقصى البلاد على جانبي الحدود خليطا عجيبا من الجنسيات واللغات. كما أوجد عشائر محاربـة مخلصة لزعمائها وتطمح إلى أقصى درجات الاستقلال وتعي أهميتها فيما يتعلق بعلاقاتها بالحكومة: فهي أميل الى مقاومة كل تدخل إداري وتحتقر الضرائب بوجه خاص، بل وتطالب الحكومة بأن تكرمها وتبذل لها العطاء والعون العسكري. هـذا إلى أن معتنقي المذاهب المنشقـة التي تواجـه الاضطهاد على أيدي أتباع المذهب المقرر في الدولة المعنية كانت تجد في منطقة الثغور ملجأ آمنا، بل واستقبـالا حماسيا في بعض الأحيان.

وكان مقاتلو الثغور يختلفون عن بني دينهم في الداخل ويشبهون مقاتلي الثغور على الجانب الآخر ممن كانوا على علاقة مستمرة بهم لم تقتصر على الاحتكاك الحربي، خاصة وأن السجناء والهـاربين والنسـاء ممن كانوا ينتقلون من الجانب الآخر كانوا يسهلون التبادل والتجانس الثقافيين. وكان العنصر التركي غالبا في الثغور الإسلامية خلال القرن التاسع الميلادي، خاصة وأن الأتراك في ذلك الوقت كانـوا يشكلون أهم ركائـز الطبقـة العسكرية. فهم لم يسيطروا على الجيوش النظامية وحدها، بل سيطروا كذلك على حركة المجاهـدين (الغزاة، ومفـردهم غازي) ذات الشعبيـة الواسعة، وكانت قد ظهرت أول ما ظهرت في خراسان وبلاد ما وراء النهر. وقد اجتذبت هذه الحركة كل العاطلين والساخطين الميـالين الى القتال ممن كانوا يسعون إلى مقاتلة الزائغين وأعداء الدين. ومما لا شك فيه أن المجرى وراء الغنائم هو الذي وحّد هذه القبائل في البداية. وفي أوائل القرن الحادي عشر اشتد ساعد المجاهدين (الغزاة) الذين كانوا يهاجمون الأراضي البيزنطية. حقيقة إن قسما كبيرا من العنصر التركي، ممن هاجروا خلال حركة الأوغوز الكبرى التي قادها السلاجقة، قد انضموا إلى الدولة السلجوقية الجديدة باعتبارهم طبقة محاربة كانت تتمتع بالإقطاعات. إلا

أنه كان يوجد خارج هذا التنظيم عدد كبير من مجموعات المقاتلين ذات الاستقلال الذاتي، فضلا عن مختلف القبائل المستقلة التي واصلت حياتها القبلية داخل البلدان العربية. وقبل وقت طويل من نشوب معركة ملازكرد (منزكرت) التي أوقع فيها الأتراك السلاجقة هزيمة كبرى بالجيوش البيزنطية في عام ١٠٧١، كان المجاهدون ـ الذين توغلوا في داخل الأناضول ـ قد نهبوا مدنا كبرى مثل سبسطية وقيصرية وإيكونيوم (قونية فيما بعد)، مما يدل على أن التنظيم البيزنطي في مناطق الحدود كان آخذا في التدهور. وبعد منزكرت نشبت الثورات في مناطق الحدود البيزنطية وقامت دول صغيرة أدى وجودها الى نشوب الفوضى والانهيار التام لنظام الدفاع البيزنطي مما شجع على اجتذاب مزيد من المجاهدين بما في ذلك محاربو التركمان.

وهكذا أمكن الاستيلاء على كثير من المدن البيزنطية الواقعة في منطقة الحدود، في الوقت الذي حاول فيه كثير من الإقطاعيين البيزنطيين إقامة إمارات محلية مستقلة في الثغور كان بعضها يستعمل قوات تركمانية ضد الدولة البيزنطية. وقد قام التركمان المغيرون، الذين أفلتوا من سيطرة السلاجقة، بقيادة التوسع الجديد صوب شواطىء بحر إيجه وبحر مرمرة. وفي البداية احتلوا المناطق الريفية وبذلك اعترضوا الاتصال بين مختلف المدن البيزنطية وأصابوا الإدارة البيزنطية في الصميم ـ وفي كثير من الأحيان رحب بهم اليونانيون الذين رزحوا تحت عبء الضرائب وسيطرة الكنيسة. وبازدياد توغل الأتراك في الأناضول أمكن فرض الطابع التركي على المدن. وبازدياد سيطرة زعماء إمارات التركمان بالتدريج على المدن، نجدهم يطورون علاقاتهم بالتدريج مع الرعايا الجدد الوافدين من الشرق ويبنون المساجد وغير ذلك من المنشآت والمباني فيما أصبح المدن الكبرى آنذاك. وعلى حين أنهم فرضوا الطابع التركي على المدن، فإنهم أوجدوا الطابع الإسلامي ـ الإيراني في أوساط التركمان ـ وبالتدريج برزت ثقافة تداخلت فيها اللغات التركية والعربية والفارسية[1] مما جعل السكان المنتمين إلى

(١) Cahen, op. cit., p. 365.

أصول تركية يعتبرون أنفسهم مسلمين قبل أي شيء آخر، ولو أن تتريك الأناضول لم يكتمل إلا بعد سيطرة المغول فيها بعد على وسط شبه الجزيرة بوجه خاص.

وقد ترتب على توسع «الغزاة» صوب الغرب قيام مجموعات تضم هؤلاء الغزاة والبدو الرحل، بالإضافة الى نشأة ممالك صغيرة لم تعمر طويلا ـ وتداخلت كل هذه العناصر في سكان الأناضول الأقدمين فيما أصبح منطقة متسعة تقوم فيها ثغور الحدود. وقد تنازعت هذه الإمارات التركمانية مع بعضها البعض، مما أشاع الاضطراب في المناطق الريفية وفي طريق حج المسيحيين من الأناضول إلى القدس، وأدى إلى استنجاد الدولة البيزنطية بالغرب المسيحي ووفود الحملات الصليبية إلى المشرق. ورغم أن الحملات الصليبية استطاعت أن تنتزع بعض أملاك دولة السلاجقة، فإن هذه الأخيرة احتفظت بوسط الأناضول حيث أقامت ما عرف باسم سلطنة سلاجقة الروم (وعاصمتها قونية) وأحرزت مستوى ثقافيا عاليا: فلا تزال أواسط الأناضول تشهد بقايا طرقها وجسورها الحجرية الممتازة وشبكة خاناتها ومساجدها ومدارسها الفقهية وحصونها.

وكانت ثقافة دولة سلاجقة الروم ذات طابع مختلط، خاصة وأن الدولة ذاتها قامت على أراض جرى انتزاعها من البيزنطيين. فقد حوت عددا كبيرا من السكان المسيحيين بكنائسهم وأديرتهم (التي كانت تتبع لبطريركية القسطنطينية)، في الوقت الذي استحوذ فيه العنصر المسيحي على نفوذ كبير في البلاط، خاصة وأن حريم السلاطين كان يحتوي على نساء مسيحيات، في حين أن أمهات بعضهن كن مسيحيات. وكانت قونية توفر الملجأ الطبيعي للمهاجرين البيزنطيين الذين كانوا أحيانا ـ دون أن يتخلوا عن عقيدتهم ـ يشغلون مراكز هامة في الدولة السلجوقية التي كان المسيحيون الذين اعتنقوا الإسلام يلعبون فيها دورا مرموقا بوجه عام. وكانت الثقافة المختلطة لا تزال أكثر وضوحا في المناطق الريفية، كما كانت غالبة في منطقة الحدود. وكان الأتراك قد عاشوا أجيالا في الأناضول حيث

اختار «الغزاة» زوجاتهم من السكان الأصليين الذين انضم بعضهم - وبخاصة الشبان الميالون إلى القتال - إلى حركة «الغزاة» بعد اعتناقهم الاسلام. كما استقر في البلاد عدد كبير من الرُّحَّل، مما أدى إلى تفكك الروابط القبلية القديمة وإفساحها المجال لقيام مجتمعات ريفية.

ولقد أدى الغزو المغولي الذي تعرض له الشرق كله إلى توجه قبائل كبيرة من الأتراك الرحل، بالإضافة إلى فلول الجيوش المنحلة، صوب قونية التي عمدت بوجه عام إلى توجيه الفارين صوب الأراضي الرعوية في مناطق الحدود حيث ازدادت أعداد العناصر شديدة المناوأة لدولة قونية. وفي عام **١٢٣٩** نشبت ثورة دينية واجتماعية في أوساط التركمان، وهي الثورة التي عرفت باسم حركة بابا إسحق. وقد ظهر بابا إسحق هذا (وهو داعية شعبي تركماني) في منطقة الحدود الواقعة بين سوريا ونهر الفرات وجبال طوروس، وأطلق على نفسه اسم رسول الله، واستطاع بوسائل عدة أن يجتذب مجموعة من الأتباع المتحمسين الميالين للحرب، ثم وسع دائرة دعايته بحيث وصلت إلى منطقة أماسيا وما جاورها من المناطق التي تعرضت لهجوم أتباع بابا إسحق وقد أرسلت قوات لمقاتلة أتباع بابا إسحق منيت محاولاتها بالفشل برغم قتل بابا إسحق هو وعدد كبير من أتباعه بحيث أن نفس الحركة لن تلبث أن تظهر مرات متعددة فيما بعد، ولو أن ما كان يدعو إليه بابا إسحق غير واضح تماما[١]. فرغم اصطناع الشدة في قمع الحركة إلا أنها لقيت تأييدا واسع النطاق في مناطق الحدود حيث ظلت آثارها التي عمقت الفواصل بين منطقة الثغور وبين دولة السلاجقة التي حرمت إلى الأبد من مساندة المحاربين الأتراك الأشداء لها.

وفي عام **١٢٤٣**- وعلى أثر القضاء على بابا إسحق - منيت دولة السلاجقة بهزيمة كاملة أمام المغول في موقعة كوشه داغ، وبالتدريج تضعضعت سلطة حكام قونية تحت وطأة ضغط المغول والفساد الداخلي والحرب الأهلية، فما لبثوا أن أصبحوا أفصالا للمغول الذين استخدموهم

---

(١) Ibid, p. 136.

في استغلال الأناضول. ورغم أن سلاجقة قونية ظلوا يتولون الحكم حتى عام ١٣٠٣ فإنهم لم يفيقوا على الإطلاق من هذه الكارثة. وقد يبدو من الغريب أن هزيمة سلاجقة الروم على أيدي المغول قد أدت إلى الإمعان في تتريك الأناضول، وذلك نتيجة لهجرة موجات جديـدة من الأتراك من أواسط الأناضول إما فراراً من المغول أو مشيا في ركابهم. كما أن ضعف دولة سلاجقة الروم أدى إلى نقل السلطة إلى أطرافها حيث أخذت إمارات تركية صغيرة تعمل في استقلال عن سلطة السلاجقة بحيث عجز سلطان قونية عن الحيلولة دون مهاجمتها لمناطق الثغور البيزنطية. ولعب الغزاة (المجاهدون) دورا أساسيا في شن هذه الهجمات الجديدة، في الوقت الذي كان فيه الأولياء من المشايخ والدراويش ـ وقد فروا من التركستان وفارس إلى الأناضول، ومن ثم إلى منطقة الثغور ـ يقومون بدور هام في التحريض على الجهاد ضد الدولة البيزنطية التي كانت قد تضعضعت بصورة نهائية نتيجة للحملة الصليبية الرابعة (١٢٠٤) التي احتلت القسطنطينية حيث أقامت حكما (لاتينيا) ودفعت بأباطرة بيزنطة إلى المنفى في نيقية لمدة نصف قرن. وبعد أن عاد الأباطرة الى قاعدتهم الأصلية في نهاية الأمر وجهوا اهتمامهم صوب الغرب مما أضعف حامياتهم على الحدود الشرقية، في الوقت الذي استاء فيه الفلاحون ـ الجنود من السياسة العقارية والمالية التي اتبعتها أسرة باليولوجس التي مالأت كبار الملاك من النبلاء ورجال الدين. هذا إلى أن احتلال اللاتين للقسطنطينية خلال النصف الأول من القرن الثالث عشر قد أدى إلى قيام ممالك سلافية قوية في البلقان لعبت دورها في امتصاص قدرٍ كبير من جهد أباطرة بيزنطة.

وما حلت أوائل القرن الرابع عشر حتى كانت الدولة السلجوقية قد فقدت غربي الأناضول الذي توزع على عدد من إمارات الغزاة الأتراك الذين قيض لإحدى دولهم ـ الـدولة العثمـانية ـ أن تسعى إلى إقـامة إمبراطورية عالمية. وكانت إمارات غربي الأناضول إمارات مجاهدين (غزاة) ولم تحمل أي منها أية آثار للشعور بأصل قبلي بحكم أن كلا منها قامت على تنظيم الغزاة الذي احتل المنطقة المعنية وجعل من زعيمها حـاكما

ومؤسسا لأسرة حاكمة. ويبدو أن منتشا هي أقدم هذه الإمارات - وكانت تقع في أقصى الركن الجنوبي الغربي لآسيا الصغرى. وفي وقت ما كانت منتشا أهم الإمارات التركمانية، كما يبدو أنها ذات أصول بحرية وأن من سيطروا عليها جاءوا من البحر وساندوا عمليات القرصنة البحرية. وما لبثت أن انتقلت الزعامة من هذه الإمارة الى جارتها الشمالية آيدين التي استولت على المناطق المتاخمة لإزمير ثم على السواحل المحيطة بها قبل أن تهاجم سواحل اليونان ومقدونيا وتراقيا وتتوغل في الداخل لتعود إلى سواحل الأناضول محملة بالغنائم. وهكذا سبقت إمارة آيدين العثمانيين في الإغارة على البلقان، أي أنها ضمت مجاهدي البر والبحر على حد سواء، ثم أسهمت في إنشاء أسطول نظامي وأسطول قراصنة بعد أن ضمها العثمانيون. وإلى الشمال من آيدين - في سهل طروادة على طرف الدردنيل - قامت إمارتا صاروخان (وعاصمتها مغنيسيا) وقره سي. وفي جنوبي الأناضول حول أضاليا قامت إمارة ساحلية أخرى هي تكة، وفي الشمال إمارة سينوب وإمارة القرصان غازي جلبي التي وجهت هجماتها ضد شبه جزيرة القرم ويونانيي طرابيزون. وفي الداخل قامت إمارات تختلف مساحاتها، كما وجدت الإمارتان الكبريان كرميان وقرمان - أما كرميان فقد تمركزت حول ثغر فريجيا التركي - البيزنطي، وكانت عاصمتها كوتاهية التي حكمها السلاجقة منذ أواخر القرن الثاني عشر. كما ورثت لتقاليد السلاجقة، ومن ثم عدم اتخاذ أمرائها لقب «غازي». أما قرمان فيبدو أنها تدين ببعض عوامل قيامها إلى حركة بابا إسحق الاجتماعية - الدينية - وحين زالت دولة سلاجقةالروم ضم أمراء قرمان أملاكها واتخذوا من قونية عاصمة لهم، وبالتالي أخذت دولتهم بالتقاليد السلجوقية، بل ادعى حكامها أنهم الورثة الشرعيون للسلاجقة وطالبوا بأن يكون لهم وضع بارز بالنسبة إلى إمارات الأناضول[1].

---

(١) عن إمارات آسيا الصغرى راجع: .Gibbons, op. cit - الملحق ب، ص ٢٧٧ وما بعدها. ويجمل المؤلف عددها إلى ٥٣ إمارة إسلامية ومسيحية. راجع أيضا كتاب كلود كاهين السابق ذكره، ص ٣٠٣ وما بعدها.

وهكذا عم طابع «الغزاة»[1] إمارات الأناضول حيث أُقِرّت «الفتوة» التي قامتَ عليها هيئات إسلامية مختلفة - وهي بمثابة قانون يقوم على ممارسات توجه أسس الفضيلة وفق تحديد الإسلام لها. وكان الخليفة الناصر العباسي قد أعاد تنظيمها وجعل منها حركة هيئات غير محترفة شبه متجولة كانت تضم كثيرا من العناصر الشعبية التي يجمع بينها روح التضامن والإخاء في معظم مدن فارس والعراق - وقد حرر الخلافة، لا باعتبارها قوة سياسية تهيمن على العالم الإسلامي كله، بل على الأقل باعتبارها قوة إقليمية لها هيبة معينة. وكان الناصر ذا شخصية غريبة خرجت على روح العصر التقليدية: فهو في رغبته في التوصل - تحت زعامته - إلى إعادة توحيد المسلمين اتبع سلوكا بدا لأهل السنة وكأنه خروج على التقاليد الإسلامية المقررة، ومن ذلك مثلا - تقربه من حشاشي قلعة ألموت الذين أخذوا بالمذهب الشيعي وأرهبوا العالم الإسلامي مدة طويلة. وكان أعضاء هيئات الفتوة (الفتيان - العيّارون) يباشرون عهد إرهاب حقيقي في المدن، بما في ذلك بغداد، في الأوقات التي تضعف فيها السلطة المركزية ويفتاتون على الأغنياء والحكومات، على حين أنهم كانوا يختفون عن الأنظار حين يشتد ساعد السلطات، باستثناء الحالات التي تتوحد فيها الجهود للتصدي للحكام. وهكذا نجدهم يبرزون خلال القرن الثالث عشر حيث ضعفت سلطة السلاجقة وساندهم بعض الأفراد الطموحين بقصد استغلال قوتهم. وبدلا من أن يتصدى الناصر للفتوة نجده يساندها ويصبح مقدما لها، وحاول أن يجعل من المبادىء الأخلاقية التي أقرتها تنظيمات أكثر تحديداً وأداة للتكافل الاجتماعي. ولهذا السبب ضم الأعيان إلى الحركة واصطنع الدعاية ليقنع عواهل مسلمين في شتى ربوع آسيا بإقامة تنظيمات مماثلة للفتوة في بلادهم تحت زعامته الشخصية. ووافق الكثيرون على ذلك لأسباب سياسية، ولكن نجاح الحركة في الأناضول التركي كان أوسع مدى في المجال الاجتماعي: فقد أرسل

(١) أحيانا ما كان الدراويش والغزاة في مناطق الحدود العثمانية شيئا واحدا.

الخليفة الناصر أحد المشايخ (شهاب الدين عمر سهروردي) إلى سلاجقة الروم الذين تجاوبوا معه في الوقت الذي كانوا يرسون فيه قواعد دولة إسلامية قوية ويسعون إلى الظهور بمظهر أنصار الاتجاهات السنية بقصد كسب رضى الخليفة العباسي، مما أدى الى انتشار تنظيم الفتوة في الأناضول وفقا لمخطط الخليفة، وإن يكن قد اصطبغ بملامح تختلف عنها في غيرها من الأماكن[1].

ونتيجة لهذا التطور تحولت حركة «الغزاة» الشعبية إلى نظام شبيه بنظام فرسان أوروبا في العصور الوسطى. وكانت طقوس تنصيب «الغازي» تشبه في بعض ملامحها طقوس تنصيب فرسان أوروبا الغربية. كما تميز الغازي عن بقية السكان بلباس رأس خاص على شكل قلنسوة بيضاء كان يرتديها «غزاة» ثغور غربي الأناضول في أواخر القرن الثالث عشر واحتفظ بها العثمانيون بعد ذلك لمدة طويلة. وكان هدف تنظيم «الغزاة» هو متابعة الجهاد، على حين أن زعيمهم كان يضمن ولاء أتباعه بتوفير وسائل الحياة لهم من خلال توزيع الغنائم عليهم. وكان اهتمام دولة الغزاة بالحرب يرغمها على عدم متابعة الخدمات المرتبطة باستثمار الأراضي التي يجري ضمها، مما كان يستلزم القيام بمزيد من الغزوات. وحين كانت تتوقف الغزوات لسبب أو آخر كان القادة يعمدون، لتنظيم دولتهم، إلى اجتذاب العناصر اللازمة للقيام بالخدمات من الخارج. وكانت دولة الغزاة الوحيدة التي حلت هذه المشكلة هي الدولة العثمانية التي تميزت عن الدول الأخرى التي أنهكتها النزاعات الداخلية، وهي أقرب دويلات الأناضول إلى ثقافة السلاجقة الحضرية. وقد وفرت هذه العلاقة مع المناطق الإسلامية الداخلية للعثمانيين العناصر اللازمة لتنظيم الأراضي المفتوحة واستغلالها ـ ومن ثم ظهور تنظيم «الفتوة» في فترة مبكرة نسبيا من فترات تنظيم الدولة، مما يدل على انضمام عدة عناصر حضرية إلى العثمانيين من الداخل، وكذلك الحال بالنسبة إلى العلماء الذين تولوا

(١) Cahen, op. cit., pp. 49- 50 & pp. 195- 7.

الإدارة وأنشئوا مدارس الفقه في المدن (بروسة ونيقية وغيرهما) بمجرد الاستيلاء عليها. وعلى حين أن العلماء جعلوا الدولة تتجه إلى التسامح مع المسيحيين واليهود، فإنهم حثوا العثمانيين على مواصلة القتال ضد دار الحرب ـ من ثم شدة شعور قادة الدولة بأنهم غزاة، وبالتالي استمرار اجتذابهم لأعداد كبيرة من المحاربين من الخارج[1].

أما الأخية: ومفردها أخي[2] الذين برزوا بصورة واضحة على أثر كارثة كوشه داغ، فلا تتفق المصادر على إيضاح الدور الذي لعبوه ـ فقد اختلطوا بطوائف الصناع في المدن وبالمزارعين في الريف، ثم انضم إليهم عدد من رجال الدولة في الأناضول ومن القضاة والتجار والمشايخ ممن انتموا إلى طرق صوفية شتى. وهكذا كان الأخية على صلة بالمتصوفة، وإن لم يشكلوا طريقة صوفية خاصة بهم. ويذكر الرحالة ابن بطوطة[3] الذي تجول في الأناضول في أوائل القرن الرابع عشر أن الأخية كانوا يوجدون بجميع البلاد التركمانية الرومية[4] في كل بلد ومدينة وقرية.. «والأخي عندهم رجل يجتمع أهل صناعته وغيرهم من الشبان الأعزاب والمتجردين ويقدمونه على أنفسهم، وتلك هي الفتوة أيضا.. ويسمون بالفتيان ويسمى مقدمهم الأخيّ». ويؤكد الدكتور عبد النعيم محمد حسنين[5] أن فرقة الأخية الفتيان كانت إحدى الفرق الصوفية وأنها كانت تستعمل السلاح وسيلة لأخذ حقها وإصلاح المجتمع بالقوة إذا لزم الأمر والضرب

---

(١) راجع: Paul Wittek, The rise of the Ottoman Empire, P. 3 ff

(٢) قرر المستشرق الفرنسي دني Dèny أن كلمة «أخي» جاءت من اللفظة التركية آقي بمعنى الرجل الذي يجمع بين الشهامة والكرامة وأنها ليست مأخوذة من الكلمة العربية «أخ» (عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية، ج ١، ص ٦٠) ويؤكد ذلك أيضا كلود كاهين، المصدر السابق، ص ١٩٧.

(٣) رحلة ابن بطوطة، ص ٢٧٥.

(٤) أي الأناضولية ـ وقد أطلق المسلمون على الدولة البيزنطية اسم دولة الروم، وعلى الأناضول اسم بلاد الروم، كما أطلق على السلاجقة الصغار ـ سلاجقة الروم، وعلى الدولة العثمانية ـ لدى ظهورها ـ اسم «سلطنة الروم».

(٥) دولة السلاجقة ، ص ١٦٣.

على أيدي الظلمة وقتل الشرطة ومن لحق بهم من أهل الشر وتقديم المساعدة للمحتاجين والوقوف في وجه الحكام الظالمين، وأن تعاليم هذه الفرقة كانت أكثر تمشيا مع طبائع سكان الثغور. ويبدو أن اضمحلال السلطة السلجوقية ـ المغولية وازدياد قوة الأمراء التركمان الذين كانوا يسعون إلى إقامة إماراتهم التي أصبحت تضم مدنا، قد أديا إلى حدوث تقارب بين السلطتين الباقيتين: السادة الجدد وزعماء الأخية، وهكذا شهدت الأناضول في القرن الرابع عشر، أي قبل ضم الدولة العثمانية للإمارات التركمانية، بروز القوة السياسية لتنظيمات الفتوة[1]. فقد ارتبط تنظيم المدن بالآخية، في الوقت الذي انتظم فيه الفتيان في مجموعات شعبية مترابطة ومتداخلة إلى حد كبير كانت تحركها دوافع اجتماعية أكثر منها دينية إلى حد كبير، ومن ثم تصديها للسلطات وللأرستقراطية واصطناعها العنف الشديد ـ وهكذا أصبح الفتيان هم أصحاب الكلمة الأولى في السياسة المحلية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن زوايا[2] الدراويش، التي كان من واجبها إيواء المسافرين سواء في داخل المدن أو على طول الطرق، قد لعبت دورا رائدا، خلال نشأة الدولة العثمانية، في استقرار الأتراك على الأراضي التي تم الاستيلاء عليها ـ وحول هذه الزوايا انبثقت كثير من قرى غربي الأناضول والبلقان. وحين خلع السلطان أوقافا زراعية على هذه الزوايا، كان الدراويش أنفسهم أو عبيدهم يوفرون العمل اللازم لزراعتها[3]. وهذا مؤشر إلى أن منشأ الدولة العثمانية مرتبط بتنظيم الغزاة. وكان پول ڤتك[4] أول من أكد أن نشأة الدولة العثمانية مرتبطة بتنظيم الغزاة، وإن

---

(١) Cahen, pp. 336- 340.

(٢) ومفرد كل منها بالتركية خانقا.

(٣) Inalcik, The Ottoman economic mind and aspects of Ottoman economy; in Inalcik, op. cit., pp. 208- 9.

(٤) المصدر السابق.

يكن قد أنكر أصلهم القبلي، في حين أن فؤاد كوبريللي[1] حاول أن يدلل على انتسابهم إلى قايي خان.

وأيا كانت العشيرة التي ينتمي إليها العثمانيون فيبدو أن عثمان ينتمي إلى أسرة في منطقة الحدود (الأوچ)، مما لا ينفي انتماءه إلى تنظيم الغزاة. ولا توجد أدلة كافية تدحض تفاصيل قصة حياة عثمان شبه البدوية التي نستشفها من التواريخ القديمة. كما أن رؤساء القبائل المنتمين إلى أصول قبلية في مناطق الحدود العثمانية خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر سرعان ما استقروا في مدن الثغور وتحرروا من الروابط القبلية ثم ما لبثوا أن أسسوا دولا قوية في شرقي الأناضول وإيران خلال القرن الخامس عشر[2].

وأيا كانت الخلافات حول أصل العثمانيين، فإن قرائن جديدة ترجع إلى القرن الثالث عشر توضح أن أسلاف العثمانيين قد دخلوا الأناضول لا في القرن الثالث عشر نتيجة الغزوة المغولية، بل في القرن الحادي عشر حين رافقوا التركمان الذين تغلغلوا في الأناضول في أعقاب موقعة منزكرت. ويتضح من هذه القرائن أن أسلاف العثمانيين ظلوا لمدة قرنين لا يَعْدُون كونهم رعاة متجولين يبيعون خدماتهم لمن يبذل لهم أعلى ثمن، مما يجعل ادعاءهم الاتصال بسلاجقة الروم أمرا تحيط بهم كثير من الشكوك. وبالإضافة إلى ذلك فإن العثمانيين، وقد نجحوا فيما بعد في إقامة إمبراطورية، أخذوا ينشرون فكرة أن أسلافهم قد دخلوا الأناضول باعتبارهم قادة عسكريين في خدمة السلاجقة لا باعتبارهم مجرد رعاة .
وأيا كان الأمر فلا شك أن العثمانيين كانوا يتحلون بأحسن الفضائل التركية: الشجاعة والحيوية والطاعة والنظام والاعتدال وضبط النفس. ومما يلفت النظر أن دولتهم لم تنهار بعد هزيمتها على يد تيمورلنك في أوائل

---

(١) قيام الدولة العثمانية.

(٢) Inalcik, op. cit., Ottoman methods of conquest, p. 119.

(٣) S. Shaw, The Empire of the Ghazis, p. 13.

القرن الخامس عشر، على حين أن أسرا حاكمة تركمانية أخرى قد اندثرت بعد ظهورها بوقت قصير. ويذهب جبونز[1] الى احتمال كون العثمانيين وثنيين حين وفدوا إلى الأناضول، ثم ما لبثوا أن اعتنقوا الإسلام، وإلى أن تحول عثمان بن أرطغرل وقبيلته إلى الإسلام هو الذي أوجد الشعب العثماني، على اعتبار أنه دمج في جنس واحد مختلف العناصر التي كانت تقطن الركن الشمالي الغربي من الأناضول. كما يذهب إلى أن احتمال اعتناق عثمان للإسلام، لا زوال دولة السلاجقة، هو الذي يفسر نشاطه بعد عام ١٢٩٠، وهو النشاط الذي يتعارض بشكل حاد مع السنوات الخمسين السابقة التي قضاها في مقره سوكود (سكود) حيث كانت الحياة هادئة وعادية ونمطية. أما عقيدة عشيرته قبل تحوله إلى الإسلام فليست واضحة تماما - ويحتمل أنهم كانوا في حالة تحول من الوثنية - أو من عقائد أخرى - إلى الإسلام.

وانتساب الدولة إلى عثمان راجع إلى كونه قد أكد استقلاله التام على أثر انهيار دولة سلاجقة الروم. وهكذا نجد أن صفة عثماني - لا تركي - هي الصفة المفضلة لدى أبناء الدولة: إذ استحق عثمان أن يكون شعارا للدولة باعتباره زعيما لشعب محارب، ولهذا كان كل سلطان جديد من أبناء أسرته يتقلد سيف مؤسس الدولة على اعتبار أن ذلك من المراسم الهامة لتقلده السلطة. وكانت للدولة العثمانية طبيعة معقدة مميزة: فهي دولة أسرة حاكمة يتركز فيها الولاء لأبناء عثمان أكثر منه لأي فرد من أفرادها - بمعنى أن الأسرة جميعا هي التي تدعي السيادة. ومن ناحية أخرى نجد أنها دولة تركية بشكل ما وليس بصفة مطلقة: فالأسرة الحاكمة إنما هي أسرة تركية تدعي الانتساب إلى قبيلة أوغوز التي انتسب إليها السلاجقة، وكان بإمكانها أن تستثير التضامن الجنسي لدى رجال القبائل الأتراك. وقد استعملت طيلة تاريخها بعض أشكال ورموز الأصل القبلي التركي، ومن ذلك ذيول الخيل التي كانت من شعارات الرتب الحكومية،

---

(١) Foundations, p. 25.

في الوقت الذي كانت فيه لغة البلاط وقيادة الجيش ومكاتب الحكومة هي اللغة التركية. ورغم ذلك فلم تكن الدولة تركية بالمعنى الجنسي الذي يستبعد الآخرين: فخادم السلطان العثماني الذي يتكلم اللغة التركية لم يكن يعتبر نفسه تركيا بالضرورة، في الوقت الذي لم يكن فيه رعايا السلطان الذين لا يتكلمون التركية يعتبرون أنفسهم بمعزل عن كيان الدولة السياسي. وأخيراً فإن الدولة العثمانية كانت تعتبر نفسها دولة إسلامية[1].

وهكذا لم يكن لاصطلاح «عثماني» مدلول قومي، بل إنه يرتبط بأسرة حاكمة، مثله في ذلك مثل مصطلحات «الأمويين»، و «العباسيين»، و «السلاجقة» و «البويهيين»- الخ. فحتى القرن التاسع عشر كان العثمانيون يعتبرون أنفسهم مسلمين في المحل الأول، بحيث اتجه ولاؤهم للإسلام ولآل عثمان لا أكثر ولا أقل، هذا برغم وجود اللغة التركية وما كان يعتبر دولة تركية من الناحية النظرية. فهم لم يكن لديهم إدراك واع لذاتيتهم باعتبارهم مجموعة جنسية أو ثقافية متميزة في نطاق دار الإسلام. كما لم يميز العثمانيون أنفسهم ـ باعتبارهم طبقة ممتازة ـ عن رعاياهم غير الأتراك أو غير المسلمين: إذ الإسلام واللغة التركية هما الشرطان الأساسيان للتمتع بالسلطة والوضع الاجتماعي الممتاز أيا كان أصل من يأخذ بهما. وأهم ما أسهم به العثمانيون فيما يتعلق بطبع دولتهم بالطابع التركي هو جعلهم التركية لغة رسمية. وكان الأتراك قبل العصر العثماني قد أخذوا بالحروف العربية التي حلت محل الحروف الرونية واليوجورية التي كانوا يكتبون بها قبل اعتناقهم الإسلام. وكانت حركة مماثلة قد جرت لدى شعوب أخرى تحولت إلى الإسلام، إلا أن الأتراك ـ وبخاصة العثمانيون ـ قد بزوا غيرهم ليس فقط في اقتباس الحروف العربية، بل أيضا في اقتباس قدر كبير من المصطلحات العربية والفارسية، وكذلك بعض الملامح البنيوية لهاتين اللغتين. ورغم تبوؤ الأتراك مركزا ممتازا في الثقافة والمجتمع العثمانيين إلا أنهم لم يرثوا عن أسلافهم سوى بعض الشعر الفولكلوري

---

(١) Albert Hourani, In Karpat , op. cit., p. 67.

والأساطير. ورغم إحساسهم بكونهم أتراكا وبأنهم يتكلمون اللغة التركية، إلا أن لفظ «تركي» لم يستعمل في أوج العصر العثماني إلا قليلا للإشارة إلى الرعاة التركمان، ثم بعد ذلك الى الفلاحين الجهلة الخشنين الذين يتكلمون اللغة التركية ويقطنون قرى الأناضول.

وقبل أن نتناول الفتوح العثمانية تجدر الإشارة إلى أنها مرت بمرحلتين متميزتين طبقتا بصورة تكاد تكون منتظمة. ففي البداية كان العثمانيون ـ منذ نشأة دولتهم ـ يسعون إلى فرض نوع من السيادة على الدول المجاورة، ثم يتجهون بعد ذلك إلى فرض سيطرتهم المباشرة على البلدان بالقضاء على أسراتها الحاكمة. وكانت سيطرة العثمانيين المباشرة تعني في جوهرها تطبيق نظام التيمار (أي الإقطاع الحربي ـ وسنشير إليه فيما بعد) الذي كان يقوم على التسجيل المنتظم لسكان المنطقة ومواردها في دفاتر. ولم تكن إقامة نظام التيمار تعني بالضرورة إجراء تغيير ثوري في النظام الاجتماعي والاقتصادي السابق، بل إنه كان في الواقع نوعا من المزج بين الأوضاع المحلية وبين هدف العثمانيين الخاص بالإدماج التدريجي. وربما كان أسلوب العثمانيين هذا مرتبطا بالتنظيم العسكري الخاص في منطقة الحدود (الأوج) التي كان يوجد بها سادة بمعنى الكلمة (أوج أميري) وسادة تابعون (بك)[1].

وقد أتيح للدولة العثمانية الأصلية ـ التي قامت في منطقة جبلية في غربي الأناضول منفتحة على بحر مرمرة وتشوبها الحرية النسبية ـ تنظيم اجتماعي متحرك هيأ لها فرصة كبيرة للنمو والقوة. ففي هذه الأراضي غير المطروقة نسبيا والمحصورة بين الدول التركية الإقطاعية في الشرق والبيزنطية المنهارة في الغرب وجد سكان المدن والتجار والحرفيون ـ بما في ذلك الآخية المناوئون للطغيان، وكذلك الدارسون والرعاة والمحاربون وغير ذلك من العناصر الأخرى الأقل أهمية والساخطة على الدول الإقطاعية المجاورة أو الهاربة منها ـ وجد كل أولئك ملجأ ومجالا للنشاط. وطبيعة هؤلاء الناس

---

(١) Inalcik, op. cit.: Ottoman methods, pp. 103- 4.

المقيمين في هذه الدولة الناشئة الخالية من الضغوط الاجتماعية أو الثقافية، ونظرتهم العملية، بالإضافة إلى الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المناطق المجاورة بما في ذلك بيزنطة - لا العقيدة الإسلامية - مما يساعد على إيضاح قيام الدولة العثمانية بهذه الصورة المثيرة للالتفات.

وظلت قابلية الحركة النسبية في هذا المجتمع المفتوح قائمة أمداً طويلا في أوائل عصر الدولة العثمانية: إذ أن رفقاء عثمان وأورخان ومراد الأول قد لعبوا دورا حاسما في الغزو العثماني للبلقان والمحافظة على الأراضي المفتوحة. فالسلطان الحاكم لم يكن ذا قداسة أو حاكما مطلقا، بل كان نقطة الالتقاء بين التنظيم المركزي وبين مختلف زعماء الأقاليم (أوج بيلرى - بمعنى سادة الحدود) الذين كانوا يمارسون السلطة الفعلية. ويبدو أن الفارق الاجتماعي بين السلطان ورفقائه كان ضئيلا، إذ كان البكوات يحكمون المناطق التي جرى ضمها في الماضي القريب، وكانت لهم جيوشهم الخاصة، وإن يكونوا ينسقون نشاطاتهم في حالات الخطر ويخضعون لقيادة السلطان. ورغم قلة المادة المتاحة فيمكن القول بأن أراضي البلقان التي استقرت عليها كثير من المجموعات التركية كانت ملكا للسادة البيزنطيين لوقت طويل، وأنها كانت في أيدي الصليبيين الغربيين في أوقات أخرى. وقد سيطر الأوج بيلرى على كثير من هذه الأراضي الإقطاعية بعد أن حلوا محل عدد كبير من السادة المحليين الذين كانوا يحظون بالسيطرة الاقتصادية على الفلاح. كما فرض الأوج بيلرى في البداية سيطرة سياسية على مساحات واسعة، ولم يأخذوا إلا ضرائب محدودة من الفلاح الذي أثقل السيد البيزنطي واللاتيني كاهله بالضرائب والفروض وبالإضافة إلى ذلك فإن السلطان كان يهب الأرض رسمياً للبك مما ارتفع بعلاقات الأرض من علاقة شخصية بين الفلاح والسيد إلى بداية علاقة عامة بين الفلاح والدولة (أي السلطان)، ومن ثم بدا البك وكأنه يقوم بدور الوساطة بين الطرفين. وكان المستفيد هو الفلاح، على الأقل في بداية الأمر، إلى أن بدأ السادة اللاتين - وهم من آثار الحروب الصليبية - وغيرهم في استعادة مزاياهم القديمة نتيجة لاعتناقهم الإسلام أو حصولهم

على مساندة السلطان. وأثر هذا الوضع على النزاع بين البكوات بعد وفاة بايزيد الأول في عام ١٤٠٣ - إذ أن الصراع الحتمي على السلطة بين حكام الولايات وبين الحكومة المركزية، وهو الصراع الذي قضى على كثير من الدول الإسلامية، كاد يقضي على الدولة العثمانية، بحكم أن الأوج بيلرى لم ينضموا إلى بايزيد ضد تيمور ولعبوا دورا أساسيا في الصراع على السلطة بعد وفاته حين توزعت مساندتهم على المطالبين بالعرش. وأخيرا انتصر بكوات الأناضول الذين ساندوا السلطة المركزية ونصبوا محمد الأول سلطانا[١].

(١) Karpat, The stages of Ottoman history, PP. 85- 7, in: Karpat, op. cit.

الفصـل الثـاني

قيام الدولة واتساعها

عثمان:

أتيحت لأرطغرل فترة سلام طويل استطاع خلالها أن يوطد حكم العشيرة على الأراضي التي وكل إليه أن يحكمها، ثم استغل عثمان هذه الفترة لكي يستعد لفترة الفتوح التي توجت أواخر حياته. ولا تتوفر لنا قرائن معاصرة من شأنها أن تعيننا على الحكم الشامل على عثمان. ومن المؤكد أنه لم يكن ابن أمير وأنه لم يتعد كونه حاكما على دولة متناهية الصغر. ومن المؤكد أيضا أنه لم يجعل الناس ينضمون إليه نتيجة لنجاحاته المثيرة في ميدان القتال. ويبدو أن إنجازاته قد اقتصرت على إرساء قواعد الأسرة وبدء الاتجاه نحو توسيع رقعتها في البداية على حساب البيزنطيين مع تفادي الاصطدام بجاراته الدول التركمانية القوية حتى يأتي الوقت الذي يشتد فيه ساعد دولته بحيث يمكنها مواجهتهم. وقد بدأت فتوحاته الفعلية في أوائل القرن الرابع عشر حين أدى الانهيار النهائي لدولة السلاجقة الى استيلائه على قلعتي إسكيشهر وقَرَجة حِصَار.

ويبدو أن عثمان كان ذا شخصية جذابة تغري الآخرين بخدمته. كما تحلى بالجلد والمثابرة وضبط النفس والهيبة. ورغم حماسته الدينية فقد اتصف بالتسامح - فلو اضطهد المسيحيين لما أمكنه اجتذاب حديثي العهد بالإسلام الذين كانوا ركيزة الدولة الناشئة. وفي إسكيشهر[1] بنى مسجدا

(١) ومعناها المدينة القديمة.

وعين الموظفين اللازمين لإقامة شعائر الإسلام وتطبيق الشريعة. وقد وطد سلطته على أساس العدالة، وما لبث أن وسع رقعة دولته التي وصلت الى «يني شهر»[1]، وبذلك أصبح على مرمى البصر من بروسة ونيقية وهما أهم المدن اليونانية في غربي الأناضول ـ وما لبثت يني شهر أن أصبحت عاصمة لملكه، وبذلك توفرت له قاعدة للانطلاق صوب بروسة ثم القسطنطينية. ولما كانت دولة قرمان في عهده أقوى الدول التي قامت على أنقاض دولة السلاجقة بحيث كان الاصطدام بها محفوفا بالمخاطر، فإنه أرسى سياسة التوسع صوب الغرب حيث كان البيزنطيون غنيمة سهلة. ومن موقعه الحصين في يني شهر أرسل عثمان الحملات ضد المدن اليونانية المجاورة واستولى على كثير من الحصون قبل أن تتحرك جيوش الدولة البيزنطية لمواجهته. وبعد أن دحر الجيش البيزنطي وخرب كل بثينيا لم يجرؤ اليونانيون على الخروج من أسوار نيقية. ثم تقدم بقواته صوب الساحل وقلد أمراء آيدين وصاروخان الذين قامت أساطيلهم بغزو الجزر اليونانية، وبالتدريج اقترب من نيقية وبروسة وبنى بجوار هذه الأخيرة قلعتين مكنتاه من ضرب الحصار عليها. ومن القلعتين كانت تخرب الحقول ويجري الاستيلاء على المواشي والعبيد وعرقلة الاتصالات التجارية. وبالتدريج أدى تخريب المنطقة وعدم استقرار الأمن في الطرق إلى ارتفاع أسعار المؤن وهجرة السكان، وانتشار المجاعة. وفي نفس الوقت كان خيالة عثمان يقومون بتخريب المناطق الممتدة إلى البسفور والبحر الأسود على حين كانت سفنه تقوم بالإغارة على الساحل مما جعل الرعب يدب في قلوب سكان المنطقة كلها.

وفي عام ١٣٢٦ سقطت بروسة وهرول أورخان بن عثمان الى سكود (سوكود) لينقل الخبر إلى والده الذي ما لبث أن توفي في سن السبعين، ودفن في بروسة العاصمة الجديدة للدولة الناشئة. وكان سقوط بروسة خطوة هامة إلى الأمام بالنسبة الى العثمانيين الذين تحولت أملاكهم من

---

(١) ومعناها المدينة الجديدة.

إمارة حدود يسكنها الرعاة إلى دولة حقيقية ذات عاصمة وحدود وسكان مستقرين ووسائل تطوير جيش نظامي يدافع عنها ويوسع رقعتها وإدارة تشرف على شؤون الحكم.

ولدى العثمانيين من الأسباب الوجيهة ما يدعوهم إلى اعتبار عثمان سلطانهم الأول. حقيقة إن أرطغرل قاد عشيرته في الأناضول، إلا أنه لم يحرز الاستقلال ولم يتعد كونه أميرا متواضعا، وعثمان أول من راوده حلم إرساء قواعد دولة مترامية الأطراف، ومن ثم بدؤه السير في طريق النصر الذي قيض لأسلافه أن يرتادوه. ورغم بساطة مظهره فقد كانت طلعته توحي بالهيبة. كان يطلق عليه اسم عثمان الأسود وذلك على اعتبار أن اللون الأسود له احترامه في الشرق باعتباره رمزا لقوة الشخصية والحيوية الجسمانية. وقد انتقلت صفات عثمان «الأسود» الجسمانية إلى بضعة أجيال من أسلافه ـ فطيلة ما لا يقل عن ثلاثة قرون لم يجلس على عرش آل عثمان سلطان لم يتحل بالشجاعة التي كانت من أبرز صفات الأتراك.

أورخان:

ورث أورخان عن والده دولة ليست لها قوانين أو عملة أو حدود واضحة، يحيط بها جيران أقوى منها. وبعد استيلاء العثمانيين على بروسة، كان على أورخان أن يقيم دولة راسخة الأقدام، وذلك بالاستيلاء على نيقية ونيقوميديا وتحويل أتباعه إلى أمة. ولا يورد المؤرخون العثمانيون معلومات مقنعة عن أورخان ـ إذ أنهم لا يفسرون تحول جنسهم من مجموعة غير متناسقة من المغامرين الى دولة.

وتعزو الروايات المتداولة التشريع العثماني الأول وتنظيم الجيش إلى الأمير علاء الدين أخي أورخان ـ فهي تذهب إلى أن علاء الدين كان رجل سلام وأنه اعتزل العالم وهو في ميعة الصبا ولم يشترك في القتال وأنه رفض العرض الخاص باقتسام أراضي عثمان، ومن ثم تعيين أورخان له

صدر أعظم وخلعه عليه لقب باشا. كما تذهب هذه الروايات الى أن علاء الدين قام بسن القوانين وتنظيم الجيش.

وأيا ما كانت صحة هذه الروايات فإن مشاكل أورخان كانت من الصعوبة بمكان. فسواء كان العثمانيون أتراكا اعتنقوا الإسلام أو يونانيين تخلوا عن دينهم الأصلي، فإنهم لم يتوصلوا إلى فن إقامة دولة إسلامية. ويحتمل أنهم في هذه الفترة المبكرة لم يحاولوا وضع مجموعة من القوانين المستعارة من الشريعة - فإلى جانب هذه القوانين كان يوجد القانون البيزنطي القديم الذي كان العثمانيون يطبقونه إلى أن توطدت أقدامهم في القسطنطينية، وحينئذ - لا قبل ذلك - وضعوا نظاما كاملا يستند الى الشريعة الإسلامية. وفيما يتعلق بمعاملة الرعايا العثمانيين وغيرهم طبقت في عهد أورخان مبادىء معينة أهمها التسامح الديني الكامل الذي يفسر إلى حد كبير تحول العثمانيين إلى دولة قوية، على أن أورخان لم يحاول فرض الإسلام على رعاياه غير المسلمين، بل لجأ إلى حل وسط. ذلك أن كثيرا من معاونيه (أي سادة ثغور الحدود) كانوا من سلالة سكان الأناضول الأقدمين، كما كان دولته بحاجة إلى إدماج جزئي للبيزنطيين - وباتساع أملاكه رأى ضرورة إيجاد تمييز آخر بين المسلم والمسيحي غير التمييز الديني ومن ثم وجب عليه أن يجتذب المسيحيين، وبخاصة فئاتهم العليا، بحيث يتخلون عن عقيدتهم في نظير مزايا معينة. ولقد حل أورخان هذه المشكلة بتوفير نظام للمكافآت على الخدمة العسكرية، ثم بقصرها على المسلمين. لهذا قسم الأراضي التي جرى احتلالها على المحاربين المخلصين، وأعلن أن جزءا كبيرا من الأراضي التي يتم الاستيلاء عليها خارج المدن سيوزع على الجنود الذين اشتركوا في القتال. وكان من المتوخى أن يجري شغل هذه الأراضي على شكل إقطاعات حربية (تيمارات[1] زعامات - خواص

(١) لم يكن التيمار إقطاعاً سابقاً بالضرورة. كما أن وضعه لم يتطابق تماما مع وضع الإقطاع السابق؛ ومعنى كلمة تيمار غير واضح بصفة نهائية - ففي اللغة الفارسية يعني المصطلح (تعهّد - نظر في العواقب - تدبر - تروّ) أي وسيلة للوفاء بحاجات الإنسان. إلا أن المعنى =

بحسب المساحة) بشرط أن يقوم شاغلوها بالوفاء بحاجات الخدمة العسكرية سواء بأن يرسلوا إلى ميادين القتال عددا من الرجال يتناسبون مع مساحة الأرض التي يشغلونها أو بأن يدفعوا مبالغ تكفي للإنفاق على قوات بديلة. وكان ذلك بمثابة تطوير للنظام الإقطاعي الأوروبي، وإن اختلف عنه في صغر مساحة الأراضي التي كان يجب شغلها، وفي أن فرصا جديدة كانت متوفرة خلال قرنين للحصول على أراض جديدة.

وبفضل هذه الحيازات الصغيرة وسرعة اتساع مساحة الأراضي المحتلة استطاع العثمانيون منذ البداية أن يمارسوا سلطة مطلقة على أملاكهم الآخذة في الاتساع والحيلولة دون قيام طبقة نبلاء، بحيث أن الدولة العثمانية لم تشهد طيلة تاريخها نوعا من النبالة الوراثية.

أما المسيحيون فكانوا يعفون من الخدمة العسكرية في مقابل دفع الجزية التي كانت تكرس حصيلتها للإنفاق على القوات المسلحة. ولا يمكننا قبول الرأي الخاص بأن الجزية وحدها كانت مسؤولة عن اعتناق بعض مسيحيي الدولة للإسلام، بل إن ذلك مرجعه ما تميزت به الإدارة العثمانية من كفاءة وإفساحها الفرص أمام رعاياها المسلمين أيا كان أصلهم - وهكذا كان الذمي يصبح عثمانيا بمجرد اعتناقه للإسلام، مما ترتب عليه ازدياد أعداد العثمانيين بمرور الوقت من الآلاف إلى الملايين. فقوة الحكومة العثمانية مرجعها الصفات الممتازة التي تحلى بها القائمون على شؤون الدولة في النواحي الاجتماعية والذهنية والأخلاقية، لا العسكرية. وأهم هذه الصفات تمسكهم بدينهم، وهكذا كان العلماء والمعلمون يحظون بقدر كبير من الاحترام، وكانت كل قرية بها مدارسها وكل مدينة بها كليتها التي تعلم النحو والتراكيب اللغوية والمنطق والميتافزيقيا وفقه اللغة وعلم الإبداع اللغوي والبلاغة والهندسة والفلك. وإلى جانب ذلك كرست الدولة منذ البداية اهتمامها بالتدريب العملي على مهام الحياة العامة:

= الدقيق للمصطلح لم يرد في أي نص فارسي سابق على العثمانيين أو في العصر المنغولي أو في عصر السلاجقة.

.(Cahen, Pre- Ottoman Turkey, p. 182)

فكانت الخدمة في القصور السلطانية بمثابة مدرسة ممتازة كان أمراء الأسرة الحاكمة وعدد كبير من شباب الأتراك والغلمان من أبناء المسيحيين الذين يجري جمعهم وتحويلهم إلى الإسلام بصفة دورية ـ وهو ما ستتعرض له فيما بعد ! يتلقون معا تدريبا صارما على الخدمة العامة بفروعها المختلفة. ومثل ذلك كان يتم بصورة مصغرة في قصور معظم كبار الباشوات وموظفي الدولة[1]. وعلى أي حال فقد وجدت نواح كثيرة مشتركة بين الأتراك المقيمين في الأناضول وبين البيزنطيين بحيث لم يكترث اليونانيون بالتغيرات التي تضمنها النظام الجديد ـ إذ أن سوء أوضاعهم في ظل الحكم البيزنطي قد أعدهم لقبول الأوضاع الجديدة.

وعلى أثر ازدياد قوة العثمانيين وبدء فترة الحروب الكبرى لجأوا إلى وسيلة جديدة تكفل لهم ازدياد أعدادهم وتوفير فئة خاصة شديدة الولاء للدولة. وهذه الوسيلة هي «الدوشرمة» أو جمع عدد معين من أطفال «دار الكفر» وإعدادهم للمهام الإدارية والقتالية بعد تحويلهم إلى الإسلام ـ ومنهم استقى نظام الإنكشارية الشهير. فهؤلاء الأطفال كانوا هم الدعامة التي استندت إليها قوة العثمانيين. فسلطتهم لم تكن تستند إلى أي أساس شعبي أو على تفوق عرقي، بل كانت نوعا من الحكم المستبد الذي تباشره أسرة واحدة تستند إلى قوة مدنية وعسكرية قوامها رجال الخدمة السلطانية الذين كانوا شديدي الإخلاص لشخص السلطان. وقد ملأ أطفال الدوشرمة ـ بعد تعليمهم وتدريبهم ـ صفوف فرقة الإنكشارية وقوة الخيالة النظاميين، ومنهم كانت تستقي نسبة كبيرة من كبار موظفي الدولة[2]. وباتساع الدولة كان الأتراك يشكلون الفئة المهيمنة، على حين أن أطفال الدوشرمة كانوا يشكلون قمة جهاز الحكم ويسيطرون على الأتراك ذاتهم.

---

(١) Clark, Turkey, P. 86.

(٢) في عهدي سليمان القانوني وسليم الثاني احتل مسيحيو الأصل منصب الصدارة العظمى ثماني مرات، على حين شغل القيادة العامة للجيش اثنا عشر منهم، وتولى أربعة منهم القيادة العامة للقوات البحرية.

Ibid. P. 85

أما استعمال العثمانيين للغة التركية فمرجعه ليس فقط كونها لغة العسكر والحكومة، بل أيضا كونها وسيلة الاتصال بين مختلف الشعوب التي أصبحت عثمانية، وسواء أكان تسامح العثمانيين من قبيل السياسة أو مرتبطا بقناعاتهم، فمما لا يمكن إنكاره أنهم كانوا أول أمة في التاريخ الحديث تأخذ بمبدأ الحرية الدينية باعتباره الدعامة الأساسية لقيام الدولة مما جعل المسلم والمسيحي يعيشان معا في وئام في ظل حكمهم، في الوقت الذي انتشر فيه الاضطهاد الديني ومحاكم التفتيش في الغرب المسيحي. ولقد حافظ العثمانيون على السياسة الإسلامية الخاصة بالتسامح مع الذميين من أهل الكتاب: فكانوا يحمون حياتهم وأملاكهم وأديانهم طالما يقبلون الحكم الإسلامي ويدفعون الجزية، في مقابل الإعفاء من الجندية. حقيقة إن قلة من مسيحيي البلقان قد تحولوا إلى الإسلام فيما بعد لضمان المزايا التي يوفرها لهم ذلك، أو لأنهم كانوا أبناء أقليات دينية تعرضت للاضطهاد في ظل الحكم المسيحي ووجدت في الحكم العثماني خلاصا من الظلم - إلا أن العثمانيين لم يبذلوا جهدا كبيرا لفرض التحول إلى الإسلام، خاصة وأن محافظة الذمي على دينه كانت تكفل تحصيل الجزية التي كانت توفر للخزانة العامة دخلا رئيسيا. ولم يحدث إلا بالنسبة الى المدن التي قاومت الفتح العثماني أو رفض حكامها قبول السيادة العثمانية أن تعرض السكان للعبودية وفقدان الأملاك والمساكن لصالح الغزاة أو لصالح المسلمين الذين أعيد توطينهم بعد مبارحتهم للأناضول أو لأماكن أخرى.

فقد اتجهت الدولة العثمانية منذ البداية إلى التهجير الإجباري (سركون Surgun) أي تهجير القبائل - وبخاصة تلك التي تميل إلى الشغب - ثم إسكان الأتراك في الأراضي المفتوحة. ويبدو أن تتريك غربي الأناضول قد شهد نفس التطور الذي تعرضت له البلقان خلال القرن الخامس عشر، ولم يكن مرجعه اعتناق الإسلام على مدى واسع، بل استقرار أعداد كبيرة من الأتراك. وحدث ما يشبه ذلك في البلقان - إذ تذكر تواريخ العثمانيين القديمة أن هجمة تيمورلنك على الأناضول في عام ١٤٠٢ قد أدت إلى هجرة عدد كبير من الأتراك إلى البلقان. ومما لا شك

فيه أن العثمانيين كانوا يشجعون على الهجرة إلى البلقان من جانب الأقوام الذين يفدون باستمرار على أملاكهم من شتى أنحاء الأناضول وبقية العالم الإسلامي. كما نلحظ أن هجرة الأتراك إلى البلقان قد ضعفت في أواسط القرن الخامس عشر وأن استقرار الأتراك فيما وراء هضبة رودوبي وجبال البلقان قد اقتصر على بعض المراكز الحربية في مناطق الثغور وأن معظمه كان يستند إلى العناصر التي قامت الدولة بتهجيرها[1].

ويذهب المؤرخون العثمانيون إلى أن فرقة الانكشارية[2] (يني چري بمعنى الجيش الجديد) قد جرى إنشاؤها في عهد أورخان. ولكن لا يوجد دليل على أن الفرقة كانت أداة للتحول القسري إلى الإسلام عن طريق إدخال شباب المسيحيين إلى الجيش العثماني قبل عهد مراد الأول. ولما كان المؤرخون يجمعون على أن الانكشارية لم يجندوا إلا من مسيحيي أوروبا، فلم يكن باستطاعة أورخان أن يفكر في القيام بذلك ـ إذ أن المشكلة التي جرى حلها بهذه الكيفية لم تنشأ إلا بعد وفاته. ويتضح من السجلات العثمانية أن كلا من مراد الأول وبايزيد الأول كانت لديه قوة قوامها ألف إنكشاري أو أقل من ذلك ـ كما لم يوجد في عهد محمد الثاني (الفاتح) سوى ١,٢٠٠ انكشاري، وأن عدد الفرقة في عهد سليمان القانوني لم يزد على ١٢,٠٠٠، على حين وصل هذا العدد إلى ١٤٠,٠٠٠ في عهد محمود

(١) Inalcik, Ottoman methods of conquest, pp. 127- 9.

(٢) يقال إن مصطلح «انكشارية- يني جرى» بمعنى القوات الجديدة مصدره الدرويش حاجي بكتاش الذي اشتهر بورعه. ويقال إن أورخان قد اصطحب الوجبة الأولى من هؤلاء المجندين إلى مسكن هذا الولي ورجاه أن يباركهم ويخلع عليهم اسما، وأن بكتاش وضع كمه فوق رأس أحد الواقفين في الصف الأول ثم قال للسلطان: «إن القوات التي أنشأتها ستحمل اسم يني جرى وستكون وجوهم بيضاء وضاءة ـ وستكون أذرعهم اليمنى قوية وسيوفهم بتارة وسهامهم حادة. وسيوفقون في المعارك ولن يبرحوا ميدان القتال إلا وقد انعقدت لهم ألوية النصر». وتخليدا لبركة بكتاش كان الإنكشارية يضعون على رؤوسهم قلنسوة من اللباد الأبيض، شبيهة بقلنسوة الدرويش، تتدلى منها من الخلف قطعة من الصوف باعتبارها رمزا لكم الولي الذي بارك به رقبة زميلهم.

Creasy, History of the Ottoman Turks, p. 4

الثاني ـ مما يدل على أن أعداد الإنكشارية قد ازدادت في عهود التدهور. ونخلص من كل هذا إلى أن الإنكشارية لم يكونوا ـ كما هو شائع ـ العنصر الرئيسي لقوة العثمانيين القتالية خلال فترة الفتوح التي تمت خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر. فمهمتهم الرئيسية عبر التاريخ العثماني هي المحافظة على الأراضي التي جرى ضمها والقيام بالدفاع عنها. وعلى أي حال فقد كانت فرقة الإنكشارية، حين جرى تشكيلها، من أبرز الهيئات التي شهدها العالم، وهي توفر تفسيرا للطابع الفريد للدولة العثمانية في أوائل عهدها، فخلال ثلاثة قرون كان عدد من شباب المسيحيين يكرسون سنويا لخدمة القوات العثمانية. وكان الأطفال الذين ينتزعون من أسرهم صغار السن بوجه عام، وكانوا من أذكى أبناء المسيحيين وأقواهم بدنيا. وبعد أسْرِهم كانوا يعتبرون عبيدا للسلطان وينشأون على الإسلام ويجري فصلهم عن أسرهم وارتباطاتهم. كما كان تدريبهم على حياة الجندية يستند إلى تنظيم دقيق. ورغم صرامة هذا النظام فقد كان الباب مفتوحا أمام الكفايات للترقي إلى أرفع المناصب. وهكذا ففي خلال الفترات الأولى من تاريخ الدولة كان السلطان وحده هو الشخصية الهامة الوحيدة ذات الأصل التركي، خاصة وأن التجارة والمالية والإدارة كان يقوم عليها أشخاص من الأجانب. ومن أهم الملامح غير العادية في تاريخ هذا الشعب الغريب الطريقة التي مكنته من استخدام أجناس أخرى. وسقوط القسطنطينية ذاته فيما بعد كان مرجعه الأساسي المدفعية وغيرها من الأفانين الأوروبية. وعلى حين أن هيئة الإنكشارية وهيئة الخدمة الداخلية في القصر السلطاني كانتا تضمان أبناء المسيحيين، فإن عددا كبيرا من كبار القادة البريين والبحريين كانوا من الإيطاليين وغيرهم من الأوروبيين الذين اعتنقوا الإسلام، في الوقت الذي كان فيه كثير من أبرز الصدور العظام من العرب والألبان وكان فيه معظم زوجات السلاطين من الجواري الأجنبيات المسيحيات أصلا.

على أن نظام الإنكشارية الأصلي لم يستمر سوى قرابة قرن بعد سقوط القسطنطينية ـ فبعد أن كان يحرم عليهم الزواج طالما يقومون

بالخدمة العسكرية، ما لبثوا أن سمح لهم بذلك وبإدخال أبنائهم إلى الوجاق[1] الذي سمح لغيرهم من أبناء المسلمين بالانخراط فيه. وأخيرا ألغيت الدوشرمة في عام ١٦٧٦. وإلى جانب البيادة (المشاة) والإنكشارية كان الجيش العثماني يضم قوة من المشاة غير النظاميين الذين كانوا يقومون بالمناوشة وتلقي الصدمة الأولى قبل أن تقوم القوات النظامية بشن الهجوم. كما كانت توجد ست فرق من حرس الخيالة الذين وصل عددهم في البداية إلى ٢,٤٠٠ ثم ازداد فيها بعد إلى درجة كبيرة. وقد أطلق على إحدى هذه الفرق اسم «سباهي». وطبق النظام الإقطاعي على الخيالة، فكان بعضهم يمنحون أرضا يشغلونها بشرط أن يؤدوا الخدمة العسكرية. كما وجدت فرقة من الفرسان غير النظاميين الذين أطلق عليهم اسم «إيكنجي» أو المهاجمين الذين لم يكونوا يتلقون أجورا ويعتمدون في إقامة أودهم على السلب والغنائم. ويمثل هذا الجيش أقدم أورخان على التوسع على حساب كل من الإمارات السلجوقية والبيزنطيين. وكانت حكومة العثمانيين المتصفة بالحزم والعدالة قد اجتذبت يونانيي الأناضول الذين وجدوا أنفسهم أحسن حالا في ظلها على اعتبار أنهم كانوا يدفعون قدرا أقل من الضرائب وأنهم نعموا في ظل الحكم العثماني بقسط من الحماية يفوق ما كانوا يتمتعون به في ظل الحكم البيزنطي.

ولم يمض وقت طويل على تولى أورخان الحكم حتى تقدم صوب بحر مرمرة وهزم حملة بيزنطية ضخمة كان يقودها الإمبراطور أندرونيكوس الثالث (١٣٢٨). وبعد ذلك تخلت بيزنطة عن بذل جهود خاصة بتنظيم المقاومة العسكرية في الأناضول أو تعزيز حاميات ما تبقى لها من المدن هناك. وترتب على ذلك استيلاء أورخان على معظم شبه جزيرة نيقية وسواحل خليج نيقوميديا وعزل نيقية ثم سقوطها دون مقاومة (١٣٣١). ثم استولى أورخان على ما تبقى من الأراضي البيزنطية في شمال غربي الأناضول دون صعوبة، مما جعل دولته أقوى إمارات التركمان في المنطقة،

(١) كلمة معناها الأصلي موقد، ثم أصبحت تطلق على الفرق العسكرية.

خاصة وقد تعزز مركزها باعتبارها زعيمة الجهاد ضد المسيحيين. كما عزز أورخان مركزه بالتوسع على شواطىء بحر مرمرة على حساب إمارتي عمرخان وقرەسي مما جعل العثمانيين على مرمى البصر من جناق قلعة عبر الدردنيل في شبه جزيرة غاليبولي. كما سيطر على الساحل الجنوبي لبحر مرمرة مما سهل عليه العبور الى أوروبا حين تسنح الفرصة[1]. وقد أتاح له ذلك التدخل في النزاعات الناشبة بين قادة بيزنطة، والتوسع في أراضيهم الأوروبية - وكانت الحروب الأهلية المستمرة بين الأباطرة المتنازعين قد جعلت الدولة البيزنطية مجرد ظل لماضيها القديم. وخلال السنوات العشرين التي تميزت بالسلام جرى تفاهم ودي بين أورخان والإمبراطورين أندرونيكوس وكونتاكوزينوس - وكان هذا الأخير قد زوج ابنته للسلطان المسلم برغم اختلاف العقيدة والسن وأبدى استعداده لعمل كل ما من شأنه أن يرضي السلطان ويضمن مساعدته في صراعاته الداخلية. وكان أورخان يزور حماه في إسكودار التي كانت لا تزال تابعة للإمبراطور، ويبدو أن علاقاتهما كانت على ما يرام.

وهكذا أمضى أورخان بعد استيلائه على إمارة قرەسي عشرين سنة دون أن يقوم بأي حروب، بل قضاها في صقل النظم المدنية والعسكرية التي أوجدتها الدولة، وفي تعزيز الأمن الداخلي، وبناء المساجد والمدارس ورصد الأوقاف عليها واقامة المنشآت العامة الشاسعة، مما يشهد بعظمة أورخان وتقواه. ومما يميز سلاطين آل عثمان الأول أنهم لم يشنوا الحرب تلو الحرب طمعا في التوسع كما هو الحال بالنسبة إلى غيرهم من الفاتحين، وبخاصة الآسيويين، بل إنهم تميزوا بالحرص والرغبة في تعزيز سلطتهم في الأراضي التي يتاح لهم ضمها. وهكذا نجدهم يسعون بعد كل ضم

(١) يذكر ابن بطوطة (رحلة ابن بطوطة ص ٢٩٧) أن أورخان كان «أكبر ملوك التركمان وأكثر مالاً وبلاداً وعسكراً - له من الحصون ما يقارب مائة حصن، وهو في أكثر أوقاته لا يزال يطوف عليها ويقيم بكل حصن منها أياما لإصلاح شؤونه وتفقد حاله. ويقال إنه لم يقم قط شهراً كاملاً ببلد ويقاتل الكفار ويحاصرهم».

لأراض جديدة إلى طبعها بطابعهم المدني والعسكري وبذلك تصبح جزءا لا يتجزأ من أملاكهم، بحيث أصبحت أملاكهم في آسيا الصغرى متماثلة ومستقرة. وإلى هذا يعزى طول استمرار الإمبراطورية العثمانية حين نقارنها بغيرها من الإمبراطوريات الشرقية في العصور القديمة والحديثة على حد سواء. حقيقة إن صهر عناصر السكان الأتراك في آسيا الصغرى قبل عهد عثمان مما أدى الى تماسك أملاك الدولة في عهده وفي عهد حلفائه ، إلا أن بعد نظر العثمانيين كان من الأسباب الرئيسية لاستمرار قوتهم.

وما أن أتم أورخان تعزيز فتوحه حتى أرسل ابنه سليمان إلى الشاطىء الأوروبي حيث استولى على حصن زمپه Zampe في الوقت الذي كان فيه «كونتاكوزينوس» مشغولا بصراعه مع صهره حنا باليولوجس بحيث لم يتفرغ للتصدي للقوات العثمانية. بل إن الامبراطور البيزنطي طلب مساعدة السلطان ضد خصمه ومن ثم أتيحت الفرصة لإرسال مزيد من العثمانيين لتعزيز قوات سليمان التي وطدت أقدام العثمانيين في أوروبا. وفي عام ١٣٥٨ أصاب زلزال مدن تراقيا فانهارت أسوار غاليبولي وهجرها أهلها مما سهل على العثمانيين دخولها. وقد احتج الإمبراطور البيزنطي على ذلك دون جدوى ـ وكان رد أورخان أن العناية الإلهية قد فتحت أبواب المدينة أمام قواته. وما لبثت غاليبولي أن أصبحت أول قاعدة عثمانية في أوروبا، ومنها انطلقت الحملات الأولى التي توجت في النهاية بالاستيلاء على كل شبه جزيرة البلقان. وحين انفرد حنا الخامس باليولوجس بحكم بيزنطة أقر كل فتوح أورخان في أوروبا في مقابل تعهد السلطان بتسهيل وصول الطعام والمؤن إلى القسطنطينية. وأرسل أورخان أعدادا كبيرة من الرعاة التركمان إلى تراقيا بغية «تتريكها» والحيلولة دون تمكن المسيحيين من طرد العثمانيين من أوروبا[١].

---

(١) يشبه العثمانيون البيزنطيين والعباسيين في لجوئهم إلى عمليات نقل السكان بصورة جماعية بهدف إعادة إسكان المناطق التي يتم فتحها.

مراد الأول

توفي أورخان في عام ١٣٦٠[١] بعد أن أوجد قاعدة للتوسع في أوروبا وجهز الدولة بوسائل القيام بمزيد من الفتوح. وخلفه ابنه مراد الذي قيض له أن يقود الجيوش العثمانية صوب نهر الدانوب. ففي عام ١٣٦١ سقطت أدرنة ثم فليوبوليس وبذلك تحولت مقدونيا وتراقيا (أو الروميللي بالمصطلح الحديث) إلى أراضٍ عثمانية. وفي عام ١٣٦٥ عقدت جمهورية راجوزا معاهدة تجارية مع العثمانيين وضعت نفسها بمقتضاها تحت حمايتهم، ولكن كانت توجد شعوب أخرى محاربة في البلقان: سلاف الصرب والبوسنة ـ البلغار ـ الولاش ـ السكپتار في ألبانيا ـ المجيار الذين شكلوا مع جيرانهم البولنديين لمدة ثلاثة قرون الحاجز المسيحي الرئيسي في وجه التوسع العثماني.

وفي عام ١٣٦٤ جرى اللقاء الأول بين العثمانيين ومسيحيي الشمال على ضفاف نهر ماريتزا بالقرب من أدرنة، وذلك بعد أن تقدم لويس ملك المجر وبولندة وأمراء البوسنة والصرب وولاشيا للقضاء على الوجود العثماني في أوروبا. إلا أن القائد العام للجيش العثماني (لالا شاهين) أوقع بهذا الحلف البلقاني هزيمة منكرة، وبعد ذلك قرر العثمانيون نقل الحرب إلى أراضي الأعداء. ففي عام ١٣٧٣ استولوا على قولة وسيريز وضموا معظم مقدونيا، وفي عام ١٣٧٥ استولوا على نيش وقبل أمير الصرب دفع الجزية وتزويد العثمانيين بألف خيال وبادر ملك (Kêral) بلغاريا بطلب الصلح وتنازل عن ابنته للسلطان.

أما الإمبراطور البيزنطي ـ الذي تحول إلى المذهب الكاثوليكي لإغراء البابا والدول الكاثوليكية بمساعدته ـ فقد أعلن تبعيته لمراد بعد أن بدا أن السلطان العثماني لا يقهر. وعلى الجانب الآسيوي زوج مراد ابنه بايزيد من ابنة أمير كرميان، وما لبثت كرميان بمدنها الرئيسية أن دخلت

---

(١) يذكر كارل بروكلمان (تاريخ الشعوب الإسلامية ص ٤١٦) أنه توفي في عام ١٣٦٢. قارن ذلك بستانفورد شو، المرجع السابق، ص ١٧.

في نطاق الدولة العثمانية. كما اشترى مراد أراضي إمارة حميد من حاكمها وبذلك أدمج في أملاكه أربعا من دول التركمان : سلطانوني - قرەسي - كرميان - حميد. وما لبث ابنه بايزيد أن اكتسح ما تبقى من الإمارات التركمانية وبذلك ضم إلى ملكه أراضي سلاجقة قونية.

ولقد أمضى مراد السنوات العشر التي تلت حملته على مقدونيا (١٣٧١- ٢) في «عثمنة» جنوبي بلغاريا وشرقي مقدونيا واستكمال إدماج تراقيا وإعادة تنظيم الجيش وتوزيع التيمارات (أو الإقطاعات الحربية). كما خصص ضياعا للسلطان العثماني وأراضي للأوقاف.

وهنا نكرر ما سبق ذكره من أن العثمانيين الأول لم يكونوا مجرد غزاة، بل إنهم كانوا بناة إمبراطورية يضعون نصب أعينهم باستمرار أن مشكلة الإدماج هي أكبر ما يواجههم من مشاكل. ومن الملحوظ فيما يتعلق بفتح البلقان أن آل عثمان لم يخوضوا أي معركة لم يشد أزرهم فيها حلفاؤهم المسيحيون. ولا دليل على ما يقال من أنهم فتحوا البلقان بالاستعانة بالإنكشارية.

وفي تلك الأثناء قرر السلاف طرد العثمانيين من أوروبا فتزعمت الصرب والبوسنة وبلغاريا حملة صليبية انضمت إليها ألبانيا وولاشيا والمجر وبولنده، على حين انشغلت أوروبا الغربية بشؤونها الخاصة فلم تشترك في هذه الحملة الصليبية. وحشد الحلفاء قوات هاجمت القوات العثمانية في البوسنة في عام ١٣٨٨ وأبادت نحو ثلاثة أرباعها. إلا أن مراد أرسل قوات أرغمت ملك بلغاريا على التسليم بعد أن تم حصاره في نيكوبوليس - وبذلك أمكن ضم بلغاريا إلى الدولة العثمانية التي أصبح نهر الدانوب حدها الشمالي - ولكن لازار أمير الصرب لم يكترث لانسحاب حليفه البلغاري من الميدان فتحدى مراد. وفي سهل قوصوه[1] تجمع الصربيون

(١) ومعناها ساحة الطيور السوداء وقد ظل سكان الجبل الأسود حتى تحررهم من الحكم العثماني يضعون شريط حداد أسود على قلنسواتهم، كما خصصت أكثر الأغاني القومية الصربية الحزينة لإضفاء جو رومانسي على هذه الكارثة القومية.

والبشناق (سكان البوسنة) والسكپتار والبولنديون والمجريون والولاش لمواجهة العثمانيين الذين أحرزوا عليهم نصرا باهرا، وإن يكونوا قد دفعوا حياة سلطانهم ثمنا لهذا النصر.

ولقد قضى مراد بعد أن وجه مصائر العثمانيين لمدة ثلاثين سنة بحكمة سياسية لا يضاهيه فيها أحد من ساسة عصره. وحتى الآن لم يتبوأ مراد مكانته الحقة باعتباره من أبرز ساسة آل عثمان وقادتهم العسكريين. فحين نقارن الصعاب التي واجهها والمشكلات التي تغلب عليها بالأعمال التي أنجزها خلفاؤه نجده نظيرا لهم إن لم يتفوق عليهم. فالتحول الذي تم خلال حكمه يعتبر من أبرز سجلات التاريخ العام. فقد قيض لفتوحه أن يكون لها أثر باق طيلة خمسة قرون. ولم يخمد نشاطه وحماسته للحرب في الوقت الذي لم يختلف فيه مع أحد من مرءوسيه. وكان النظام الذي أوجده في المناطق التي فتحها وأقام عليه حكومته، وهو النظام الذي لم يستند إلى أي تقاليد أو إلى قواعد النمو التدريجي، يتمشى مع الظروف التي أوجدته . حقيقة إن عثمان قد أوجد جنسا، وأن أورخان بنى دولة ـ إلا أن مراد هو الذي أرسى قواعد الإمبراطورية العثمانية.

بايزيد الأول:

وفي ميدان القتال نصب الجيش بايزيد ـ الابن الأصغر لمراد ـ سلطانا. فعلى حين أن أخاه الأكبر يعقوب كان مرشح أعيان التركمان، فإن بايزيد ـ وهو ابن سيدة يونانية ـ كان مرشح العناصر حديثة العهد بالإسلام بعد أن تخلت عن الدين المسيحي، وهي العناصر التي أعلى مراد شأنها. وقد أخفى أنصار بايزيد مخططاتهم حتى تم قتل يعقوب[١] ـ وبذلك بدأ التقليد العثماني القاضي بقتل الإخوة، وهو التقليد الذي برره الفقهاء وما لبث أن أصبح بمثابة قانون في عهد محمد الفاتح. ورغم أنه

---

(١) Shaw, op. cit., pp. 28 – 9.

ينم عن القسوة الشديدة فإنه حقق الهدف المرجو منه ـ إذ لم تتأثر الدولة العثمانية بالصراعات الأسرية لمدة خمسة قرون.

وقد استهل بايزيد حكمه بإعدام أسرى الحرب الصربيين من النبلاء وبذلك قضى على الأرستقراطية الصربية وحل القضية القومية الصربية بشكل ما. وبمعركة قوصوه أسدل الستار على الوضع الممتاز الذي تمتعت به الصرب في العصور الوسطى، وتلت ذلك هجرة الصربيين الشاملة إلى الجبل الأسود والبوسنة والمجر، ولو أن مصير من بقي منهم في البلاد لم يكن شديد السوء.

ثم تقدمت الجيوش العثمانية إلى داخل البلاد وعرض ستيفن ابن لازار الصلح ووافق ـ بصفته تابعا للسلطان ـ على تزويده بالقوات في حالة الحرب وعلى أن يزوجه من أخته ماريا دسبينا وأن يدفع جزية سنوية من حصيلة مناجم الفضة وأن يقوم بنفسه بقيادة فرقة عسكرية في الجيش العثماني. وما لبث بايزيد أن اكتسح ولاشيا (١٣٩٢) التي وافق أميرها على دفع الجزية.

أما زعماء الإمارات التركية في الأناضول الذين احتفظوا بقسط كبير من الاستقلال فقد قبلوا سيطرة بايزيد في البداية وذلك نتيجة للأعمال العظيمة التي أنجزها في أوروبا. ولكنهم ما لبثوا أن استاءوا من اتجاه بايزيد إلى العطف على العناصر المسيحية ـ وفي الوقت الذي كان فيه مشغولا في أوروبا اتحدت الإمارات التركمانية في جنوب غربي الأناضول مع إمارة قرمان ومع القاضي برهان الدين ـ الذي كان يسيطر على مساحات واسعة في وسط الأناضول ويتمتع بنفوذ كبير في أوساط الرعاة التركمان في الشرق ـ في حلف ضد العثمانيين أمكنه استرجاع مساحات كبيرة من الأراضي التي ضمها مراد. وبتأثير من العناصر مسيحية الأصل في البلاط حول بايزيد أنظاره إلى الشرق طيلة ما تبقى من حكمه، متخليا بذلك عن تقاليد «الغزاة» التي سار عليها أسلافه. فما أن نميت اليه أنباء الهجوم الذي شنه أمير قرمان على أملاكه في الأناضول حتى اكتسح إمارات آسيا

الصغرى: فضم صاروخان وآيدين ومنتشا، وبذلك وصل العثمانيون إلى بحر إيجه وأرسيت قواعد قوتهم البحرية. وفي الجنوب استولى على أضاليا آخر مدن أميرتكه (وكانت أول ميناء عثماني على البحر المتوسط) ثم غزا إمارة قرمان وحاصر قونية ثم عاد إلى أدرنة[1] بسبب تطورات أحداث أوروبا، ثم لم يلبث أن عاد إلى الأناضول من جديد[2] بعد أن حاول أمير قرمان أن ينتزع من العثمانيين السيطرة على الأناضول. وقرب كوتاهية واجه جيوش القرمانيين بجيشه وجيوش أتباعه من المسيحيين (البيزنطيين ـ والصربيين والبلغار والولاش)، وتم الاستيلاء على آق سراي وقونية ولاراندا بعد القضاء على المقاومة المنظمة، وإن لم يتم إخضاع إمارة قرمان.

وقد أدخل بايزيد سياسة جديدة حين فرض سيطرته المباشرة على هذه المناطق فقد طرد أسراتها الحاكمة وأخضعها لسلطته المركزية. ولقيت هذه السياسة مقاومة ليس فقط في البلدان المفتوحة بل في الدولة العثمانية ذاتها ـ وكانت هذه المقاومة موجهة ضد التسرع في الضم واعتبرت خروجا على التقاليد العثمانية . كما اشتد العثمانيون التقليديون في انتقاد إدخاله استعمال الدفتر في النظام الإداري العثماني. يضاف إلى ذلك أنه حاول في الأراضي التي جرى ضمها وشيكا في الأناضول أن يحل عبيده (غلمانه ـ ومفردها غلام) محل الارستقراطية المحلية. وهذه السياسة هي التي أدت إلى نكبة أنقرة: فقد حول بايزيد دولة عثمان وأورخان من دولة شبه إقطاعية بأتباعها وإيج بكواتها الأقوياء إلى سلطنة إسلامية حقيقية ذات نظم تقليدية، في نفس الوقت الذي جرت فيه تقوية «جيش الباب العالي ـ (قابي قولو)» ـ أداة السلطة المركزية ـ الذي تبوأ مركزا هاما في الدولة. وعودة الأسرة الحاكمة في قرمان على أثر كارثة أنقرة (١٤٠٢) مما يدل أن

---

(١) نقل مراد عاصمة الدولة من آسيا إلى أوروبا (١٣٦٥ ـ ٦ م) أي من بروسة إلى أدرنة التي ما لبثت أن أصبحت قاعدة للتوسع العثماني في البلقان بسبب موقعها الاستراتيجي الهام.
(٢) أطلق على بايزيد لقب «الصاعقة (يلدرم) وذلك بسبب سرعة حركته».

آل عثمان لم يحكموا قبضتهم على الدولة القرمانية التي ظلت حتى سقوط القسطنطينية تقض مضاجعهم. وفي عام ١٣٩٣ استولى بايزيد على المدن الداخلية الواقعة بين سمسـون وأنقرة وهرب أمير قسطموني الى بلاط تيمورلنك.

ثم عاد بايزيد لمتابعة حروبه في أوروبا فأمر بزحف عام على طول حدوده الشمالية والشمالية الغربية ووصلت غارات قواته السـريعة إلى ألمانيا. وفي عام ١٣٩٣ استكمل احتلال بلغاريا وزود سلستريا ونيكوبوليـس وودين وغيرها من قلاع الدانوب بحاميات قوية بعد تقوية تحصيناتها. وتعززت مكانة السكان المسلمين الذين ازدادت أعدادهم على طول الحدود الشمالية للدولة وذلك على أثر اعتناق عدد من البلقانيين للإسلام وهجرة عدد من مسلمي الأناضول إلى البلقان. وشدد بايزيد النكير على بيزنطة وطلب من الإمبراطور أن يعين قاضيا في القسطنطينية للفصل في شـؤون المسلمين وما لبث أن حاصر العاصمة البيزنطية. وقبل الإمبراطور إيجاد محكمة إسلامية وبناء مسجد وتخصيص ٧٠٠ منزل داخل المدينة للجالية الإسلامية، كما تنازل لبايزيد عن نصف حي غلطة الذي وضعت فيه حامية عثمانية قوامها ٦,٠٠٠ جندي. وزيدت الجزية التي كـان على الدولة البيزنطية أن تدفعها للسلطان، وفرضت الخزانة العثمانية رسوما على الكروم ومزارع الخضروات الواقعة خارج المدينة. وأخذت المآذن تنقل الأذان إلى العاصمة البيزنطية التي أطلق عليها العثمانيون اسم استنبول (ويحتمل أنه تحريف لاسم القسطنطينية).

وقد اعتز السلطان بكل هذه التوفيقات، فآثر المتع الحسيـة وحياة القصور التي كانت تشرف عليها ماريا دسبينا إلا أن ذلك لم يحجب المحارب فيه - فحين نمي الى علمه تشكيل حلف جديد في أوروبا عبر البسفور بهمة ونشاط - وكان البابا قد دعا في عام ١٣٩٤ إلى شن حرب صليبية ضد المسلمين، فاشتعلت كل بلاطات أوروبا حماسة، وأرسلت فرنسا فرسانا لينضموا إلى سجسمند ملك المجر ويهزموا الأتراك ويصلوا

إلى البقاع المسيحية المقدسة في فلسطين. كما وفد كونت هوهنزلرن ومقدم فرسان القديس يوحنا مع أتباعهما، كما وفد منتخب البلاتين الذي اصطحب مجموعة من فرسان باڤاريا وأميرا ولاشيا وبلغاريا اللذان خلعا ولاءهما للعثمانيين. وفي النهاية تشكل جيش صليبي اشتركت فيه كل دول أوروبا الغربية وكذلك الدول التي كانت تواجه الزحف العثماني - فقد توافد الصليبيون إلى بودا من إنجلترا وإسكتلندة وبولنده وبوهيميا والنمسا وإيطاليا وسويسرا وكذلك من بلدان جنوب شرقي أوروبا. وعبر الحلفاء أراضي الصرب التي حافظ أميرها على ولائه للسلطان مما دعا إلى تخريب أراضيه.

وأخيرا وصلت قوات الحلفاء الى نيكوپوليس - إلا أن «الصاعقة» عاد على جناح السرعة من آسيا وألحق هزيمة ساحقة بالحملة الصليبية (١٣٩٦)التي تعقبت الجيوش العثمانية فلولها حتى «ستيريا». وتعتبر هذه الحملة التي انتهت بكارثة نيكوپوليس من أهم أحداث أواخر العصور الوسطى، ليس فقط بسبب الأهمية التاريخية لمن اشتركوا فيها، بل أيضا لأنها كانت آخر مشروع دولي هام نفذه فرسان الإقطاع. وقد أثبت الصربيون ولاءهم للدولة في ساحة نيكوپوليس التي تم فيها إحراز النصر بمساعدة مسيحيي البلقان. وأحرز بايزيد قيمة مجده فأرسل من ميدان القتال إلى قاضي بروسة يبلغه بأنباء النصر الذي أسكرته نشوته فأعلن أنه سيحتل إيطاليا وأن حصانه سيتناول طعامه على مذبح كنيسة القديس بطرس. كما بعث من أدرنة برسائل الى كبار حكام الشرق الإسلامي يزف إليهم بشرى انتصاره في نيكوپوليس، واصطحب الرسل معهم إلى بلاطات عواهل المسلمين مجموعة منتقاه من الأسرى المسيحيين باعتبارهم هدايا من المنتصر ودليلا ماديا على انتصاره. واتخذ بايزيد لقب «سلطان الروم» كدليل على وراثته لدولة السلاجقة وسيطرته على كل شبه جزيرة الأناضول. كما أرسل إلى الخليفة العباسي المقيم بالقاهرة يطلب منه أن يقر هذا اللقب حتى يتسنى له بذلك أن يسبغ على السلطة التي مارسها هو وأجداده من قبل طابعا شرعيا رسميا فتزداد هيبته في العالم الاسلامي. ولم

يكن السلطان المملوكي برقوق ـ حامي الخليفة العباسي ـ يجد مبررا لعدم الاستجابة لطلب بايزيد ـ إذ كان يرى في العاهل العثماني حليفه الأوحد ضد قوات تيمورلنك التي كانت تتهدد كلا الطرفين[١]. وتدفق على الأناضول آلاف المسلمين الذين جاءوا لخدمة بايزيد، ولم يشتملوا فقط على رعاة من التركمان، بل أيضا على الكثيرين ممن أسهموا في الحياة الحكومية والاقتصادية في إيران والعراق وما وراء النهر ـ هذا بالإضافة الى الهاربين من الفوضى التي أعقبت زحف قوات تيمورلنك على أواسط آسيا.

وحينئذ واجه بايزيد القرار الحاسم في عهده: فهل يتبع نصر نيكوپوليس بالتوغل في داخل أوروبا؟ لقد حثه على ذلك زعماء التركمان في الوقت الذي حثه فيه مستشاروه مسيحيو الأصل على ترك أوروبا وشأنها حتى يحرموا أعيان التركمان من الفتوحات والثروات الجديدة وشجعوه على التوجه إلى الأناضول لاستكمال القضاء على الإمارات التركمانية. وانسحب بايزيد إلى أدرنة ليتخذ قراره الحاسم. وفي تلك الأثناء أغارت قواته على ولاشيا والمجر والبوسنة وستيريا وشددت قبضتها على بلغاريا وغزت ألبانيا. وعقابا للإمبراطور البيزنطي على الموقف الذي اتخذه خلال الحملة الصليبية التي قضى عليها في نيكوپوليس طلب منه بايزيد تسليم القسطنطينية. وإزاء ذلك استنجد الإمبراطور مانويل بأوروبا دون جدوى. وحوصرت المدينة ست سنوات أشرفت في نهايتها على السقوط ـ وحينئذ ظهر شبح مخيف جديد اضطر بايزيد الى تحويل جيشه صوب الشرق. وهذا الشبح هو تيمورلنك[٢] (أي تيمور الأعرج).

وتيمور من الجنس التركي برغم ادعاء مؤرخيه انتسابه الى جنكيز خان[٣]. وقد ولد في عام ١٣٣٣ (أو ١٣٣٦) في كيش (شهري سبز

(١) بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ص ٤٠٩، ص ٤٢٥.
(٢) تيمور بمعنى الحديد.
(٣) كان يحيط به أتراك كما كان جيشه تركياً. وحين سحق بايزيد في موقعة أنقرة شعر معاصروه تماماً بأن تركيّاً هزم تركياً آخر.

الحالية ومعناها المدينة الخضراء) الواقعة إلى الجنوب من سمرقند. وهو ينتمي إلى إحدى الأسر النبيلة في بلاد ما وراء النهر، وفي عام ١٣٦٩ ـ تربع على عرش خراسان وقاعدته سمرقند. وفي الوقت الذي كان فيه مراد وبايزيد يرسيان قواعد إمبراطوريتهما البلقانية سيطر تيمور على القسم الأكبر من العالم الإسلامي: فقد انتشرت جيوشه الرهيبه في آسيا من دلهي إلى دمشق، ومن بحر آرال الى الخليج العربي وفتح فارس وأرمينيا وأعالي الفرات ودجلة ومناطق السهوب الممتدة من بحر قزوين الى البحر الأسود. وفي روسيا سيطر على المناطق الممتدة بين أنهار الفولجا والدون والدنيبر وصرح بأنه سيجعل كل الأرض المسكونة ملكا له ـ وكثيرا ما كان يردد ما قاله شاعر شرقي من أنه يجب ألا يوجد سوى سيد واحد على الأرض طالما أنه لا يوجد إلا إله واحد في السماء[١]. واتساع مساحة الأراضي التي احتلها تيمورلنك راجع الى شجاعته الشخصية وعبقريته الحربية ومهارته باعتباره سياسيا وحاكما. وكان قبل أن يقرر أمرا يستطلع المعلومات التي يبعث بها إليه جواسيسه الذين كان يرسلهم إلى كل الجهات، ومن ثم إلمامه بنواحي قوة وضعف أعدائه. وكان تيمور لا يتسرع في اتخاذ القرارات، بل يوازن ويفكر، ومتى اتخذ قرارا تمسك به. وكان من الهيبة بحيث أن جنوده كانوا يطيعون أوامره أيا كانت. ورغم كرمه فإنه كثيرا ما كان يلجأ إلى إجراءات شديدة القسوة ـ ومن الواضح أنه كان يلجأ إلى العنف باعتباره أحد مقومات الغزو، فكان أحيانا ما ينزل العقوبات بكل سكان المناطق المفتوحة على الطريقة المغولية.

على أن تيمور، باعتباره مسلما صالحا، كان يرعى العلماء ورجال الدين وبخاصة دراويش الطريقة النقشبندية. وكانت إمبراطوريته شبيهة بإمبراطورية بايزيد من حيث أنهما قامتا على أنقاض دول صغيرة لجأ أمراؤها إلى جانب أو آخر من هذين الجانبين القويين. فقد لجأ أمراء

---

(١) اتخذ ـ بالإضافة إلى اسم تيمور ـ ألقاب الذئب الأعظم (جرجان) وسيد الزمان (ساهت كيوان) وقاهر الكون (جهانكير).

العراق الذين استولى تيمور على بلادهم الى بايزيد، كما لجأ إلى تيمور بعض أمراء آسيا الصغرى - وفي كلا الجانبين كان اللاجئون يحرضون من استجاروا به على شن الحرب ضد الطرف الآخر. وهكذا طالب الأمراء التركمان - الذين خلعهم بايزيد - تيمور بمساعدتهم ضد الحاكم العثماني الذي «يوحي اليه المسيحيون». وربما لم يكن هذا النداء ليجد آذانا صاغية لولا خوف تيمور من قيام الدولة العثمانية بضربه من الخلف في الوقت الذي كان يفكر فيه في غزو الهند. ولا بد أن بايزيد قد استشف حتمية الصراع مع تيمور، ومن ثم سعيه منذ أوائل حكمه إلى تقوية مركزه في آسيا عن طريق الفضاء على الإمارات التي قامت على أنقاض دولة السلاجقة. وبايزيد هو الذي ألقى القفاز في وجه تيمور حين سعى إلى إخضاع الأمير طاهرتن صاحب أرضروم وأرزنجان - وكان من أفصال تيمور - كما آوى في بلاطه أحد الزعماء التركمان - قره يوسف زعيم قبيلة الخروف الأسود - الذي كان تيمور قد قضى على قوته. وفي إحدى الرسائل التي بعث بها تيمور الى بايزيد أهانه ضمنيا حين ذكّره بغموض أصل أسرته، وعرض عليه العفو على اعتبار أن آل عثمان قد قدموا خدمات جليلة إلى الإسلام، ولو أنه اختتم رسالته - بصفته زعيما للترك - باستصغار شأن بايزيد الذي قبل التحدي - وصرح بأنه سيتعقب تيمور إلى تيريز وسلطانية[1].

انهيار الدولة العثمانية:

وفي عام ١٤٠٠ تقدم تيمورلنك فاحتل سيواس، وأباد حاميتها التي كان يقودها الأمير أرطغرل بن بايزيد، ولكن لم يلتق الجيشان الرئيسيان قرب أنقرة إلا في عام ١٤٠٢ في الوقت الذي فقد فيه بايزيد ثقة قواته بسبب بخله. وحين تقدم بايزيد بجيش قوامه ١٢٠,٠٠٠ مقاتل لملاقاة خصمه انضم كثير من جنده إلى العدو. فرغم ثبات ستيفن أمير الصرب،

(١) Grousset, op. cit., p. 499

فإن تركمان آيدين ونتشا وصاروخان وكربيان - الذين كان أمراؤهم يرافقون جيش تيمور - انضموا إلى جيش تيمورلنك، وبذلك تقرر مصير المعركة سلفاً[1]. وأسر بايزيد الذي تعرض للإهانة هو وزوجته الصربية على أثر محاولته الفرار. وما لبث أن مات كمدا في الأسر.

وموقعة أنقرة ذات أهمية بالنسبة إلى التاريخ العثماني باعتبارها الهزيمة الساحقة الوحيدة التي حلت بالعثمانيين خلال القرون الثلاثة الأولى من تاريخ الدولة ولأنها المناسبة الوحيدة التي شهدت أسر عاهل من آل عثمان. ولكنها من ناحية أخرى ليست من المعارك التي غيرت مجرى التاريخ على اعتبار أنها لم تحول مجرى تاريخ المنتصر والمهزوم على حد سواء. على أن بايزيد لم يكن ضحية «لسوء طالعه» وفق ما يذهب إليه المؤرخون العثمانيون، بل إن الكارثة التي حلت به ترجع إلى اطراحة سياسة أسلافه القائمة على وجوب إدماج السكان الجدد الذين تحتل الدولة أراضيهم. فتيمور لم يكن يهدف إلى غزو الأملاك العثمانية، بل إن اتجاهات بايزيد هي التي دفعته إلى ذلك دفعا.

وسرعان ما تفككت إمبراطورية آل عثمان التي جرى تشييدها بجهد متواصل وبدا أن تاريخهم قد توقف فجأة، مما يدل على أن بنيان الدولة كان لا يزال غير راسخ القدم وأن المثل الأعلى الإمبراطوري لم يكن قد ألقى جذوره بعمق. فالدولة كانت تفتقد كل ما يجعل منها إمبراطورية، في الوقت الذي لم يدرك فيه بايزيد الاتجاه الحقيقي صوب إقامة إمبراطورية. فهي دولة «غزاة» تحارب الكفار، ومن ثم خطأ اتجاه بايزيد إلى ضم دول إسلامية. فقد اجتذبه العلماء - وكانوا كثيري العدد وعلى جانب كبير من النفوذ - إلى وجهات نظرهم الخاصة بمحاولة صبغ الدولة بالصبغة الإسلامية التقليدية بسرعة فائقة دون مراعاة للظروف القائمة. يضاف إلى هذا أن مارياد سبينا و «الحزب المسيحي» في البلاط كان لهما أثرهما في

---

(١) يذهب جروسيه (ص ٤٥١) إلى أن جيوش الطرفين بلغت مليون مقاتل.

جعل السلطان يتذوق الملذات وحياة القصور[1]، وفي توجيهه صوب الشرق، مما أدى إلى الاصطدام بتيمور وكارثة أنقرة.

وعلى أثر موقعة أنقرة اكتسح تيمورلنك آسيا الصغرى واستولى على نيقية وبروسة وغيرهما من المدن الساحلية الرئيسية وانتزع إزمير من فرسان القديس يوحنا، محاولا بذلك أن يبرر موقفه أمام الرأي العام الإسلامي الذي اتهمه بأنه وجه ضربة شديدة إلى الإسلام حين قضى على الدولة العثمانية، وذلك على اعتبار أن احتلال إزمير والمذبحة التي تلته قد أضفيا على معارك الأناضول طابع الجهاد. كما أعاد تيمور أمراء آسيا الصغرى إلى أملاكهم السابقة، ومن ثم استرجاع الإمارات التي ضمها بايزيد لاستقلالها. كما بذر تيمور بذور الشقاق بين أبناء بايزيد المتنازعين على العرش، وما لبث أن بارح آسيا الصغرى ومات بالحمى وهو في طريقه إلى غزو الصين.

وعلى الجانب الأوروبي تأهب الكثيرون لنفض نير العثمانيين اعتقادا منهم أن عدوهم قد دخل في ذمة التاريخ - ومن هؤلاء المجيار والبولنديون والبلغاريون والألبان والولاش وغيرهم. إلا أن اليونانيين والبنادقة والجنويين لم يبذلوا أي جهد لاستغلال الفرصة التي أتاحتها موقعة أنقرة لطرد العثمانيين من أوروبا. وهكذا جرت الحرب الأهلية بين أبناء بايزيد دون تدخل من العالم الخارجي أو تمرد من جانب مسيحيي البلقان. حقيقة إن الإمبراطور مانويل كومنين استرجع بعض الأراضي الواقعة على الساحل الأوروبي، إلا أن أوروبا المسيحية لم تشكل حلفا ضد العثمانيين - ولو تم ذلك لما كانت أحوال الدولة البيزنطية على تلك الحالة الميئوس منها.

---

(١) كان بايزيد أول عاهل عثماني يحتسي الخمر. وعلى حين يذهب كريزي (ص ٣٤) إلى أن قائده المفضل علي باشا هو الذي أغرى السلطان بذلك، فإن كثيراً من المؤرخين يعزون ذلك إلى ماريا دسبينا وحاشيتها. وبالإضافة إلى ذلك فإن بايزيد كان يمارس إحدى الآفات التي ما لبثت أن علقت بالأتراك العثمانيين من حيث العلاقات الجنسية الشاذة.

إفاقة الدولة من كارثة أنقرة:

صمد العثمانيون لنكسة أنقرة بالرغم مما عانوه من خلافات داخلية، إلى أن انفرد محمد الأول بالحكم في عام ١٤١٣، وأمكنه لم شتات الأراضي التي سبق للدولة أن فقدتها.

فبعد انهيار إمبراطورية بايزيد أسهم حطام حكمه ـ بصورة لها مغزاها ـ في بعث الإمبراطورية من جديد. ذلك أن شاغلي التيمارات التي منحها لهم بايزيد في الأراضي المحتلة حديثا كانوا شديدي الاهتمام بإعادة توحيد هذه الأراضي تحت الحكم العثماني. وهكذا يبدو أن جهود بايزيد لم تذهب هباء. وقد واصل خلفاء بايزيد (سليمان الأول ـ محمد الأول ـ مراد الثاني) السياسة التقليدية المحافظة واحترموا وجود الإمارات التي أعيدت في الأناضول التركي القديم والدول البلقانية الصغيرة. ولهذه السياسة المحافظة مبرراتها إزاء وجود المطالبين العثمانيين بالعرش وخطر الغزو الجديد من الشرق والحرب الصليبية من الغرب.

وهكذا ثبت أن بإمكان العثمانيين الاحتفاظ بما استحوذوا عليه وأنهم قد وطدوا أقدامهم في البلقان وفي شمال غربي الأناضول باعتبارهم جنسا محليا وأمة لا يمكن القضاء عليها نتيجة لكارثة عابرة. وبدا أنهم منذ عهد بايزيد قد قيض لهم أن يرثوا الإمبراطورية البيزنطية وأن إفاقة الدولة من كارثة أنقرة مرجعها أنها قامت باعتبارها دولة غزاة.

وقد حاول (فنلي Finlay)[1] الذي أرخ لتاريخ اليونان الوسيط والحديث أن يفسر أسباب اطراد القوة العثمانية، وخلص إلى أن العوامل الكامنة وراء نجاح العثمانيين في بداية الأمر هي نفس الأسباب التي أدت إلى إفاقتهم المذهلة ـ وهو يذهب إلى أن استقرار الأتراك العثمانيين في أوروبا هو النموذج الوحيد لسيطرة قلة من المسلمين على كثرة من المسيحيين، ويرجعه إلى الأسباب الآتية:

---

(١) مذكوراً في: Lane-Poole, Turkey, pp. 75-6

(١) تفوق عشيرة آل عثمان على كل الشعوب المعاصرة من حيث المعتقدات الدينية والسلوك الأخلاقي والحربي.

(٢) تعدد أجناس البلاد الواقعة بين الادرياتيك والبحر الأسود ونهر الدانوب وبحر إيجه.

(٣) تناقص أعداد سكان الإمبراطورية البيزنطيـة وتردي أوضـاع إدارتها القانونية والمدنية وانهيار معنويات الجنس اليوناني.

ويستطرد فنلي في شرح الاحترام الذي حظي به عثمان وخلفـاؤه من جانب ذلك العدد الكبير من القبائل الإسلامية والمسيحية التي قبلت سيطرة آل عثمان بمحض اختيارها، مما يدل بصفة قاطعة على التفوق الحقيقي. فثمة أجناس متبربرة أخرى برزت إلى حيز الوجود واحتلت مناطق غنية ثم ما لبثت أن أصيبت بالترف والانحلال، على حين حافظ العثمانيون وقتا طويلا على حماستهم وأخلاقهم الأصلية. وأسباب ذلك كامنة إلى حد كبير في المهارة النادرة التي نظم بها أورخان وأخوه علاء الدين دولتهما الجديدة وإدارة القضاء المثيرة للإعجاب والتعليم المتواصل لشباب المسيحيين في قصر السلطان بعد عزلهم عن الوطن والأسرة ـ ومن ثم ما كانوا يدينون به للسلطان من إخلاص ناتج عن تربيتهم وفتح باب الترقي أمامهم . وكان أمراء الأسرة الحاكمة يتلقون نفس التعليم الذي كان يتلقاه الإنكشارية بحيث أن السلاطين الأول قد تميزوا بالتعقل والتقدمية والاستعداد المستمر لتطوير الإدارة والجيش وإدخال المخترعات والممارسات الجديدة. أما من الناحية الخـارجية فلم يتحـد أعداء العثمـانيين ضـدهـم في جهد عـام لإخراجهم من البلقان خاصة وأن الغرب كان منقسما على نفسه: فالإنجليز والفرنسيون كانوا مشتبكين معا في حرب المائـة عام، في الـوقت الذي اشتدت فيه المنافسة بين جنوة والبندقية. هذا إلى أن أوروبا كانت لا تزال تعاني من آثار الوباء الأسود (الطاعون) الذي اجتاحها في عام ١٣٤٧ واستمر خمس سنوات. وفوق كل ذلك فإن الحكم العثماني كان بالنسبة إلى

الشعوب العثمانية أخف وطأة من الحكم البيزنطي السابق عليه، خاصة وأن العثمانيين ـ كما سبق أن لاحظنا ـ قد تميزوا بالتسامح الديني.

محمد الأول:

وهكذا فسرعان ما أفاقت الدولة من آثار هزيمة أنقرة ـ ورغم أن محمد الأول كان أصغر أبناء بايزيد سنا، فإنه تغلب على أخويه، وفي عام ١٤١٣ أصبح السلطان الوحيد لدولة موحدة حاول أن يحافظ على حدودها عن طريق إيثار السلام ومصادقة الإمبراطور البيزنطي وتقديم التنازلات له. كما استقبل سفارات من حكام الصرب وولاشيا وألبانيا وعقد معاهدة صداقة مع البندقية واسترجع إمارات الأناضول الواحدة تلو الأخرى، ولكن بالتدريج مع تجنب الظهور بمظهر الفتح الذي خطط له مسبقا. وقد أوقع الهزيمة بأمير قرمان ولم يتشدد مع أمراء الأناضول الذين قبل ولاءهم، وإن يكن قد ترك لخلفه أن يخضعهم ويغرض عليهم الوضع الذي كانوا عليه قبل انهيار دولة بايزيد.

وكان محمد الأول محبا للشعر والأدب شأنه في ذلك شأن كثير من سلاطين آل عثمان الأول. وقد أطلق عليه رعاياه لقب بهلوان (ومعناها البطل) وذلك بسبب نشاطه الجم وشجاعته. كما أن لطف مزاجه وسلوكه وشهامته وحبه للعدالة والحق وسموه باعتباره راعيا فطنا للآداب والفنون، مما خلع عليه لقبا آخر أعلى مقاما هو لقب جلبي الذي يذكر فون هامر أنه يتضمن نفس المعنى الذي يخلعه الإنجليز على لقب جنتلمان. حقيقة إن بعض حكام آل عثمان قد فاقوه شهرة، إلا أن بالإمكان اعتباره من أنبل أنماط العثمانيين ـ فقد اعترف المؤرخون الشرقيون واليونانيون بإنسانيته واعتبره المؤرخون العثمانيون بمثابة «نوح الذي حافظ على سفينة الإمبراطورية حين هددها طوفان الغزوات التترية»[1] ومما يدل على إيثارة

(١) Creasy, op. cit., p. 54.

السلام أنه نقل العاصمة من أدرنة (مدينة الغزاة) إلى بروسة (مدينة الفقهاء).

مراد الثاني:

أعاد مراد العاصمة إلى أدرنة، واستأنف النشاط الحربي، الذي كانت الدولة بحاجة إليه في ذلك الوقت وبخاصة في البلقان. ففيما يتعلق بأملاك الدولة في البلقان (التي أطلق عليها العثمانيون اسم روميللي ومعناها أراضي اليونانيين «الأروام المسيحيين») نجد أن «الغزاة» لم يسهموا في احتلالها إلا بقدر ضئيل. فالجيش العثماني (جيش الدولة) هو الذي احتل بلغاريا والصرب وغربي البلقان، وهي المناطق التي وضعت تحت إشراف الدولة بحيث لم يتم التحول إلى الإسلام إلا في المناطق التي احتلها «الغزاة» وهي تراقيا الشرقية في البداية ثم ألبانيا والبوسنة. ومما لا شك فيه أن الوضع الاجتماعي الممتاز الذي تمتع به العثمانيون في البلقان قد أغرى كثيرا من رعاياهم باعتناق الإسلام، وهو ما فعله كثير من الألبانيين وطبقة نبلاء البوسنة برمتها. ولكن هؤلاء المسلمين لم ينصهروا في البوتقة التركية مثلما حدث في آسيا الصغرى: فقد احتفظ الألبانيون والبشناق (أهل البوسنة) والبلغار الذين اعتنقوا الإسلام بلغاتهم القومية ـ وهذا هو الذي يفسر عجز العثمانيين عن فرض سيطرتهم على شبه جزيرة البلقان بصفة مستمرة.

أما الأراضي الواقعة بين مناطق الحدود فقد حافظ سكانها على دينهم مما أعوز الدولة والحكومة إلى عناصر هامة من السكان تحتاجها الإدارة والحكومة وقيادة الجيش. وحوالى عام ١٤٣٠ توصل مراد الى حل لهذه المشكلة عن طريق «الدوشرمة» ـ وبذلك دخلت في صميم أجهزة الدولة صفتان من صفات حركة «الغزاة» هما التحويل الى الإسلام وهضم العناصر المحلية. حقيقة إن الإنكشارية قد وجدوا من قبل، إلا أن تنظيمهم كان يقوم على الشباب الذين يأسرهم «الغزاة» في الأراضي التي يغيرون عليها. وقد تحول تنظيم هذه العملية إلى ركيزة أساسية من ركائز

الدولة العثمانية بحيث تعدى الأمر إيجاد فرقة عسكرية تقوم بأعمال الحراسة ـ إذ طبقا لهذا النظام وفر السكان مسيحيو الأصل للدولة أعظم ساستها وقادتها العسكريين، وبذلك تم إيجاد عنصر يوازن العلماء والتقاليد الإسلامية القديمة.

على أن مراد الثاني أعاد الدولة إلى ما كانت عليه قبل موقعة أنقرة. فلم تراوده فكرة التوسع الإمبراطوري التي سيطرت على المحيطين به، الأمر الذي يتضح مما ذهب إليه الكتاب العثمانيون في ذلك الوقت من أن العثمانيين كانوا من نسل قايي ـ أكبر أحفاد أوغوز ـ الذي قيض له أن يحكم العالم. على أن مراد حاصر القسطنطينية، وإن يكن قد أوقف هذه العملية نتيجة لنشوب ثورة في الأناضول وبعد أن وافق الإمبراطور البيزنطي على دفع الجزية. وأهم من هذا أن الدول المسيحية قد عمدت إلى السلاح من جديد ووجدت في حنا هونيادي قائدا فذا أمكنه أن يوقع الهزيمة بالعثمانيين أكثر من مرة ـ وكان يقود جيشا ممتازا يضم صفوة المجريين والصربيين والولاش بالإضافة إلى بعض الصليبيين الإيطاليين. وعند نهر المودافا وبالقرب من نيسا أوقع هونيادي بالقوات العثمانية هزيمة كاملة، وبدا أن أملاك العثمانيين في أوروبا غنيمة سهلة لهذا القائد المظفر. وعرض مراد الصلح وبمقتضاه استرجعت الصرب استقلالها وضمت المجر ولاشيا واتفق على إيقاف القتال لمدة عشر سنوات. وحين تنازل مراد عن الحكم لابنه محمد اتجه المسيحيون الى نقض الصلح فألغوا المعاهدة بعد أن أخلى العثمانيون حصون الصرب، ثم بدأ غزو الأملاك العثمانية وهوجمت الحاميات العثمانية ووصل الحلفاء إلى البحر الأسود واستولوا على ورنة. لهذا عاد مراد من عزلته وأحرز انتصارا باهرا في ورنة (١٤٤٤) كان من نتيجته إخضاع البوسنة والصرب اللتين اعترفتا بالخضوع من جديد للسيطرة الإسلامية خشية احتمال تعرضهما للاضطهاد والتحول القسري إلى الكاثوليكية في حالة انتصار هونيادي. وعاد مراد من جديد ، إلى عزلته في مغنيسيا، إلا أن ابنه صغير السن لم ينجح في إدارة شؤون الإمبراطورية على الوجه الأمثل ـ وحين تمرد الإنكشارية عاد مراد مرة أخرى للاضطلاع

بشـؤون الحكم لمدة ست سنوات مكن خلالها من إيقاع هزيمـة أخرى بهونيادي في قوصوة (١٤٤٨).

وبعد ذلك بثلاث سنوات توفي في بروسة. ويسجل عهد مراد نهاية الثقافة العثمانية القديمة. فقد واصلت الحياة الدينية في عهده دورانها في فلك الصوفية التي خلعت طابعها على الحياة الفكرية. وفي بلاطه الذي فتح أبوابه للعلماء والشعراء والموسيقيين ظهرت أولى المـؤلفات المسهبة في اللغة التركية التي أخذت تحل محل لغتي الأدب الرفيع: العربية والفارسية.

محمد الثاني (الفاتح):

ورغم قسوة محمد الثاني[1] فإنه تميز بالكفاءة والذكاء وكان شديد الولع بالثقافة[2] ومجالسة المثقفين. كما قلد كبار الضباط موهبته الشعرية وكرمه، خاصة وأنه كان نظيرا لوالده في مقدرته العسكرية إن لم يبزه في هذا المضمار. ولقد خاض محمد الثاني كثيرا من المعارك وحاصر كثيرا من المدن ـ إلا أن فتح القسطنطينيـة هو الذي خلع عليه لقب الفاتح، خاصة وأنه نشأ في ظل الأفكار الإمبراطورية. فمثل هذا العمل الجليل لا ينجزه الا غاز يحقق أحلام المسلمين والطموحات الإمبراطورية. والعثمانيون سبق لهم مرارا أن حاولوا الاستيلاء على المدينة التي كانوا يشعرون بأنها العاصمة الطبيعية لإمبراطوريتهم ـ إذ أن بقاءها في أيدي غيرهم من شأنه أن يهدد المواصلات ما بين أملاكهم الأوروبية والآسيوية، أما احتلالها فإنه كفيل بتشديد قبضتهم على الأراضي التي يحكمونها وبأن يخلع عليهم المهابـة والعظمة اللتين كانتا لا تزالان تكمنان حول تلك الأسوار التي أحاطت بقاعدة الامبراطورية الرومانية الشرقية حوالى أحد عشر قرنا.

---

(١) استهل عهده بقتل أخيه أحمد، وقنّن قتل أخوة السلاطين في سبيل مصلحة الدولة.

(٢) كان محمد الفاتح يتكلم اللغات التركية والعربية والفارسية والعبرانية واليونانية واللاتينية (محمد نامق كمال: كتاب فاتحة الفتوحات العثمانية ص ٣١).

أما السبب المباشر في عزم السلطان على فتح القسطنطينية[1] فهو أن الإمبراطور قسطنطين باليولوجس انتهز فرصة وفاة مراد الثاني ورشح لتولي عرش أدرنة أحد أمراء آل عثمان مستغلا صغر سن السلطان. وقد شيد محمد الثاني قلعة لحصار المدينة (روميللي حصار) وهي لا تزال قائمة حتى اليوم وتقع على بعد سبعة كيلومترات من أبواب القسطنطينية عند أضيق نقطة في البسفور. وأدرك الإمبراطور البيزنطي نوايا السلطان فاستنجد بأوروبا. إلا أن بابا روما طلب في مقابل الدفاع عن المدينة أن تخضع له الكنيسة الشرقية البيزنطية، وحين وافق الإمبراطور على ذلك استشاط رعاياه - المتمسكون بمذهبهم الديني - غضبا. وفي غضون ذلك جدد محمد الثاني اتفاقيات الهدنة والمعاهدات المعقودة مع المجر والصرب وولاشيا والبندقية وغير ذلك. ويقال إن الجيش العثماني الذي حاصر المدينة بلغ حوالى ربع المليون يستخدم بعضهم البنادق والمدافع، على حين لم يتجاوز المدافعون عن القسطنطينية ٥,٠٠٠ أو ٨,٠٠٠[2] انضم إليهم بعض مئات من المقاتلين الذين جاءوا من جنوة وبعض المتطوعين الذين جاءوا من إسبانيا وإيطاليا وألمانيا. ولما كان لدى العثمانيين أسطول يبلغ حوالى ٣٠٠ - ٤٠٠ سفينة، فإنهم حاصروا المدينة برا وبحرا. واستمر الحصار ٢٤ يوما، وأدى سوء حالة المسيحيين المحاصرين داخل المدينة التي بلغ عدد سكانها ما بين ٦٠، ٧٠ ألف ! إلى تناقص عدد المدافعين عنها. وفي ٢٩ مايو ١٤٥٣ سقطت المدينة ودخلها السلطان في موكب نصره. وعزا اليونانيون الكارثة إلى اللاتين[3] بوجه عام وإلى البابا بوجه خاص، على حين أن البابا وأتباعه اعتبروا ذلك نتيجة طبيعية لخروج الأرثوذكس عن طاعته.

---

(١) عن تفاصيل فتح المدينة راجع: عبد السلام عبد العزيز فهمي: السلطان محمد الفاتح فاتح القسطنطينية وقاهر الروم.

(٢) يقدر المؤرخون العثمانيون عدد المدافعين بأربعين ألفاً (نفس المصدر ص ٩٢).

(٣) حين ضيق العثمانيون الخناق على المدينة تنادى المتعصبون من الأرثوذكس بما يلي: «الأتراك خير من اللاتين» وتوقعوا حدوث معجزة تنقذ المدينة المحاصرة إذا ما أمكن التصدي للقسس اللاتين ذوي اللحى الحليقة.

ولما كانت القسطنطينية قد فتحت عنوة فإن الشريعة كانت تقضي باسترقاق سكانها والاستيلاء على أملاكهم. إلا أن السلطان لم يتردد في استعمال سلطته «العرفية» في إصدار أوامر من شأنها أن تخفف من حدة هذه الإجراءات وأن تمهد لتعمير المدينة. ذلك أن محمد الفاتح قد اعتقد أن استيلاءه على القسطنطينية قد جعل منه إمبراطوراً لروما ووريثا شرعيا لكل الأراضي التي خضعت للأباطرة في الماضي، ومن ثم اهتمامه باتخاذها قاعدة لإمبراطورية عالمية وإعادة بنائها وإغراء سكانها الفارين بالعودة إليها[1]. وقد كرس ما تبقى من حياته لهذه المهمة، وبذلك زود دولته بقاعدة سياسية وثقافية قوية، ووجد الإسلام في كنيسة آياصوفيا ـ التي تحولت الى مسجد ـ مبنى لا يضاهى. وشيدت المدارس[2] والمكتبات والتكايا والمؤسسات الخيرية، وأصبحت المدينة التي عرفت منذ ذلك الوقت باسم استنبول أو إسلامبول أو الآستانة ـ عاصمة للدولة ومركزا للحياة الإسلامية، بل أبرز مركز ثقافي في العالم الإسلامي، وبقيت كذلك إلى أن انتقلت العاصمة إلى أنقرة في أعقاب الثورة الكمالية.

وأبقى السلطان كثيرا من المسيحيين واليهود في عاصمته الجديدة وأرغم جماعات تمثل مختلف شعوب الإمبراطورية على السكنى فيها وحشد فيها بوجه خاص عددا كبيرا من صقالبة الجنوب، كما هرع إليها مسلمو آسيا ليستفيدوا من مزاياها التجارية ومن الأوقاف التي أنشأها فيها هو وخلفاؤه خدمة للعلم وطلابه. وهكذا أصبحت المدينة تعج من جديد بالحياة والنشاط، ولو أن طابعها اليوناني قد اختلط بمزيج من العناصر الجديدة التي حشدها السلطان فيها، وهم من التركمان والألبان والبلغار والصربيين وغيرهم. وعمل الفاتح على تنظيم أوضاع اليونانيين (الروم)

---

(١) Inalcik, op. cit. : The policy of Mehemed II toward the Greek population of Istanbul ... etc, pp. 233-235.

(٢) وأهمها مدرسة القصر التي كان تلاميذها من الغلمان المسيحيين يعدون لتولي مهام الدولة ـ فكانوا يتلقنون اللغات والآداب والموسيقى والقانون والعلوم الدينية والعسكرية والرياضيات وعلم الإدارة والضرائب والتربية البدنية والألعاب الرياضية.

المقهورين وسعى إلى استمالة الكنيسة الأرثوذكسية باعتباره راعيها وحاميها ضد البابا. فعين على رأسها الراهب المتعصب جناديوس ورسمه بنفسه كما كان يفعل الأباطرة البيزنطيون . ولكنه ـ باعتباره سلطانا مسلما ـ تنازل عما كان الأباطرة البيزنطيون يعتبرونه حقا لهم من حيث رئاسة الكنيسة، فجعل على رأسها البطريرك الذي خلعت عليه صلاحيات شبيهة بصلاحيات بابا روما، وتمتع بسلطة لم يمارسها سابقوه في عهد الدولة البيزنطية.

وحافظ المسيحيون على عقيدتهم وعاداتهم بشرط أن يدفعوا الجزية. ولم يقتصر أمر البطريرك على رئاسة الكنيسة الأرثوذكسية بل إنه تزعم كل المسيحيين الذين يدفعون الجزية وأصبح ممثلا للأمة اليونانية ووسيطا بينها وبين الدولة العثمانية. وبالتدريج اتسع نطاق سلطته لتشمل كل المسائل المدنية؛ فسمح له بجباية العشور من رعاياه وبأن يكون له حراس مسلحون. ولم يشعر بوطأة الحكم العثماني سوى المسيحيين من سكان الريف، بما في ذلك قساوسة الأقاليم، على حين لم يلحق كثير من الظلم بطبقاتهم العليا ورهبان الأديرة. ووجد كبار رجال الدين أنفسهم وقد استحوذوا على سلطة ونفوذ لم يعهدوهما من قبل، على حين أن نفور العثمانيين من ممارسة الأعمال التجارية وتحصيل النقود قد أتاح لليونانيين وغيرهم ـ وبخاصة في العاصمة ـ أن يحصلوا على ثروات طائلة. فقد استقر عدد كبير من اليونانيين حول البطريركية التي كانت تقوم على الساحل الغربي للقرن الذهبي في حي الفنار ـ وبفضل ثروتهم التي حصلوها من التجارة وبراعتهم التي جعلت السلطات العثمانية تعتمد عليهم فيما بعد في الاتصال بالدول الغربية نجدهم يتبوأون مركزا رفيعا في الدولة. وهكذا استحوذ الفناريون (سكان حي الفنار) على قسط كبير من إدارة الدولة باعتبارهم وسطاء مما زاد في فسادهم. على أن الكنيسة كانت خلال السنوات التي تلت فتح القسطنطينية موضع حظوة العثمانيين مما جعلها تثرى على حساب رعاياها، الأمر الذي أغرى رجال الدين بعدم التردد في حث الناس على الطاعة وإقرار الدوشرمة. ونخلص من ذلك إلى أن الحكم العثماني كان أحسن من سابقه بالنسبة إلى اليونانيين.

فالعثمانيون كانوا يفضُلون الطغاة البيزنطيين، إذ أنهم بوجه عام كانوا جادين وأمناء ومستقيمين، في الوقت الذي كانت فيه حيويتهم في معالجة شؤون الدولة أعجوبة العالم. فالحكومة العثمانية كانت قوية ومستقيمة، كما كانت سياستها المالية (من حيث جباية الضرائب) معقولة في الوقت الذي ساد فيه الأمن والنظام، بالإضافة إلى أن القانون الإسلامي كان يطبق بدون تحيز الى حد كبير. ومن المسلم به أن الإمبراطورية العثمانية كانت طيلة القرن الذي تلا سقوط القسطنطينية تحظى بحكم أفضل مما كانت ترزح تحته معظم أوروبا المسيحية، كما أنها كانت أكثر من أوروبا رخاء، على حين أن رعاياها ـ مسلمين ومسيحيين ـ كانوا يتمتعون بقسط من الحرية الشخصية ومن نتاج كدهم يفوق ذلك الذي كان ينعم به رعايا الدول الغربية. والفضل في ذلك يرجع إلى حد ما إلى كون الأغلبية العظمى من موظفي الدولة من أصل مسيحي[1].

وقبالة الأستانة على الطرف الآخر للقرن الذهبي قام حي غلطة الذي كان يقطنه الجنويون الذين التزموا الحياد أثناء حصار المدينة مما جعل محمد الثاني يمنحهم شروطا ملائمة للصلح ضمنت لهم حرية الحياة والتملك، كما ضمن لهم حرية التجارة في مقابل أدائهم الضرائب والمكوس المقررة. وكان الجنويون وغيرهم من الكاثوليك (اللاتين)ـ وبخاصة الجزويت الذين ما لبثوا أن تمتعوا برعاية فرنسا منذ حلفها مع الدولة العثمانية في القرن السادس عشر ـ معادين للأروام (الأرثوذكس) مما جعلهم يؤازرون العثمانيين باستمرار ضد المسيحيين الشرقيين. أما الفناريون فهم، باعتبارهم رجال دين في بلغاريا والروميللي الشرقي ومقدونيا، لم يتعدوا كونهم جباة ضرائب همهم اعتصار السكان السلاف لمصلحة بطريركية الأستانة. ورغم تعرض بعض سكان البلقان للظلم فإن اليونانيين المتعلمين من سكان المدن الكبرى ـ وبخاصة الفناريون ـ كانوا أسعد حالا: إذ اتجه العثمانيون إلى مصالحتهم بعد الفتح فحصلوا بالتدريج على ثقة الحكام،

(١) Clark, op. cit. . p. 84r

وأحرزوا نفوذا في المجالات الكهنوتية وفي مجالات الأدب والتعليم وبعض نواحي القانون المدني. فقد سمح العثمانيون للمحاكم الدينية بالفصل في القضايا الخاصة بالزواج والطلاق والمواريث المتعلقة بالمسيحيين وحدهم. كما أحرز الفناريون في نهاية المطاف نفوذا سياسيا. ففي خلال القرن الثامن عشر كان تراجمة الباب العالي والأسطول وهسبودارات (حكام) ولاشيا وملداقيا - وكل أولئك من كبار موظفي الدولة - من الفناريين اليونانيين[1].

وهكذا عكست العاصمة الجديدة للدولة الصورة الحقيقية للطابع الأساسي الجديد للدولة التي اندمجت فيها تقاليد العالم البيزنطي، بل والمؤثرات الغربية، بتقاليد الإسلام. وهكذا برزت إلى الوجود «سلطنة الروم» التي أصبحت حينئذ إمبراطورية راسخة القدم ذات ملامح محددة ولا تعترف بأية حدود تعترض طريق توسعها. ولم تختفِ تماما الملامح البيزنطية بعد سقوط القسطنطينية، بمعنى أن أساليب الحكم بقيت كما هي تقريبا. فالحكومة البيزنطية في أواخر عهدها كانت بمثابة مؤسسة تقوم على جمع الضرائب: فهي تأخذ الجزية من ولاياتها ولا تقدم لها في المقابل أية خدمات. كما كانت تسخر كلا من الأجانب والمرتزقة، وتعتمد على نبالة رسمية وجنس حاكم وتتميز بالفساد المالي وبيع الوظائف وخراب المناطق الريفية ونقص سكان الولايات. وكذلك الحال بالنسبة إلى الحكم العثماني - فلا يمكننا أن نجاري المؤرخين الذين يسبغون كل المزايا على بيزنطة ويغمطون شأن العثمانيين. حقيقة لا يمكننا إنكار أن الحكم العثماني كان سيئا في بعض الأحيان، إلا أن المؤرخين المعادين لهم يشيرون إلى أنهم قد دخلوا أوروبا دخول البرابره وأنهم حطموا حضارة السلاف واليونانيين. وهذا الحكم لا يتمشى مع الواقع اذا وضعنا نصب أعيننا أن تاريخ جنوب شرقي أوروبا كان لعدة قرون سجلا لسفك الدماء والقلاقل والقتل والخصومات والنزاعات والحروب - أما «الجرائم» التي تلصق بالعثمانيين

---

(١) Cf. Elliot, Turkeyin Europe, p. 66 & pp. 242 ff.

كالخيانة وقتل الإخوة والقسوة البالغة فهي صفات لا تقتصر عليهم وحدهم، بل إنها كانت من تراث الأراضي التي فتحوها[1].

وبعد سقوط القسطنطينية وجه محمد الفاتح همته إلى تعزيز سلطته في شمال شرقي شبه جزيرة البلقان التي كان المجريون الأشداء في الحرب لا يزالون يتهددونها. لهذا قرر القضاء على استقلال الصرب حتى يوفر له ذلك قاعدة ثابتة يستطيع منها محاربة المجريين ـ وهو ما حققه بعد وفاة هونيادي (١٤٥٦) ونشوب الصراع على الحكم في بلاد الصرب. وقد استكمل محمد الثاني ضم بلاد الصرب والبوسنة وحاصر بلغراد. كما واجه مقاومة في ألبانيا من جانب إسكندر بك بطل إيبيروس الذي كان قد اعتنق الإسلام ثم ارتد. وبعد أن فشل السلطان في التغلب عليه أقره حاكما على إيبيروس وألبانيا. وحين توفي إسكندر بك في عام ١٤٦٧ سهل على الفاتح أن يخضع ألبانيا، وذلك برغم أن طبيعة سكانها المتمردين قد جعلت من الصعب حكمهم حتى الوقت الحاضر. وبعد ضم ألبانيا هاجر كثير من أهلها الى ايطاليا وصقلية، على حين فضل اعتناق الاسلام كثير ممن آثروا البقاء. وازداد اعتناق الإسلام في ألبانيا في أواخر القرن السادس عشر وأوائل السابع عشر ففي خلال الفترة الممتدة ما بين اضمحلال فرقة الإنكشارية وبروز الفناريين لعب هؤلاء الألبان المسلمون (الأرناءوط) دورا كبيرا في الخدمة العسكرية والمدنية وقدموا عددا كبيرا من الوزراء المشهورين الذين من أبرزهم آل كوبر يفلي. كما تغلغل الألبان ـ مسلمون ومسيحيون جنوباً ـ حتى شبه جزيرة المورة حيث وفروا نسبة كبيرة من السكان. ورغم الخلافات الناشبة بين الألبان المسلمين والألبان المسيحيين فقد اشترك الجميع في محاولة إبعاد الأتراك عن غربي البلقان وكانوا باستمرار يقتتلون إما مع بعضهم البعض أو مع الأتراك أو يشتركون مع الأتراك في مقاتلة اليونانيين إلا أنهم تميزوا عبر العصور بحب القتال والسطو والثارات.٨

وبعد احتلال ألبانيا فكر السلطان في احتلال البندقية ذاتها بعد أن

(١) Elliot, op. cit. , pp. 53-4'

كان قد سلبها كثيرا من أملاكها في المورة وبحر إيجه. وأسرعت البندقية (١٤٧٩) إلى عقد معاهدة دفاعية هجومية مع السلطان الذي انتزع منها جزيرة يوبويا (نجربونت) وألبانيا بأكملها وأرغمها على دفع مبلغ كبير سنويا ثمنا للإذن لها بالاتجار في الأراضي العثمانية[١]. وهكذا أصبحت معظم بلاد اليونان وجزر بحر إيجه في أيـدي العثمانيين . كما أمكنت السيطرة على البحر الأسود وسينوب وطرابيزون. وكان السلطان قد انتـزع شبه جزيرة القرم من خلفاء جنكيز خان: فقد أرسل قوة بحرية استطاعت في عـام ١٤٧٥ فرض سلطته على خانية القرم التي خضعت للحكم العثماني المباشر وكان يذكر فيها اسم السلطان العثماني في خطبة الجمعة، وإن ظلت السكـة (العملة) تنقش باسم خانات الجيراي. وتم حصار جزيرة رودس التي أبدى حكامها فرسان القديس يوحنا مقاومة شديدة وصعدوا للحصار. وإن ظلت السيطرة البحرية في أيدي العثمانيين، فقد أغلق بحر مرمرة في وجه السفن الأوروبية مما قلل من أهمية مواني شبه جزيرة القرم وجنوبي بحر آزوف. ورغم فشل حصار رودس فقد نزلت القوات العثمانية على ساحل إيطاليا واستولت على قلعة أوترانتو بالقرب من برنديزي. وكان الفاتح يعد حملة كبيرة لا يعرف أحد وجهتها حين توفي فجأة في عام ١٤٨١. ومن الصعب التنبؤ بما كان يمكن أن يحدث لو امتد به العمر عاما آخر ـ فقد كان من الممكن لاحتلال أوترانتو أن يستتبع نهب روما ـ ومن ثم يمكن القول بأن وفاة السلطان قد أنقذت أوروبا.

ويعتبر محمد الفاتح المؤسـس الحقيقي للإمبراطورية العثمانية. وقد أدت به رغبته في تقوية الحكومة المركزية إلى جعله أول سلطان عثماني يصدر قانون نامات، وكثيرا من القوانين العرفية ـ وهذه الأخيرة لم تكن تتطابق باستمرار مع الشريعة، وكان يجري تبريرها بأنها لازمة لمصلحة الدولة والمجتمع ـ وكان يجب على السلطان الجديد أن يقر القوانين القائمة لكي تصبح سارية المفعول.

(١) راجع العلاقات البندقية ـ العثمانية في شارل ديل: البندقية جمهورية أرستقراطية ـ الكتاب الثالث ـ الفصل الأول.

بايزيد الثاني:

ولم يتحل بايزيد الثاني ـ ابن الفاتح ـ بهمة والده أو بطموحه ، وإن يكن قد ادعى أنه «أشرف السلاطين». وقد ذهب أحد جامعي التواريخ في عهده إلى أن أي حاكم مسلم آخر، باستثناء الرسول ذاته والخلفاء الأربعة، لم يقم بأعمال تفوق في أهميتها ما أنجزه آل عثمان. والسبب في ذلك هو أن العثمانيين قد اشتبكوا في قتال مع مماليك مصر حكام سوريا بسبب جنوبي الأناضول، مما جعلهم يسعون إلى أن يبدوا أعلى مقاما من خصومهم في كل مجال. فقد شن سلاطين المماليك الحرب على الأتراك في آسيا لمدة خمس سنوات في الوقت الذي نشبت فيه الثورة في قرمان ومناطق أخرى ازدادت فيها أعداد أنصار المذهب الشيعي ـ الذي اعتنقه متصوفة إيران ـ وشهدت تمرد الأمراء الساخطين من أحفاد السلاجقة.

وسبب الصراع المملوكي العثماني هو تجاور الدولتين منذ أن ضم محمد الفاتح إمارة ذي القادر الواقعة في كيليكيا (وكانت تضم مدينتي مرعش والبستان). وحين حاول المماليك إزاحة علاء الدولة حاكم ذي القادر رغبة منهم في تولي أمير موال لهم، ساند حاكم قيسرية العثماني علاء الدولة وغزا الأراضي المملوكية، مما أدى إلى نشوب أول حرب مملوكية ـ عثمانية (١٤٨٥ ـ ٩١) لم تتعد كونها سلسلة من المناوشات التي انتصر فيها المماليك في البداية وإن لم يتمكنوا من مواصلة انتصاراتهم بسبب مشاكلهم الاقتصادية والسياسية. وفي النهاية عقد الصلح وعادت الحدود الى ما كانت عليه في السابق. وساد السلام بين الطرفين (١٤٩١ـ ١٥١٦) برغم أن مصادر النزاع القديمة ظلت تعكر علاقاتهما إلى أن قضى سليم الأول على دولة المماليك.

ورغم استيلاء العثمانيين على ليانتو ومودون في بلاد اليونان (١٥٠٠) وبناء قلعتين بهدف السيطرة على خليج بتراس، فإنهم فقدوا أوترانتو ـ فقد استمرت الحرب بين الدولة العثمانية وبين البندقية وكان النصر خلالها حليف العثمانيين الذين ظهرت دولتهم بمظهر الدولة البحرية الكبرى في

البحر المتوسط. وكانت المواقع التي جرى احتلالها من البندقية تشكل مراكز تساعد على مزيد من التقدم ليس فقط في شرقي البحر المتوسط، بل أيضا في حوضه الغربي. ويتضح من الصلح الذي تم التوصل إليه بين الطرفين في عام ١٥٠٣ أن العثمانيين بدأوا يهتمون بغربي البحر المتوسط. فمنذ عام ١٤٨٢ كان حكام غرناطة المسلمون قد طلبوا مساعدة دولة «الغزاة» الوحيدة ضد أراجونه وقشتاله. وقد قنع بايزيد - الذي كان غير واثق تماما من قوته البحرية - بإبداء اهتمامه وعطفه، تاركا «للقراصنة» المسلمين في شمالي إفريقيا أن يقدموا المساعدة الفعلية. وحين سقطت غرناطة في عام ١٤٩٢، وبدأت الدول الإسلامية في شمالي إفريقيا تواجه احتمالات الغزو المسيحي تزايد الضغط على العثمانيين طلبا لمزيد من المساعدة، وإن تكن مشاكل بايزيد الشرقية قد حالت دون تقديمه المعونة لإخوته المسلمين[1]، ولو أن كثيرا من «غزاة» البحر العثمانيين - الذين أطلق عليهم الغربيون اسم القراصنة - قد التحقوا بخدمة العثمانيين وبخاصة بعد أن عززوا قوتهم البحرية، وحثوهم على القيام بنشاط بحري في المغرب الإسلامي، وإن تكن الخلافات الأسرية قد شلت نشاط بايزيد، وبخاصة ما يتعلق منها بمصير أخيه جم الذي كان محورا لتآمر الدول المسيحية ضد الدولة العثمانية.

كان جم أحق بالعرش من أخيه وذلك بسبب كفاءته. وحين علم بوفاة والده توجه الى بروسة وأعلن نفسه سلطانا على الأناضول واقترح تقسيم الإمبراطورية على أن يتولى بايزيد الحكم في أوروبا وحدها. وكان بايزيد قد سبق أخاه في دخول الآستانة وبذلك ضمن مساندة الإنكشارية الذين أغدق عليهم الهبات. وما لبثت الحرب الأهلية أن نشبت بين الأخوين واستمرت عاما إلى أن هزم جم الذي لجأ إلى الدولة المملوكية التي ساعدته على تكوين قوة صغيرة في حلب حيث انضم إليه عدد من

---

(١) يذكر كريزي (ص ١٢٢) أن بايزيد أرسل أسطولاً خرب شواطىء إسبانيا بعد أن استنجد به مسلمو غرناطة.

أمراء التركمان الفارين وبعض شاغلي إقطاعات الأناضول الذين جردهم بايزيد من إقطاعاتهم . وحين دخلت قوات جم إلى كيليكيا (مايو ١٤٨٢) لم يجد كثيرا من الأنصار، فآثر الهرب إلى جزيرة رودس واحتمى بفرسان القديس يوحنا الذين وعدوه بالتوسط لكسب الأنصار في أوروبا ضد أخيه. وقد اتصل مقدم رودس ببايزيد الذي وعد بمنح أخيه موارد إمارة قرمان دون أن يتولى حكمها بشرط أن يعتزل ويعيش في سلام في القدس. إلا أن جم أصر على أن يتولى حكم قرمان التي سبق أن كان حاكما عليها. ورفض بايزيد هذا العرض ووعد المقدم بأن يمنحه بعض المال سنويا في مقابل مراقبته لجم، ثم أقنعه بإبعاد جم عن رودس بسبب قربها من الدولة العثمانية. وفي عام ١٤٨٢ تم نقل جم إلى نيس في جنوبي فرنسا (وكان لا يزال تحت حماية فرسان القديس يوحنا) وهو لا يدرك أبعاد المؤامرات التي تحاك حوله. وعلى حين أبدى جم رغبته في التوجه إلى المجر حيث يمكنه أن يثير أنصاره جرت مفاوضات بين فرسان القديس يوحنا وبين عدد من الدول الأوروبية التي كانت لا تزال تأمل في استغلال جم لإثارة المتاعب في وجه بايزيد ـ وكان حكامها على استعداد لدفع مبالغ طائلة في مقابل ذلك. وكان مقدم فرسان القديس يوحنا يطلب الأموال ويقبضها من كل جانب بما في ذلك زوجة جم المقيمة في مصر، على حين زار ملوك أوروبا جم خلال السنوات الثلاث عشرة التي استغرقها أسره وتعرض خلالها السلطان بايزيد لابتزاز مستمر. وفي نهاية الأمر تقرر في عام ١٤٨٦ إرسال جم إلى البابا إنوسنت الثامن الذي كان يفكر في إثارة حملة صليبية. وحين غزا شارل الثامن ملك فرنسا إيطاليا واحتل روما، تم أسر جم (١٤٩٥) وجرى إرساله إلى فرنسا. إلا أن جم مرض في الطريق وتوفي في نابولي (فبراير ١٤٩٥) ربما من آثار سم أعطي له تنفيذا لأوامر أخيه بايزيد.

الفصل الثالث

الدولة في معترك الصراع العالمي

سليم الأول:

كان بايزيد الثاني ميالاً إلى السلام والتأمل، يؤثر البساطة في حياته، ويحب الشعر والفلسفة التأملية - ولهذا خلع عليه كثير من المؤرخين العثمانيين لقب «الصوفي»، وقد تعرض في أواخر حكمه لعصيان أبنائه الثلاثة الذين استطاع أحدهم (سليم) خلع والده (١٥١٢) بمساعدة الإنكشارية. وقد أبدى سليم منذ بداية حكمه ميلاً إلى سفك الدماء - فاستهل عهده بقتل عدد كبير من إخوته، وما لبث فيها بعد أن قتل عدداً كبيراً من رعاياه وأقدر معاونيه وأبدى حبه لخوض المعارك. وعلى حين أنه اتصف بالحيوية الذهنية والجسدية، فإنه كان لا يبدي اكتراثاً بالمباهج الحسية ويؤثر عليها الصيد. ولم يكن ينام إلا قليلاً، ممضياً قسطاً طويلاً من الليل في الدراسات الأدبية - وكان الشعر الفارسي والتاريخ من أحب الأشياء إلى قلبه. ورغم قسوته فإنه كان يميل إلى صحبة رجال العلم الذين كرمهم ورقى كثيراً منهم لتولي وظائف عليا وهامة. وكان يصطحب المؤرخين والشعراء إلى ميدان القتال ليسجلوا تطورات المعارك وينشدوا القصائد التي تحكي أخبار الماضي. على أن مزج سليم للثقافة العليا بالقسوة كان من الأمور المتكررة في التاريخ العثماني.

وعلى أي حال فقد اهتم سليم بشؤون حدوده الشرقية التي كانت تواجه احتمال الغزو بعد تولي الصفويين حكم فارس، خاصة وأنه كان

أول حاكم عثماني على علم وثيق بأحوال الثغور الشرقية للإمبراطورية فقد أقام عدة سنوات في طرابيزون وتحالف مع خانات الجيراي حكام شبه جزيرة القرم، كما أعانه ابنه سليمان ـ حاكم كافا في القرم ـ في تجنيد القوات التترية التي استعملها في تهديد والده خلال الأزمة النهائية التي أدت إلى توليه الحكم.

أما الحركة الصفوية التي كانت تهدد الدولة العثمانية من الشرق فهي تنتسب إلى الشيخ صفي الدين (١٢٥٢ ـ ١٣٣٤) من أدربيل الذي كان من المتصوفة الزاهدين. ومنذ أواسط القرن الخامس عشر انتقلت الصفوية من التأمل الصوفي إلى العقيدة الشيعية المناضلة ـ وكانت النزعات الرجعية والمناضلة لدى الرعاة المتجولين قد زودت الصفويين بفرصة ذهبية لم يترددوا في استغلالها. وحين حصلوا على مساندة أوزون حسن ـ الحاكم التركماني لفارس وشرقي الأناضول ـ طوروا لباس رأس متميز له ١٢ لفة تمجيداً للأئمة الشيعة الإثني عشر، باعتباره شعاراً يميز أتباعهم الذين عرفوا بعد ذلك باسم قزلباش (الرأس الأحمر)، وقد حاول أوزون حسن كبح جماح الصفويين، إلا أن إسماعيل (١٤٨٧ ـ ١٥٢٤) ـ ابن آخر الزعماء الصفويين ـ استطاع أن يفر إلى إيران مصطحباً معه سبع قبائل من القزلباش مكنته من القضاء على الأسر الحاكمة الصغيرة التي قامت على أنقاض دولة «الخروف الابيض ـ آق قويونلو» والتيموريين والسيطرة على البلاد خلال عقد واحد. وعلى حين أن الأسرة الصفوية برزت في الأصل باعتبارها زعيمة لحركة تركمانية صوفية فإن التحول إلى المذهب الشيعي قد اكتمل خلال السنوات الأولى من القرن السادس عشر باعتباره جزءاً من العملية التي أدت إلى انضواء جماهير إيران تحت زعامة إسماعيل الصفوي ـ وأصله تركماني ـ الذي كان يحظى بكثير من الاحترام، بل والتقديس، من جانب قبائل التركمان التي توافدت بالألوف للانضمام إليه. وقد قرر إسماعيل مد النفوذ الصفوي إلى الأراضي العثمانية الواقعة في شرقي الأناضول، ومن ثم إرساله مئات من الدعاة الذين نجحوا في نشر دعوته في أوساط الرعاة التركمان غير

الأناضول. وقد فسر العثمانيون المذهب الشيعي باعتباره تهديداً سياسياً ـ ولو أنهم لم يتصدوا للحركة الصفوية بصورة حاسمة، فلا شك أن مناطق شاسعة من أملاكهم الشرقية كانت ستتعرض للخطر ولسجل المذهب الشيعي نجاحاً واسع النطاق، ومن ثم تصديهم للصفويين ليس فقط بسبب الخطر العسكري الذي يتضمنه نشاطهم، بل أيضاً لأن الدعوة الصفوية الشيعية كانت تشكل تحدياً أساسياً للمبادىء السنية التي كانت توجه الأسرات الإسلامية الحاكمة الكلاسيكية منذ عهد العباسيين. ولقد تردد السلطان بايزيد في شن هجوم مباشر على الصفويين وذلك إما لتعاطفه مع التعاليم الصوفية التي كان يبثها الدعاة الشيعة، أو لرغبته في تجنب الحرب بقدر الإمكان أو لخشيته أن تؤدي الدعوة الصوفية إلى اجتذاب كثير من مقاتليه. لهذا ارسل الشاه إسماعيل على أمل إقناعه بإنهاء مساعيه الرامية إلى نشر المذهب الشيعي. وفي خلال شتاء (١٥٠٨ ـ ٩) استولى إسماعيل على بغداد ومعظم جنوب غربي إيران وأجرى مذابح واسعة النطاق ضد السنة ودمر مزاراتهم ومساجدهم، وكان رد بايزيد هو حث إسماعيل على التوقف عن القيام بمثل هذه الإجراءات وطلب المساعدة من مماليك مصر وتركمان الأوزيك فيما وراء النهر. وعلى حين أن المماليك لم يقوموا بما يتعدى مطالبة حاكم حلب بمقاومة النشاطات الصفوية إذا ما تسللت إلى كيليكيا، فإن تركمان الأوزيك قاموا بسلسلة من الهجمات التي قيض لها أن تشغل الصفويين طيلة ما تبقى من حكم بايزيد.

وظل الدعاة الصفويون يواصلون نشاطاتهم في أوساط تركمان الأناضول، ـ وبخاصة في الجنوب الغربي لشبه الجزيرة حيث كان أتباع الصفويين أقوياء باستمرار. واستطاع أحد الصفويين ـ المدعو شاه كولو ـ استغلال سخط التركمان في القيام بثورة كبرى في أنطاكيا (١٥١١) وأرسل دعاته إلى داخل الأناضول حيث اعتبره البعض المهدي المنتظر الذي أرسله الله لإنقاذ البشر. وعلى حين كان بايزيد مشغولاً بالنزاع الناشب بين أبنائه، استولى شاه كولو على معظم وسط وجنوب شرقي الأناضول،

مما جعل بـايزيـد يرسـل قوة من الإنكشـارية عـددها ٨,٠٠٠ مقـاتل استطاعت أن توقع الهزيمة بشاه كولو وأن تقتله مما أدى إلى انهيار الحركة. وفر من تبقى من القزلبـاش إلى إيران حيث كـانت سيطرة الصفـويين مطلقة، وشكلوا مصدراً مستمراً للإزعاج في عهد خلفاء بايزيـد.

والصـراع العثماني الصفـوي هو المسؤول عن تـولي سليم الأول العرش ـ فقد ناصره الإنكشارية وأرغموا والده على التنازل ورشحوا سليم باعتباره منقذ الإمبراطورية من الخطر الشيعي، خاصة وأنه كان قد قاد الإنكشارية إلى النصر في عدة حملات موفقة في جورجيا وفي الأراضي الصفوية الواقعة في شرقي الأناضول. وما أن تولى سليم الحكم حتى قرر جعـل الإنكشاريـة ركيزة لحكمـه: فـزاد أعـدادهم إلى ٣٥,٠٠٠ وزاد رواتبهم. ثم تخلص من اخوته وأبناء إخوته بهدف تأمين الدولة وطمح إلى مواصلة أهداف محمد الثاني القائمة على مواصلة الفتوح وإقامة إمبراطورية عالمية. لهذا أمن جانبه في أوروبا بتجديد الاتفاقيات المعقودة مع البندقية والمجر بوجه خاص، ثم ولى وجهه شطر الشرق لمواجهة الشاه إسماعيل الذي كان لديه ثلاثة من أبناء إخوة سليم الذين نجوا من القتل. وكان المماليك الذين انزعجوا من خطورة الدعوة الصفوية بالنسبة إلى أملاكهم في سوريا والحجاز قد عقدوا حلفاً رسمياً مع العثمانيين ضد إسماعيل (١٥١٣) وبذلك أتاحوا الفرصة لسليم لكي يحشد كل قوته ضد الصفويين دون أن يخشى احتمال الهجوم على جناحه الجنوبي. وقبل أن يتقدم جيشه صوب الشرق ذبح آلافاً من أتباع القزلبـاش في الأناضـول[1] وواصل هجومه العنيف على أتباع إسماعيل، متخذاً من ذلك ذريعة للتخلص ممن كانوا يعارضون حكمه.

وخلال تقـدم سليم عبر أرزنجان وأرضروم إلى أعالي الفرات ـ ومعه قوة تبلغ ١٤٠,٠٠٠ مقاتل ـ تجنب الشاه إسماعيل القتال هرباً من تفوق قوات سليم، عازماً على سحبه إلى أراضي شمالي إيران الجبلية حيث تمكنه

(١) يذكر لينبول (Turkey, p. 55) أنه قتل أو سجن منهم ما بلغ عدده ٤٠,٠٠٠.

طبيعة الأراضي ومشاكل التموين من موازنة قوة الجيشين وأمر سليم بقتل الجنود والقادة الذين طالبوا بالعودة، وفي أواسط اغسطس ١٥١٤ قرر الزحف على تبريز لإرغام الشاه إسماعيل على خوض القتال دفاعاً عن عاصمته. وكان إسماعيل يفضل التراجع لولا ضغط قبائل القزلباش التي غضبت لاتهام العثمانيين لها بالجبن وطالبت بخوض غمار القتال. وأخيراً وقعت الموقعة الفاصلة في سهول جالديران في منتصف الطريق بين أرزنجان وتبريز (٢٣ اغسطس ١٥١٤). وقد انتصر السلطان سليم بفضل أسلحته النارية المتطورة[1] الجديدة وذلك بعد أن قتل آلافاً من رجال قبائل القزلباش، وتمكن الشاه إسماعيل من النجاة بصعوبة كبيرة بعد أن أصابه جرح وترك وحيداً. وبعد الموقعة ضم سليم إلى ملكه ولايتي دياربكر وكردستان واحتل تبريز ونقل آلافاً من أبرز تجارها وحرفييها وعلمائها إلى الآستانه. ورغم ذلك فقد قرر إخلاء المدينة خشية تناقص التموين خلال فصل الشتاء وتراجع إلى قره باغ في القوقاز على أمل أن يعود في العام القادم لاستكمال احتلال إيران. ولكن استرجاع الصفويين لتبريز واستمرار مشاكل التموين وهبوط الروح المعنوية في جيش سليم مما أرغمه في النهاية على سحب جيوشه إلى الأناضول حيث أدى الشتاء القارص إلى موت عدة آلاف من قواته، على حين أن السباهية الإقطاعيين كانوا يلتحقون بأراضيهم خلال التقهقر، مما حتم عجز سليم عن معاودة قتال الصفويين خلال الربيع وفقاً لما كان قد قرره.

ورغم قضاء سليم على الخطر الذي كان يتهدد دولته في الشرق إلا

---

(١) عرف المماليك الأسلحة النارية في نهاية ستينات القرن الرابع عشر، أي أنهم كانوا متأخرين عن أوروبا في هذا المضمار بأكثر من أربعين سنة، كما سبقوا العثمانيين بما مقداره ستون عاماً. ولكن المماليك، لم يستغلوا معرفتهم هذه ليحولوها إلى أسلحة حاسمة في ميدان القتال بحكم أن من شأن ذلك أن يتطلب إجراء تعديل على تنظيم الجيش المملوكي وأساليبه القتالية، وحينئذ يصبح الجيش المملوكي جيش مشاة ويطرّح الفروسية التقليدية والسهم والرمح والسيف والخيل. وقد أرسل العثمانيون في عام ١٥١١ ـ أسلحة نارية للمماليك لاستعمالها ضد البرتغاليين.

David Ayalon, Gunpowder and firearms in the Mamluk Kingdom, p. 4, p. 61 & p. 78.

أن حربه مع فارس أقنعته بأن عليه، قبل مواصلة الحرب ضد الصفويين، أن يقضي على التمرد في شرقي الأناضول وأن يحارب المماليك الذين كان وجودهم في الشام خطراً عليه مهما أظهروا له الود. وحين قرر التقدم لاحتلال ما تبقى من الأناضول تحالف ضده الصفويون والمماليك وحاكم ذي القادر وإن لم يخرج هذا التحالف إلى حيز التنفيذ العملي مما جعله يجهز على أعدائه الواحد تلو الآخر. فقد كان على العثمانيين أن يشنوا الحرب دون توقف في الجبهة الرئيسية في أوروبا على أعداء يستعملون الأسلحة النارية بصورة متزايدة. لهذا لم يكن لديهم بديل عن استعمال الأسلحة النارية على أوسع مدى، سواء أكانوا يسعون إلى توسيع أملاكهم على حساب «دار الحرب» أو لمجرد الدفاع عن النفس. حقيقة إن سليم استطاع على أثر موقعة جالديران أن يحتل مناطق واسعة في الشرق، إلا أنه لم ينجح في القضاء على الصفويين. وما كان باستطاعته أن يتجه لقتال المماليك لولا هذا النصر الحاسم الذي أتاحته له الأسلحة النارية التي ساعدته على شن حرب خاطفة ودحر الصفويين ثم المماليك ثم العودة السريعة إلى جبهته الرئيسية في أوروبا.

واستهل سليم حملته الجديدة بالقضاء على إمارة ذي القادر مما جعله يسيطر على كيليكيا ويتأهب لمواجهة المماليك. ثم تقدم صوب كردستان حيث أعلن له زعماء الأكراد ولاءهم، فسمح لهم بالتمتع بالاستقلال الذاتي التام وحكم المنطقة نيابة عنه في مقابل أن يقدموا له المساعدة المالية والعسكرية وقد أدت هذه الأعمال الحربية في شرقي الأناضول إلى سيطرةالسلطان على الممرات الاستراتيجية المفضية من الأناضول إلى القوقاز وسوريا وإيران. كما حصلت الخزانة العثمانية، نتيجة لسيطرة سليم على طرق التجارة الدولية التي كان ينقل عبرها حرير إيران وغيره من منتجات الشرق من تبريز إلى حلب وبروسة، على مصادر هامة من الدخل، مما مكنه من عرقلة تجارة الحرير الفارسية مع الغرب في الوقت الذي يشاء. وأخيراً فبسيطرته على المصدر الرئيسي لتجارة الرقيق في القوقاز أمكنه أن يضغط على المماليك من عدة اتجاهات خلال هذه الفترة الحاسمة.

وكانت دولة المماليك قد تأثرت كثيراً نتيجة لاكتشاف البرتغاليين لطريق رأس الرجاء الصالح[1] صوب الهند واحتكارهم لتجارة الشرق بعد أن أقاموا قواعد تجارية جنوب كلكتا في الهند بقصد منافسة التجار العرب من مصر وسوريا الذين كانوا قد وطدوا أقدامهم في كلكتا ذاتها. وفي عام ١٥٠٢ حاصر الأسطول البرتغالي البحر الأحمر والخليج العربي وذلك لإرغام كل التجار الذين ينقلون متاجرهم من الهند إلى أوروبا على استعمال الطريق الذي يسيطرون عليه. وعلى حين أن الضغط البرتغالي كان تجارياً في أساسه إلى حد كبير فقد كان من ورائه كذلك هدف ديني - إذ كان بابا روما يود توجيهه لتطويق العالم الإسلامي من الخلف وفتح الطريق أمام التغلغل المسيحي في الشرق الأوسط والهند، على حين تقوم إسبانيا بجهود مماثلة في العالم الجديد. وعلى أي حال فقد أثر الهجوم البرتغالي في دولة المماليك فأصاب موانىء السويس والإسكندرية والبصرة وطرابلس لبنان - وكلها مراكز للتجارة مع الخليج العربي - في الصميم. كما أن المشاكل المالية والاقتصادية المترتبة على الضغط البرتغالي جعلت من الصعب بالنسبة إلى المماليك أن يبنوا أسطولاً بجهودهم الخاصة، خاصة وأن استيلاء البرتغاليين على جزيرة سقطرى (١٥٠٧) وعلى هرمز (١٥٠٨) قد أكمل حلقة حصارهم.

وهناك عدة دلالات على اهتمام السلطان سليم بوقف التوسع البرتغالي في المحيط الهندي وأنه خطط للقيام بعملية كبيرة بهدف مواجهة التوسع البرتغالي. فقد امتلأت الآستانة ومدن الشرق الأخرى بالمسلمين واليهود الفارين إلى الشرق بعد سقوط غرناطة - وكان بعضهم على علم وثيق بكل التفاصيل التقنية للمشروعات الأطلسية والمشروعات القديمة

---

(١) يؤكد ديفيد أيالون (المصدر السابق ص ١٣٢) أن تدهور مصر الاقتصادي قبيل الفتح العثماني يرتبط بعوامل داخلية - كالقحط الناتج عن انخفاض النيل والأوبئة وازدياد الضرائب والنزاع على السلطة وغير ذلك - أكثر منه بعوامل خارجية كاكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، وتحول تجارة الهند والشرق الأقصى عن طرق التجارة المارة بأملاك مصر.

لارتياد إفريقيا. كما كان البنادقة، وقد خشوا أن يفقدوا دور الوساطة الذي كانوا يلعبونه فيما يتعلق بالتجارة الشرقية، يحثون مماليك القاهرة على القيام بجهد مشترك ضد البرتغاليين الذي شكلوا خطراً على مستقبل المدن الإيطالية، كما طالبوا بخفض الأثمان الباهظة التي كانت تباع بها التوابل في الإسكندرية وعلى حين أن الشاه إسماعيل لم يرحب باحتكار البرتغاليين للتجارة الشرقية فإنه كان على استعداد لتموين سفنهم في مقابل مساعدتهم له ضد العثمانيين. ورد سليم على ذلك بأن أرسل إلى المماليك المدافع والبارود وبعض المؤن البحرية، كما أرسل إلى السلطان الغوري بعض بناة السفن والبحارة للمساعدة في إعادة بناء الأسطول المملوكي الذي لحقت به هزيمة كبرى في موقعة ديو البحرية (١٥٠٩).

ولكن الصراع العثماني ـ الصفوي هو الذي جعل سليم يقرر الاستيلاء على الأراضي المملوكية لأسباب استراتيجية ـ إذ أن سيطرته على موانىء كيليكا من شأنها أن توفر له طريقاً بحرياً يسهل عليه تموين حملاته القادمة ضد الصفويين بصورة أجدى مما كان عليه الحال خلال الحرب السابقة. وما أن تقدم الجيش العثماني عبر الأناضول في ربيع ١٥١٦ حتى أخذ مماليك مصر يتساءلون عن وجهته: فهل كان السلطان العثماني يفكر في التقدم صوب أذربيجان لمواجهة الصفويين أو صوب سوريا لمواجهتهم هم؟ لهذا حرك السلطان الغوري جيشه الرئيسي عبر الفرات وجبال طوروس، برغم ما أكده له السلطان سليم من أنه لا يضمر له شراً، وبرغم معارضة معظم كبار قادة المماليك لهذه الخطوة لأنهم كانوا يخشون استفزاز سليم بالصورة التي تؤدي إلى نشوب حرب لم يستعدوا لها. وبإيحاء من خاير بك، نائب الغوري في حلب، وكان قد أقام صلات مع الآستانة، أرسل كثير من كبار موظفي المماليك رسائل سرية لسليم يعدونه فيها بالتعاون معه إذا ما غزا سوريا في مقابل أن ينعم عليهم بوظائف عليا وموارد وفيرة. ويبدو أن سليمًا لم يكن قد قرر وجهته بعد، إلى أن وصلته أنباء عن تقدم الغوري إلى داخل الأناضول ـ وحينئذ قرر شن الحرب على دولة المماليك وتأجيل مشروعاته لقتال الصفويين.

وانهارت دولة المماليك في طرفة عين ـ فقد انضم كثير من كبار رجالاتها إلى السلطان سليم في الوقت الذي رفض فيه سكان سوريا مساندة الجانب الخاسر. فقد جرت المعركة الفاصلة الوحيدة في مرج دابق (٢٤ اغسطس ١٥١٦) حيث أحرز السلاح[١]، والنظام العثمانيان وخطط سليم الحربية نصراً سهلاً. وفي المعركة قتل قانصوه الغوري، ثم احتل سليم حلب وحماة ودمشق حيث رحب به السكان والحكام المحليون. وخلال زحف سليم عبر سوريا أمكنه استرضاء المدن والولايات الهامة وزعماء القبائل البدوية ورؤساء الطوائف الإسلامية وغير الإسلامية. وكان الأرثوذكس اليونانيون قد منحوا استقلالاً ذاتياً بعد سقوط القسطنطينية وفقاً لنظام «الملل»[٢] الذي نشأ في صدر الإسلام وأتقنه العثمانيون وأدخلوا عليه التحسينات، وكانت الملة (ملت في التركية) تقوم على الرابطة الدينية وحدها وتضم مجموعات جنسية وسكان المناطق متفرقة داخل الإمبراطورية، بحيث أمكن لليونانيين والبلغار والصربيين والعرب الأرثوذكس وسكان البوسنة والهرسك والجبل الأسود وبعض الألبانيين

---

(١) كانت لدى العثمانيين مدافع وبنادق وبارود مما زودهم به اللاجئون اليهود الذين فروا من إسبانيا، كما ساعدهم المرتزقة الإيطاليون على استعمال المدفعية بمهارة. وكانت لدى السلطان الغوري مدافع ولكنه ركز توزيعها على شواطىء البحرين المتوسط والأحمر والمحيط الهندي لمواجهة البرتغاليين، وبنى سلسلة من الحصون على شواطىء البحر الأحمر في المناطق المجاورة على مدى لم يعرف من قبل في تلك المنطقة، وزود هذه الحصون بالمدافع. على أن المماليك لم يهتموا باستعمال المدافع والأسلحة في الحرب الميدانية معتمدين على تفوقهم في حرب الفرسان ومحتقرين الأسلحة الجديدة وحرب المشاة (راجع أيالون، المصدر السابق).

(٢) بعد إدخال الإصلاحات التي نصت عليها «التنظيمات الخيرية» في القرن التاسع عشر وتغلغل الأفكار العلمانية أصبح مصطلح «ملة» ينطبق على «الأمة» و «الشعب» بمعناهما الحديث ـ وكان أكثر المصطلحات انتشاراً في الإيماء إلى الأمة العثمانية التي كان المصلحون يسعون إلى إرساء قواعدها. كما كان قد استعمل للإشارة إلى الأمم الاجنبية و«الأمة» التركية. على أنه ظل يستعمل بمعناه التقليدي (أي الديني). ورغم محاولة الأتراك إضعاف النظام الملي. فإنه ظل قائماً طيلة القرن التاسع عشر وحتى سقوط الإمبراطورية العثمانية. وهكذا كان مصطلح «ملت» يعني أموراً مختلفة في المجالات السياسية والجنسية والدينية.
أنظر: Kushner, op. cit. , pp. 23-4

وغيرهم ـ على سبيل المثال ـ أن يكونوا أعضاء في ملة واحدة لهذا لم يمنح الأرمن الجريجوريون وضعاً مستقلاً إلا في مقابل مساعدتهم للعثمانيين ضد المماليك.

وقد اختار مماليك القاهرة، على أثر مقتل الغوري، سلطاناً جديداً هو طومان باي الذي فشل في تكوين جيش جديد يواجه به العثمانيين. وعلى أثر هزيمة المماليك في الريدانية ـ قرب القاهرة ـ (٢٢ يناير ١٥١٧) حيث قتل ٢٥,٠٠٠ منهم حصدتهم الأسلحة النارية العثمانية ـ دخل سليم القاهرة، ثم ألقى القبض على طومان باي الذي شنق على باب زويلة[1]. وبذلك استقر الأمر للعثمانيين وتقبل سليم ولاء زعماء القبائل البدوية الكبرى وشريف مكة، وبذلك تمت له السيطرة على البقاع الإسلامية. وكان تعيينه للشريف حاكمًا على جدة والمدينة ومكة وسائر الحجاز سابقة سار خلفاؤه على منوالها ـ وقد أضفى ضم الدولة العثمانية للأماكن الإسلامية المقدسة عليها زعامة دينية في العالم الاسلامي، وتأكيداً لهذه الزعامة في العالم السني، وهي الزعامة التي ترتبت على هزيمة الصفويين وتضييق نطاق انتشار المذهب الشيعي بعد موقعة جالديران. وقد أضاف سليم إلى القابه، على أثر موقعة مرج دابق، لقب «خادم الحرمين الشريفين»، وما لبث أن ربط كثيراً من الأوقاف على المسجد الأقصى ثم على الأماكن الإسلامية المقدسة في الحجاز. ويقال إنه نقل إلى الآستانة على أثر فتح مصر بعض مخلفات الرسول التي وجدها في القاهرة والتي أحيطت بالقداسة إلى أن انهارت الإمبراطورية العثمانية. أما عن حقيقة هذه المخلفات فهي بحاجة إلى تسليط الأضواء على محتواها وأصولها التاريخية.

---

(١) عن فتح العثمانيين لمصر انظر: ابن زنبل الرمال: فتح مصر (القاهرة ١٢٧٨ هـ)، ابن إياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور ـ تحقيق محمد مصطفى ـ عدة أجزاء. وكلا المؤرخين من المماليك، ولهذا نجدهما يثنيان على شجاعة طومان باى وغيره من الأمراء ويحقران من شأن الأسلحة النارية العثمانية.

مسألة انتقال الخلافة إلى آل عثمان[1]

وهناك مسألة ترتبط بالفتح العثماني لمصر هي ما يقال من أن المتوكل آخر الخلفاء العباسيين في القاهرة قد تنازل لسليم عن الخلافة. ورغم وجود أسطورة قديمة، تساندها إشارات في الحوليات المعاصرة، إلى كل من إستانبول وأدرنة باعتبارهما قاعدة «الخلافة»، إلا أن المصادر المعاصرة لا تشير إلى مسألة نقل الخلافة إلى آل عثمان الذين لا ينتسبون إلى الرسول. على أن أمراء مسلمين كانوا قد ادعوا قبل ذلك بالخلافة، وكان بعضهم معاصرين لبعضهم الآخر. وحينئذ كان لقب الخلافة قد اتخذ معنى جديداً: فلم يعد يتطلب الانتماء إلى آل العباس، ولا الادعاء بالانتساب لقريش - إذ أصبح العاهل المسلم حينئذ يستمد سلطته من الله مباشرة لا من كونه خليفة لرسول الله. وهكذا ادعى مراد الأول بالخلافة، ووصف محمد الأول عاصمته بدار الخلافة، وكذلك الحال بالنسبة إلى مراد الثاني. ورغم أن محمد الفاتح لم يستعمل اللقب في رسائله الخاصة سواء للملوك المعاصرين أو لرعاياه، فإن سليم الأول أطلق على نفسه لقب «خليفة الله في طول الأرض وعرضها» منذ عام ١٥١٤ - أي قبل فتحه للشام ومصر وإعلان الحجاز خضوعه لآل عثمان. فسليم وأجداده كانوا قد أحرزوا مكانة تلائم استعمال لقب الخلافة في الوقت الذي كان فيه مركز الخليفة في القاهرة لا يعتد به. وهم قد أحرزوا عظمتهم بالسيف والجهاد، كما أن فتوح سليم جعلته أقوى حاكم مسلم معاصر، فقد شملت إمبراطوريته بلاداً لم يسبق لأي خليفة أن مارس فيها سلطة فعلية، كما أعلى مكانته دخول مكة والمدينة ضمن ممتلكاته، خاصة وأن قوة الدولة العثمانية في عهده جعلت مسلمي العالم يتطلعون إلى مساعدته بعد أن تعدى

---

(١) راجع توماس أرنولد: الخلافة (مترجم) ص ٧٦ وما بعدها. راجع أيضاً الفصل الخاص بمصر العثمانية في كتاب «المجمل في تاريخ مصر العام» لحسن عثمان (إشراف حسن ابراهيم حسن).
أيضاً ساطع الحصري: البلاد العربية والدولة العثمانية ص ٤٢ - ٦. أيضاً: Shaw, op. cit., p. 85.

البرتغاليون على الموانىء الإسلامية في شرقي إفريقيا وفي البحار الجنوبية، وتعقب الإسبان المسلمين الأندلسيين الفارين إلى شمالي إفريقيا، وكان يخشى أن ملك البرتغال ينوي هدم المدينة المنورة ونبش قبر الرسول. وملخص القول أن السلطان سليم لم يكترث بلقب الخلافة الذي فقد أهميته،ولم يحاول أحد في ديوان دولته أن يقيم له وزناً. أما الخليفة المتوكل العباسي فقد انتقل إلى الآستانة ثم ما لبث أن عاد منها إلى القاهرة بعد وفاة سليم، ومارس صلاحياته بصفته «خليفة»: ففي عام **١٥٢٣** عين سلطاناً لمصر ـ كما فعل أجداده من قبل ـ عندما ثار الوالي أحمد باشا ضد السلطان سليم واستقل لفترة قصيرة. وهذا آخر عمل سجل عن المتوكل وإن يكن قد ظل يقيم في القاهرة حتى وفاته عام **١٥٤٣**.

على أن سلاطين آل عثمان لم يهتموا بلقب الخلافة اهتماماً جدياً إلا بعد أن أصاب دولتهم الضعف الواضح منذ أوائل القرن الثامن عشر، وبخاصة بعد عقد معاهدة كوچوك قينارجه التي سمحت فيها روسيا للسلطان بالإبقاء على بعض الصلاحيات الدينية في شبه جزيرة القرم ـ التي احتلتها روسيا ـ باعتباره خليفة للمسلمين، وهو ادعاء أقره الروس وإن لم يقره الفقهاء المسلمون.

سليمان القانوني (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦)

ومن أهم الأعمال التي قام بها سليم بعد ضمه للشام ومصر والحجاز استكمال نقل الحكومة العثمانية من أدرنة التي بقيت فيها كثير من الإدارات برغم نقل العاصمة إلى استانبول. كما بذل جهداً كبيراً في تشييد أسطول قوي يمكنه من مواجهة الهابسبورج الإسبان ومحاولة فك حلقة الحصار الذي ضربه البرتغاليون على المياه الشرقية. وهكذا أصبح في أيدي العثمانيين في أواخر حكم سليم أسطول كبير قوي وحسن التنظيم. على أن هذا الأسطول لم يستعمل على نطاق واسع إلا في عهد ابنه السلطان سليمان (المشهور بالقانوني).

وكان سليمان يختلف عن والده: فقد اشتهر بالتسامح والعدالة واستهل حكمه بمعاقبة الخارجين عن القانون والباشوات والضباط الذين ثبت فسادهم وتحيزهم، متشبهاً في ذلك بجده عثمان الذي سعى إلى إقامة العدالة دون تحيز في شتى ربوع أملاكه الواسعة. وابتهج رعاياه حين ولي أمرهم سلطان بإمكانهم أن يحبوه ويرهبوه. هذا إلى أن سليمان قد تمتع بمزايا لم تتح لأسلافه: فلم يكن ثمة أمراء بإمكانهم أن يتحدوا سلطته، كما أورث سليم لسليمان فرقة الإنكشارية باعتبارها أداة لسلطته تستطيع الهيمنة على كل عناصر الطبقة الحاكمة بصورة لم يكن لها مثيل من قبل أو من بعد. هذا إلى أن فتوح بايزيد الثاني وسليم الأول قد وفرت لسليمان وضعاً استراتيجياً فريداً في الشرق والغرب. فقد زالت دولة المماليك وألزم البنادقة والصفويون حدودهم - في حين لم تكن قد اكتملت بعد قوة إمبراطورية الهابسبورج الصاعدة التي كانت في سبيل الحلول محل المجر باعتبارها العدو الرئيسي في المنطقة الممتدة إلى الشمال من نهر الدانوب. كما أن الأسطول القوي الذي جرى تشييده خلال ربع القرن السابق قد أتاح لسليمان سلاحاً جديداً يمكنه من التصدي لأعدائه براً وبحراً، بالإضافة إلى أن فتوحات سليم في أراضي الخلافة الإسلامية القديمة قد وفرت لسليمان مصادر دخل وفيرة وهيبة كبيرة في العالم الإسلامي بحيث كان باستطاعته أن يصل بإمبراطوريته إلى قمة الازدهار والعظمة مما جعل الأوروبيين يخلعون عليه لقب «الفخم».

وقد استهل سليمان حكمه بإنصاف التجار الذين تضرروا من الإجراءات التي اتخذها سليم ضد فارس، وسعى إلى إقامة نظام للعدالة من شأنه أن يضع حداً للإجراءات الاستبدادية التي كان يمارسها أمثال محمد الفاتح وسليم الأول، وأكد حماية أرواح وأملاك وشرف الأشخاص أيا كانت عقائدهم. ونظم سليمان الضرائب وفرض على الجنود أن يدفعوا ثمن ما يستولون عليه وهم في طريقهم إلى الجبهة، وتوسع في تنظيم المحاكم التي سبق أن أنشئت، وفرض على رجال البوليس والمفتشين الإضافيين التأكد من إطاعة أحكام المحاكم وقوانينها، وأعاد تنظيم الإدارة وحذر الموظفين

من الافتيات على حقوق الرعايا وجعل الكفاءة أساساً للتعيين والترقية. وشهدت فترة حكمه الطويلة إصدار القوانين التي حددت كيان الحكومة وحقوق وواجبات كل من أعضاء الطبقة الحاكمة والرعايا ـ وهذا هو السبب الذي من أجله أطلق عليه لقب «القانوني».

على أن سليمان قد كرس معظم جهده للقيام بسلسلة من الحروب التي فرض عليه بعضها، على حين ارتبط بعضها الآخر برغبته في استئناف جهود والده الرامية إلى إقامة إمبراطورية عالمية. ونحن نستشف من سجل هذه الحروب براعة سليمان في تجنب الاشتباك في عدة جبهات في نفس الوقت ـ إذ أن جيشه كان يضم قوات إقطاعية كان عليها أن تعود إلى اقطاعاتها خلال فصل الشتاء للإشراف على مواردها وتعزيز أعداد أفرادها وعدتهم. وكانت الحملات تغادر الآستانة خلال فصل الربيع، وذلك باستثناء المرات النادرة التي كان السلطان خلالها يبقى في ميدان القتال أثناء فصل الشتاء. وقد تجنب القيام بالقتال في جبهتين خاصة وأن زمام المبادرة كان في يده باستمرار ولأن أعداءه كانوا يخشونه بحيث لم يتخذوا المبادرة إلا نادراً.

وفي عام ١٥٢٢، استولى سليمان على جزيرة رودس، وكان قراصنتها يأسرون أعداداً كبيرة من السفن التي كانت تجلب الحنطة والذهب من الولايات العربية الجديدة، وتنقل الحجاج إلى الأماكن الإسلامية المقدسة. وقد سمح لسكانها بمبارحتها، فنزح فرسان القديس يوحنا إلى جزيرة مالطة التي حصنوها وجعلوا منها قاعدة لمحاربة المسلمين في قلب القطاع الأوسط من البحر المتوسط. وباستيلاء سليمان على رودس أمكنه تأمين تحركاته وأملاكه في شرقي البحر المتوسط. وفي أوروبا زحف سليمان على المجر (١٥٢١) واستولى في طريقه على بلغراد، مما جعل البندقية تعلن ولاءها للسلطان الذي أرسل إليه فرنسوا الأول ملك فرنسا سفيراً يطلب منه الزحف على المجر بهدف تشتيت جهود خصمه شارل الخامس إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة التي كانت هي وأملاك الهابسبورج في ألمانيا

وإيطاليا وإسبانيا تتهدد فرنسا من كل جانب. وفي عام ١٥٢٦ بدأ غزو المجر بجيش يقوده السلطان قوامه ١٠٠,٠٠٠ مقاتل معهم ٣٠٠ مدفع - وهو يشبه الفاتح وسليم من حيث عنايته القصوى بسلاح المدفعية الهام، مما جعل مدفعية العثمانيين في عهده متفوقة في عددها ووزن معدنها وتجهيزها ومهارة طوبجيتها على مدفعية أي دولة أخرى[١].

وفي معركة موهاكز قتل ملك المجر وكثير من نبلائه وكهنته وأكثر من ٢٠,٠٠٠ مجري ثم سقطت كل من بودا وبست ووقع في أيدي العثمانيين ١٠٠,٠٠٠ أسير بيعوا في أسواق النخاسة. وفي النهاية استولى العثمانيون على المجر التي ظلت ولاية عثمانية لمدة ١٤٠ سنة. وفي عام ١٥٢٩ زحف سليمان بجيش قوامه ربع مليون جندي على ڤينا التي دافع عنها سكانها ببسالة مما أدى إلى فشل الحصار. وبعد ثلاث سنوات زحف سليمان على المدينة من جديد بجيش يفوق سابقه، ولكن شارل الخامس واجهه بجيش ضخم. وفي النهاية عقد الصلح بين الطرفين في الآستانة عام ١٥٣٣، ولو أن الحرب قد اندلعت من جديد في عام ١٥٤١ واستطاع سليمان خلالها أن يهزم النمسويين وأن يضم المجر نهائياً إلى الأملاك العثمانية. وكان والي المجر هو الوالي العثماني الوحيد الذي يشغل رتبة وزير - وقد منح حق الإشراف على الإجراءات الإدارية العادية والرد على أي هجوم يقوم به الهابسبورج وقيادة قوات الحدود وحاميات المدن وشغل الإقطاعات (التيمارات) الشاغرة وتعيين قادة الحاميات وإجراء المفاوضات مع الدول الأجنبية دون الرجوع إلى الآستانة. واستمرت الحرب بين سليمان والهابسبورج بصورة متقطعة حتى وفاته في عام ١٥٦٦.

أما في الشرق فقد انتهز سليمان عقد الصلح مع شارل الخامس في عام ١٥٣٣ لكي يواجه الصفويين ويبني أسطولاً جديداً يواجه به تحديات البرتغاليين في المياه الشرقية والهابسبورج في غربي المتوسط. وكان

(١) Creasy, p. 165.

الصفويون تحت قيادة طهماسب بن إسماعيل الصفوي يثيرون القلاقل في أوساط التركمان في الأناضول في الوقت الذي شهد فيه العراق الأوسط والجنوبي ـ بما في ذلك بغداد والبصرة التي كانت في أيدي الصفويين[1] ـ محاولة لفرض المذهب الشيعي والتضييق على المذهب السني. وهكذا أعدم كبار الفقهاء السنيين الذين قاوموا المذهب الشيعي وجرى تدمير أضرحة السنة ومزاراتهم بما في ذلك ضريحا أبي حنيفة النعمان وعبد القادر الجيلاني، وحولت المساجد الكبرى إلى مراكز لممارسة الطقوس الشيعية. ولم يكن سليمان، باعتباره زعيمًا للعالم السني، يستطيع أن يقف إزاء كل ذلك وهو مكتوف اليدين، خاصة وأن استيلاء الصفويين على العراق وفارس قد عرقل مرور التجارة بين الشرق الأقصى وأوروبا، في حين تحولت سيطرة البرتغاليين على البحار الشرقية إلى حصار عام لكل الطرق القديمة بين الشرق والغرب عبر شرق أوسط كان حينئذ تحت السيطرة العثمانية. وفي أكتوبر (١٥٣٣) استولى سليمان على المنطقة الممتدة بين أرضروم وبحيرة وان مستهدفاً الاستيلاء على أذربيجان ـ ثم زحف بقوة كبيرة على أواسط فارس. وإزاء تجنب طهماسب مواجهة القوات العثمانية ركز سليمان جهده في الاستيلاء على العراق. وسقطت في يده بغداد وباقي العراق دون مقاومة ـ وقاد كبار رجال الدين من السنة الشعب في ثورة قضت على الجند الفرس وزعماء الشيعة الذين كانوا يضطهدونهم. وفي عام ١٥٣٨ استولت القوات العثمانية على البصرة، وما لبث الحكم العثماني أن امتد إلى الأحساء في عام ١٥٥٥. وهكذا اكتملت سيطرة سليمان على الأراضي التي كانت تدخل في نطاق الخلافة القديمة، وتم إنقاذ المذهب السني من الخطر الشيعي، وتأكدت زعامة الدولة العثمانية على العالم الإسلامي. ورغم استيلاء سليمان على كردستان ومعظم العراق، فإنه لم يوقع الهزيمة بالصفويين الذين احتفظوا بأذربيجان وبعض أجزاء من شرقي العراق وجنوبي القوقاز. وبعد أن لجأ

---

(١) راجع: «العراق والتوسع الصفوي» تأليف عماد أحمد الجوهري مقال بمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ العدد العشرون السنة الخامسة ـ أكتوبر ١٩٧٩.

إلقاصب ميرزا أخو طهماسب إلى الأراضي العثمانية في عــام ١٥٤٧ حاول سليمان استغلال الخلافات الناشبـة في داخل الأسـرة الصفويـة للقضاء على الخطر الشيعي والاستيلاء على القوقاز وأذربيجان على أقل تقدير ـ إلا أن طهماسب استعاد أذربيجان بعد أن كان سليمان قد استولى عليها.

أمـا في غـربي البحـر المتـوسط فقـد واصـل «القـراصنـة» المسلمـون ـ ومعظمهم من أرغمـوا على الـرحيل من الأنـدلس ـ تحديهم للسفن والسواحل المسيحية. وكانت «القرصنة» إسلامية ومسيحية، تشوب الحيـاة البحريـة في المتوسط خـلال العصور الـوسطى، وإن لم تعـرقل التجارة. وفي أوائل القرن السادس عشر وضع حد للتسامح المتبادل بين المسلمين والمسيحيين في مجال التجارة والقرصنة وذلك نتيجة لطرد المسلمين من الأندلس وظهور القوة البحرية العثمانية في البحر المتوسط. فقد أسس المسلمون المنفيون من إسبانيا مستوطنات على طول سواحل شمالي إفريقيا وعقدوا العزم على الانتقام من مضطهديهم وذلك بالإغارة على سواحل إسبانيا المألوفة لديهم ومهاجمة السفن المسيحية، وبخاصة في مضيق جبل طارق والمنطقة البحرية المحيطة بجزيرة مالطة، وما لبثوا أن حصلوا على مساندة العثمانيين. وفي خلال سنوات قليلة كانت أغلبية الموانىء الممتدة من جزيرة جربة في الشرق إلى سالي في الغرب تضم أساطيل قراصنة[١] أثارت الرعب في قلوب أوروبا المسيحية. ورداً على ذلك استولى الإسبان على عدد من النقاط الحصينة على طول سواحل مراكش والجزيرة وأرغموا الحفصيين حكام الجزائر على الخضوع لهم والسماح لهم بإقامة قـاعدة بحرية حصينة في جزيرة پنيون دارجيل القريبة من ميناء الجزائر. وأدى هذا بدوره إلى تحويل «القراصنة» المسلمين لنشاطهم من شرقي البحر المتوسط وأواسطه إلى الغرب مما مهد للسيطرة العثمـانية عـلى الشمال الإفريقي (باستثناء مراكش).

---

(١) Bovill, The golden trade of the Moors, p. 208

ومن أشهر رجال البحر المسلمين وأنجحهم في هذه الفترة الأخوان أولوج رئيس وخضر رئيس المعروفان باسم الأخوين «عروج» وخير الدين «بربروسا» ـ وهما أصلاً من جزيرة مديللي ـ أو متلين ـ التي كان العثمانيون قد استولوا عليها منذ وقت قصير. وقد استقر الأخوان بربروسا في جوليتا (حلق الواد، ميناء تونس) حيث التفت حولهما معظم «القراصنة» المسلمين الذين فروا من الأندلس في أعقاب سقوط غرناطة واستطاعا السيطرة على مدينة الجزائر بعض الوقت إلى أن أمكن للإسبان المتحالفين مع بعض الأسر الإسلامية الحاكمة في هذه المناطق أن يطردوهما. وفي خلال المعارك الناشبة بين الطرفين قتل أولوج، ولكن سرعان ما برز أخوه باعتباره بطل الإسلام خلال هذه الفترة بحيث أصبحت أوروبا المسيحية تحسب ألف حساب لقوة أسطوله. وكان خير الدين قد طلب مساندة العثمانيين بعد استيلاء سليم على مصر، وحصل من السلطان على إذن بجمع البحارة من الأناضول وضمان الحصول على المدافع والبارود اللازمين لتعزيز أسطوله، وذلك في مقابل ضم الجزائر إلى الإمبراطورية العثمانية وإقرار سيادة السلطان عليها. إلا أن هذا الاتفاق لم ينفذ في أوائل عهد سليمان نتيجة لكثرة مشاغله، وذلك برغم أن سلسلة جديدة من الغارات قد أتاحت لخير الدين أن يسترجع مدينة الجزائر ويستولي على جزيرة پنيون دارجيل في عام **١٥٢٩**.

وحينئذ حصل شارل الخامس على خدمات القبطان الجنوي الشهير أندريه دوريا الذي شرع في بناء أسطول ضخم ووطن فرسان القديس يوحنا ـ بعد رحيلهم من جزيرة رودس ـ في مالطة وطرابلس الغرب بهدف توفير قواعد للعمل في شرقي البحر المتوسط. وحين هاجم دوريا سواحل بلاد اليونان استدعى سليمان خير الدين في عام **١٥٣٣** وعينه قائداً عاماً للبحرية العثمانية (قبودان دريا)، بعد أن كان قد عينه حاكمًا (بكَلربك) على الجزائر. وما لبث خير الدين أن بدأ في تشييد أسطول جديد لمواجهة الهابسبورج، وحين شعر بقوة أسطوله خرج به لملاقاة العدو: فاسترجع كورون وليپانتو وتونس وأغار على سواحل إيطاليا الجنوبية

وجزيرة صقلية واسترجع تونس. وفي النهاية بسط النفوذ العثماني على غربي البحر المتوسط. على أن أندريه دوريا بادر إلى تكوين أسطول صليبي مكنه من استرجاع تونس في عام ١٥٣٥ ـ وستظل تونس قصب سباق بين الطرفين إلى أن تستقر نهائياً في أيدي العثمانيين.

ورداً على جهود دوريا تحالف العثمانيون مع فرنسا وتم التوصل إلى المعاهدة المعروفة باسم «الامتيازات الأجنبية» (١٥٣٦) وهي تشبه المعاهدات التي سبق للدولة العثمانية أن عقدتها مع جنوة والبندقية. فسياسة العثمانيين الخارجية كانت تستهدف استمرار العلاقات الخارجية مع الغرب، ومن ثم الاسترسال في التجارة البحرية مع البنادقة والجنويين ثم الهولنديين فالانجليز والفرنسيين واستعمال الطرق البرية التي تصل إلى شمالي أوروبا، في الوقت الذي كانت فيه للدولة علاقات تجارية مع البلدان الواقعة على المحيط الهندي بالإضافة إلى بلدان غربي آسيا وإفريقيا. وكان المجتمع العثماني قد بدأ ينتعش في النصف الثاني من القرن الخامس عشر نتيجة للرسوم الجمركية التي كان القصد منها حماية منتجات الدولة، وظهور طبقة وسطى عريضة وقوية عمادها التجار والحرفيون المسلمون وغير المسلمين. وقد استغلت الدولة ثروتها في مساندة حلفائها الأوروبيين. فالامتيازات الممنوحة لفرنسا في عام ١٥٣٦ أو ١٥٦٩ ثم للهولنديين والإنجليز كانت تستهدف دعم هذه الدول خلال نضالها ضد بابا روما وهابسبورج النمسا. ومما ساعد إلى حد كبير على بروز فرنسا باعتبارها دولة قومية خلال القرن السادس عشر تحالفها مع العثمانيين. فالأسطول التركي في غربي البحر المتوسط كان يحمي جناح فرنسا الجنوبي ضد أي هجوم يشنه أعداؤها، مما أتاح لملوكها تركيز قوتهم في الشمال وتأمين حدود فرنسا القومية. وتكملة لهذا النشاط السياسي في أوروبا نجد الحكومة العثمانية تساند بروتستانت أوروبا الذين تبودلت معهم رسائل أوضح فيها العثمانيون التشابه بين البروتستانتية والإسلام[1].

---

(١) Karpat, The Ottoman state and its place in world history, pp. 7-8.

وتمشياً مع هذا الاتجاه العام أعفي التجار الفرنسيون من الخضوع للقانون العثماني وطبق عليهم القانون الفرنسي تحت إشراف ممثل فرنسا في الآستانة، كما تمتعوا برسوم جمركية تقل عما كان يدفعه رعايا الدول الأخرى بشرط أن يتمتع رعايا السلطان بالمثل. ومنح الفرنسيون الحرية التجارية المطلقة وحرية الملاحة في كل الموانىء العثمانية، ونصت المعاهدة على ألا تبحر أي سفينة أجنبية في المياه العثمانية إلا وهي ترفع العلم الفرنسي، وتمتع المقيمون الفرنسيون في الإمبراطورية العثمانية بامتيازات خاصة فيها يتعلق بنقل الملكية، وأتيحت لهم حرية ممارسة طقوسهم الدينية، كما منحوا حق حراسة الأماكن نوعاً من الحماية لرعايا السلطان المسيحيين. واعتبر ذلك على أنه يمنحها نوعاً من الحماية لرعايا السلطان المسيحيين. واعتبر السلطان ملك فرنسا وحده دون ملوك أوروبا مساوياً له فخاطبه بلقب «باديشاه (أي ملك الملوك)» ـ لا بلقب بك ـ في الوثائق الرسمية.[1] وتلا توقيع معاهدة «الامتيازات الاجنبية» عقد حلف بين فرانسوا الأول وسليمان في مواجهة أسرة الهابسبورج، على أن يبقى أمره في طي الكتمان حتى لا يتعرض العاهلان لسخط شعبيهما في وقت كان يسوده التعصب الديني.

---

(١) Marriott, The Eastern Question, p. 93.

وطبقاً لمعاهدة ١٥٣٦ جرى تعيين قناصل فرنسيين في موانىء الشام، وقام المغامرون الإنجليز بالاتجار مع بلدان الشرق الأدنى في أواسط القرن السادس عشر تحت حماية ممثلي فرنسا. وقد أدى نجاح الفرنسيين في التوصل إلى هذه المعاهدة إلى إثارة منافسة جيرانهم، في حين أن تخفيف الضغط العثماني على أوروبا بعد وفاة سليمان قد وفر ظروفاً أنسب للاتجار مع الأملاك العثمانية. هذا إلى أن اشتداد الصراع بين انجلترا وإسبانيا جعل بعض الإنجليز يفكرون في الاتفاق مع الدولة العثمانية ضد إسبانيا أسوة بفرنسا. ولكن لم تتحمس الملكة اليزابيث ـ التي حصلت في عام ١٥٨٠ على امتيازات تجارية في الدولة العثمانية شبيهة بتلك الممنوحة للفرنسيين ـ للاتفاق السياسى والحربي مع العثمانيين وذلك لأسباب دينية، واكتفت إليزابيث بافتتاح سفارة في الآستانة. أما السلطات العثمانية ـ التي وجدت في اليزابيث حليفاً محتملاً ضد أسرة الهابسبورج، واسبانيا ـ فقد جددت الامتيازات الممنوحة لبريطانيا في عام ١٥٨٣. وحينئذ أرسى هاربورن ـ سفير انجلترا في العاصمة العثمانية ومندوب شركة اللفانت التجارية ـ القواعد الراسخة لنفوذ بلاده في الشرق الأدنى.

Wood, A history of the levant company, pp. 6-8 & p. 14.

وما لبث الطرفان أن عملا على استعراض حلفهما بالهجوم المشترك على إيطاليا: العثمانيون بحراً من الجنوب والفرنسيون براً من الشمال. وكان العثمانيون قد فكروا باستمرار في غزو إيطاليا ولكنهم ترددوا في الإقدام على ذلك حين وضعوا نصب أعينهم احتمال تصدي أوروبا لهم بزعامة البابا والإمبراطور، ولأنهم لم يكونوا يرغبون في المجازفة بفتح جبهة بحرية. على أن حلفهم مع فرنسا قد شجعهم على الإقدام على هذه الخطوة ـ ولا شك أن محاولتهم انتزاع مواقع هامة على طول ساحل بحر الإدرياتيك وجزيرة كورفو من البنادقة في عامي ١٥٣٧ ـ ٨ كانت تستهدف التمهيد لغزو إيطاليا ـ وقد ساعدهم الأسطول الفرنسي في حصار كورفو[١]. وعلى حين تقدم الفرنسيون في شمالي إيطاليا للاستيلاء على ميلانو وجنوه بدأ بربروسا سلسلة من الغارات على أملاك الهابسبورج في غربي البحر المتوسط وأواسطه، في الوقت الذي أعد فيه سليمان جيشاً قوامه ٣٠٠,٠٠٠ جندي وبدأ في تحريكه صوب ألبانيا لكي يقوم خير الدين بنقله. إلى إيطاليا. إلا أن البابا توسط بين فرنسوا وشارل لعقد الصلح بينهما تمهيداً لتوحيد أوروبا المسيحية ضد العثمانيين. ولم يكتف فرنسوا بعقد الصلح مع شارل، بل إنه وعد بالاشتراك في حملة صليبية ضد العثمانيين وسحب جيوشه من شمالي إيطاليا. وقد غضب خير الدين لذلك واستولى على معظم جزر بحر إيجه الذي أصبح تحت السيطرة العثمانية، مما أدى إلى تشكيل حلف صليبي بحري يقوده دوريا. وقد أوقع خير الدين هزيمة كبرى بالأسطول الصليبي عند بريفيزا القاعدة البحرية العثمانية الرئيسية في ألبانيا، ولكن ثبت أن هذا النصر كان عديم الجدوى بدون التحالف مع فرنسا.

وفي عام ١٥٤٠ تم عقد الصلح مع جمهورية البندقية التي تخلت عن آخر أملاكها في شبه جزيرة المورة واعترفت بكل فتوحات خير الدين

---

(١) Inalcik. The Turkish impact on the developement of modern Europe, in Karpat, op. cit., pp. 51-2

في بحر إيجه ووافقت على دفع غرامة ضخمة مقابل اعتراف العثمانيين باستمرار حكمها في جزيرتي كريت وقبرص وعودة الامتيازات التجارية التي كانت تتمتع بها في الإمبراطورية العثمانية التي توقف رخاء البندقية على الاتجار معها. وهكذا انهارت السيادة البحرية التي تمتعت بها البندقية في الشرق في أقل من قرن انهياراً تاماً بحيث لم يبق لها من إمبراطوريتها سوى الحطام[1].

وفي عام ١٥٤٣ طلب فرنسوا الأول من جديد مساعدة السلطان. وبعد أن أغار خير الدين على سواحل إيطاليا توجه إلى سواحل فرنسا الجنوبية حيث استقبل هو وبحارته استقبالاً حماسياً، إلا أن الضغوط المسيحية على فرنسوا جعلته يتخلى عن وعوده السابقة بالتعاون مع السلطان ضد الهابسبورج في إيطاليا، لهذا احتل خير الدين طولون دون الحصول على إذن بذلك وأرغم السلطات الفرنسية المحلية على تقديم بعض المساعدة له خلال جهده الفاشل لاحتلال نيس قبل أن يعود إلى شرقي البحر المتوسط بعد أن خرَّب سواحل إسبانيا وفرنسا وإيطاليا. وقد أدى تنصل فرنسوا من وعوده مرة أخرى إلى عقد سليمان هدنة مع الهابسبورج (نوفمبر ١٥٤٥) على أساس اعتراف الإمبراطور بالفتوح العثمانية الجديدة وقطعه الوعد بأن يدفع جزية عن مناطق شمالي وغربي المجر التي كانت لا تزال في أيدي الهابسبورج. ولم تلبث الهدنة أن تحولت إلى صلح دائم (يونية ١٤٥٧) بعد وفاة فرنسوا الأول.

وفي البحار الشرقية شهد عهد سليمان القانوني نشاطاً بحرياً واسع النطاق. فالعثمانيون لم يبذلوا جهداً كبيراً لوقف الخطر البرتغالي إلا بعد استيلائهم على مصر. ففي الوقت الذي كان فيه الصدر الأعظم إبراهيم باشا في مصر جدد المرسى المملوكي القديم في السويس وأنشأ قيادة بحرية منفصلة للبحر الأحمر كان يجري الإنفاق عليها من موارد الجمارك المصرية. ولم يستعد الأسطول النشاط إلا في عام ١٥٣٠ حين أدى

---

(١) شارل.ديل: البندقية ـ جمهورية أرستقراطية، ص ١٤٤.

الاستيلاء على العراق والوصول إلى الخليج إلى إنزال أسطول عثماني في هذه المنطقة. وفي نفس الوقت تلقى السلطان طلباً للمساعدة من حاكم جوجرات المسلم في غربي الهند ضد كل من البرتغاليين والمغول الذين كانوا ـ تحت زعامة بابر أحد أحفاد تيمورلنك ـ قد استولوا على معظم شمالي ووسط الهند ثم بدءوا يتحركون غرباً. وتلبية لطلب حاكم جوجرات توجه أسطول عثماني من السويس صوب الشرق (يونية ١٥٣٨) تحت قيادة سليمان باشا الخادم حاكم مصر. وخلال مروره بعدن واليمن استغل الخلافات الناشبة بين / الأسر المحلية الحاكمة واستولى على المناطق الساحلية، وبذلك وفر للإمبراطورية قواعد متقدمة للدفاع عن البحر الأحمر في وجه الهجمات المسيحية في المستقبل. وحين وصل سليمان الخادم إلى جوجرات كان حاكمها الذي طلب المساعدة قد أدرك أن العثمانيين إنما جاءوا ليبقوا، فبدل موقفه وأدخل القوات البرتغالية إلى المدينة لعرقلة نزول العثمانيين الذين ما لبثوا أن عادوا إلى مصر.

وبالتدريج ازدادات سيطرة العثمانيين على مناطق اليمن الداخلية. وفي عام ١٥٤٧ تم احتلال صنعاء. وفي نفس الوقت تحول أسطول البحر الأحمر إلى قوة كبرى كان يقودها أحد أبرز القادة البحريين العثمانيين في القرن السادس عشر وهو پيري رئيس (١٤٦٥ ـ ١٥٥٤) الذي برز في عهد بايزيد الثاني باعتباره قرصاناً في البحر المتوسط، ثم عاون سليم في فتح مصر وفيما تلا ذلك من عمليات في البحر الأحمر ووضع أكبر موسوعة جغرافية بحرية عثمانية في ذلك الوقت (كتاب بحرية). وفي عام ١٥٤٧ عين پيري رئيس قائداً عاماً للأسطول العثماني في المحيط الهندي، بالإضافة إلى منصب قبطان أسطول مصر ـ وكان قد تم فصل هذين المنصبين عن حكومة جنوبي اليمن. وبعد أن أرسل البرتغاليون حملة كبرى إلى البحر الأحمر وصلت قرب السويس واحتلت عدن، أمكن لپيري أن يسترجع عدن وأن يقوم بنشاط سنوي في المحيط الهندي. ورغم اعتراف البصرة بالسيادة العثمانية في عام ١٥٣٩، فلم يتم إخضاعها للسيطرة العثمانية إلا في عام ١٥٤٧ ـ وحينئذ تم إنزال أسطول جديد خاص

بالخليج العربي. وكان رد زعماء القبائل العربية في منطقة الخليج على التوسع العثماني هو التعاون مع البرتغاليين الذين بنوا قلعة في كل من مسقط وهرمز وزودوها بالحاميات ثم نزلوا في القطيف بهدف عرقلة تحويل البصرة إلى قاعدة بحرية عثمانية، إلا أن پيري أمكنه في عام ١٥٥٢ أن يطرد البرتغاليين من مسقط.

وبعد وفاة پيري رئيس جرى تعيين سيدي على رئيس قبطاناً لأسطول البحر الأحمر، مع تكليفه بمهمة أخرى هي فرض السيادة العثمانية على الخليج العربي. ورغم إعادته بناء ميناء البصرة وتشييده لأسطول جديد، فقد ألحق به البرتغاليون الهزيمة بالقرب من هرمز مما أدى إلى قفل الخليج في وجه الملاحة العثمانية. ورغم ذلك فإن سيطرة العثمانيين على البحر الأحمر قد مكنت السلطان سليمان من استعادة قسط كبير من التجارة الدولية القديمة عبر مصر، في الوقت الذي كانت تعوز فيه البرتغاليين القوة البحرية اللازمة لإحكام حصار الطرق القديمة. فمن الواضح أن العثمانيين قد أدركوا دلالات «الثورة المحيطية» منذ تولي السلطان سليم ـ وفي عهد خلفه وجدوا أنفسهم وقد دخلوا في صراع عالمي مع القوة الألمانية ـ الأيبيرية التي سيطرت على أواسط أوروبا وغربيها وبدأت تنعم بموارد الطرق المحيطية الجديدة والمستعمرات. وفي إبان هذا الصراع الجديد لعبت فرنسا وفارس الصفوية دوراً ثانوياً، في حين أن كلا من انجلترا والإمبراطورية التيمورية في الهند وأوزبك التركستان كانت تلعب دوراً هاماً بين وقت وآخر.

وقد أثر الوجود العثماني في المياه الشرقية في التطورات التي جرت في شرقي إفريقيا ـ فقد شجع على شن الهجوم على البرتغاليين الذين كانوا قد سيطروا على موانىء البحر الأحمر الإفريقية: سواكن وزيلع ومصوع (غزوة أحد جران) ـ خاصة وأن البرتغاليين كانوا يسعون بتحالفهم مع الحبشة إلى تعزيز وجودهم العسكري والتجاري في حوض البحر الأحمر وضمان استمرار تجارة أوروبا مع الشرق عبر طريق رأس الرجاء الصالح. وفي عامي ١٥٤٢ ـ ٣

جرت محاولة لغزو الحبشة على أيدي أمراء ساحل شرقي إفريقيا المسلمين (دهلك ومصوع وزيلع وسواكن) الذين استعانوا بالعثمانيين لطرد البرتغاليين. وفي عام ١٥٥٤ نازل الأسطول العثماني بقيادة سنان باشا البرتغاليين أمام شواطىء مصوع وأوقع بهم الهزيمة، ثم صفى العثمانيون المواقع البرتغالية على طول امتداد شواطىء البحر الأحمر وبنوا بها القلاع. وفي عام ١٥٥٧ احتل العثمانيون ميناء مصوع، وتعاون أهل البلاد معهم ومع التجار القطلان المنافسين للبرتغالين في طرد هؤلاء الأخيرين الذين اتسم حكمهما بالوحشية. وكانت النتيجة هي طرد البرتغاليين نهائياً من المنطقة واستقرار السيطرة العثمانية على طول شواطىء البحر الأحمر الإفريقية حيث جرى إنشاء إيالة قاعدتها ميناء جدة عرفت باسم إيالة الحبش وإن لم يتوغل العثمانيون في الداخل بسبب مقاومة الأحباش[1]. ونتيجة لكل ذلك استطاع العثمانيون أن يعرقلوا حصار البرتغاليين للطرق القديمة - ولم يحدث إلا منذ القرن السابع عشر، حين حلت الأساطيل الإنجليزية والهولندية القوية محل الأسطول البرتغالي، أن اغلقت الطرق القديمة نهائياً، بحيث واجه الشرق الأوسط أزمة اقتصادية حادة لم يفق منها إلاّ في العصور الحديثة.

وهكذا يمكن اعتبار سليمان أعظم شخصية في التاريخ العثماني. فقد وصلت الإمبراطورية العثمانية في عهده أوج اتساعها وقوتها براً وبحراً، في الوقت الذي اتصف فيه عاهلها بالتعقل والعدل والكرم والذكاء وأجرى كثيراً من الإصلاحات الهامة. فقد اعتنى بتنظيم الإقطاعات العثمانية ووضع حداً للمساوىء التي كانت قد بدأت تزحف على شغلها - وأمر بإلغاء أي تيمار (إقطاع صغير) إذا قلت مساحته عن حد معين، وأمر بضم عدد من التيمارات الصغيرة وتحويلها إلى زعامة (إقطاع كبير)، على ألا تقسم الزعامة إلى تيمارات إلا في حالة مقتل الإقطاعي في ميدان القتال وتركه أكثر من وريث ذكر. أما في حالة عدم وجود وريث

(١) عثمان صالح سبى: تاريخ إريتريا (بيروت ١٩٧٤)، ص ٦٤، ص ١٣٢ - ٣.

فقد أمر سليمان بعودة الإقطاع إلى السلطان الذي كان هو الشخص الوحيد الذي يمكنه توزيع الزعامات ـ مما جعل الإقطاعي تابعاً رأساً للسلطان بعد أن كان بإمكان الوزراء والحكام في عهد أسلافه أن يشغلوا الإقطاعات الشاغرة عن طريق منحها لأشخاص معينين. قد أثبت هذا الإصلاح فعاليته من حيث جعل نظام الإقطاعات أداة فعالة لتوفير القوات العسكرية التي بلغت في عهده ١٥٠ ألف خيال كانوا يتوجهون للحرب دون مقابل، بالإضافة إلى ٤٨,٠٠٠ من القوات الثابتة التي كانت تتقاضى مرتبات، وخيالة التتار الذين كان يبعث بهم خانات القرم للانضمام إلى الجيوش العثمانية، والقوات غير النظامية (الإيكنجي والعزب).

وقد اشتهر سليمان بأنه أصدر قانوننامة (مجموعة من القوانين) وبأنه اهتم بتطبيق القانون في شتى ربوع أملاكه. ولهذا اعتبر بعد عام ١٥٨٠ ـ أي خلال فترة بدء اضمحلال الدولة ـ المثل الأعلى «للقانوني» كما اعتبر عهده عهد استقرار ورخاء، ومن ثم الحنين إلى إعادة أوضاع الدولة إلى ما كانت عليه في أيامه خاصة وقد عزى الضعف إلى عدم العمل بقوانينه. وهكذا عرفته الأجيال القادمة باسم «القانوني» ـ ومن الواضح أن سليمان ذاته هو الذي أذن لمخطط النقش الموجود على بوابة مسجده الكبير في إستانبول ـ الذي اكتمل في عام ١٥٥٧ ـ بأن يصفه بـ «ناصر القوانين السلطانية»(١).

كما أجرى سليمان إصلاحات في قوانين الحكومة وقانون المراسم وقانون تنظيم البوليس والقانون الجنائي: فقلل من أحكام الإعدام وبتر الأعضاء وسن القوانين الخاصة بتنظيم الأسعار والأجور. وبالإضافة إلى ذلك فقد أنشأ كثيراً من المدارس والكليات وأجرى التعديلات في نظام العلماء ورتبهم وأعفاهم من الضرائب وضمن سهولة انتقال ضياعهم من الأب إلى الابن وأوجد الاحتياطات التي تمنع مصادرتها ـ وبذلك أصبحت

(١) Inalcik, Suleiman the lawgiver and Ottoman law, pp. 105-6, in Inalcik, op. cit.

أرستقراطية العلم هي الأرستقراطية الوحيدة في الدولة. وتميز عهده بعظمة المباني التي زين بها الآستانة وبغداد وقونية وكافا ودمشق وغيرها من المدن. كما تميز بالمرافق العامة التي جرى تشييدها في شتى ربوع الإمبراطورية، وبروز عدد كبير من المؤرخين والشعراء والكتاب ورجال القانون ورجال العلم، خاصة وأنه كان يرعى الآداب.

إلّا أن مقدمات ضعف الدولة قد اتضحت في نفس هذا العهد ـ إذ وقع السلطان تحت تأثير زوجته خرم سلطان (المعروفة في أوروبا باسم روكسلانا)[١] التي تدخلت للتآمر ضد الأمير مصطفى ـ أكفا أبناء سليمان من زوجة أخرى ـ وذلك لإفساح المجال أمام ابنها سليم لكي يرث العرش. وقد أدى قتل مصطفى إلى سخط الإنكشارية وشاغلي الإقطاعات في الأناضول وغيرهم، مما أدى إلى نشوب ثورة كبرى يقودها رجل ادعى أنه الأمير المقتول. وقد قضى سليمان على التمرد بقتل آلاف ممن اشتركوا فيه ومصادرة إقطاعات التيماريين المتهمين. ومن مظاهر الضعف في عهد سليمان بدء انسحاب السلطان من جلسات الديوان الذي كان يصدر القرارات الهامة وبروز سطوة الحريم والعجز عن مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تثير شخطاً متزايداً أدى إلى نشوب القلاقل الشعبية في الروميللي والأناضول.

وحين توفي سليمان في عام ١٥٦٦[٢] أثناء قيادته لإحدى الحملات على نهر الدانوب كان بإمكان العثمانيين أن يفخروا بالإنجازات التي حققوها خلال قرنين من الزمان: فلقد أضافوا العالم العربي إلى العالم اليوناني، وإن تكن قد اعترضتهم عقبتان: فلم يستطيعوا احتلال فيّنا

(١) اختلف المؤرخون في تحديد أصلها: فمن قائل إنها ابنة قس أوكراني إلى قائل بأنها تنتمي إلى البندقية ـ بل يذهب البعض إلى كونها يهدوية الأصل.

(٢) قبل أن يتوفى سليمان القانوني بعام، حاول في عام ١٥٦٥ الاستيلاء على مالطة ـ إلا أن استبسال فرسان القديس يوحنا في الدفاع عن الجزيرة كلف العثمانيين خسائر فادحة مما أرغمهم على فك الحصار.

خاصة وأن الأسلحة الأوروبية واقتصاديات أوروبا وسياساتها كانت تزداد قوة باستمرار. كما لم يستطيعوا طرد البرتغاليين من المحيط الهندي. حقيقة إنهم نجحوا بعض الوقت في البحر المتوسط بسفنهم ذات المجاذيف، إلاّ أنهم لم يستطيعوا منافسة ملاحي الأطلنطي من بلدان غربي أوروبا الذين التفوا حول إفريقيا بسفن شراعية كبيرة تحمل المدافع وعدداً أكبر من البحارة والمقاتلين. كما لم يستطيعوا المشاركة في التجارة التي نمت على طول الطرق المحيطية العظيمة، هذا برغم أن تجارة البحر المتوسط لم تنهار دفعة واحدة. ولما كانت الإمبراطورية العثمانية لا تزال من أكبر كيانات أوروبا فمن الطبيعي ألا يدرك المعاصرون معنى هذه الدلائل. إلاّ أن أوروبا كانت تقوم بإنجازات اقتصادية وتقنية أسرع نسبياً مما كان يحققه العثمانيون، في الوقت الذي أدى فيه امتداد الإمبراطورية العثمانية على قارات ثلاث إلى إيجاد مشكلات غير عادية في مجالات الدفاع الخارجي والتماسك الداخلي. هذا إلى أن الدولة كانت قد وصلت في عهد سليمان أقصى امتداد لها ثم وصلت إلى عوائق لم تستطع اجتيازها. ففي الشرق، برغم الانتصارات التي أحرزها سليم وسليمان، لم تستطع القوات العثمانية أن تتقدم داخل فارس، وذلك بسبب قوة الصفويين المركزية ووجود الهضبة الإيرانية وصعوبة توجيه الجيوش العثمانية ضد دولة إسلامية بعد أن كان تكوينها مرتبطاً بضرورة الجهاد ضد دار الكفر - ولهذا توقفت الجيوش العثمانية في الشرق ولم يمكنها التوسع في أواسط آسيا أو الهند. وفي المياه الشرقية واجه العثمانيون السفن البرتغالية المتفوقة، وكانت النتيجة هي طرد السفن العثمانية من مياه المحيط الهندي. أما فيما يتعلق بالقرم والمناطق المجاورة فقد أوقفت روسيا الناشئة الزحف العثماني بعد أن فكر العثمانيون - كما سنرى - في عام ١٥٦٩ في وصل نهري الدون والفولجا بهدف ضرب التفوق البرتغالي في الشرق. وما لبث الروس أن أخذوا في التوسع شرقاً وجنوباً على حساب المسلمين وبذلك أوجدوا حاجزاً قوياً أمام مزيد من التوسع العثماني ثم ما لبثوا أن شكلوا أخطر عدو للدولة العثمانية. وفي إفريقيا اعترضت العثمانيين الصحراء الكبرى، والجبال

وقسوة المناخ، وبخاصة في الوقت الذي تضعضع فيه تفوقهم البحري في البحر المتوسط. وفي البلقان اعترضهم ازدياد قوة النمسا والإمبراطورية الرومانية المقدسة، فتراجعوا عن فينا ثم ما لبثوا أن فقدوا المجر.

وهكذا يبدأ ضعف الدولة بعد عهد سليمان لأسباب داخلية وخارجية. فعلى حين تدهور الأتراك أنفسهم، ظهرت روسيا وعدد من القادة الممتازين في المجر وبولندة والنمسا. ذلك أن طبيعة الإمبراطورية كانت تتطلب همة وتعقلاً استثنائيين لضمان استمرارها. فدولة تستند إلى السيطرة العسكرية على أجناس وأديان عدة كانت تتطلب عناية خاصة بالمحافظة على كفاءة الجيش وضمان احترام، إن لم يكن حب، الرعايا المسيحيين الذين كانوا يشكلون عنصراً لا يقل أهمية عن رعايا الدولة من المسلمين. ولم تراع الدولة كل ذلك بمرور الوقت ـ فعلى حين أن نشاط وعبقرية سلسلة من الحكام العظام قد أوصلتها إلى أوج مجدها فلم تلبث أن تلتهم سلسلة من السلاطين الضعاف. وبعد أن حرم الجيش من السلاطين العظام الذين قادوه إلى المعارك لم يحترم السلاطين الذين فضلوا الحريم على ميدان القتال. والقوات العسكرية المتمردة التي أدركت أهميتها بالنسبة إلى الدولة أخذت تولي السلاطين وتخلعهم وتبتز الأموال من كل سلطان جديد. كل ذلك أسرع خطى الفساد ـ وبالتدريج فقد الإنكشارية صفاتهم القتالية ولم يعد بالإمكان الوثوق بهم في ميدان القتال، خاصة وأن الرشوة بالنسبة إليهم أصبحت أكثر أهمية من إحراز النصر. وبالإضافة إلى ذلك لم يبذل جهد جدي لمحاكاة الدول الأخرى التي كانت تدخل التحسينات على سلاحها وأساليبها العسكرية في الوقت الذي كان يجري فيه تعيين القادة لا لكفاءتهم بل للرشاوى التي كانوا يدفعونها. على أننا قبل أن نتناول أوضاع الدولة بعد عهد سليمان القانوني نجد لزاماً علينا أن نتناول أهم ملامح نظام الحكم العثماني وما طرأ عليه من تغييرات أدت إلى ضعف الدولة بالتدريج.

الفصل الرابع

نظام الحكم العثماني[1]

يتفق المؤرخون الكبار من أمثال فؤاد كوبريلي وبول فتك وخليل إينالجك على أن أسرة عثمان لا تنتمي إلى أصول قبلية وبالتالي فإنها لم ترتبط بأي التزام نحو أقربائها، ومن ثم تبوأ آل عثمان وضعاً وظيفياً في إطار الجهاز البيروقراطي واهتمامهم بالكفاءة باعتبارها معيار الرتبة والوضع الاجتماعيين. وبمرور الزمن اتخذت البيروقراطية طابعاً عقلانياً يرتبط في بعض جوانبه بأنها لم يتحتم عليها أن تقوم بخدمة أرستقراطية قبلية أو أسرة حاكمة تحتكر مهام الدولة الرئيسية كما كان الحال بالنسبة إلى الأسر الإسلامية الحاكمة الأخرى. ومنذ البداية تقريباً نجدها تواجه مواقف محددة، كتنظيم توزيع الأراضي وغير ذلك. يضاف إلى ذلك أن انتماء الإدارة العثمانية في بداية نشأة الدولة إلى أصول عسكرية قد أضفى عليها تماسكاً ونظاماً، بحيث أن دخول المدنيين إلى الإدارة في القرن التاسع عشر قد استتبع أزمة كبرى. وأخيراً فيجب أن نضع نصب أعيننا أن الدولة العثمانية قد مارست «البيروقراطية» على مدى واسع وذلك بأن أدخلت في

---

(١) راجع عن تفاصيل نظام الحكم العثماني كلًّا من كتاب ستانفورد شو السابق ذكره جـ ١، والمجتمع الإسلامي والغرب، تأليف جب وبوون وترجمة المؤلف، الجزء الأول. والكتابان من أحدث ما كتب بهذا الصدد، وقد حاولا تصحيح كثير من المفاهيم السابقة المتصلة بالموضوع.

تنظيمها - عن طريق الاعتراف الرسمي - مؤسسات اجتماعية وجماعات انبثقت بشكل طبيعي أو عفوي، مما أدى إلى اتضاح الارتباط بين المجموعات المنظمة والأسرة الحاكمة وخلع على الدولة العثمانية طابعاً كلياً ومتسقاً، أمكنه أن يحجب الاختلاف والتصارع في نطاق البنيان الاجتماعي. أما العرش فقد ظل - طيلة التاريخ العثماني - يتبوأ قمة النظام الاجتماعي والسياسي. ولما كان هذا النظام يرتكز على نخبة منتقاة، فإن كل مجموعة متصارعة كانت تحرص على المحافظة على العرش الذي كان يخلع الشرعية على وضعها الاجتماعي والسياسي.

وقبل أن نتناول تفاصيل نظام الحكم العثماني يجدر بنا أن نشير إلى أن الدولة العثمانية قد نشأت على أطراف ما تبقى من الدولة البيزنطية وأنها كانت دولة أوروبية قبل أن تصبح دولة آسيوية. لهذا لم تتوفر للدولة على الإطلاق نظم واحدة بحيث أن نظام الحكم في الأناضول كان يختلف عنه في كل من البلقان والعالم العربي. وقد جرت وراثة الملامح الأساسية للهيئة الحاكمة العثمانية عن النظام الفارسي الذي أخذ به السلاجقة بعد أن كان «تترّك» بالفعل بعض الشيء، وهو النظام الذي ورثه الغزنويون عن العباسيين ثم لحقته بعض التعديلات. إلّا أن النظام العثماني كانت له ملامح خاصة يبدو أنها مرتبطة بموقع الدولة الجغرافي في أوائل عهدها، بما في ذلك اقتباسها بعض ملامح النظام البيزنطي. ولما كانت تحيط بالدولة بعد قيامها - سواء داخل حدود دار الإسلام أو خارجها - بلاد تمر بحالة اضطراب عام، فإنها اصطبغت بصفة عسكرية واتجهت إلى التوسع باعتباره أحسن وسائل الدفاع، ومن ثم إعلان السلاطين «الجهاد» ضد دار الحرب بصفة مستمرة. وقد ترتب على الاتجاه الذي اتخذه هذا التوسع ليس فقط أن تأثرت الدولة منذ البداية بمؤثرات بيزنطية، بل - أهم من هذا - أنها حافظت على طابعها العسكري حتى النهاية. هذا إلى أن هذا التوسع كان من السرعة بحيث حال دون إدماج الرعايا غير المسلمين ممن دخلوا في نطاق الدولة الجديدة، مما أدى إلى استمرار الحكومة العسكرية.

أما السلطان - الذي كان يشغل قمة الجهاز الحكومي، مدنياً كان أم

عسكرياً ـ فقد كان بؤرة الولاء بالنسبة إلى الحكام والمحكومين على حد سواء، وله حق الحياة والموت بالنسبة إلى رعاياه باستثناء شيخ الإسلام «المفتي» ـ وهو استثناء مشكوك في أمره من الناحية النظرية ولا قيمة له من الناحية العملية، إذ كان بإمكانه ـ أنى يشاء ـ أن يخلع المفتي الذي لا يتجاوب معه وبذلك يحرمه من الحصانة التي يتمتع بها باعتباره رئيساً للجهاز الديني في الدولة. وكانت سلطة العاهل مطلقة بالنسبة إلى الأملاك والأشخاص، وإن لم تمتد يد السلاطين إلى مصادرة الأملاك المربوطة على الأوقاف الدينية. كما كان السلطان وحده هو الذي يتمتع بسلطة منح كل ألوان التكريم والقيادة والمناصب ذات الألقاب الرفيعة ونزعها حين يشاء. ورغم أن السلطان العثماني لم يكن يحد من سلطته قانون مدني أو وجود أرستقراطية ذات امتيازات، فإنه لم يكن في الواقع حاكماً مطلقاً بالمعنى المعروف، إذ لم يكن باستطاعته أن يتجاهل حدود الشريعة الإسلامية بصورة علنية. حقيقة إنه كان يتمتع بالسلطتين التشريعية والتنفيذية، إلاّ أن «خطوطه الشريفة» كانت تأتي في المرتبة الرابعة بعد المصادر الأساسية للقانون الإسلامي: أي القرآن والسنة والمذاهب الأربعة ـ ومن ثم كانت المراسيم التي يصدرها ذات صفة «عرفية» بمعنى أنها كانت تكميلية. وكانت مجموعات المراسيم التي يصدرها السلاطين فيما يتعلق بكل من المسائل الدينية والعلمانية التي لم تنص عليها المصادر الثلاثة الأساسية للقانون الإسلامي تسمى قانوننامه[1] (كتاب القوانين). وقد وضع محمد الفاتح القواعد الأساسية ـ سياسياً واجتماعياً وإدارياً ـ التي قامت عليها الدولة العثمانية حتى قرب انهيارها. فقد سيطرت الحكومة المركزية ، أي السلطة السياسية، بالتدريج على كل مؤسسات الدولة، كما سيطرت على الثقافة والدين ـ وبذلك برز نظام يقوم على تركيز السلطة الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي في يد الدولة ويستند إلى بروقراطية مركزية حاول محمد الثاني أن

(١) عن الأصل اليوناني canon الذي استعاره المشرعون الأتراك للإشارة إلى التشريع السياسي والديني على حد سواء.

يحميها من جميع المؤثرات الخارجية وذلك باللجوء إلى مختلف الوسائل التي تجعله على يقين من ولائها المطلق للدولة، متمثلة في شخص السلطان. وكان ذلك من العوامل الهامة التي أدت إلى طول عمر الدولة العثمانية برغم ما أحاط بها من تقلبات. وحينئذٍ استقر نظام «القول» (أي عبيد السلطان الذين كانوا عادة حديثي العهد بالإسلام) الذي كان يشتمل في المحل الأول على البيروقراطية المركزية، مما أدى إلى حدوث رد فعل قوي من جانب «نخبات» الأقاليم القديمة التي كانت قد وطدت أقدامها وقتاً طويلاً.

ويبدوا أن انتصار الحكومة المركزية قد جعلها تحاول بذل جهد لتعزيز قوتها من خلال إعادة تنظيم أوضاع الدولة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً مما أدى إلى تحديد مكانة العرش والأسرة الحاكمة في البناء الاقتصادي ـ الاجتماعي تحديداً واضحاً. وأصبح الجيش المركزي ـ وبخاصة الإنكشارية ـ تنظيمًا رئيسياً في القوات المسلحة، كما كان أداة السلطة المركزية في فرض سلطتها على الولايات. وفي تلك الأثناء خضع الاقتصاد والتجارة الخارجية لتنظيمات حكومية محكمة أزاحت البنادقة جانباً وأتاحت الفرصة لبروز هيئات تجارية محلية. وسيطر على شغل الأراضي وزراعتها العبيد والسباهية المرتبطون بالحكومة المركزية ـ وهؤلاء حلوا محل سباهي الأقاليم أو نخبة الريف؛ وكان نظام التيمار ـ الذي سنتناوله فيما بعد ـ في عهد الدولة العثمانية قد أصبح نظاماً اجتماعياً ـ اقتصادياً شديد التطور ومتداخلاً في بنيان الدولة ذاتها.

ورغم وجود السلطان على قمة نظام الحكم، فقد كان عليه ـ وفق عادة قديمة ـ قبل تنفيذ أي إجراء سياسي هام، أن يحصل على فتوى من المفتي (شيخ الإسلام) بتمشيه مع الشريعة. وكثيراً ما أفضى رفض المفتي إلى إرغام السلطان على العدول عن مشروعاته. ورغم أن بعض الكتاب ذهبوا إلى أن المفتي كان يتمتع بسلطة دستورية من شأنها أن تقيد سلطة

السلطان بمقتضى حق «الفيتو» فقد كان باستطاعة هذا الأخير أن يعزل المفتي. لهذا فإن وجود سلطان قوي محبوب كان من شأنه أن يجعل المفتي أداة سلبية في يده ـ هذا برغم أن التزام السلطان بأحكام الشريعة كان يرغمه على احترام آراء المفتي، خاصة وأن رعاياه كانوا متمسكين بدينهم وبتفسير أكبر سلطة دينية لهذا الدين. إلّا أن تولي سلطان ضعيف وغير محبوب كان يفسح المجال لمعارضة المفتي المستند إلى تلويح الجماهير بالثورة من وراء أسوار القصر. وكان تصريح المفتي بأن السلطان لا يحترم الشريعة وأنه غير صالح للحكم كفيلاً بالتمهيد لخلعه. على أن ولاء الأمة العثمانية لآل عثمان، لأسباب دينية، كان من الملامح البارزة للتاريخ العثماني، بحيث لم يتطلع أحد لزحزحتها عن المكانة التي تبوأتها. حقيقة لقد ثار بعض حكام الولايات مراراً وتحدوا سلطة العاهل وأكدوا استقلالهم وشنوا الحرب تحقيقاً لأطماع شخصية، حتى وإن أدى ذلك إلى تحدي السلطان ذاته، إلّا أنهم كانوا يعلنون ولاءهم للأسرة المالكة. وهكذا لم يجرؤ أي قائد عام للجيش أو أي باشا مغامر على أن يستبدل بآل عثمان أسرة حاكمة جديدة، وهو أمر لم تنعم به أي أسرة حاكمة في أوروبا.

وبما يؤكد أن السلطان العثماني لم يكن يتمتع بالسلطة الطاغية المتواترة في كثير من الكتابات أن ملامح هامة من الحياة العثمانية كانت مستقلة في الواقع عن السلطة المركزية، بما في ذلك الطوائف الدينية لغير المسلمين (الملل) وطوائف الحرف والمؤسسات والجماعات الدينية ـ إلى غير ذلك من الهيئات التي شكلت البنيان التحتي التعاوني للمجتمع العثماني الذي ضم المسلمين وغير المسلمين. فهذه الهيئات التي نمت في الشرق الأوسط عبر القرون لتفي بحاجات شعوبه كانت تضفي الانسجام على المصالح المتضاربة، بحيث أن ضعف الجهاز السياسي في الإمبراطورية لم يمس فعالية نظام الحكم بالشكل الذي نتصوره. ذلك أن السلاطين الأول كانوا يتجهون إلى ترك كل الشؤون المحلية والمالية والإصلاحات العامة والبوليس في أيدي الحكام المحليين والإدارة المحلية ـ وبالتالي فقد كانت كل المدن تتمتع بمزايا وصلاحيات محلية واسعة. وهذا التنظيم المحلي هو

المسؤول عن النظام الاجتماعي المثير للدهشة وعن قلة الجرائم في الإمبراطورية طيلة تاريخها[1].

ورغم أن صفات السلاطين العشرة الأول - من عثمان إلى سليمان - كانت شديدة الاختلاف، فقد كانوا جميعاً على درجة كبيرة من الكفاءة، كما كان بعضهم على قدرات نادرة - وكقاعدة عامة كان كل منهم قد حصل على خبرة إدارية، وأحياناً عسكرية، نتيجة لتوليه حكم إحدى الولايات في مقتبل حياته العامة، وكان الابن عادة ما يخلف أباه على العرش، ولم يكن بالضرورة الابن الأكبر. وأحياناً ما كانت تنشب بين الإخوة صراعات دموية حول وراثة العرش، أبرزها ذلك الصراع الذي استغرق عشر سنوات بين أبناء بايزيد الأول في أعقاب موقعة أنقره. لهذا اعتبر الإخوة مصدر خطر على السلطان الحاكم - (وقد سبق أن عرضنا للمتاعب التي أثارها جم لأخيه بايزيد الثاني)، ولتلافي ذلك تقررت عادة قتل الإخوة[2]: فكان على السلطان الحاكم أن يقتل إخوته بمجرد توليه العرش خاصة وأنه كان غادة اكفأ إخوته، وإن يكن يدين بتقلده السلطة في بعض الأحيان لتعاون بعض موظفي القصر والإنكشارية. وكان السلطان الحاكم - حتى عهد القانوني - يتولى قيادة الجيش بنفسه - كما كان حتى عهد محمد الفاتح يرأس بنفسه جلسات الديوان الذي كان يبت في مختلف شؤون الحكومة. وبعد ذلك، وحتى عهد القانوني، كان السلطان ينصت إلى مداولات الديوان من وراء ستار (وكان الديوان خلال القرن السادس عشر يجتمع أربع مرات في الأسبوع). وبعد تنكب السلطان عن رئاسة الديوان كان الصدر الأعظم (كبير الوزراء) يضطلع بهذه المهمة - وكان الديوان يهيمن على المكاتب التي كانت تشكل في مجموعها

---

(١) Clark, op. cit. , p. 116

(٢) المجتمع الاسلامي والغرب - تأليف جب وبوون وترجمة المؤلف، جـ ١، ص ٥٤ - أصدر محمد الفاتح قانوناً يناشد فيه خلفاءه أن يبدأوا ولايتهم العرش بقتل إخوتهم نصه كالآتي: «على أي واحد من أولادي تؤول إليه السلطنة أن يقتل إخوته، فهذا يناسب نظام العالم. وإن معظم العلماء يسمحون بذلك، ولهذا فعليهم أن يتصرفوا بمقتضاه».

الإدارة المركزية للإمبراطورية، ومنذ نشأته حتى القرن السابع عشر كان يشكل قمة الإدارة المركزية في الدولة.

ويذهب أرنولد توينبي[1] - فيما يتعلق بالحكومة المركزية العثمانية - إلى أن الدولة ورثت ثلاثة تقاليد منفصلة: فهي وريثة كل من الإمبراطورية العربية - الإسلامية والإمبراطورية الرومانية المسيحية، بالإضافة إلى تقاليد الرعاة الرُّحَّل في إستبس أوراسيا، كما يذهب إلى أن ميراثها العربي - الإسلامي كان أقل هذه النواحي أهمية، على حين أن الميراث الروماني كان أكثرها أهمية، على اعتبار أن اليونانيين كانوا يطلقون على أنفسهم اسم الرومانRhomaioi وذلك بسبب استيلاء روما على بلادهم ولأنهم تحولوا إلى المسيحية - وحين انتقلت الدولة الرومانية إلى القسطنطينية أطلق اليونانيون على أنفسهم اسم الرومان، كما أطلق العرب على الدولة البيزنطية اسم دولة الروم وأطلق العثمانيون اسم روم - إيلي (بلاد الروم) على المناطق التي احتلوها في جنوب شرقي أوروبا. هذا إلى أن عواهل المسلمين كانوا يخاطبون الباديشاه العثماني - في سياق مراسلاتهم - باسم (قيصر الروم). أما فيما يتعلق بميراث حياة الرعي والتنقل فيذهب توينبي إلى أن العثمانيين احتفظوا بتصورهم الرعوي للحياة التي تستلزم قيادة ماهرة وتنفيذ أوامر القائد بإخلاص والاهتمام بتماسك المجموع الذي يضم الحيوانات التي توفر الطعام والتي لا بد من تدريب بعضها (الكلاب - الخيول - الجمال) على حراسة القطعان. وهم حين يغزون مناطق الاستقرار كانوا يعاملون سكانها كما لو كانوا قطعاناً بشرية ويدربون عناصر منتقاة - تشكل أقلية - على أعمال الحراسة، كما تدرب الكلاب - وكلاب الحراسة هنا تتمثل في الإنكشارية، أي عبيد السلطان الذين من واجبهم الطاعة. هذا إلى أن شاغلي التيمارات من المسلمين كان عليهم أن يعاملوا فلاحيهم (القطيع) برفق فلا يحصّلوا منهم أكثر مما يجب عليهم أن يدفعوه. ومما يؤيد وجهة نظر توينبي هذه أن الصياغة المجازية

---

(١) The Ottoman Empire's place in world history-in: Karpat, op. cit. , pp. 21-27

لنظم محمد الفاتح كانت تشير إلى الدولة باعتبارها خيمة يشير «بابها العالي» (حيث كان الحكام القدامى في العصر القبلي يقيمون العدالة) إلى أهم مراكزها ـ والباب العـالي بهذا الصـدد يشير إلى الحكـومة الإمبـراطوريـة العثمانية. ويصف المشرعون والمؤرخون الأتراك تفاصيل حكومتهم بصور مستقاة من نفس كناية الخيمة الملكية. فقبّة الـدولة تـرتكز عـلى أربعة أعمدة: (١) الوزراء (٢) قضاة العسكر (٣) الدفتردارات (٤) النشـانجية (سكرتيرو الدولة). وإلى جانب كل أولئك كان يوجد أغـوات الخارج (الحكام العسكريون) وأغوات الداخل (موظفو البلاط) والعلماء.

ولكن المؤرخ خليل إينالجك[1] لا يتفق مع ما يذهب إليه توينبي وأمثاله، بل يشير إلى أن الإمبراطورية العثمانية كانت تقوم على مبادىء ونظم إدارة الدول التي قامت في الشرق الأوسط منذ قرون عديدة. فهي تهتم في المحـل الأول بحمايـة السكان المستقـرين الخـاضعـين لحكمهـا والاهتمام بشـؤونهم الزراعية والتجاريـة. وهذه السيـاسة لم تتـوخ مجرد المصلحة المادية، بل إنها ارتبطت بسياسة الدولة المالية. ولا ينفي إينالجك أن العناصر الرعوية في مناطق الحدود العثمانية قد لعبت دوراً معيناً، ولكنه يـؤكد أن الدولة سرعان ما تحولت إلى سلطنة إسلامية نموذجية تشتمل على القواعد الأساسية التي تقوم عليها دولة شرق أوسـطية، وأن تشـريعها والأعمال التي قامت بها لا تترك مجالاً للشك حول هذه الناحية. فنظام الإمبراطورية الاقتصادي ومبادئها الاقتصادية الأساسية مستقاة عن تصور تقليدي للدولة والمجتمع كان سائداً منذ أقدم العصور في امبراطوريات الشرق الأوسط. ففي الدولة العثمانية، ، كما هو الحال بالنسبة إلى دول الشرق الأوسط السابقة، كانت كل طبقات المجتمع ومصادر الثروة تعتبر أداة للمحافظة على قوة الحاكم وتدعيمها، ومن ثم تسخيرها لخدمة هذا الهدف. والسكان، بالنسبة إلى هذه الدول، يندرجون في مجموعتين رئيسيتين:

---

(١) Inalcik, the Turkish impact on the development of modern Europe, in : Karpat, op. cit. pp. 53—4.

(١) اولئك الذين يمثلون سلطة الحاكم (الإداريون ـ القوات المسلحة ـ رجال الدين).
(٢) الرعايا.

والمجموعة الأولى لا دخل لها بالإنتاج ولا تدفع ضرائب، على حين أن المجموعة الثانية هي التي تقوم بالإنتاج وتدفع الضرائب. وكانت الدولة شديدة الاهتمام ببقاء كل فرد في طبقته، على اعتبار أن ذلك من المستلزمات الأساسية للنظام السياسي ـ الاجتماعي وللانسجام. وبهدف زيادة حصيلة الضرائب كانت حكومات الشرق الأوسط تهتم بتطوير النشاط الاقتصادي وتسخير جميع طبقات الرعايا لتحقيق أكبر زيادة ممكنة في الإنتاج ـ وبالتالي فإنها كانت تعمل على زيادة الأراضي المنزرعة بحفر القنوات وتنشيط التجارة ببناء الطرق والكباري والخانات وضمان سلامة المسافرين. ونحن أميل إلى الأخذ برأي إينالجك: فالدولة العثمانية إنما استقت نظمها عن الدول الإسلامية السابقة وعن البيزنطيين الذين اصطبغت دولتهم بدورها بالمؤثرات الشرقية بحكم ازدياد التأثير الأرمني في إدارة شؤون الدولة[١]

وكانت الدولة العثمانية تشتمل على طبقتين رئيسيتين: العسكريون والرعايا. ومن حيث المبدأ لم يقتصر العسكريون على الجيش وحده، بل كانوا يشملون الموظفين العموميين والقائمين على خدمتهم ومساعدتهم ـ وكان السلطان ينفق على كل هؤلاء ويعفيهم من الضرائب. ولم يشكل العسكريون أرستقراطية ذات حقوق مكتسبة ومقررة، بل إن عضوية طبقتهم كانت من اختصاصات السلطان. فطبقاً للنظرية العثمانية كان كل الرعايا وأراضي الدولة ملكاً للسلطان. وقد ألغي هذا المبدأ ـ الذي صيغ لتأكيد سلطة السلطان المطلقة ولإيضاح أن كل الحقوق تنبع من إرادته ـ كل الحقوق المحلية والوراثية في الإمبراطورية. وكانت

---

(١) المجتمع الإسلامي والغرب، جـ ١، ص ٥٨ ـ ٥٩.

مراسيم السلطان (وكل منها يسمى براءة) هي وحدها التي تقر الحقوق ليس فقط بالنسبة إلى المهام الرسمية، بل بالنسبة إلى حقوق ملكية الأراضي بما في ذلك الأوقاف. وكانت كل المهام والحقوق تصبح باطلة بوفاة السلطان الحاكم. ولما كانت سلطة السلطان المطلقة تستلزم هيئة تنفيذية تخلص له بدون حدود، فإن العاملين في خدمته أو من كانوا يمارسون السلطة باسمه (العسكريون) كانوا يعتبرون هيئة منفصلة ومميزة عن باقي السكان.

ورغم أن القوانين المدنية والجنائية المستمدة من الشريعة الإسلامية كانت تطبق على كل من الرعايا والعسكريين على حد سواء، فإن هؤلاء الأخيرين كانوا يخضعون لقانون خاص (قانون ـ سباهيان) صادر عن إرادة السلطان. وكانت القاعدة الخاصة بعدم إمكان دخول الرعايا مباشرة في سلك العسكريين من القواعد الأساسية للإمبراطورية. ولكن كان بإمكان السلطان أن يرفع أحد الرعايا إلى مستوى طبقة العسكريين إذا ما توفرت له صلاحيات معينة، كأن يحقق إنجازاً عسكرياً هاماً. كما كان بإمكانه أن يصدر مرسوماً يسلب أحد العسكريين الوضع الذي يتمتع به[1].

وكان الوزراء يعتبرون أهم دعائم الدولة ـ وفي عهد محمد الفاتح كان عددهم أربعة يتولى كبيرهم (الصدر الأعظم) أعلى مناصب الدولة (مدنية وعسكرية). وكان رجال القانون (العلماء) يشغلون الدعامة الثانية، وكان على رأس تنظيمهم في عهد محمد الفاتح قاضيا العسكر، ويختص أحدهما بالروميللي والثاني بالأناضول. وقد أشرف العلماء على الأوقاف وعلى التعليم الذي كان يتركز في المسجد وما يلحق به من مدارس، كما تولوا مناصب القضاء. وحين ظهر منصب المفتي (شيخ الإسلام) أصبح أعلى مكانة من رتبتي قاضيي العسكر. أما الديوان فكان أهم مجالس الدولة، وكان يرأسه الصدر الأعظم حين يغيب السلطان. أما حين يحضر السلطان

(١) راجع: Inalcik, Ottoman methods of conquest, pp. 112-113

جلساته فكان الوزراء الآخرون وقاضيا العسكر يجلسون إلى يمينه، على حين يجلس الدفتردارات والنشانجية إلى يساره، كما كان يحضر جلسات الديوان رئيس الكتاب (الرئيس أفندي) وكبير الياوران والقائد العام (ساري عسكر) وعدد آخر من موظفي البلاط. وكان بإمكان الصدر الأعظم أن يدعو إلى جلسات ديوان خاص في قصره إذا اقتضت الضرورة ذلك، وكان يعهد إليه بخاتم السلطان.

أما «أهل القلم» فكانوا يشكلون أهم فروع الطبقة الحاكمة، وكانوا يندرجون في فئتين:

(١) الديوان الهمايوني المسؤول عن المراسلات والإدارة.

(٢) الخزانة السلطانية المسؤولة عن المالية والمحاسبة.

ولما كان تدريب كل البيروقراطيين يستلزم إتقان المجالات الإسلامية التقليدية للمعرفة (الأدب ـ التاريخ ـ الجغرافيا ـ العلوم الدينية)، فإنهم كانوا يتلقون تعليمهم على أيدي العلماء والكتبة ـ ولهذا أحرز العلماء نفوذاً حين أصبح عدد كبير منهم يلتحقون بهيئة الكتاب. وكان الدفتردار يشرف على الإدارة المالية التي كانت تحصل الضرائب التي تصب جميعاً في الخزانة السلطانية. وأهم هذه الضرائب العشور والجزية والزكاة وضريبة الإدارة المحلية التي يحصلها المحتسب من الحرفيين والتجار والضرائب المفروضة على الأراضي والمراعي، كما كان الموظفون يتقاضون رسوماً (بخشيش) من الرعايا نظير قيامهم بمهامهم الرسمية. وكانت حصيلة مصادر الدخل هذه ـ من الناحية النظرية ـ من نصيب السلطان الذي كان بإمكانه أن يحول بعضها إلى أشخاص بصفة مستمرة أو أن يكرسها للأعمال الخيرية على شكل أوقاف أو يمنحها لأشخاص بصفة مؤقتة باعتبارها إقطاعات (تيمار ـ زعامة ـ خاص) في مقابل القيام بأعمال عسكرية أو إدارية. فالأراضي المفتوحة التي كانت عادة ما تحافظ على حدودها الإدارية كما كانت عليه قبل فتحها كان يعهد بها إلى سنجق بك واحد أو أكثر طبقاً لمساحتها. وكان السنجق هو الوحدة الإدارية العسكرية الحقيقية في

الإمبراطورية - ومن ثم فإن السنجق بك كان قبل كل شيء قائداً لشاغلي التيمارات في سنجقه، وكانت مسؤولياته تنصب في معظمها على قيادة التيماريين أثناء الحرب والمحافظة على الأمن العام وتنفيذ القرارات القانونية والحكومية. وكانت القرارات المتعلقة بكل الشؤون القانونية في السنجق - بما في ذلك ما يتعلق بالعسكريين - من مسؤولية القاضي الذي كان لا يخضع لبكوات السناجق التي يقسم كل منها إلى ولايات على كل منها صوباشي يخضع لأوامر السنجق بك ويتمتع بنفس اختصاصاته.

وهكذا كان التنظيم المركزي يطبق بصورة مصغرة على الولايات التي كان يشرف على كل منها بكلربك. وكان البكوات وبكوات البكوات (بكلر بيكلر) الذين عهد إليهم بإدارة الولايات في عهد محمد الثاني هم الرؤوساء الطبيعيون لطبقة الإقطاعيين الذين كان شغلهم لمناصبهم يقتضي القيام بالخدمة العسكرية في أوقات الحرب: فكانوا يتجمعون تحت السنجق أي علم رئيس مقاطعتهم - وكانت كل مقاطعة تسمى سنجق ويحكمها سنجق بك. وكان كل سنجق يضم بدوره أقضية (جمع قضاء - بمعنى أن به قاضياً) تشتمل على مدن وقرى. وفي عهد محمد الفاتح كانت الإمبراطورية العثمانية تضم ٣٦ سنجقاً في أوروبا وحدها[١]. ومنذ القرن السادس عشر قسمت الإمبراطورية إلى ولايات (أو إيالات) كانت تندرج في نوعين: ولايات «التيمار» وولايات «الالتزام»، ففي ولايات (التيمار) القديمة كانت كل الموارد توزع على شاغلي التيمارات والزعامات والخواص، في حين كان الولاة وغيرهم من الموظفين يستقون رواتبهم من دخول السنجق الرئيسية

---

(١) في أواسط القرن الثاني عشر - أي قبل فترة الاضمحلال النهائي للدولة كانت الإمبراطورية العثمانية تضم البلدان الآتية: (في أوروبا) كل شبه جزيرة البلقان (فيما عدا بعض معاقل ألبانيا) والبور وامارتي البغدان والأغلاق وبسارابيا وكل الشاطىء الشمالي للبحر الأسود بما في ذلك شبه جزيرة القرم؛ (في آسيا): كل آسيا الصغرى وأرمينيا وغربي كردستان والعراق والجزيرة وسورية والحجاز والأحساء واليمن؛ (في إفريقيا): مصر وطرابلس وتونس والجزائر وأخيرا قبرص وكريت وجزائر بحر إيجه. وكانت قبل ذلك تضم أراضي أخرى: الجزء الأكبر من المجر وترنسلفانيا وبودوليا وجورجيا وداغستان وشروان وجزءاً من أذربيجان.

ومن بعض الموارد التي تخصص لهم. ومما يستحق الالتفات أن حوالي نصف التيماريين في بعض المناطق خلال القرن الخامس عشر كانوا من المسيحيين الذين كانوا في السابق من سلالة العسكريين ملاك الأراضي في دول البلقان قبل أن يحتلها العثمانيون وحتى القرن السادس عشر كان الفوينوقات[1] المسيحيون في البوسنة والصرب ومقدونيا وألبانيا وتساليا وبلغاريا يسمح لهم بالانخراط في سلك الجيش العثماني؛ ومن ثم انتماؤهم إلى سلك «العسكريين» ـ ومما ساعد على ذلك أنهم كانوا يشكلون قوات مساعدة في الجيش العثماني في فترة خضوع بلادهم للدولة العثمانية قبل ضمها نهائياً. ولا بد أن غالبية هؤلاء العسكريين المسيحيين كانوا ضد التغيير حين وجدوا أن وضعهم وأراضيهم كانت مضمونة بشكل فعلي تحت سلطة الإدارة العثمانية القوية، خاصة وأن كثيراً من الحاميات المسيحية سلمت قلاعها دون مقاومة وانضمت إلى صفوف العثمانيين. ومما لا شك فيه أن السياسة العثمانية ووعدهم بالحصول على التيمارات قد اجتذب الكثيرين منهم ـ وهذا بالإضافة إلى أسباب أخرى، مما يفسر التوسع العثماني السريع نسبياً في البلقان.

ولقد نصت المراسيم السلطانية على إحراز التيماريين المسيحيين (وأحياناً الفوينوقات) مكانة في الدولة العثمانية تتناسب مع وضعهم الاجتماعي السابق. وحافظ العثمانيون إلى حد كبير على حق هؤلاء الناس في شغل الأراضي على شكل تيمار أو باشتينا (أرض وراثية). وكثيراً ما كانت الأسر الكبيرة (النبلاء = الفويفدات) تحتفظ بالجزء الأكبر من أملاكها باعتبارهم تيماريين، وبعد اعتناقهم للإسلام كانوا يحصلون على لقب بك ويبدون استعدادهم لشغل أعلى المناصب الإدارية. ورغم أن من بقوا على دينهم لم يتولوا حكم الولايات، فإن كثيراً ممن تحولوا إلى الإسلام من أبناء الأسر المسيحية الكبرى قد أصبحوا سناجق بكوات (حكاماً للولايات). ورغم أن التيماريين المسيحيين وأبناءهم المسلمين قد

(١) وينوق = عسكري، عن الأصل السلافي بمعنى حرب.

احتفظوا بأراضيهم الوراثية، فإنهم أرغموا على التخلي عن بعضها وعن بعض حقوقهم الإقطاعية في ظل نظام التيمار العثماني الجديد، مما أدى إلى نشوب المقاومة المحلية - ولا شك أن هذا الوضع هو الذي أدى إلى طول مقاومة الزعماء الألبان الذين كان يتزعمهم إسكندر بك.

وبالتدريج اندمجت أسر نبلاء البلقان في سلك التيماريين العثمانيين وتحولت إلى الإسلام، برغم أن الدولة ذاتها لم تكن تسعى إلى تخليهم عن دينهم كشرط ضروري لانخراطهم في الطبقة العسكرية العثمانية. وما حل القرن السادس عشر حتى اختفى التيماريون المسيحيون السابقون الذين تحولوا بالتدريج إلى الإسلام، على حين حافظ الفوينوقات على ديانتهم المسيحية نتيجة لوضعهم الخاص - وحين فقدوا أهميتهم العسكرية بالنسبة إلى الجيش العثماني في القرن السادس عشر، هبطوا إلى مستوى الرعايا بنفس الصورة التي هبط بها العسكريون المسلمون المشابهون من اليايات[١] والمسلّمين[٢].

وتشبث الدولة العثمانية بأن تكون المالك الوحيد للأراضي في البلدان المفتوحة مرجعه أن ذلك نتيجة طبيعية للأوضاع القائمة في الوقت الذي تم فيه الفتح، ولأن الدولة كانت تسعى باستمرار إلى الاستحواذ على أراض جديدة. وطابع الدولة الحربي هو المسؤول عن هذه السياسة: فالعثمانيون كانوا بحاجة إلى جيش ثابت على استعداد للزحف لدى أول إشارة، خاصة وأن الحرب بالنسبة إلى دولة غزاة كانت تشكل وضعاً شبه دائم. وبسبب ندرة الفضة (التي كانت حينئذ العملة الوحيدة)، اضطرت الدولة إلى أن تحصّل مواردها الرئيسية (العشور) عينا، ومن ثم توزيعها

---

(١) المشاة.

(٢) كانت طائفة «المسلمين» هي أولى طوائف العسكر المستقرين الذين يبدو أنهم كانوا أصلاً من البدو الأتراك. ومسلم بمعنى معفى من الأعباء العامة أي دفع الضرائب والعشور عن الاراضي التي تمنح له.

Inalcik, Ottoman methods, pp. 114-117

الأراضي المفتوحة على جنودها الكثيرين باعتبارها مرتبات. وكان على هؤلاء الفرسان أن يبقوا في تيماراتهم وأن يحصلوا العشور بأنفسهم. ولهذا السبب فضلت الدولة أن تبقى الأرض ملكاً لها، ولم تطبق الشريعة على أراضيها إلا بعد أن تم تسجيل الأراضي نهائياً، أي في القرن السادس عشر حين تحولت الدولة العثمانية من دولة غزاة إلى خلافة إسلامية تسيطر على العواصم الإسلامية القديمة(١)

وقد ساعد الإقطاع الحربي على التوسع في زراعة مساحات شاسعة من الأراضي، كما وفر للدولة في أوقات الحرب قوات الفرسان (التي كانت تبلغ أحياناً ٢٠٠,٠٠٠) دون تحمل أي نفقات، كما خلصها من دفع مرتبات العسكريين في كل الأوقات(٢). وأخيراً فإن ربط العسكريين بالأرض قد حال دون اتخاذ الفتوح العثمانية طابع الاحتلال العسكري ووفر على الإدارة المالية عبء تحصيل الضرائب من الفلاحين. على أن نظام الإقطاع الحربي لم يكن من ابتكار العثمانيين ـ فقد عرفته إمبراطوريات الشرق الأوسط السابقة، وبخاصة السلاجقة، ولكنه برز في العهد العثماني باعتباره نظاماً اجتماعياً ـ اقتصادياً على درجة كبيرة من التطور يشكل جزءاً لا يتجزأ من كيان الدولة ذاته. على أنه أدى بصورة مباشرة إلى أزدياد السكان دون إيجاد وسائل استيعابه. وهكذا كان لدى الدولة في القرن السادس عشر فائض سكاني، يقوم معظمه على الشباب الذين لا يجدون عملاً والذين كانوا على استعداد لعمل أي شيء حتى ولو كان الالتحاق بصفوف الجنود المرتزقة، مما أدى هو وجمود النظام الاقتصادي إلى

---

(١) Ibid, Land problems in Turkish history, pp. 221-2.

(٢) كان الاحتلال العسكري والتنظيم العسكري يشكلان أهم ركائز النظام العثماني. وفي دراسة قام بها باركان حول الميزانية العثمانية جرى تقدير عدد الجيش التيماري خلال الربع الأول من القرن السادس عشر بما يتراوح بين ٧٠ ألف و ٨٠ ألف جندي وصل عددهم بعد قرن إلى أكثر من ١٠٠,٠٠٠. وقدر باركان أن نصف هذا العدد الإجمالي كان يستقى من الروميللي والأناضول.

Cf. L. Erder, The Ottoman Empire from the 15 th to the 17 th century, p. 293

الاضطرابات الاجتماعية والقلاقل. ورغم ما يقال أحياناً من أن انهيار نظام التيمار كـان من الأسباب الـرئيسية التي أدت إلى ضعف الـدولة العثمانية، إلا أن هذا الانهيار كان أمراً حتمياً بالنسبـة إلى الاتجاه الطبيعي إلى ظهور أنماط أخرى للتنظيم الاجتماعي والسياسي. ذلك أن ظهور الأسلحة النارية التي قضت على أهمية الفرسان وأبرزت دور المشاة قد أدى إلى زيادة نفقات الحكومة وأبرز الحاجة إلى موارد جديدة، مما استلزم زيادة حجم الإنتاج الزراعي الذي كان الدعامة الأساسية للنظام الضريبي. وقد جعلت هذه التغييرات الحكومة أقل معارضة لإجراء تغييـرات في إدارة أراضي الدولة، بشرط أن يؤدي ذلك إلى زيادة الدخل، خاصة وأن نظام التيمار قد فقد جدواه من حيث تحقيق الأهداف العسكرية التي استلزمت وجوده[1].

ونكتفي بهـذا القدر فيـما يتعلق بولايـات التيمـار. أمـا ولايـات «الالتزام» التي ظهرت في القرن السادس عشـر فكان الـولاة يحكمونها باعتبارها «التزاماً» ـ بمعنى أنهم كانوا ملزمين بأن يرسلوا إلى الخزانة المركزية مبلغاً محـدداً، على أن يستبقوا ما يتبقى من حصيلة الضرائب باعتباره ربحاً شخصياً ويتقاضوا المرتبات المنتظمة التي تدفعها لهم الخزانـة المركـزية. وكانت كل الـولايات الأوروبيـة ـ باستثنـاء تلك المتمتعة بـالحكم الذاتي (ولاشيـا ـ ملدافيا ـ تـرنسلفانيـا ـ القرم) ـ ولايـات تيماريـة وكذلـك الحال بالنسبة إلى الأناضول باستثناء عدد قليل من سناجق الحدود في المناطق الشرقية. أما في العالم العربي فكان نظام التيمار ينطبق على بعض مناطق حلب وطـرابلس والشام ودمشق، في حـين كان مـا تبقى من الشام، بالإضافة إلى مصر وشمالي إفريقيا، خاضعاً لنظام الالتزام، وفي مثل هذه المناطق كان يشرف موظفون حكوميون على شـؤون الأمن وتقدير الضرائب وجبايتها، وكانت الحكومة تطرح حق الالتزام عن طريق المزاد، وما لبث

---

(١) Karpat, op. cit. , pp. 88-90.

الملتزم أن مارس سلطات واسعة على الفلاحين في القرية أو في مجموعة القرى الواقعة في دائرة الالتزام.

وقد سبق أن رأينا أن السنجق بك كان أهم موظفي السلطان في كل مقاطعة، وكانت مهمته قيادة السباهية في وقت الحرب وتولي المسؤولية عن النظام العام وتنفيذ القرارات الإدارية والقانونية. وفي أوائل عهد الدولة كان يوجد حاكمان عامان (كل منهما بكَلربك) أحدهما للروميللي والآخر للأناضول، وباتساع أملاك الدولة جرى تعيين عدد متزايد من البكَلبربكوات. ومنذ أواخر القرن الخامس عشر كان طابع الحرب آخذاً في التغيير بفعل الأسلحة النارية الجديدة التي قللت أهمية الخيالة، ولم يعد باستطاعة السلاطين الاعتماد على نظام الإقطاعات، بل استلزم الأمر أن تتولاه السلطة المركزية، مما أدى إلى ظهور الخدمات التي يتقاضى القائمون بها رواتب. ومنذ القرن السادس عشر أخذ نظام الحكومة يعكس هذا التغيير بحيث تحولت بعض أراضي التيمار إلى أراضي التزام. ومما ساعد على ذلك أن نظام التيمار كان يتناقض مع أحكام الشريعة الإسلامية الخاصة بالملكية الفردية التي كانت مطلقة ومحاطة بكثير من الضمانات، وبهذا الصدد لا بد أن نعيد إلى الأذهان أن محمد الثاني قد صادر أراضي الأوقاف وحولها إلى تيمارات ـ وهذا خرق آخر لأحكام الشريعة التي قضت بعدم مصادرة الحكومة للأوقاف المملوكة للأفراد أو المرصودة على الأعمال الخيرية.

أما الجيش فكانت مهمته الدفاع عن مصادر الثروة وتوسيع نطاقها وحماية الحاكم والدولة. وكان أعضاء الطبقة الحاكمة المعروفون باسم العثمانيين (لأنهم يقومون بخدمة الأسرة الحاكمة من آل عثمان) يعرفون أيضاً باسم العسكريين (لأن طبيعة مهامهم خلال القرن الأول من تاريخ الإمبراطورية كانت عسكرية بالضرورة). وفي خلال القرون الثلاثة الأولى من تاريخ الدولة كان على قمة الطبقة الحاكمة أعضاء الأسر التركمانية التي أنشأت الإمارات التي كانت تحكم معظم الأناضول على أثر اضمحلال

دولة السلاجقة، ثم الصفوة الحضرية الإسلامية، بالإضافة إلى أعضاء الطبقات الحاكمة في الإمبراطورية البيزنطية والإمبراطوريات الاسلامية التقليدية الذين توافدوا لخدمة العثمانيين خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر بعد أن استولت الدولة العثمانية على أراضيهم. وأخيراً كان يوجد أولئك الذين انخرطوا في سلك جهاز الحكم العثماني عن طريق «الدوشرمة» أو اعتنقوا الإسلام حين بلغوا سن الرشد.

أما فيما يتعلق بالدوشرمة التي سبق أن عرضنا لها فقد نصت الشريعة على اعتبار البشر صنفين: الأحرار والعبيد ـ كما نصت على مبدأ أن غير المسلمين من سكان دار الحرب هم وحدهم الذين يحل استرقاقهم. هذا إلى أن حكمًا آخر من أحكام الشريعة كان يخصص للإمام خمس الغنائم بما في ذلك الأسرى من غير المسلمين. وكان السلاطين منذ البداية يعتبرون أئمة بالدرجة التي تؤهلهم للتمتع بهذه الميزة، ومن ثم امتلاكهم عدداً كبيراً مطرد الزيادة من الأسرى الأرقاء الذين كان بيعهم أمراً عادياً. ولكن حين قل الوارد من المتطوعين تراءى للسلاطين تحويل الصالحين من العبيد إلى جنود. وما أن أوشك القرن الرابع عشر على نهايته حتى توقفت حركة التوسع في أوروبا مؤقتاً، وذلك نتيجة لاتجاه قسط كبير من نشاط السلاطين إلى توسيع أملاكهم في آسيا الإسلامية حيث لا يجوز استرقاق أسرى الحرب ـ ومن ثم وجب عليهم أن يستقوا المجندين من مصدر آخر. ومن المرجح أن تطور الدوشرمة إلى نظام يقوم على الجمع الدوري للأطفال المسيحيين لملء الوظائف في القصر والإدارة قد تم في عهد بايزيد الأول وطبق بوجه عام في عهد مراد الثاني ومحمد الفاتح. وكان معظم الرعايا المسيحيين خارج إستانبول عرضة لهذه العملية حين يقوم مندوبون بالطواف في الولايات وجمع أحسن أبناء الرعايا لخدمة السلطان. وكان من تبدو عليهم صفات استثنائية من الناحيتين العقلية والجسمية يدرجون في مجموعة (عجمي أو غلان) ـ وهؤلاء كانوا يدربون باعتبارهم غلماناً في الخدمة الداخلية (إيج أو غلان) في القصر السلطاني أما الباقون فكانوا يلحقون بخدمة بعض الأتراك لكي يعملوا لديهم في الزراعة وبوجه خاص

في الأناضول حيث يتلقون تدريباً جسمياً ودينياً ومدنياً يؤ هلهم للتحول إلى مسلمين وعثمانيين بإمكانهم الانخراط في الخدمة العسكرية في جيش القبوقولو (عبيد الباب العالي). أما الإيج أو غلان فكانوا يتلقون تعليماً يعدهم للخدمة في أكبر مراكز الإمبراطورية. فالخدمة الداخلية في القصر السلطاني لم تكن تستلزم كثيراً من الوقت، على حين أن غلمان الخدمة الداخلية كانوا يمضون معظم أوقاتهم في تلقي التعليم الديني والتدريب على استعمال مختلف الأسلحة وتحسين كتابتهم الخطية. وكان عليهم جميعاً أن يتقنوا اللغات العربية والفارسية والتركية وأن يحفظوا القرآن ويتلقنوا مختلف العلوم الإسلامية. وفوق كل ذلك فإنهم كانوا يتلقون تدريباً خاصاً يعدهم للانخراط في مختلف فروع الطبقة الحاكمة: فكانوا يخضعون لنظام صارم ويجري عزلهم عن العالم الخارجي وعن الحياة الأسرية. وبعد انقضاء أربع سنوات في التدريب كانوا يخضعون لعملية اختيار أخرى: فكان يخصص أحسنهم للخدمة في القصر على حين يصبح الباقون ضباطاً سباهية في خيالة (القبوقولو). ثم يقومون بعد ذلك بالخدمة في مختلف أنحاء الإمبراطورية باعتبارهم جنوداً أو إداريين.

وفي غضون ذلك كانت القوات العثمانية قد اندرجت في مجموعتين؛ الذين يتقاضون مرتباتهم نقداً من خزانة السلطان، وأولئك الذين يمنحون أرضاً مع حق جمع الضرائب والفروض من سكانها. وبرغم ما يبدو من أن كلتا المجموعتين كانتا تتكونان أصلاً من مسلمين ولدوا أحراراً، فإن هؤ لاء المسلمين الأحرار قد تخلوا بالتدريج عن الخدمة في المجموعة الأولى بحكم أن استعمال العبيد فيها أصبح أمراً عادياً يطرد باستمرار ـ ومن ثم أصبح الجيش القائم على تقاضي الرواتب ـ تمييزاً له عن الخيالة الإقطاعيين (الذين كان معظمهم أجناداً يشغلون أراض) ـ هيئة تقوم في معظمها على العبيد الذين هم ملك خاص للسلطان ـ وحين وصل الأمر إلى هذا الحد كان من الممكن أن يقنع السلاطين باقتناء جيش إقطاعي كبير وحرس من العبيد. وقد أدى التوسع في الاعتماد على «الدوشرمة» إلى تطور آخر ـ فبينما كان يقوم على إدارة الإمبراطورية النامية في أيامها الأولى مسلمون أحرار، حل

محلهم دون استثناء عبيد السلطان على نطاق أوسع، إلى أن وصل الأمر إلى أن أصبح يشغل كل منصب تقريباً من مناصب «الهيئة الحاكمة» إما مسيحي مجند أو عبد يقتنى بطريقة أو أخرى. وكانت نتيجة هذا النظام هي إبعاد كل رعايا السلاطين من المسلمين الأحرار عن المناصب العليا[١]. ولكن لما كانت الدولة إسلامية يبدو فيها أمراً شاذاً أن توجد هيئة مخصصة لمن ولدوا غير مسلمين، فلم يحل القرن الثامن عشر حتى تهاوى النظام القائم على وجود هيئة حاكمة من العبيد ـ فقد انتزع المسلمون الأحرار ما يقرب من كل وظائف هذه الهيئة دون أن يكون هذا التغيير موضعاً للاعتراف بأي حال ـ إذ أن كل المنتمين للطبقة الحاكمة كانوا لا يزالون يعتبرون عبيداً للسلطان.

وكانت فرقة الإنكشارية أهم أقسام جيش العبيد وكانت ترتبط بالطريقة البكتاشية التي ضمت رسمياً إلى الفرقة. وكان من المفترض أن تتشكل فرقة الإنكشارية على أساس حربي في كل الأوقات وأن تكون على استعداد للعمل لدى الإشارة الأولى ـ لهذا لم يسمح لأعضائها بالزواج، بحيث كان عليهم أن يقيموا في الثكنات ويواصلوا التدريب ورغم أن أعداد الإنكشارية لم تكن كبيرة بالنسبة إلى قوات الامبراطورية إلا أن تنظيمهم وتدريبهم ومهارتهم في استعمال البنادق والحراب والأقواس والسهام ـ كل ذلك جعل منهم خيرة القوات المحاربة في الإمبراطورية حتى القرن السابع عشر. وحين نضع نصب أعيننا أن أهم دول ذلك العصر كانت تلجأ إلى الخيالة وتهمل تشكيلات المشاة وتجهيزهم، تتبين لنا ميزة وجود قوة منتقاة من المشاة حسنة التدريب فيما يتعلق بالمعارك النظامية بين

(١) اعتبر بعض المؤرخين رد الفعل الديني الذي أعقب وفاة الفاتح محاولة من جانب المسلمين الذين ولدوا أحراراً لاستعادة السيطرة على وظائف الدولة العليا التي انتزع شغلها حديثو العهد بالإسلام الذين سيطروا على الإدارة المركزية. إلا أن هذا التفسير يتغاضى عن المحاولة التي بذلتها نخبة الولايات للمحافظة على بعض مزاياها القديمة في مواجهة السلطة المركزية التي كان يتسع نطاقها بصورة سريعة.

Karpat, op. cit. The stages of Ottoman history, p. 82.

الجيوش والحصار ـ وغير ذلك من النشاطات الحربية. وفي الأوقات التي لم تكن تستلزم قيامهم بالقتال كان يعهد إليهم بالمحافظة على الأمن في أهم مواقع الإمبراطورية. وفي الآستانة كانوا يقومون بحراسة الديوان أثناء اجتماعاته التي يرأسها السلطان، كما كانوا يقومون في المدينة بمهام البوليس وقوة المطافيء وبحراسة بوابات المدن الهامة والحصون ومراكز الشرطة ويشكلون قوات البوليس في الولايات. وقد زاد محمد الفاتح رواتب الإنكشارية ومزاياهم إلى حد كبير بعد فتح القسطنطينية ـ وحين اتسع ملك العثمانيين في أوروبا جرى انتقاء غلمان الإنكشارية من أوروبًا ـ لا من آسيا ـ وبخاصة من بلغاريا وألبانيا والبوسنة. على أنهم مالبثوا أن شكلوا قوة سياسية في الدولة. ففي أواسط القرن الخامس عشر قاموا بثورة أمكن قمعها ـ ومنذ عهد الفاتح أصبح من المعتاد أن يقوم كل سلطان جديد بتوزيع «نقود الإنكشارية» لضمان ولاء الفرقة. ولم يتأثر تنظيم الإنكشارية كثيراً بإدخال الأسلحة النارية الذي يحتمل أنه جرى في أوائل القرن الخامس عشر، وإن يكن هذا التجديد قد أدى إلى إنشاء قوات خاصة مهمتها استعمال المدافع وجر عرباتها وصنع الأسلحة النارية. واهتمام العثمانيين بمدفعيتهم وباقتباس كل التحسينات التي طرأت على الهندسة العسكرية من أسباب تفوقهم العسكري وبخاصة بالنسبة إلى صفويي إيران ومماليك مصر والشام.

أما باقي الجيش الثابت فكان يضم فرق الخيالة التي يقال إنها أنشئت قبل ظهور الإنكشارية. وكان الخيالة يختلفون عن الإنكشارية وغيرهم من فرق المشاة من حيث أنهم لم تكن لهم ثكنات خاصة بهم ـ ولهذا كان معظمهم يعيشون في قرى قريبة من العاصمة حيث تقتات خيولهم في المراعي. ويبدو أن عدد الخيالة في عهد سليمان القانوني كان يتراوح ما بين ١٠٫٠٠٠ و ٢٠٫٠٠٠، بالإضافة إلى الأتباع من الأرقاء الذين أوصلوا أعدادهم إلى ٤٠٫٠٠٠ ـ ٥٠٫٠٠٠ مقاتل، مما جعلهم أوفر عدداً من الإنكشارية. وكونهم من أمهر رماة السهام مما عجل باضمحلالهم: ففي عام ١٥٤٨ حين جرت محاولة لإمداد بعضهم بالأسلحة

النارية ـ كالغدارات والمسدسات ـ سخر منهم زملاؤهم في الوقت الذي تضايقوا فيه من مسحوق البارود، مما أدى إلى سحب الأسلحة الجديدة من الخيالة بحيث لم يستعملوها بوجه عام حتى نهاية القرن السادس عشر. وربما من أكبر سلبيات العثمانيين أنهم ركنوا إلى تفوقهم في رمي السهام، وأن أسلوب حياتهم قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بأنماط من الاستقلال الذاتي القبلي، بحيث ووجهت المباديء الجديدة للحرب والسياسة بمقاومة شديدة على كل مستويات المجتمع التركي (وقد سبق أن عرضنا للموقف المشابه الذي اتخذه المماليك في مصر في أواخر عهدهم من إدخال الاسلحة النارية). وربما كان القسط الأكبر من الضعف في هذا المجال راجعاً إلى إهمال المصادر ـ الحرفية والتجارية ـ لإنتاج الأسلحة الجديدة. ويمكننا أن نرجع الضعف العسكري العثماني، بعد تطوير الأسلحة النارية في أوروبا إلى قيم موروثة عن حياة الإستبس حيث تمتع المحاربون الأتراك ـ من خيالة وقاذفي سهام ـ طويلاً ببأس شديد لم يرتبط بأي قاعدة تجارية وحرفية محكمة مما كانت تستلزمه الأسلحة النارية الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك فإن ازدياد استعمال البارود وسيطرة الأجهزة الإدارية على الجيوش قد ارتبطا ارتباطاً وثيقاً: فرماة الحراب والسهام والمقاتلون بالسيف كان بإمكانهم أن يعملوا في استقلال نسبي عن الترسانات المركزية ومراكز التموين بعكس الحال بالنسبة إلى الطوبجية وحملة البنادق الذين تنعدم أهمية أسلحتهم إذا لم يتزودوا بالبارود والقذائف التي تحتاج إلى مواد يصعب الحصول عليها محلياً ولا تستطيع القوات المسلحة ذاتها أن تنتجها. لهذا كان الجنود المزودون بهذه الأسلحة أكثر أعتماداً على من يمودونهم بالذخيرة، وبالتالي أمكن لممثلي السلطة المركزية أن يؤكدوا سيطرتهم اليومية على القوات ولو كانت تعسكر على بعد مئات أو الآف الأميال من العاصمة. ولم تستطع الدولة السيطرة على الإنكشارية حين تدهورت صفاتهم العسكرية ـ فقد كانوا يتسلحون بشراء أسلحتهم من أسواق إستانبول، وكانوا يتداخلون، بل يندمجون، مع حرفيي العاصمة الذين كانوا ينتجون كثيراً من البارود والقذائف وغير ذلك من المؤن الحربية. وكانت النتيجة هي ضعف

الإشراف عليهم، وتمردهم الذي ظل لفترة طويلة يشتت جهود الدولة، ولم يتسن القضاء عليه بالشكل الذي حققه بطرس الأكبر في روسيا إلا في أوائل الربع الثاني من القرن التاسع عشر حين قضى عليهم السلطان محمود الثاني(١)

وقد سبق أن رأينا أن معظم السباهية كانوا يعيشون على الموارد التي تدرها عليهم الإقطاعات العسكرية. وهكذا كان «التيمار» يقوم مقام المرتب في مقابل استمرار السباهية في القيام بواجباتهم العسكرية وإعالتهم لأتباعهم (الجبه ليه) وإمدادهم بالأسلحة والمؤن والطعام مما تحتاج إليه الحملة العسكرية. وكان السباهية يعيشون في القرية التي توجد بها أراضي التيمار ويقومون بجباية الضرائب من الفلاحين، وهي في العادة ضرائب نوعية. وكان على الفلاحين أن يوفروا للتيماريين نوعاً من الخدمة الحرة بالإضافة إلى كميات من العلف والدريس والخشب. وكان بإمكان الفلاح أن يشغل الأرض طالما يقوم بزراعتها ويدفع الضرائب المقررة عليها، كما كان بإمكانه أن يورث أبناءه حق شغلها. وبالإضافة إلى الدخول التي كان التيماري يستقيها من الضرائب التي يدفعها الفلاحون كان بإمكانه أن يخصص لنفسه قطعة من الأرض يقوم الفلاحون المأجورون أو فلاحو التيمار بزراعتها. وإلى جانب مسؤولية التيماري عن ضمان فلاحة الأراضي وتحصيلها كان يضطلع بحفظ الأمن في القرى - وفي أوقات الحروب كان ١٠٪ من التيماريين يبقون في السنجق لحفظ الأمن وجباية الضرائب.

ويبدو أن الزعامات والتيمارات كانت وراثية بوجه عام. وحين كان أحدها يصبح شاغراً لعدم وجود وريث ذكر أو نتيجة للمصادرة بسبب سوء السلوك، كان بكلربك المقاطعة يشغل الإقطاع الشاغر بشرط أن يصادق الباب العالي على ذلك. ورغم أن رتبتي بك وبكلربك لم تكونا في الأصل وراثيتين، فقد أصبح من المعتاد أن تنتقل الرتبة والضيعة عن طريق الوراثة من الأب إلى الأبن - وبمرور الوقت كانت عادة الانتقال بالوراثة قد

(١) راجع: Mc Neill, The Ottoman Empire in world history, in: Karpat, op. cit. , pp. 41-3

أصبحت حقاً مقرراً، وإن وجد اختلاف كبير بهذا الشأن بين مختلف ولايات الإمبراطورية. وإذا كان الأمر كذلك فقد كان من الممكن أن نتوقع وجود أرستقراطية إقطاعية تسعى إلى إعلاء مكانتها - كما هو الحال في أوروبا العصور الوسطى - على حساب كل من الملكية والعامة. ولكن طبقة الأعيان (الدره بكوات) - التي ظهرت في أوقات متأخرة والتي سنشير إليها بالتفصيل فيما بعد - لم يكن لها وجود في أوقات قوة الإمبراطورية - وهذا راجع إلى الأسباب الآتية:

(١) حيوية السلاطين وقدراتهم الممتازة في فترة الفتوح العثمانية.
(٢) وجود الإنكشارية.
(٣) الدين الإسلامي الذي جعل العثمانيين يبجلون العاهل ويسوون بين رعاياه المسلمين.
(٤) عدم وجود مجالس عامة كما هو الحال بالنسبة إلى الشعوب الجرمانية أو الإسكندنافية.

ورغم ذلك فإن الدولة العثمانية سخرت الروح العسكرية الكامنة في النظام الاقطاعي من أجل الدفاع القومي والفتح، وإن تكن في عهود ازدهارها قد تجنبت المؤثرات الاجتماعية والسياسية التي ترتبت على النظام الإقطاعي في أوروبا الغربية. وهكذا لم تشهد الدولة طبقة نبلاء بالميلاد أو تمييز طبقة على أخرى - بل إن الدولة العثمانية لم تعرف اسم الأسرة (باستثناء أسرة كوبريللي). فكل رعايا السلطان المسلمون متساوون أمامه وليست لأي منهم ميزة بحكم الميلاد سواء بالنسبة إلى الأسرة أو بالنسبة إلى مسقط الرأس.

هذا عن القوات البرية - أما الأسطول العثماني فقد أنشيء بقصد مواجهة أسطول البندقية، ثم ما لبث أن تطور وأصبح يخدم السياسة العثمانية في غربي المتوسط وفي البحرين الأسود والأحمر والمحيط الهندي والخليج العربي. وكان الأساس الذي قام عليه الأسطول العثماني هو سفن القراصنة من رعايا الدولة الذين كانوا يفضلون الاستيلاء على السفن

المملوكة لغير المسلمين. ولهذا خصص الأسطول العثماني بعد إنشائه قسطاً كبيراً من أوجه نشاطه لسفن مملوكة امتلاكاً خاصاً. وبعد أن تم إنشاء الأسطول العثماني أصبح طبق الأصل عن الأساطيل الإيطالية. ومرجع هذ في أساسه هو تفوق الإيطاليين في المشرق قبل ذلك بوقت طويل ـ ولهذ فبرغم كون الرعايا القراصنة الذين دخلوا حينئذ في خدمة السلطان من المسلمين أو اليونانيين، فإنهم كانوا قد تتلمذوا على أيدي البنادقة والجنويين. وقد مضى وقت طويل قبل أن يتطور بنيان الأسطول وتنظيمه إلى درجة يمكن مقارنتها ببنيان القوات البرية وتنظيمها. ولما كانت الحرب البرية هي أساس استراتيجيات الفتوح العثمانية، ولما كانت مهام الأسطول لا تتعدى حينئذ الدفاع عن البسفور والدردنيل والسواحل ونقل الجنود، فإن ضباط القوات البرية كانوا يشغلون معظم وظائف الأسطول ورتبها. على أن نظم الأسطول وقيادته قد تطورت بالتدريج وفقاً للنمط الجنوي والبندقي ـ وأحياناً ما كانت تستعمل المصطلحات البحرية الإيطالية أو مقابلها التركي.

وقد اكتمل تنظيم الأسطول على أيدي بربا روسا وخلفائه المباشرين ولم يحصل قائد الأسطول على رتبة بكَلربك مع حق حضور جلسات الديوان السلطاني إلا في عهد خير الدين، هذا برغم أن خلفاءه لم يشغلوا في معظم الأحيان إلا رتبة أدنى. وكان الأسطول يتكون من السفن ذات المجاذيف المزودة بأشرعه قليلة لا تستعمل إلا في أوقات الالتحام بسفن العدو ومهاجمتها، وهي عملية كانت لا تتم إلا باستعمال المجاذيف. وعلى أي حال فلم يحرز العثمانيون سمعة بارزة باعتبارهم بحارة، ومن ثم اعتماد الأسطول في جانبه الخاص بركوب البحر، تمييزاً له عن مظهره الحربي، على اليونانيين من سكان جزر وسواحل بحر إيجه، وعلى المسلمين الذين يتكلمون العربية من سكان «نيابات» شمالي إفريقيا.

وهكذا كانت القوة العسكرية في النظام العثماني هي ركيزة نظام الحكم ـ فقد كان السلطان وكبار موظفي الإدارة المركزية والعسكريون

والموظفون من أبناء الدوشرمة والبيروقراطيون والعلماء يشكلون ما عرف في المصطلح العثماني باسم «الهيئة الحاكمة» التي أطلق عليها اسم العسكريين أو «أهل السيف» برغم احتوائها على الصفوة المدنية. وكان رجال الهيئة الحاكمة يتقنون الأساليب العثمانية التي كانت تتضمن معرفة اللغة الأدبية المعقدة وممارسة عادات هيئة الحكم. وكانت الطبقة العسكرية معفاة من الضرائب بعكس «الرعايا» من المسلمين والمسيحيين واليهود الذين كانوا يدفعون الضرائب ومن المعتقد بوجه عام أن شعوب الإمبراطورية كانت ـ حتى القرن السادس عشر ـ أسعد حالاً في ظل الحكم العثماني عما كانت عليه في السابق: فكانت تتمتع بقسط أوفر من الأمن والعدالة وبنظام ضريبي أخف وطأة. وكانت أوضاع الحياة، بما في ذلك الضرائب وغيرها من الالتزامات، تختلف من مكان إلى آخر، وذلك لأن العثمانيين اقتبسوا عن المجتمعات السابقة كثيراً من العادات والممارسات المحلية. وقد عرف العثمانيون الإدارة المحلية: فكان كل شخص يستمد وضعه من انخراطه في طائفة ـ وهكذا كانت لكل حرفة أو تجارة طائفتها (صنف ـ كار) ولكل قرية إدارتها المحلية. وكان السكان يختارون رؤساء طوائفهم الذين كانوا يحصلون قيمة الالتزامات العامة الواجب على الطائفة الوفاء بها، ويقومون بتدبير وصرف الأموال المحلية التي كانت وفيرة في بعض الأحيان ويفصِلون في المنازعات الصغيرة، كما كانوا في العادة أداة للاحتجاج ضد الظلم الذي قد يقترفه موظفو الحكومة. وهذا النظام الممتاز لم ينطبق على العثمانيين ذاتهم، بل على رعاياهم بوجه عام ـ وقد ازدهر لدى الأرمن والبلغاريين المسيحيين الخاضعين للدولة.

فقد تمتع أهل الذمة في ظل الدولة العثمانية بحرياتهم الدينية واعترف محمد الفاتح للمسيحيين واليهود والأرمن بتشكيل طوائف دينية لا تتدخل الدولة في شؤونها تعرف باسم الملل التي سبقت الإشارة إليها، ولكل منها حق استعمال لغتها الخاصة وإنشاء معاهدها الدينية والتعليمية، وتحصيل الضرائب وتسليمها للخزانة المركزية وعقد المحاكم الخاصة إلا فيما يتعلق بالجرائم الكبرى وأمن الدولة. فإلى جانب المسلمين كانت الدولة

تشتمل على يونانيين أرثوذكس وأرمن جريجوريين ويهود - وجميعهم كانوا يعيشون حياة آمنة في نطاق الإمبراطورية العثمانية بالصورة التي أثارت دهشة الأجانب. على أن كل «ملة» كانت أميل إلى الاقتصار على ذاتها في قرية ما أو في أحد أحياء المدينة. وكانت السلطة التي تخلعها الدولة على كل رئيس كل طائفة دينية، ومن خلال الرؤساء على مرؤسيهم من رجال الدين، تتجاوز المسائل العادية بإدارة الكنيسة (أو الكنيس) ومسائل العبادة والتعليم والأعمال الخيرية، فتمتد إلى الإشراف على الأوضاع المدنية لبني دينهم - ومن ثم كان النظام الملي أحد أدوات الحكم.

وكان «الرعايا» من المسيحيين يشكلون أغلبية سكان تركيا الأوروبية ونسبة كبيرة من سكان آسيا. ورغم عدم إمكانهم تولي أعلى مناصب الدولة، ورغم أن دور عبادتهم لم يكن يسمح لها باستعمال الأجراس، فقد كانت الدولة تتولى حماية أملاكهم وأشخاصهم طالما يدفعون الجزية. على أنهم قد حرم عليهم حمل السلاح وركوب الخيل، وكانوا يرغمون على ارتداء ملابس خاصة تميزهم عن المسلمين واحترام المؤسسات الإسلامية في المجالات الاجتماعية والسياسية. على أنهم كانوا أسعد حالاً من الأقليات الدينية في غربي أوروبا، حيث كان المسيحي يضطهد اليهودي والكاثوليكي والبروتستانتي يضطهد كل منهما الآخر. ومما يدل على تسامح العثمانيين هجرة كثير من اليهود السفارديم من إسبانيا والبرتغال إلى داخل الإمبراطورية العثمانية[1] وإمكان بعضهم أن ينالوا حظوة القصر بوصفهم أطباء بوجه خاص كما هاجر كثير من الفلاحين من ألمانيا والنمسا والمجر إلى داخل الدولة لأسباب اقتصادية أكثر منها سياسية على أنهم في كثير من الأوقات التي كانت تعمها الفوضى والفساد كانوا عرضة لأعمال القسوة غير القانونية والظلم الشديد، وإن يكن ذلك من نتائج ضعف الدولة، ولم يتم وفق نظم من وضع العثمانيين.

---

(١) حوالي عام ١٥٩٠ وصل عدد سكان الحي اليهودي في الآستانه حوالي عشرين ألفاً (بروكلمان، ص ٤٨٩).

وعلى حين أن الإمبراطورية العثمانية كانت مكتفية ذاتياً من الناحية الزراعية، ورغم إنتاجها الحبوب التي كان من الممكن تصديرها، فإن المدن كانت تضم الموظفين العثمانيين والحاميات العثمانية، بحيث أن المدن والريف ـ وبخاصة في البلقان ـ كانت تمثل تعارضاً مسيحيا ـ إسلامياً. على أن المدن ذاتها كانت تضم الحرفيين والتجار الذين كان كثيرون منهم ـ وبخاصة التجار ـ من غير المسلمين. وكان الحرفيون بوجه خاص ينتظمون في طوائف حرف (أصناف) تقوم بالإشراف على أعضائها وعلى نوعية المنتجات وأسعارها ـ وكانت هذه الأصناف في بعض الأماكن من النفوذ بحيث كانت تشرف على الإدارة المحلية. وبالإضافة إلى ذلك فقد اصطبغت الأصناف بصفة دينية واقتصادية، إذ كانت على علاقة وثيقة بالطرق الصوفية ـ بحيث كان لكل منها راع (ولي)، وكانت تنظم العلاقات بين أعضائها في نطاق الأخوة والتعاون. وعلى حين كان بعض الأصناف خاصاً بالمسلمين، فإن بعضها الآخر كان خاصاً بالمسيحيين وبعضها الثالث يشكل خليطاً من المسلمين والمسيحيين.

وقد شجع السلاطين التجارة الخارجية. فبعد سقوط القسطنطينية أقر محمد الفاتح الامتيازات التجارية التي حصلت عليها البندقية في العهد البيزنطي ـ كما شجع الاتجار مع المدن الإيطالية الأخرى. وفي أواخر القرن الخامس عشر أقفل البحر الأسود في وجه التجار المسيحيين التابعين لدول أوروبا الغربية وإن لم ينطبق ذلك على اليونانيين من رعايا السلطان. ومن المتواتر أن الأتراك كانوا زراعاً وجنوداً وإداريين، ولهذا لم يمارسوا التجارة بوجه عام، بل تركوها في أيدي العرب والأقليات غير الإسلامية والأجانب، إلا أن المسلمين كانوا حتى القرن السابع عشر يشكلون أغلب التجار، وفي القرن السادس عشر كانوا يتعاملون مع أوروبا دون وسطاء، وذلك رغم أن اليهود والأرمن وغيرهم من الذميين كانوا أكثر عدداً فيما يتصل بالتعامل مع أوروبا وأكثر نشاطاً. وبروز هؤلاء في ميدان التجارة وسيطرتهم على اقتصاد الإمبراطورية فيما بعد مرجعه اضمحلال تجارة

الشرق - على أثر الكشوف الجغرافية - وازدياد التعامل التجاري مع أوروبا[١].

ورغم أن البرتغاليين قد اعترضوا الملاحة الشرقية، فإنهم لم يقضوا عليها بحيث انتعشت من جديد في أواخر القرن السادس عشر وشقت طريقها عبر الشام والبحر الأحمر. وانتعشت تجارة المرور والتجارة ذاتها في داخل الإمبراطورية. والسبب في ذلك أن قانون التجار كان يختلف عن التنظيمات الخاصة بطبقة المنتجين من الفلاحين والحرفيين الذين كانت الدولة تشرف إشرافاً وثيقاً على أساليب إنتاجهم وهوامش أرباحهم، باعتبارهم الفئات التي تنتج ضرورات الحياة الأساسية - وبالتالي فإن عملهم كان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمحافظة على النظام الاجتماعي والسياسي، خاصة وأن السلطات العثمانية كانت لا تهتم إلا بالواردات حتى تتوفر للرعايا المواد الأساسية اللازمة لهم، وبالتالي فإنها كانت مستعدة باستمرار لمنح الامتيازات الأجنبية لدول أوروبا الغربية في القرن السادس عشر - ورغم أن التجار في مجتمع الشرق الأدنى كانوا الفئة الوحيدة التي تتمتع بظروف تتيح لها أن تتحول إلى طبقة رأسمالية (ومن ذلك أنهم كانوا لا يخضعون لإجراءات الحسبة)، فقد ظلت الدولة حتى فترة الإصلاحات التي شهدها القرن التاسع عشر متمسكة بنظام طوائف الحرف ومعارضة للتطورات التي كان يحتمل أن تؤدي إلى بروز الرأسمالية الصناعية. وسياسة الدولة هذه والاتجاه الثقافي التقليدي هما اللذان حالا دون حدوث ولو تطور متواضع في اتجاه ما حدث في أوروبا الغربية[٢]

وكان منح السلاطين للامتيازات الأجنبية يستهدف حفز التجارة. فالدولة لم تكن مكتفية ذاتياً من الناحية الاقتصادية وفق ما هو متواتر أحياناً، وبالتالي فإنها كانت شديدة الاهتمام باستيراد الفضة الغربية ذات الأهمية القصوى بالنسبة إلى اقتصادها وماليتها. ولقد بدأت فترة جديدة في

---

(١) Inalcik, op. cit.,: Capital formation in the Ottoman Empire, p. 138.

(٢) Ibid, p. 135.

تاريخ الاقتصاد العثماني حين استولت الدولة على البلدان العربية مما جعلها تسيطر على الطرق التجارية الواقعة بين البحر المتوسط والمحيط الهندي. ومن المعروف جيداً أن الشرق الأدنى ظلت تمر به البهارات المنقولة من الهند وجنوب شرقي آسيا خلال القرن السادس عشر، وأن معظم هذه البهارات المستوردة كانت تتجه إلى بروسة واستانبول ثم تنقلها السفن إلى الشمال. وفي خلال هذه الفترة اهتمت الدول الأوروبية القومية النامية ـ كإنجلترا وفرنسا وهولندا ـ بالحصول على امتيازات تجارية في الإمبراطورية العثمانية.

ولم تهتم الدولة العثمانية بالميزان التجاري نفس اهتمامها بتوفير السلع في السوق الداخلية حتى لا يواجه الشعب ـ وبخاصة حرفيو المدن ـ نقص الضروريات والمواد الخام. وتختلف الدولة عن الغرب في ناحية أخرى هي تمسكها بطوائف الحرف باعتبارها الدعامة الأساسية للدولة والمجتمع، في الوقت الذي اعتبر فيه الأوروبيون تصدير السلع التي يتم إنتاجها الوسيلة الرئيسية للحصول على المعادن النفيسة (الذهب والفضة) ـ ومن ثم تدخل الدول الأوروبية في شؤون الصناعات الداخلية وهيئات التجار لتطويرها على أساس رأسمالي وتصدير مزيد من السلع وغزو مزيد من الأسواق الخارجية، والحصول على امتيازات من الدول التي يتم الاتجار معها، وإنشاء شركات تجارية للتعامل مع المشرق. وهكذا أصبحت الدول الأوروبية النامية ضالعة في نظام اقتصادي هو الذي أدى إلى ظهور الرأسمالية الحديثة بعكس ما حدث في الدولة العثمانية[1].

ورغم أن نظام الدولة العثمانية في عهد سليمان القانوني كان يتضمن بعض نواحي الضعف سواء في داخل المجتمع العثماني ذاته أو في أداة الحكم، فإن هذه العوامل لم تكن من الوضوح بالصورة التي أصبحت عليها فيما بعد. فإن كان ثمة عصر ذهبي بالنسبة إلى التاريخ العثماني فهو عصر القانوني الذي ازدادت أهميته بمرور الزمن في مخيلة العثمانيين بحيث

---

(١) راجع: Inalcik, The Turkish impact on the development of modern Europe; in Karpat, op. cit., pp. 54-8.

كان الكثيرون منهم خلال الفترات الحاكمة من تاريخ الدولة يتمنون استعادة أمجاده الخالية. ويبدو أن عدداً من العوامل قد تجمعت في القرن السادس عشر بحيث جعلت مركز السلطنة مزعزعاً في المستوى المهتز الذي بلغه سليمان القانوني. وقد أدى اتساع رقعة الأملاك العثمانية إلى متاخمة حدودها لفارس والنمسا، بحيث لم يعد العالمان الشيعي والكاثوليكي في القرن السادس عشر بمنأى كل منهما عن الآخر بحيث يكون الاتفاق بينهما مما لا يمكن تحقيقه ـ ومن أمثلة ذلك أن الشاه عباس أرسل بعثة إلى أوروبا في عام ١٥٩٩ كانت موجهة إلى بلاطات الإمبراطورية الرومانية المقدسة والفاتيكان والبندقية وغير ذلك. وبالإضافة إلى ذلك فإن انسحاب السلاطين منذ عهد القانوني من التوجيه الفعال لشؤون الدولة في الوقت الذي كان فيه مركزهم محفوفاً بالأخطار نتيجة لتوسعهم، كان السبب الأول في اضمحلال قوتهم، ولم ينقذ الامبراطورية من التفكك السريع سوى ضعف عوامل الضغط الخارجية ومحاولات الانتعاش التي بذلها بعض السلاطين والصدور العظام. وبالإضافة إلى ذلك فإن الحروب أتاحت للدولة موارد شجعت الطبقة الحاكمة على أن تحيط نفسها بفخامة هي ذاتها مصدر لانحطاط المعنويات.

وقد بدأت عملية الفساد من أعلى وكانت تعتمد على حق السلطان في نصيب محدد من أسلاب الحرب ـ فبدأت عادة كان القادة العسكريون بمقتضاها يقدمون للسلطان على أثر عودتهم من إحدى الحروب، أحسن الغنائم التي حصلوا عليها ـ وقد أدت هذه العادة بدورها إلى تقديم الباشوات الهدايا بانتظام حتى ولم تكن هناك أي حرب يغنمون منها. ومن هذه المرحلة بدأت عملية خفية كانت من السهولة بمكان وأفضت إلى تطور آخر هو تقديم الهدايا انتظاراً لما يقابلها. وبعد استسلام السلطان أو الصدر الأعظم مرة لإغراء قبول هدايا على هذا النحو كانت العدوى تنتشر بسرعة فتمتد إلى مرؤسيهما جميعاً. وأصبح قبول هذه الهدايا نظاماً قائماً في الواقع حتى عهد سليمان. وعلى أي حال فلم يقتصر أمر هذا النظام على كونه مجرد عرضة للفساد، بل إنه كان يغري به. وبرغم ما يبدو من أن كفاءة

المرشح لتولي الوظيفة، لا قدرته على شرائها، كانت في عهد سليمان الشرط المراعي عموماً للاختيار، فإن الفساد دب في هذا النظام بما فيه الكفاية مما استتبع نتائج وخيمة. وكان الهدف من هذه الرشوة (بخشيش)، التي لم تكن ملزمة، هو الدخول إلى خدمة الحكومة أو الترقي في سلك وظائفها كقاعدة عامة، ومن ثم فإن قبولها كان يتضمن الاقرار بنظام الحكم من ناحيتين: تغير شخصيات رجال الهيئة الحاكمة، والمساس بالقاعدة الخاصة بالترقي حسب الكفاءة.

ولما كان السلاطين قد أنشئوا جيشاً ثابتاً يحررهم من الاعتماد على التعضيد الشعبي، ورغم وضع العبودية[1] المفروض على أعضاء هذا الجيش قد جعله في البداية أطوع من المسلمين المولودين أحراراً، فإن الإنكشارية أصبحوا في نهاية القرن الخامس عشر يحسون بقوتهم على اعتبار أنهم السند الرئيسي للسلطان. وقد لجأوا إلى هذه القوة بالفعل حين خلعوا بايزيد الثاني وولوا سليم الأول الذي أجبروه على الانسحاب من فارس بعد نصر جالديران. كما ثاروا مرة أخرى في أوائل عهد سليمان - وحين توفي أجبروا سليم الثاني على دفع مبلغ أضخم مما كان يستطيع دفعه، وذلك بالإغداق التقليدي عليهم حين ارتقائه العرش. وكانت العوامل الرئيسية التي أدت إلى تصدع النظام هي العوامل التي هددت نظام الدوشرمة إلى جانب نمو الفوضى في نظام شغل الاقطاعات. ففي عام **١٥٨٢** سمح مراد الثالث بدخول عدد كبير من المجندين غير المدربين إلى أورط الأوجاق مباشرة مما أدى إلى نسف الدوشرمة وتكليف الخزانة نفقات فوق طاقتها وتمرد الإنكشارية ثم السباهية الذين اتجهوا إلى مقاومة ما لا يتمشى مع رغباتهم. هذا إلى أن اختفاء نظام الدوشرمة بالتدريج قد تمخض عن نتائج وخيمة بالنسبة إلى القوات العثمانية، على اعتبار أنه قد تضمن اضمحلال نظام التدريب العسكري والإداري برمته. وكان بالإمكان تلافي آثار ذلك

(١) لم يكن «العبيد» الناتجين عن نظام الدوشرمة عبيداً بالمعنى المعروف، بل كان يحق لهم امتلاك العقار، وكانوا يتمتعون بحقوق شخصية. إلا أن حياتهم وأملاكهم باعتبارهم عبيداً كانت تحت تصرف السلطان وحده.

فيما لو سرح الجنود الذين وضع النظام في الأصل لتزويد الدولة بهم وحل محلهم آخرون أحسن تدريباً ونظاماً. ولكن تعذر تكوين فرق جديدة بإمكانها القضاء على الإنكشارية الذين ظلوا يثيرون المتاعب ويبهظون الدولة بالنفقات دون أن يتلقوا تدريباً ما ـ وبالتالي كانوا عديمي الجدوى في الحرب ومثالاً للفساد والانحلال تحتذيه كل قوة أخرى منافسة تشكلها الدولة لتلافي عيوبهم. ثم لجأت الحكومة إلى خفض العملة لكي يتسنى لها دفع رواتب الجيش الذي زيدت أعداده مما أدى إلى نشوب الثورة في العاصمة من جانب الإنكشارية في البداية ثم من جانب فرق الخيالة بعد ذلك بسنوات قليلة، مما أشعر الجند بقوتهم بصورة لم يسبق لها مثيل. ولتلافي هذا الخطر لجأ مراد الرابع إلى وقف التجنيد بالدوشرمة بهدف تخفيض أعداد المشاة ـ ومنذ ذلك الوقت قل الالتجاء إلى الدوشرمة باطراد، وما حلت أواسط القرن السابع عشر حتى أصبح النظام أثراً بعد عين.

وحدث ما يشبه ذلك بالنسبة إلى الخيالة النظاميين الذين آثروا العيش في المقاطعات بحيث لم يظهر الكثيرون في الآستانة إلا لاستلام رواتبهم. هذا إلى أن نظامهم، كما هو الحال بالنسبة إلى الإنكشارية، قد أضر به الاطراح التدريجي لنظام الدوشرمة والسماح بدخول مجندين غير مدربين إلى داخل الفرق العسكرية. وقس على ذلك اهتزاز نظام شغل الإقطاعات نتيجة للرشوة والفساد، واهتزاز حكومة الولايات. فقد جرت العادة، بسبب الرشوة وكثرة المتقدمين للوظائف العامة، على أن يجري التعيين لمدة سنة واحدة ـ ومن ثم فوضى التآمر الشاملة للوصول إلى الوظيفة وعجز شاغلي المناصب وخراب ذممهم.

وقد أثر تدهور الجهاز الحكومي بالتدريج ليس فقط في السلاطين بل أيضاً في النظم البيروقراطية والدينية في شتى أرجاء الإمبراطورية. فقد تدهورت هذه النظم بالتدريج من حيث الكفاءة والنزاهة وتأثرت إلى حد كبير بالتغير المتزايد الذي لحق بوسائل التجنيد والتدريب والترقية وامتد ذلك إلى شتى صفوف الهيئة الدينية والقضائية. وتبدو أبرز ملامح هذا

التدهور في القوات المسلحة - حقيقة إن الدولة كان لا يزال بإمكانها أن تحشد أعداداً كبيرة من رعاياها المخلصين والشجعان، إلا أن القوات العثمانية التي كانت مصدر رعب أوروبا لم تعد تخيف إلا عاهلها ورعاياه، ولهذا منيت الدولة بسلسلة من الهزائم المخزية على أيدي أعدائها السابقين. وفي البداية كان الضعف العثماني نسبياً لا مطلقاً، خاصة وأن العثمانيين قد عجزوا عن مجاراة التطور التكنولوجي في أوروبا بعكس ما كانوا عليه في القرن الخامس عشر حين اقتبسوا المدفعية التي كان قد جرى اختراعها وشيكاً. ومن أسباب ذلك نقص تدفق المهاجرين والمغامرين الأوروبيين إلى الدولة. ويمكن القول بأن السبب الرئيسي في التدهور هو توقف حوافز الغزو العثماني نتيجة لوجود دول قوية - وبخاصة في أوروبا - على حدود الدولة التي كانت قد قامت أساساً على فكرة الجهاد. ولهذا فإن نظم الدولة الخاصة بالتنظيم العسكري والإدارة المدنية والضرائب وملكية الأرض كانت كلها مرتبطة بحاجات مجتمع آخذ في التوسع على حساب «دار الكفر»، وبالتالي لم تعد توائم ظروف حدود ثابتة أو آخذة في التراجع.

يضاف إلى ذلك أن السلاطين أخذوا منذ عهد سليمان القانوني ينسحبون من التوجيه الفعال لشؤون الدولة، مما كان له أثره المدمر بحكم أن نظام الحكم بأسره كان يتوقف على شخص السلطان. لهذا كان من الطبيعي أن نتوقع انهيار تنظيم هذا الجهاز فيما لو انسحب السلاطين من الإشراف عليه، إلا إذا شغل نوابهم العامون (الصدور العظام) أمكنتهم بشكل كاف. وقد جرت بالفعل محاولة لإحلال هؤلاء الوزراء محل السلاطين الذين حددت مهامهم في الدولة بعد ذلك بالموافقة على أعمال مندوبيهم أو الاعتراض عليها والظهور أمام الجمهور في الاحتفالات، ورغم ذلك فقد كانت سلطة الصدور العظام ضعيفة على اعتبار انها سلطة تفويض يمكن حرمانهم منها في أي وقت. وبالإضافة إلى ذلك فإن تجربة السلاطين الخاصة بالعالم خارج جدران القصر كانت محدودة نتيجة لنظام وراثة العرش، مما جعلهم يستسلمون لنصائح أشخاص لا يصلحون

لتقديمها ويرقون لشغل وظائف الدولة أشخاصاً غير صالحين. فمرجع انعدام تأثير سلاطين فترة ما بعد سليمان القانوني هو انفرادهم بتنشئة خاصة. فالعثمانيون الأول، شأنهم في ذلك شأن من سبقهم من الحكام، كانوا يميلون إلى إسناد حكم الولايات إلى أمراء البيت المالك. ولكن بدلاً من أن يؤدي هذا الإجراء إلى إشباع أطماع الأمراء، شجعهم على التطلع إلى ولاية العرش برفع راية الثورة، مما جعل محمد الفاتح يصدر قانوناً يناشد فيه خلفاءه أن يبدأوا ولايتهم العرش بقتل إخوتهم. وقد نفذ هذا القانون حتى أواخر القرن السادس عشر حين حل محله نظام آخر. فمنذ ذلك الوقت أصبح كل الأمراء ـ باستثناء أبناء السلطان الحاكم ـ يحبسون في مقاصير خاصة في القصر ويحرم عليهم كل اتصال بالعالم الخارجي ويقضون حياتهم في صحبة عدد قليل من الخصيان والجواري والحشم، هم الذين كانوا يزودونهم بكل ما يستطيعون استقاءه من معلومات عن العالم الخارجي ـ هذا إلى أن المعلمين الذين كانوا يوفرون لهم أحياناً قد أورثوهم اتجاهاً ممعناً في المحافظة واحتقاراً، مصدره الخوف، لكل ما هو غير إسلامي.

وفي الوقت الذي أخذ فيه التدهور يتسلل إلى أجهزة الدولة أدت الكشوف الجغرافية ثم تمركز الإنجليز والهولنديين في آسيا إلى حرمانها من القسط الأكبر من تجارتها الخارجية مما أدى إلى فقر المناطق التابعة لها. كما أن الكشوف الجغرافية أدت إلى نتيجة هامة أخرى هي تدفق المعادن الثمينة من أمريكا على شرقي البحر المتوسط مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة العثمانية وارتفاع تكاليف الحياة مما أضر بكثير من الفئات الاجتماعية. كما أن الدولة، وقد اضطرت إلى توسيع صفوف أجهزتها البشرية التي تتقاضى رواتب، قد زاد إنفاقها للعملة. ذلك أن ازدياد استعمال الأسلحة النارية قد أدى إلى ضرورة العمل على الاحتفاظ بقوات ثابتة تتزايد باستمرار مما قلل أهمية الخيالة الإقطاعيين وأدى إلى اختفائهم بعد ذلك. وهكذا أدى ازدياد إنفاق العملة وتخفيض قيمتها إلى زحف الفساد إلى أجهزة الدولة التقليدية. وباختفاء الفرسان انهار نظام الأرض القديم، فحل رجال

القصر المحظوظون ورجال الأعمال من ملتزمين وغيرهم محل السباهية على حين انتقلت بعض الإقطاعيات إلى أملاك السلطان. وفي نفس الوقت أدى انعدام كفاءة البيروقراطيين وافتقارهم للأمانة إلى عرقلة تشكيل أي نظام فعال لتقدير الضرائب وتحصيلها ـ فقد وكلت هذه المهام إلى الملتزمين الذين أصبحت وظائفهم وراثية مما زاد في عدد الإقطاعات الواسعة المهملة. وظلت أوضاع الزراعة بدائية من الناحية التكنولوجية. حقيقة كانت توجد طبقة من التجار والبنوكيين الأغنياء، إلا أنهم لم يكونوا أحراراً تماماً نتيجة كون الكثيرين منهم من الذميين، ولهذا كان يصعب عليهم التوصل إلى أوضاع سياسية تتمشى مع التجارة أو إقامة نظام مصرفي قوي من شأنه أن يساعد الدولة في أوقات ضعفها. ونمت ثروات أخرى لا عن طريق الاقتصاد والتجارة، بل عن طريق شغل المناصب العامة، وكانت هذه الثروات تنفق في الاستهلاك لا في الاستثمار أو التطوير. كما أدى ازدياد الضرائب إلى هجرة الفلاحين من الريف وتدهور الزراعة، خاصة وقد توقف نظام مسح الأراضي وقلت رقابة الحكومة المركزية على الريف. وتدهورت الصناعة خاصة وأن طوائف الحرف (الأصناف) كانت تحدد اختيار الحرف عن طريق الوراثة في أغلب الأحوال. وهكذا تحددت أساليب الصناعة والنقل ولم يطرأ عليها تغيير يذكر ـ هذا إلى أن ارتباط طوائف الحرف بالطرق الصوفية قد جعل سلبيات هذه الفئات الدينية تنتقل إلى مجال الصناعة، مما جعل الإنتاج بدائياً وثابتاً بصورة لا تمكنه من منافسة السلع الأوروبية المستوردة، خاصة وأن العثمانيين قد ورثوا اتجاه المسلمين السابقين لهم من حيث الشعور بالتفوق وتنكبهم عن الاقتباس عن شعوب اعتقدوا أنها أدنى منهم مستوى، وأن المسلمين قد تركوا التجارة في أيدي غير المسلمين وتفرغوا إلى شؤون الحكم والحرب والدين والزراعة. وحتى بعد تحول التجار والصناع إلى الإسلام نجدهم يحافظون على طرائق وأساليب سابقيهم، ومن ثم عدم حماستهم للأخذ بالمخترعات الحديثة المستوردة من دار الحرب.

ويقال عادة إن العثمانيين مسؤولون عن الانحطاط الذي أصاب

العالم العربي إلى أن بدأت اقاليمه المختلفة تحتك بالحضارة الغربية المتفوقة وتسعى إلى الاقتباس عنها. وهذه المشكلة بحاجة إلى تحليل موضوعي لأسبابها التاريخية. فالدولة العثمانية لا تتحمل وحدها مسؤولية التدهور الذي أصاب الثقافة الإسلامية في العالم العربي فهذا الاضمحلال كان قد اتضح منذ القرن الثاني عشر الميلادي بعد أن انتشر التصوف الذي شجع على بروز الاتجاهات السلبية، كما أن الأحداث العاصفة التي مرت بها المنطقة ـ من صراعات مستمرة على السلطة والغزو الصليبي والمغولي ـ كل ذلك جعل الناس يتمسكون بشدة بالتقاليد مما أدى إلى تجمدهم، خاصة وأن الحروب الصليبية قد وضعت حداً لانتشار المذاهب المنشقة. فلقد أدى الحكم الأيوبي إلى عودة مصر إلى المذهب السني بعد أن تشيعت قرابة قرنين، هذا على حين انسلخت فارس سياسياً عن العالم العربي وأخذت بالمذهب الشيعي ثم اصطدمت بالدولة العثمانية التي سيطرت على معظم العالم العربي. وفي ظل المذهب السني كانت قد نمت التعاليم المدرسية وقفل باب الاجتهاد قبل وقت طويل من ظهور العثمانيين وتراجعت العلوم بسبب الشكوك المرتبطة بالانشقاق الديني. وساعدت الحكومات على انتشار رد الفعل السني وعززته عن طريق التعليم والقمع، وتحول الحرص السني بمرور الزمن إلى خوف ثم إلى ركود، في الوقت الذي شهدت فيه الأوساط الشعبية انتشار العقائد الشعبية السابقة على الإسلام بما في ذلك السحر الهلنستي وعبادة الأولياء الصوفيين. وبعد مجيء العثمانيين اكتمل التدهور الاقتصادي للمنطقة وبخاصة بفعل الكشوف الجغرافية. على أن العالم العربي أقر سيطرة المذاهب السنية والعثمانيين السنيين. ولما كانت الدولة العثمانية قد نافحت عن دار الإسلام وحافظت على الشريعة، فلم يجد رجال الدين غضاضة في الاعتراف بشرعية السلطة والدعوة إلى طاعتها طالما تحافظ على الشريعة، بل اعتبرها الكثيرون دولة الخلافة باعتبارها أقوى دولة إسلامية في عصرها.

على أننا لا يمكننا أن نعفي العثمانيين تماماً من مسؤولية الجمود الذي أصاب أملاكهم ـ ومنها الشرق العربي. حقيقة إن الدولة سادها اتجاه

ديني لبرالي خلال فترة تكوينها وتحديد نظمها ومؤسساتها. ولكن حين تشكل النظام العثماني في المجالات الاجتماعية والسياسية الأساسية بفعل تشريعات محمد الفاتح، وشددت البيروقراطية المركزية قبضتها مستعينة بالإنكشارية وغيرهم، ساد الطابع الديني - بل الرجعي - الدولة في عهد بايزيد الثاني. ولكن حين يركز الباحثون المهتمون بالنواحي الثقافية على عدم التزام الإنكشارية بالإسلام السني ويذكرون أحياناً ارتباطهم بالبكتاشيين غير السنيين في محاولة منهم لأن يثبتوا بشكل ما استمرار الثقافة المسيحية التي أخذوا بها قبل تحولهم إلى الإسلام، فإنهم يتغاضون عن كون الإنكشارية هم بالذات الذين كانوا أداة القضاء على الحركة الدينية المنشقة التي كان يمثلها قزلباش شرقي الأناضول في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. فالقزلباش كانوا يستمدون بعض إلهامهم من الحاج بكتاش، راعي الإنكشارية، ولكنهم تمردوا على نظام الدولة. والإنكشارية كانوا يشكلون جزءاً من المجموعة الاجتماعية الحاكمة - وهذا العامل، لادينهم، هو الذي حدد اتجاههم من القزلباش المتمردين[1].

---

(1) Karpat, The stages of Ottoman hist. , p. 81 in Karpat, the Ottoman state & its place in world history.

الفصل الخامس

مرحلة الانتقال

الدولة بعد سليمان القانوني

خلف سليم الثاني الملقب بالسكير[1] (١٥٦٦ ـ ١٥٧٤) أباه سليمان القانوني ـ وهو ابن خرم سلطان التي سبقت الإشارة إليها. وبتوليته تقلد سيف عثمان للمرة الأولى عاهل لا يقود جيش الإسلام بنفسه، بل ويمضي أوقاته في الملاذ الرخيصة بعد أن كان أسلافه يمضونها في تصريف شؤون الدولة. على أن آثار هذا التحول لم تظهر في الحال ـ إذ خلف سليمان للدولة نظاماً ممتازاً يشمل الشؤون المدنية والعسكرية على حد سواء، ظل يعمل بقوة الدفع الأصلية بعد رحيل من أوجده. وهكذا كان لدى الدولة بعد انقضاء عصر القانوني عدد كبير من الساسة والقادة الذين تلقوا مرانهم بتوجيه من السلطان العظيم، وبذلك سدوا الفراغ الذي أعقب رحيله إلى أن انقرضوا وظهر جيل جديد لم يعاصره. وأبرز الرجال الذين تلقوا مرانهم في عهد القانوني الوزير محمد صوقوللي[2] ـ وهو سلافي الأصل ينتمي إلى

---

(١) قيل إن دماء آل عثمان قد تبدلت بتولي سليم السكير لأنه ابن زنى من خادم أرمني ـ فمنذ توليه الحكم جاء بعده (٢٧) سلطاناً كل منهم باستثناء أحدهم ـ اكثر انحلالاً من سابقه، يسيطر عليه حريم القصر وخصيانه وندماؤه ـ وهكذا بارحت آل عثمان صلابتهم السابقة وأجهضت حيويتهم وطاقاتهم، فأصبحوا منحلين مادياً ومعنوياً.

Armstrong, Grey Wolf, p. 12.

(٢) اشتق اسمه من الكلمة السلافية SoKol ومعناها باز.

الهرسك ـ الذي مارس سلطة على سليم بدرجة تكفي لإيقاف ازدياد الفوضى، وحافظ على روح العظمة في التخطيط والحيوية في التنفيذ مما تميز به الباب العالي حتى ذلك الوقت[1]. وكان أول ما واجه صوقوللي اتجاه دولة موسكو إلى التوسع، مما جعله يوقف الحرب مع النمسا (١٥٦٨) ويرسل حملة إلى أستراخان (١٥٦٨ ـ ٩) كما استرجع اليمن (١٥٦٨ ـ ٧٠) واستولى على جزيرة قبرص (١٥٧٠ ـ ١).

حملة أستراخان:

والسبب المباشر لحملة أستراخان هو أن حاكم خوارزم شكا لسليم الثاني من أن شاه فارس يقبض على الحجاج الوافدين من التركستان بمجرد عبورهم حدوده وأن موسكو ـ بعد استيلائها على أستراخان ـ لم تكن تسمح بمرور الحجاج والتجار وتضع العراقيل في وجوههم. لهذا طلب من السلطان أن يحتل أستراخان بهدف إعادة فتح طريق الحج. وفي نفس الوقت وصلت إلى السلطان شكاوي مماثلة من حكام بخارى وسمرقند. أما السبب الحقيقي لاستجابة الدولة العثمانية لهذه الشكاوي فيكمن في الدوافع الاقتصادية: فقد كان المسلمون يخشون أن يؤدي استيلاء موسكو على الطرق التجارية والأسواق الكبرى إلى استحواذها على تجارة البلدان الإسلامية ـ هذا في الوقت الذي كانت فيه الدولة وقد كافحت لعرقلة اعتراض البرتغاليين لطرق التجارة والحج، تسعى إلى إنعاش الطريق الذي يصل آسيا بأستراخان والقرم ـ وكان منذ أقدم العصور أحد الطرق التجارية الرئيسية عبر القارات. وعلى حين أن سليمان القانوني لم يتمكن من مد يد المساعدة إلى أصدقائه في شمال البحر الأسود، وذلك بسبب انشغاله في حروبه مع الهايسبورج، إلا أن صوقوللي أعد حملة كبرى بهدف الاستيلاء على أستراخان وتحويلها إلى قاعدة لنظام دفاعي عن المنطقة وشق قناة بين الفولجا والدون تصل البحر الأسود ببحر قزوين وتمكن العثمانيين من اعتراض التوسع الروسي صوب الجنوب وطرد الفرس من

---

(١) Creasy, p. 212.

القوقاز وأذربيجان، بل وغزو فارس من الشمال بدلاً من مرور الجيوش العثمانية بأرض أذربيجان الوعرة، والاتصال بالأوزبك أعداء الصفويين وتتار القرم ـ ومن شأن كل ذلك أن يؤدي إلى إحياء طرق القوافل القديمة المارة بأواسط آسيا من الشرق إلى الغرب.

وقد بدأت الحملة في ربيع عام ١٥٦٩، إلا أن موقف خان الجيراي أدى إلى فشلها. فخانات القرم منذ تبعيتهم للدولة في عام ١٤٧٥ كانوا يتبعون سياسة مستقلة، ولهذا سعى دولت جيراي إلى أن يقوم هو بالاستيلاء على أستراخان وقازان خاصة وأنه لم يرحب بوجود حاميات عثمانية في أستراخان وعلى طول الفولجا ـ إذ من شأن ذلك أن يعترض أطماعه. لهذا آثر أن يهاجم موسكو على مسؤوليته الخاصة ـ وفي عام ١٥٧٠ أمكنه هو وخيالته التتار أن يحرقوا ضواحي موسكو رغم أنه كان بإمكانه، بمساعدة جيش عثماني، أن يوجه ضربة قاضية إلى مملكة إيڤان الرابع. ومهما كان الأمر فإن العثمانيين شرعوا في تنفيذ مشروع وصل الدون بالفولجا ـ فما حل أكتوبر ١٥٦٩ ـ حتى كان ثلث القناة قد اكتمل، وإن يكن موسم الشتاء قد أدى إلى إيقاف العمل. وحينئذ اقترح قاسم باشا ـ قائد الحملة ـ استعمال سفن صغيرة محملة بالمدافع والذخيرة لشن الهجوم على أستراخان بالاستعانة ببعض الزحافات. إلا أن دولت جيراي قرر الانسحاب، ثم ثبط مندوبوه عزيمة القوات العثمانية بنشر أخبار عن الكوارث التي ستحل بالحملة حين تعسكر في منطقة الإستبس ـ وفي نفس الوقت وصل رسل تتار أستراخان لكي يحثوا قاسم على التخلي عن المشروع الخاص بإكمال القناة أو نقل السفن إلى الفولجا، وأن يقوم بدلاً من ذلك بتوجيه ضربة سريعة إلى أستراخان. وحين تقدم قاسم للاستيلاء على استراخان وجد أن الروس الذين كانوا قد حكموا المدينة لمدة خمس عشرة سنة قد تركوها دون دفاع وبنوا قلعة قوية إلى الجنوب منها. ولما كان فصل الشتاء قد بدأ ولم تصل المدافع فقد تعذر على قاسم حصار المدينة. ورغم أنه قرر التحصن على أن يعاود الهجوم في فصل الربيع، فإن فرسان القرم بدأوا في العودة إلى بلادهم، مما أدى إلى

تراجع جنود الحملة وانهيار الجيش الذي فقد كثيراً من رجاله خلال تراجعه في فصل الشتاء. وفكر قاسم في القيام بهجوم سَريع خلال الربيع من قاعدة آزوف، ولكن حريقاً نشب في الترسانة الرئيسية في الميناء ـ وكان يعتقد أن الإنكشارية هم الذين أشعلوه، وإن يكن يحتمل أن عملاء موسكو هم الذين قاموا بذلك. وهكذا فشلت الحملة التي كان نجاحها كفيلاً بمنع امتداد روسيا جنوباً نظراً لوجود القوة العثمانية على نهري الدون والفولجا وشواطيء بحر قزوين. على أن صوقوللي أمكنه، برغم فشل الحملة، أن يشدد قبضة السلطان على أمراء ملدافيا وولاشيا وبولنده، وبذلك اعترضت الدولة العثمانية مرحلياً توسع روسيا شمال وغرب البحر الأسود.

موقعة لبانتو البحرية:

وبعد فشل مشروع الدون ـ الفولجا تحول اهتمام الدولة من البحر الأسود إلى المتوسط. وكانت السياسة الجديدة تتضمن معاودة الاهتمام بالبحر الأحمر والمحيط الهندي خاصة وأن سليمان القانوني خلف للدولة قوة بحرية هائلة. فاحتلال قبرص ذو أهمية بالغة بالنسبة إلى الملاحة في شرقي البحر المتوسط حيث كانت السيطرة العثمانية لازمة لأية خطة تستهدف مواجهة التفوق البرتغالي في شرقي آسيا والهند. يضاف إلى هذا أن صوقوللي كان يستعين في تنفيذ مشروعاته بالأموال التي كان يوفرها البنوكيون اليهود (السفارديم) الذين كان يتزعمهم دون جوزيف الذي كان يأمل أن يجعل من قبرص وطناً قومياً لليهود الفارين من الاضطهاد الأوروبي ـ كما أن بيالي باشا ـ قائد البحرية العثمانية ـ كان يود استغلال الحملة في وقف هجمات القراصنة المسيحيين ـ المتمركزين في قبرص ـ على الملاحة العثمانية في شرقي البحر المتوسط. ويقال إن دون جوزيف قد أغرى سليم الثاني بإقرار الحملة حين لفت نظره إلى كون قبرص مزرعة لأحسن أنواع الكروم الصالحة لصنع النبيذ. وفي عام ١٥٧١ تم الاستيلاء على قبرص التي نقل إليها عدد كبير من أتراك الأناضول الذين لا يزال أحفادهم مقيمين في الجزيرة.

ورغم ترحيب القبارصة الأرثوذكس بالحكم العثماني الذي أنقذهم من الاضطهاد الكاثوليكي الذي مارسته البندقية لعدة قرون، إلا أن احتلال العثمانيين للجزيرة أثار الدول الكاثوليكية التي أعدت حملة صليبية كان الهدف منها ليس فقط استرجاع قبرص بل استعادة كل الأراضي المسيحية التي سبق للعثمانيين الاستيلاء عليها. وقد استطاع الحلف الكاثوليكي ـ الذي تزعمه البابا واشتركت فيه البندقية والنمسا ـ أن يوقع بالأسطول العثماني هزيمة كبرى في معركة لبانتو (١٥٧١) التي فقد فيها الأسطول العثماني ٩٤ سفينة جرى إحراقها أو إغراقها، بالإضافة إلى ١٣٠ سفينة أخرى تم أسرها، وفقد ٣٠,٠٠٠ مقاتل. كما أمكن للأوروبيين أن يحرروا ٣٥,٠٠٠ مسيحي من العبيد المجذفين في السفن العثمانية.[١] وقد احتفلت أوروبا جميعاً بنصر لبانتو: فلأول مرة منذ أوائل القرن الخامس عشر تحل الهزيمة بالعثمانيين كما أصبح القسم الشرقي من البحر المتوسط من جديد تحت سيطرة المسيحيين الذين تفتحت شهيتهم لمزيد من الفتوح. ورغم أن معركة لبانتو لم تؤد إلى النيل من السيطرة البحرية العثمانية، فقد اثبتت أن من الممكن هزيمة العثمانيين الذين سرعان ما بنوا أسطولاً جديداً، في الوقت الذي تخلى فيه البنادقة عن حلفائهم وسعوا إلى عقد صلح منفرد وافقوا بمقتضاه على التنازل عن قبرص. وبعد أنسحاب البندقية من الحلف أغار الأسطول العثماني الجديد على سواحل جزيرة صقلية وجنوبي إيطاليا ـ وفي عام ١٥٧٤ انتزع تونس من الحفصيين الذين كانت تساندهم القوات الإسبانية، وبذلك استعاد العثمانيون سيطرتهم على غربي البحر المتوسط.

استرجاع اليمن:

وفي عهد سليم الثاني استطاعت الدولة العثمانية استرجاع اليمن

(١) كان حوالي ٤٠,٠٠٠ يوناني يخدمون على ظهر سفن الأسطولين المحاربين
Clark, Turkey, p. 83.

(١٥٦٨ - ٧٠). حقيقة إن العثمانيين كانوا قد استولوا على معظم جنوب غربي شبه الجزيرة العربية، إلا أنهم لم يحكموا سيطرتهم على اليمن وذلك نتيجة لمقاومة الزيديين في الداخل. ولقد تمخضت جهود سليمان القانوني لتقوية الإدارة العثمانية - عن طريق تقسيم البلاد إلى ولايتين - إلى بعثرة القوات ونشوب الصراع على السلطة. واستغل الزيود الفرصة فاحتلوا معظم المناطق الداخلية بالإضافة إلى صنعاء (١٥٦٧)، كما احتلوا معظم المناطق الساحلية بما في ذلك عدن، بحيث لم تبق في أيدي العثمانيين سوى زبيد والمناطق المحيطة بها. إلا أن سليم الثاني وحد ولايتي اليمن (إبريل ١٥٦٨) تحت قيادة حاكم حلب الشركسي عثمان أزد ميروغلو باشا الذي استطاع بمعاونة سنان باشا حاكم مصر أن يهزم الزيود ويسترجع صنعاء ويستعيد ولاء معظم القبائل المحلية، وإن يكن الزيود قد احتفظوا بمواقعهم في المناطق الجبلية.

سلطنة الحريم:

ورغم أن السلطان سليم الثاني كان يتدخل من وقت لآخر في إدارة شؤون الدولة واتخاذ القرارات السياسية، إلا أنه قضى معظم سنوات حكمه الأخيرة في الحريم تاركاً شؤون الدولة في يد محمد صوقوللي. وكانت النتيجة هي بدء عهد «سلطنة الحريم» التي برزت في القرن التالي. كما تخلى السلطان عن العادة القديمة الخاصة بتدريب الأمراء العثمانيين على شؤون الإدارة والحرب بإشراكهم في حكم الولايات - ومنذ ذلك الوقت كان الأمراء يمضون حياتهم في الحريم دون أن يكتسبوا علماً أو خبرة مما قد يفيدهم حين يتولون الحكم. وظل صوقوللي يتولى الصدارة العظمى خلال السنوات الخمس الأولى من حكم مراد الثالث، إلى أن قتل في عام ١٥٧٩ نتيجة لإحدى مؤامرات القصر، بعد أن نجح في المحافظة على هيبة الإمبراطورية العثمانية. على أن ضعف سلطته نتيجة لفساد محظيات سليم الثاني ثم نساء القصر في عهد مراد الثالث مما أشعر العالم العثماني كله بصدمة اهتزاز أركان الإمبراطورية التي انتقلت من البلاط إلى العاصمة

ثم إلى الولايات، وفي النهاية أحست بها الدول الأجنبية.(١)

الصراع مع البرتغاليين في المياه الشرقية:

على أن بدء فترة الانتقال هذه لم يكن يعني أن الدولة قد اطرحت نشاطها الخارجي التقليدي، خاصة وأن اهتمام العثمانيين قد تحول من البحر المتوسط إلى المحيط الهندي خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٥٧٧ و ١٥٨٠. وكان يوجه سياسة الدولة خلال الفترتين اللتين شغل فيهما صوقوللي الصدارة العظمى رجال من أمثال سنان وفرحات ولالا مصطفى وعثمان أزدميروغلو، ممن امتازوا جميعاً باتساع الأفق. فلم يكن مشروع قناة الدون ـ الفولجا هو المشروع الوحيد الذي راود أحلام الساسة العثمانيين خلال هذه الفترة، بل إنهم فكروا في مشروعات أخرى منها وصل بحر مرمرة مباشرة بالبحر الأسود عن طريق شق قناة، وشق قناة تصل البحرين الأحمر والمتوسط بهدف تمكين الأسطول العثماني في البحر المتوسط من العمل في البحر الأحمر والمحيط الهندي.(٢) ومما يدل على اهتمام الدولة بالملاحة الشرقية خلال هذه الفترة أن نفس العام الذي شهد الاستيلاء على جزيرة قبرص شهد أيضاً استكمال احتلال سنان باشا لليمن وضغط عثمان أزدميروغلو على الأحباش من قاعدة مصوع. ولم يتردد العثمانيون في استغلال الكارثة التي حلت بالبرتغال في عام ١٥٨٠ حين ضمتها إسبانيا. ففي خريف ١٥٨٥ خرج ميرال من مضيق باب المندب بسفينتين شراعيتين من ذوات المجاذيف وعليهما ما لا يزيد على ٨٠ رجلاً، معلناً أنه يقود طليعة أسطول عثماني ضخم، وأدى ظهوره إلى إرهاب الحكام المحليين الذين استاؤوا من ابتزاز السلطات البرتغالية. وطاف ميرال حول القرن الإفريقي واستولى على مقدشيو وغيرها من المحطات الواقعة

---

(١) Creasy, p. 224.

(٢) توقف تنفيذ المشروع بسبب نشوب ثورة في بلاد العرب جرى قمعها، ولكن انصراف الدولة إلى حربها مع البندقية وإرسالها حملة للاستيلاء على قبرص قد صرفاها عن تنفيذ المشروع. (Marriot, op. cit. , p. 109).

على شواطيء الصومال وشدد قبضة العثمانيين على ساحل إفريقيا الشرقي بحيث لم يبق في أيدي البرتغاليين سوى ماليندي وباتّا وكليف. وهكذا سيطر العثمانيون على الساحل الإفريقي الشرقي وقطعوا خط المواصلات - حول إفريقيا - إلى المستعمرات البرتغالية في الهند وجزر البهار.

ولكن ثبت أن هذه السيطرة العثمانية كانت قصيرة الأجل - إذ سرعان ما قام البرتغاليون بهجوم مضاد. ففي يناير ١٥٨٧ قام أسطول برتغالي يتكون من خمس سفن كبيرة وثلاث عشرة سفينة صغيرة بمعاقبة الحكام الذين رحبوا بالعثمانيين في شرقي إفريقيا. على أن ميرال عاود الهجوم في أواخر عام ١٥٨٨ باسطول يتكون من خمس سفن، ولكن البرتغاليين المتيقظين أعدوا كامل قوتهم البحرية المتفوقة لمواجهة المغامرة العثمانية الجسورة. وفي يناير ١٥٨٩ بارح أسطول برتغالي يتكون من عشرين سفينة كبيرة وصغيرة تحمل ٩٠٠ مقاتل ميناء جوا في الهند، وحين وصلت السفن البرتغالية إلى ممباسا كان ميرال يواجه بقوته الصغيرة هجوم قبائل الزميا التي كانت تنشر الخراب خلال هجرتها من منطقة زمبيزيا صوب الشمال. ولم ينجح من العثمانيين سوى عدد قليل (منهم ميرال) ممن لجأوا إلى سفن البرتغاليين الذين قضوا على الزمبا. وقد وضعت هذه المغامرة حدا للتغلغل العثماني في ساحل إفريقيا الشرقي خاصة وأن العثمانيين كانوا يستعملون سفناً خفيفة وقوات قليلة في أماكن تبعد عن قواعدهم الرئيسية، بحيث حسمت السفن البرتغالية المتفوقة - التي كانت تصلها التعزيزات بسهولة من الموانيء الهندية - الموقف لصالح البرتغاليين. لهذا تخلى العثمانيون عن محاولاتهم التغلغل إلى داخل الحبشة وانسحبوا إلى المنطقة الساحلية القريبة من مصوع.

الإصلاحات التقليدية

مراد الرابع:

حاول السلطان عثمان الثاني أن يقوم ببعض الإصلاحات ولكن قتله

الإنكشارية (١٦٢٢). وحين تولى مراد الرابع الحكم (١٦٢٣ ـ ٤٠) كانت الدولة تعاني من الفوضى السياسية والمالية، وكان معظم الأناضول والروميللي قد وقع في أيدي المتمردين، الذين عرفوا باسم الجلاليين أو الإشكية أو المتمردين في المصطلح العثماني. وقد أثار هذه الحركة في البداية السباهية الذين فصلوا في هاتشوفا Haçova في عام ١٥٦٩ ثم تولى قيادتها بعد ذلك حكام ولايات ونخبات محلية من الواضح أنهم كانوا مناوئين لسلطة الحكومة المركزية وممثليها القول (العبيد) في مراكز الولايات. وانضم الإنكشارية وجنود الجيش النظامي هم الآخرون إلى الحركة في الوقت الذي أخذ فيه الإنكشارية ورجال الجيش النظامي الذين استقروا في المدن التي سيطروا عليها يرهبون الناس ويستغلونهم، وبذلك جعلوا من أنفسهم هيئة اجتماعية ـ اقتصادية ممتازة مما أدى إلى استفحال الفوضى في الأناضول. واشتركت في أعمال التمرد هذه المجموعات العاطلة الهائمة على وجهها، مما جعلها تتخذ طابعاً تخريبياً واسع النطاق وانتشرت في كل من الأناضول وشمالي سوريا. ويبدو أن التنظيم العسكري في الأناضول وزيادة أعداد السكان والحروب المتواصلة مع فارس هي التي أدت إلى ثورات الجلاليين وأعمال التمرد التي انتشرت في الأناضول في أواخر القرن السادس عشر وأوائل السابع عشر. ففي عام ١٦٠٣ حين أدى الضغط الفارسي إلى انسحاب القوات العثمانية من أذربيجان إلى الأناضول اتخذ الوضع شكل كارثة حقيقية، وتبعثر القرويون بشكل مضطرب بعد أن هربوا من الأناضول لإنقاذ أنفسهم من الجلاليين وأطلق على هذا التبعثر اسم «الهرب الكبير»[(١)]

وانتهز الشاه عباس الأول انتشار أعمال التمرد في الأناضول وتمرد إنكشارية بغداد للاستيلاء على المدينة حيث قتل الصفويون كثيراً من السنة

---

(١) راجع: Karpat, the stages of Ott. Hist, p. 98

أيضاً: Inalcik, op. cit : the Ottoman decline and its effects upon the Reya, pp. 343-4

أيضاً: Leila Erder, the Ottoman Empire from the 15th to the 17 th century, p. 293.

الذين لم يمكنهم الهرب ثم استولوا على باقي العراق وتقدموا صوب شرقي الأناضول، بحيث لم يبق في يد الدولة من العراق سوى الموصل والبصرة. وكان الشاه عباس خلال الربع الأول من القرن السابع عشر يسعى إلى تدمير اقتصاد الدولـة العثمانية بمنع تصدير البضائع الفارسية إليها. لهذا فاوض كلا من القوزاق القاطنين في حوض البحر الأسود والروس لضمان طريق آخر لوصول البضائع الفارسية والشرقية إلى أوروبا عبر أستراخان ونهر الفولجا وأركـانجل عن طـريق البحر الأسـود وبولنـده، كما رحب بعروض مندوبي انجلترا لتطوير العلاقات التجارية عبر الخليج العربي(١).

وفي نفس الوقت واجهت الدولة متاعب أخرى في العالم العربي: فقد انتزع المماليك السلطة في مصر، واستولى الزيود في اليمن على صنعاء ومعظم المناطق الداخلية بحيث لم تبق في يد الدولة سوى منطقة صغيرة حول زبيد. وفي جبل لبنان فرض فخر الدين المعني سيطرته بالتدريج على معظم المنطقة وسيطر على حوران وعجلون في سوريا وبذلك هدد حكام دمشق وسيطر على طريق الحجاز.

ورغم كل ذلك فقد أمكن لمراد أن يستعيد قوة الدولة والجيش وتوفير القيادة اللازمة لإنقاذ الإمبراطورية. فقد سيطر على الموقف في الآستانة وبذل جهوداً لإصلاح النظام العثماني استنفدت معظم فترة حكمه، موفراً بذلك نموذجاً للإصلاحات التقليدية عن طريق محاولة إنعاش المؤسسات القديمة والقضاء على كل من حاولوا الاستفادة منها لمصلحتهم الخاصة. وهكذا نجده يقمع المتمردين والعصاة واللصوص ويعيد تنظيم التيمارات ويفصل من الخدمة السباهية الذين لم يعودوا يؤدون الخدمة العسكرية. وخلال فترة قصيرة تمت استعادة السيطرة الصارمة على ما تبقى من فروع الطبقة الحاكمة واستئصال الفساد والرشوة إلى حـد كبير وإعـادة الأمن والنظام وإعدام الآلاف من الخارجين على القانون(٢).

---

(١) Wood, the levant company, p. 48

(٢) تم في عهده إعدام حوالي ٢٠,٠٠٠.

كما بذل السلطان جهوداً لبعث الأخلاقيات التي قام عليها النظام في الماضي، وحرم التدخين وشرب القهوة وأعاد تنظيم الإدارة المالية واتخذ إجراءات صارمة لتطبيق النظام والعدالة. وكان يقوم ـ متخفياً ـ بجولات في العاصمة وينفذ الأحكام في مواقع المخالفات. ونتيجة لكل ذلك تمت استعادة بغداد من أيدي الصفويين الذين كانوا قد احتلوها لمدة نصف قرن. كما انتهت الحرب بين الصفويين والعثمانيين بعد أن ظلت محتدمة أكثر من قرن ونصف، ورسمت الحدود بين الدولتين بمقتضى معاهدة قصر شيرين (١٧ مايو ١٦٣٩)، وهي الحدود التي استقرت دون تغيير كبير حتى الوقت الحاضر. فقد عاد العراق إلى الحكم العثماني، في حين ظلت إريفان وأجزاء من القوقاز في أيدي الصفويين.

أسرة كوبريللي:

على أن الدولة سارت من جديد في طريق الاضمحلال بعد انقضاء حكم مراد الرابع، ولم ينقذها مؤقتاً سوى الجهود التي بذلتها أسرة كوبريللي (١٦٥٦ ـ ١٦٨٣). ومؤسس هذه الأسرة هو محمد كوبريللي الألباني الأصل الذي دخل في خدمة الدولة عن طريق «الدوشرمة» ثم التحق بالخدمة العسكرية ثم بقوة حراسة قرية كوبري في الأناضول (ومنها اتخذ اسمه) وحصل على تيمار ثم ترقى في مناصب العاصمة والأقاليم حيث نال شهرة باعتباره إدارياً ماهراً وأميناً وصارماً ومتعقلاً. لهذا جرت تزكيته للسلطانة الوالدة لكي يمسك بمقاليد الدولة بتولي منصب الصدارة العظمى ـ وحينئذ اشترط لقبول المنصب أن تنفذ كل قراراته دون مناقشة أو مراجعة، ووُوفق على طلبه فحصل من السلطان على تفويض كامل وولى أنصاره مناصب الدولة الهامة. وبعد أن وطد مركزه واصل القيام بالإصلاح التقليدي الذي بدأه مراد الرابع: فنفى من العاصمة بعض المشايخ والدراويش المتعصبين الذين أقلقوا المدينة بشغبهم وقتل أحدهم. كما بث عيونه في كل الولايات والمدن، ويقال إنه أمر بإعدام ٣٦٫٠٠٠ شخص خلال السنوات الخمس التي شغل فيها منصب الصدارة العظمى. ولم تكن

القسوة هي الدافع وراء كل هذه الإجراءات المتشددة، بل إنها كانت تستهدف قمع التمرد والفوضى: وهكذا نجده يقضي على الثورات التي خربت ترنسلفانيا والأناضول ويستعيد قوة الدولة البحرية ويحصن قلاع الدردنيل. كما شدد قبضة الدولة فيها وراء البحر الأسود ببناء قلاع على نهري الدنيبر والدون واسترجع جزيرتي لمنوس وتنيدوس من البنادقة. وبالإضافة إلى ذلك فإنه أعاد تنظيم مالية الدولة بإبطال النفقات غير الضرورية وتحويل الأملاك المصادرة إلى التزام تصب حصيلته في الخزانة العامة.

وما أن اطمأن محمد كوبريللي إلى قوة السلطة المركزية حتى تصدى للتهديدات الخارجية. فبعد أن أعاد بناء الأسطول تحت إشراف القبطان باشا طوبال محمد باشا أعد قوة عسكرية وأمكنه فك حصار البندقية للدردنيل. ولما أحس بتقدم سنه ـ وكان قد تقلد الصدارة العظمى وهو في سن السبعين ـ أقنع السلطان في عام ١٦٦١ بأن يخلع نفس المنصب على ابنه فاضل أحمد باشا حاكم دمشق الذي شغل المنصب لمدة خمس عشرة سنة. وقد واصل فاضل أحمد سياسة والده الخاصة بتقوية الدولة والجيش وتركيز السلطة في يده، ثم قاد بنفسه جيوش الإمبراطورية واحتل جزيرة كريت التابعة للبندقية (١٦٦٩) وحارب النمسا واستطاع أن يفرض سلطة السلطان على المناطق الواقعة غرب البحر الأسود: فاحتل بودوليا وجنوب شرقي أوكرانيا، مما يدل على أن الدولة كانت لا تزال قوية في أواخر القرن السابع عشر. على أن أواخر فترة صدارته العظمى شهدت إلغاء «الدوشرمة» في عام ١٦٧٥ مما أدى إلى انخراط أبناء الإنكشارية وغيرهم من المسلمين الأحرار في سلك الوجاق ـ وإن بقي أبناء المسيحيين يملؤون صفوف غلمان البلاط. وقد أدى هذا التغيير في تشكيل الإنكشارية إلى زيادة أعدادهم، مما أدى إلى استقرار أسرهم في أهم المدن الإمبراطورية حيث التحقوا بحرف ووظائف مختلفة.

هجوم أوروبا المضاد:

وبعد وفاة فاضل أحمد (١٦٧٦) خلفه في الصدارة العظمى أخوه

بالتبني قرة مصطفى باشا الذي حاصر فيينا في عام ١٦٨٣ واصطدم بالروس بسبب أوكرانيا. وقد وشى به خصومه لدى السلطان بسبب فشله في الاستيلاء على فيينا والخسائر التي لحقت بالجيش أثناء الحصار، فأعدم في عام ١٦٨٣ تاركاً الجيش في حالة أسوأ مما كان عليه من قبل. وكان انهيار الجيش العثماني بعد فشله في الاستيلاء على فيينا مؤذناً بفترة جديدة في علاقات الدولة مع أوروبا التي اتجهت إلى اتخاذ سياسة هجومية بعد أن أدركت مدى ضعف الدولة العثمانية. فخلال قرن ونصف من الحروب شبه المتصلة خسر العثمانيون أراضي واسعة برغم المحاولات المستمرة التي بذلت للقيام بالإصلاح التقليدي وإدخال الأساليب الحديثة في بعض الفرق العسكرية. ففي عام ١٦٨١ انتصر الروس على الدولة وانتزعوا منها معظم أوكرانيا. وفي عام ١٦٨٢ بدأت حرب طويلة كانت النمسا خلالها هي العدو الدائم وأحياناً ما كانت تنضم إليها بولنده والبندقية وروسيا. وكانت هزيمة العثمانيين أمام فيينا في عام ١٦٨٣ هزيمة عسكرية محضة، وهي تختلف هذه المرة عن فشل العثمانيين في الاستيلاء على المدينة في عام ١٥٢٩ نتيجة لحلول فصل الشتاء مما جعل القانوني يفك الحصار على أمل أن يعاوده في الربيع القادم. وتلا ذلك تقهقر العثمانيين البطيء عبر سهول المجر، وهو التقهقر الذي تخللته هزائم جديدة، وفي خلال ذلك انتزع بطرس الأكبر ـ مؤسس روسيا الحديثة ـ موقع آزوف في شمال شرقي البحر الأسود ـ وكان ذلك فاتحة جهود روسية حولت البحر الأسود خلال قرن من الزمان إلى بحيرة روسية، مما شكل تهديداً للدولة العثمانية من اتجاه جديد تماماً.

صلح فارلوفجه:

تنازلت الدولة العثمانية ـ طبقاً لمعاهدات فارلوفجه (١٦٩٩) ـ لبولنده عن بودوليا وأوكرانيا وللنمسا عن المجر وترنسلفانيا وللبندقية عن المورة. وعلى حين أن الخسائر الأخيرة كانت مؤقتة، فقد كتب للأولى الدوام مما سجل بداية الانكماش المستمر في الأملاك العثمانية. وهكذا كان صلح

فارلوفجة الذي أنهى حرب «العصبة المقدسة» (١٦٨٣ - ١٦٩٩) أول سلسلة من الاتفاقيات بين العثمانيين والمحالفات الأوروبية المشكلة ضدهم، مما سجل انتقال العثمانيين من الهجوم إلى الدفاع - وقد وصف هذا الصلح بحق بأنه «أول تفكيك لأوصال الإمبراطورية العثمانية»، بحكم أنه كان بمثابة الخطوة الأولى في تلك العملية التاريخية التي استمرت ببطء منذ ذلك الوقت. وكان اعتراف العثمانيين قانوناً بالتنازل عن أراض تشكل جزءاً لا يتجزأ من أملاكهم بداية الانسحاب العثماني من أوروبا، كما أنه يسجل الانتقال إلى عصر التفكك والاضمحلال السريع. ويسجل المؤرخ الألماني فون هامر أن صلح فارلوفجه يعتبر من المعاهدات التي تستحق الاهتمام - فهو صلح له أهميته بالنسبة إلى المؤرخ ليس فقط بسبب التغييرات الإقليمية التي ترتبت عليه، ولا لتسجيله للفترة التي لم يعد الناس فيها يخشون الدولة العثمانية باعتبارها قوة مرهوبة الجانب، بل لأن الباب العالي وروسيا قد اشتركا للمرة الأولى في مؤتمر أوروبي عام، ولأن انجلترا وهولندة - اللتان لم تشتركا في الحرب - قد مثلتا في المؤتمر، ومن هنا يكون كل من السلطان والقيصر قد اعترفا ضمنياً بمبدأ تدخل الدول الأوروبية في نزاعاتها من أجل المصلحة الأوروبية العامة[1].

صلح بساروفتز:

وفي أوائل القرن الثامن عشر تجدد التحالف بين النمسا والبندقية (١٧١٦) وبدأت الحرب التي آذنت بنكبات عثمانية جديدة. وفي النهاية توسطت بريطانيا وهولندة وأمكن التوصل إلى صلح بساروفتز (٢١ يولية ١٧١٨) الذي انتزع النمسويون بمقتضاه بلغراد وسمندريا وأراضي أخرى منها مساحات كبيرة من الصرب. كما نص الصلح على أن يستعيد رجال الدين الكاثوليك مزاياهم القديمة في الأراضي العثمانية، مما أتاح للنمسا التدخل في شؤون الدولة العثمانية باسم حمايتهم وقد نص اتفاق منفصل

---

(١) Creasy, p. 319

على حرية التجارة لصالح تجار الدول الموقعة على المعاهدة ـ وهكذا حصلت النمسا على حق حماية التجار الأجانب داخل أراضي السلطان ووضع قناصلها أينما تريد، وبذلك حصلت على وسيلة جديدة لإثارة رعايا السلطان. على أن النمسا في حروبها مع الدولة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لم تكتسب أراضي جديدة حتى عام ١٨٧٨ حين احتلت البوسنة والهرسك طبقاً لمقررات مؤتمر برلين. والسبب في ذلك هو أن مشاكلها الداخلية المرتبطة بشتى القوميات التي كانت تضمها إمبراطوزيتها، بالإضافة إلى اشتراكها في حروب أوروبية أخرى، مما أدى إلى عرقلة توسعها على حساب الأراضي العثمانية.

بدء الانفتاح على أوروبا:

وقد أدت حرب العصبة المقدسة التي استمرت سنوات طويلة وتمخضت عن تخلي الدولة العثمانية عن أراض اعتبرت لفترة طويلة جزءاً لا يتجزأ من الإمبراطورية إلى ضعضعة روح العثمانيين المعنوية ـ كما أدت إلى تدفق الآف من المهاجرين من المجر وترنسلفانيا وغيرهما على ما تبقى من أملاك الدولة مما أثار مشكلات داخلية حادة. فقد تدهورت الزراعة نتيجة لإجراءات التجنيد التي أمر بها قره مصطفى مما أدى إلى نقص أعداد سكان مناطق كثيرة في الروميللي والاناضول. ثم إن فرار آلاف الجنود من الجبهات الأوروبية قد تمخض عن كثرة اللصوص وقطاع الطرق مما أثقل كاهل السكان. كما أن تدهور أحوال الدولة الاقتصادية نتيجة للحرب قد تمخض عن نقص الرواتب أو تأخر صرفها، مما أدى إلى تمرد الجند. وصاحب التضخم نقص الغذاء وتفشي الأوبئة في عامي ١٦٨٥ ـ ٦، مما أدى إلى هلاك الآلاف جوعاً. وجرى تخفيض العملة عدة مرات وأرغم التجار، والموظفون الذين يتقاضون رواتب على قبول السعر الرسمي للعملة وهو السعر الذي كان أقل بكثير من سعرها السوقي.

وحين تولى الصدارة العظمى عضو جديد من أفراد أسرة كوبريللي (فاضل مصطفى) في عام ١٦٨٩ سار على خطى أسلافه: فأخذ يعين

الرجال الأكفاء والأمناء في مناصب الحكومة والجيش العليا وحارب الفساد وحاول إصلاح الميزانية: ففصل ما لا يقل عن ٣٠٫٠٠٠ إنكشاري ممن كانوا لا يصلحون لتولي وظائفهم وأعدام من أثروا بطرق غير مشروعة وصادر أملاكهم. كما أعاد للعملة قيمتها الحقيقية وضبط الأسعار. ولكن حد من فعالية هذه الإصلاحات فشل الصدر الأعظم في المجال الاقتصادي: إذ استمر نقص كميات الطعام وارتفاع الأسعار. على أن قره مصطفى واصل سياسة سلفه الخاصة بإعادة النظام إلى الجيش وبخاصة فيما يتعلق بنظام التيمار: فقد وزع التيمارات على جنود شبان أكفاء كلفهم بأن يواصلوا تدريبهم، وأعد مدارس الأقاليم لتدريب السباهية، وعين مفتشين مهمتهم الإشراف على تنفيذ أوامره بهذا الصدد. ولكن ترتب على مقتله في ميدان القتال (١٦٩١) عودة الفوضى القديمة وضعف السلطة المركزية وسيطرة أعيان الأقاليم (الدره بكوات) على مناطق كثيرة وبخاصة في العالم العربي: ففي شمالي إفريقيا أقامت الحاميات العثمانية المحلية شبه جمهوريات يحكمها «القراصنة» الذين كانوا يتعيشون على السطو على السفن الأوروبية والعثمانية على حد سواء، بل وصل بهم الأمر إلى الإغارة على السواحل العثمانية. فقد انتقلت السلطة في طرابلس والجزائر وتونس (التي يطلق عليها الأوروبيون أحياناً اسم النيابات البربرية The Barbary Regencies) إلى أيدي الجنود غير النظاميين والمثيرين للشغب الذين كانوا ينتخبون أغاواتهم (قادتهم) ويعزلونهم ويحترفون تحصيل الإتاوات من الدول الأوروبية في نظير السماح لسفنها بعبور مياه البحر المتوسط القريبة من سواحلهم، ويغيرون على سواحل فرنسا وإسبانيا وإيطاليا ويسترِقّون الأسرى المسيحيين.

وللمرة الأولى أدرك عدد قليل من العثمانيين أن بالإمكان القيام بالإصلاح متى ما تنبهت الدولة إلى الوسائل التي حققت بها أوروبا قوتها، وبخاصة فيما يتعلق بالتنظيم العسكري والأسلحة الحديثة. لهذا سنجد أن الإصلاح التقليدي قد جاء على شكل مزج القديم بالحديث. وحتى هذا الإصلاح المحدود لم يتم إلا بشيء من التردد وبشكل تدريجي في مواجهة

معارضة مستمرة من جانب من اعتقدوا أن أي «تجديد» من شأنه أن يضعف النظام العثماني برمته، مما أدى إلى تعثر الإصلاح خلال القرن الثامن عشر. وكان الداماد إبراهيم باشا الذي تولى الصدارة العظمى في عهد السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣ ـ ١٧٣٠) هو أول مسؤول عثماني يعترف بأهمية التعرف على أوروبا: لهذا أقام اتصالات منتظمة بالسفراء الأوروبين المقيمين بالآستانة وأرسل السفراء العثمانيين إلى العواصم الأوروبية، وبخاصة فيينا وباريس، للمرة الأولى. وكانت مهمة هؤلاء السفراء لا تقتصر على توقيع الاتفاقيات التجارية والدبلوماسية الخاصة بالمعاهدات التي سبق توقيعها، بل إنه طلب منهم تزويد الدولة بمعلومات عن الدبلوماسية الأوروبية وقوة أوروبا العسكرية. وكان معنى ذلك فتح ثغرة في الستار الحديدي العثماني والاعتراف بالأمر الواقع الخاص بأنه لم يعد بإمكان العثمانيين تجاهل التطورات الداخلية التي كانت تحدث في أوروبا.

وقد بدأ التأثر بأوروبا في مجال بناء القصور والإسراف والبذخ اللذين شارك فيهما السلطان أحمد ذاته بنصيب، مما جعل الأغنياء وعلية القوم يسعون إلى اقتباس العادات الأوروبية الخاصة بالأثاث وتزيين الدور وبناء القصور وإنشاء الحدائق وبخاصة في منطقة البسفور. كما سجلت هذه الفترة بداية اليقظة الأدبية العثمانية التي قيض لها أن تزدهر بعد قرن من الزمان في عصر التنظيمات فقد جرى تشجيع الشعراء والإغداق عليهم، كما نشطت حركة ترجمة الكتب الفارسية والعربية القديمة إلى اللغة التركية، وشقت الموضوعات العلمانية طريقها مما مهد لقبول الأساليب والأفكار الجديدة. ويبدو أن المترجمين ـ الذين شكل منهم الصدر الأعظم مجموعات ـ قد ترجموا بعض المؤلفات الغربية في مجالات التاريخ والفلسفة والفلك بالإضافة إلى الموضوعات التقليدية التي كانت تجد قبولاً لدى المسلمين التقليديين. أما بالنسبة إلى العقلية العثمانية التي كانت لا تزال مقتنعة بالاعتقاد التقليدي بتفوق العثمانيين، فإن الأمر كان بحاجة إلى ما هو أكثر تحديداً من تلك الترجمات وقصائد شعراء البلاط. وقد جاء سد

هذا الفراغ على أيدي العثمانيين الذين خبروا قوة أوروبا الجديدة في ميدان القتال ثم عملوا فيها كسفراء أو مبعوثين في مهام خاصة ثم كتبوا تقارير سجلوا فيها انطباعاتهم التي قيض لها أن تثير اهتمام من اطلعوا عليها. فمثلاً أرسل الداماد إبراهيم باشا برسكزجلبي إلى باريس «لزيارة القلاع والمصانع ومنجزات الحضارة الفرنسية بوجه عام وإرسال تقارير عما يمكن تطبيقه منها في الإمبراطورية العثمانية». وقد زود المبعوث الصدر الأعظم بمعلومات لا تتعلق فقط بما طلب منه، بل إنه وصف ما رآه في الشارع والمتاجر والمستشفيات وحدائق الحيوان والحدائق، واهتم بوجه خاص بالمدارس العسكرية الفرنسية وساحات التدريب وملامح المجتمع الفرنسي التي تختلف عن الملامح العثمانية إلى حد كبير: مثل وضع المرأة ومرور الملك وكبار الموظفين في شوارع باريس بدون ضجة، كما اهتم باستعمال آلات الطباعة التي قدر الداماد أهميتها ثم أدخلها في الدولة العثمانية.

حقيقة إن المطبعة كانت قد استعملت في داخل الإمبراطورية العثمانية في طبع أعمال مدونة باللغات العبرية واليونانية والأرمنية واللاتينية[1] ولكن حرم استعمالها بالنسبة إلى الأعمال التركية والعربية. مرجع ذلك حرص الأقطار الإسلامية على عدم طبع القرآن والكتب العلمية المفيدة مما أخر دخول الطباعة لمدة ثلاثة قرون بعد اختراعها. وفي الحق إن معارضة الخلفاء والسلاطين لم تكن مرتبطة بدوافع دينية في الواقع بقدر ارتباطها بعدم الرغبة في حرمان الكتبة ذوي النفوذ من احتكارهم لأعمال النسخ. وفي عام ١٧٢٦ أصدر السلطان أحمد الثالث ـ الذي كان شديد الولع بالآداب ـ مرسوماً أمر فيه بإنشاء مكتب للطباعة في الآستانة. وقد استند هذا المرسوم على فتوى أصدرها شيخ الإسلام عبد الله أفندي الذي كان يشبه الصدر الأعظم في حماسته للمشروع الذي استند إلى الموافقة الكتابية من جانب كبار العلماء والقضاة، كما أشار إلى الدمار الذي

(١) منذ أواخر القرن السادس عشر كانت في بيوت الكهنة من اليهود والأرمن مطابع لا تستعمل إلا في طبع المؤلفات الدينية.

أحدثته النيران وأعمال التخريب التي قام بها الغزاة في كل من سوريا وبغداد وإسبانيا، مما أدى إلى اختفاء كثير من المؤلفات النادرة التي تفيد العلم والدين ـ ومن ثم فإن إنشاء مكتب للطباعة من شأنه أن يخدم العلم والمجتمع لأنه يسهل سرعة النسخ ويؤدي إلى توفير النفقات. وللحصول على تأييد العلماء حرم طبع القرآن والأحاديث النبوية والأعمال الدينية والقانونية والتعليق عليها على اعتبار أن من الممكن تحريفها وأجيز طبع الأعمال التاريخية والمعاجم وكتب الرياضيات والجغرافيا والعلوم واللغويات. وجرت الاستعانة بمَجَرى تحول إلى الاسلام وحمل اسم إبراهيم متفرقة[١] (١٦٧٤ ـ ١٧٤٥) لبناء المطبعة وتشغيلها، وقد أطلق عليه فيما بعد اسم البصمجي (أي الطبّاع). وقد أدخل متفرقة كثيراً من فنون وأفكار الغرب إلى الإمبراطورية، وشكل ذلك جزءاً من العملية التي أدت إلى كسر ستار الماضي الحديدي، وذلك نتيجة لظهور مجموعة جديدة ذات اتجاه علماني قيض لها أن تتبنى الاتجاهات الجديدة في داخل الإمبراطورية. ولقد أدرك الصدر الأعظم أهمية المطبعة بالنسبة إلى الجيش، فكان من أولى المطبوعات خرائط لبحر مرمرة والبحر الأسود، وتلت ذلك كتب في العلوم البحتة والتاريخ والجغرافيا. ثم ما لبثت أن انفتحت عيون العثمانيين على العالم الحديث[٢].

الكونت دي بونفال (خمبرجي أحمد باشا):

قرر السلطان محمود الأول (١٧٣٠ ـ ١٧٥٤) استقدام مستشار أوروبي للشؤون العسكرية ـ وهذا الخبير هو نبيل فرنسي اسمه كلود ـ ألكسندر الكونت دي بونفال (١٦٧٥ ـ ١٧٤٧). ولما كان العثمانيون

---

(١) كان إبراهيم متفرقة في البداية عبداً، ثم دخل فرقة «المتفرقة» التي استقى منها اسمه. أما اسمه الأصلي فهو غير معروف.

(٢) Porter, Turkey, pp. 50-52

أيضاً: Davison, Reform, p. 22

أيضاً: Shaw, I, pp. 236-7.

لا يزالون غير مستعدين لقبول خدمات مسيحي لم يشهر إسلامه فقد تحول بونفال إلى الإسلام وتسمى باسم أحمد. وقد عهد إليه بإحياء فرقة الخمبرجية[1] السابقة التي كانت قد اضمحلت باضمحلال نظام التيمار ـ وبذلك أدخل نمط جديد من الإصلاح قيض للمصلحين التقليديين أن يأخذوا به فيما بعد: فقد أدرجت النظم الجديدة في عداد النظم القديمة حتى لا تستثير معارضة المحافظين. وقدم بونفال للسلطان خطة لإعادة تنظيم الخدمة العسكرية برمتها على أسس فرنسية ونمسوية، مؤكداً الحاجة إلى جعل الخدمة العسكرية من جديد مهنة حقيقية، وذلك بتوفير المرتبات والمعونات الكافية والمنتظمة. واقترح جعل فرق الإنكشارية أكثر فعالية وذلك بتقسيمها إلى وحدات صغيرة يقودها ضباط شبان يمكنه تدريبهم. على أن معارضة الإنكشارية عرقلت تنفيذ هذه الخطة، مما أدى إلى تركيز بونفال اهتمامه على فرقة المدفعية مما خلع عليه اسم خمبرجي باشا. وحين بدأ التدريب أنشئت الثكنات اللازمة، كما بنى مصنع خاص بالفرقة الجديدة بالقرب من اسكودار. ثم جاء لمساعدة بونفال ثلاثة من الضباط الفرنسيين الشبان الذين اعتنقوا الإسلام هم الآخرون وانضم إليهم مرتزقة أيرلنديون وإسكتلنديون وبعض الجنود السابقين الملحقين بتيمارات البوسنة. وقد نظمت الفرقة ودربت وفقاً للأساليب التي خبرها بونفال حين التحق بخدمة فرنسا والنمسا. ونشط بونفال في مساعدة الباب العالي على تحديث خدماته التقنية ومصنع صب المدافع وتصنيع البارود ومصنع البنادق، كما لعب دوراً في إدخال أسلحة جديدة في فرقة الألغام وعربات المدافع، وافتتح مدرسة للهندسة العسكرية (هند سخانه) خصصت للهندسة والعلوم الأخرى المرتبطة بالمدفعية الحديثة الفعالة، إلا أن الإنكشارية أثاروا الصعاب في وجه مشروعاته، ثم ألغوا الفرقة الجديدة بعد وفاته. وبالإضافة إلى الإصلاحات التي تمت في عهد السلطان محمود الأول نجده ينشيء مصنعاً للورق ويستقدم الخبراء اللازمين له من بولنده،

(١) بمعنى قاذفي القنابل ـ وخمبره كلمة فارسية معناها مدفع صغير.

ويستورد الخامات اللازمة له من فرنسا والنمسا وبولنده.

ولكن سرعان ما اندثرت كل هذه الإصلاحات خلال فترة السلام الطويلة التي حظيت بها الدولة فيما بين عامي ١٧٤٧، ١٧٦٨ نتيجة لانشغال أوروبا بحرب الوراثة النمسوية وحرب السنين السبع وتقسيم بولندة بين روسيا وبروسيا والنمسا. وهكذا انتعش الفساد والفوضى القديمان: فألغيت المطبعة وفرقة بونفال وساد الطبقة الحاكمة اعتقاد بأن تفوق الخطط والنظم العثمانية هو الذي يحول بين الأعداء ومهاجمة الدولة. وأطلت المشاكل القديمة برأسها، بما في ذلك التضخم والوباء ونقص الأغذية وازدحام المدن بالسكان وتفشي البطالة وظهور قطاع الطرق والأعيان المتمردين في شتى أنحاء الامبراطورية، في حين فرضت القوات العسكرية المحلية في مصر وسوريا والعراق وشمالي إفريقيا أنفسها على السلطة وتمتعت بما يشبه الاستقلال. ولما كان أعضاء الطبقة الحاكمة يواصلون الاستفادة من الفساد فإنهم تصدوا لأي اصلاح أو تغيير من شأنه المساس بمصالحهم.

معاهدة كوجوك فينارجه:[1]

سبق أن رأينا أن صلح فارلوفجه نص على قبول السيطرة البولندية الكاملة على بودوليا وأوكرانيا وتخلى العثمانيين عن سيادتهم على القوزاق وقبولهم إنهاء حكمهم قصير الأجل في شمال غربي البحر الأسود، وتعهد السلطان بمنع تتار القرم من شن مزيد من الغارات. ثم تلا ذلك عقد صلح منفرد في الآستانة بين روسيا والدولة العثمانية نص على السماح لروسيا بالاحتفاظ بالأراضي التي استولت عليها على بحر آزوف وعلى طول نهر الدنيستر وذلك في مقابل تعهدها بتدمير كل القلاع التي شيدتها في هذه المناطق. وهكذا أصبحت روسيا في وضع يتيح لها مزيداً من التقدم على

(١) استمدت المعاهدة اسمها من قرية بلغارية (معناها النافورة الصغيرة) تقع إلى الجنوب من الدانوب ـ وفيها جرت المفاوضات بين الفريقين العثماني والروسي.

طرفي البحر الأسود حين تشعر بضعف الحاميات العثمانية. كما أن تعهد العثمانيين بوقف غارات تتار القرم قد أتاح لبطرس الأكبر أن يعزز جيشه ويقوي دولته في انتظار الظروف التي تسمح له باستئناف الهجوم.

أما القيصرة كاترين الثانية (١٧٦٢ - ١٧٩٦) فقد تبنت أحلام بطرس الأكبر وسعت إلى تدمير الإمبراطورية العثمانية وإحياء الدولة البيزنطية على أن يحكمها أفراد أسرة رومانوف الذين تزوج أحدهم ابنة قسطنطين باليولوجس آخر أباطرة بيزنطة - ومن ثم اعتبر الروس أنفسهم ورثة للدولة البيزنطية. ومما يدل على ذلك أن القيصرة أطلقت على حفيدها الثاني الذي ولد في عام ١٧٧٨ اسم قسطنطين الذي قامت على رعايته سيدات يونانيات تلقن عليهن اللغة اليونانية التي ما لبث أن اتقنها على أيدي معلمين يونانيين. ولم يشك أحد في أن تعليم هذا الحفيد كان يستهدف تأهيله لتولي عرش الآستانة، خاصة وأن كاترين قد أطلقت على إحدى بوابات موسكو اسم «الطريق إلى بيزنطة. Le chemin de byzance

وحين نشبت الحرب في عام ١٧٦٨ كان الروس أكثر استعداداً من العثمانيين، فحشدوا جيوشاً في أوكرانيا وآزوف وشمالي القوقاز لمهاجمة الدولة العثمانية من ثلاث جهات، كما أوفدوا إلى البلقان عملاء مهمتهم إثارة الاضطرابات في الجبل الأسود والصرب وولاشيا وملدافيا. وقد أمكنهم احتلال ولايتي الدانوب ولاشيا وملدافيا (أو الافلاق والبغدان حسب المصطلح العثماني) وقلاع الدانوب واستعدوا للتقدم صوب الآستانة (١٧٧٠) خاصة وان الدولة العثمانية بدت عاجزة عن وقف زحف العدو. ولما كانت كاترين تفتقر إلى أسطول يمكنها من التصدي للبحرية العثمانية في البحر الأسود فإنها أرسلت وحدة من أسطول بحر بلطيق عبر المحيط الأطلنطي لضرب العثمانيين من الخلف. وتوجه عملاء الروس إلى المورة لإثارة التمرد ضد السلطات العثمانية وهم يتوقعون أن يمدهم الأسطول حين يصل بمساعدة ضخمة، وحين ظهر الأسطول في بحر إيجة احتل القرصان اليونانيون عدداً من المواقع في شبه جزيرة المورة ونجح الروس في

إحراق عدد كبير من السفن العثمانية بالقرب من سواحل آسيا الصغرى. وقد أحدث ظهور الأسطول الروسي في البحر المتوسط دوياً كبيراً ـ فقد اتصل قائده الأميرال ألكسيس أورلوف بالعناصر السلافية والأرثوذكسية المتمردة في البلقان وبدأت الثورة في أوائل مارس ١٧٧١ حين جرى ذبح عدة آلاف من مسلمي البلقان، كما هوجمت الحاميات العثمانية التي أمكنها بمرور الوقت أن تسيطر على الموقف، خاصة وأن الروس لم يمدوا الثوار بالرجال والأسلحة. أما الأسطول العثماني فقد تميزت تحركاته بالبطء وعدم الفاعلية بحيث مني بخسائر جسيمة وتعرض كل شرقي البحر المتوسط للهجمات الروسية. ولكن أورلوف لم يستغل الموقف بحيث لم يمكنه سوى محاولة الاستيلاء على جزيرة رودس وعرقلة التجارة العثمانية في بحر إيجه ومد يد المساعدة لبعض المتمردين في الولايات العربية بما في ذلك علي (الملقب بالكبير) في مصر[1] وضاهر العمر في فلسطين. ومن ناحية أخرى نجد الروس يحرزون نجاحاً كبيراً في شبه جزيرة القرم التي أمكن فصلها بصفة نهائية عن الامبراطورية العثمانية على أثر استيلاء القوات الروسية عليها. على أن روسيا أوقفت تقدمها بعد استيلاء قواتها على ولايتي الدانوب وذلك خشية استفزاز كل من النمسا وبروسيا اللتين كانتا تخشيان سيطرة روسيا على المنطقة مما أدى إلى تعويض روسيا لها على حساب بولندة.

وبعد أن أوقع الجيش الروسي مزيداً من الهزائم بالجيش العثماني طلب الصدر الأعظم الصلح. وكانت المعاهدة التي وقعت مع روسيا في كوجوك قينارجه (٢١ يولية ١٧٧٤) من أقسى وثائق التاريخ العثماني: وهي في الواقع الأساس الذي بنيت عليه المعاهدات التي عقدتها الدولة مع روسيا بحيث أن فقيهاً قانونياً بارزاً أكد أن كل المعاهدات الكبرى المعقودة بين الدولتين خلال نصف القرن التالي لم تكن سوى شروح لهذا النص

---

(١) عن علي انظر كتاب محمد رفعت رمضان: علي بك الكبير.

الأصلي[1]. فقد تقرر في كوجوك قينارجه استقلال شبه جزيرة القرم على أن يسمح للسلطان في مقابل تنازله عن سيادته بأن يباشر سلطته الدينية على تتار القرم بصفته خليفة للمسلمين[2] - وهذه المرة الأولى التي يؤكد فيها سلاطين آل عثمان أحقيتهم بهذا اللقب الهام الذي لم يهتموا به كثيراً في أوقات قوة الدولة، فقد وجد الساسة العثمانيون من الملائم أن يبرزوا ادعاءهـم بالخلافة في تعاملهم مع السلطات المسيحية على اعتبار أنه يشمل علاقة السلطان العثماني بالمسلمين الذين يسكنون خارج ممتلكاته. ثم ما لبثوا أن جعلوا منه سلاحاً معنوياً لمقاومة التدخل الأوروبي فيما بعد وبخاصة في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩) فقد انتهز المفاوضون العثمانيون فرصة مطالبة القيصرة كاترين بحماية مسيحيي الكنيسة الأرثوذكسية القاطنين في الأراضي العثمانية ليدعوا بحق مماثل للسلطان وجاء في المعاهدة ما يلي: «أما فيما يتعلق بالممارسات الدينية، فلما كان التتار يعتنقون الدين الإسلامي، ولما كان جلالة السلطان هو في نفس الوقت خليفة الإسلام الأعظم، فإن على التتار أن ينهجوا النهج الذي يتمشى مع تعاليم دينهم دون مساس بالاستقلال السياسي والمدني الذي تقرر لهم». وأول العثمانيون هذه الفقرة بأنها تعني تعيين السلطان خان التتار وفق ما اعتاد عليه الخليفة في الأيام الغابرة من إرسال كتاب التقليد للأمير المسلم وتسميته لموظفي الشريعة كالقضاة ورجال الإفتاء. ومما تجدر ملاحظته أن الحق المعترف به للسلطان في هذه المعاهدة كان يعني ممارسة السلطة حسب التنظيم الذي يمكن اعتباره من وجهة النظر الإسلامية تنظيماً دينياً. فالسلطان يدعي لنفسه بالمركز الذي تدعيه إمبراطورة روسيا بالنسبة إلى الكنيسة الأرثوذكسية في الوقت الذي لا يتولى هو فيه أي منصب كنسي. إلا أن المسيحية الغربية التي لم تدرك علاقات رئيس الدولة الروسية بالكنيسة الأرثوذكسية ابتكرت تشبيهاً يسهل عليها فهمه، فوصفت

---

(١) Marriott, op. cit., p. 151.

(٢) حوالي ذلك الوقت بدأت تنتشر قصة تنازل الخليفة المتوكل العباسي للسلطان سليم عن الخلافة.

الخليفة بأنه يشغل في العالم الإسلامي المركز المخصص للبابا في الكنيسة الكاثوليكية(١).

وفي مقابل هذا «التنازل» الروسي الشكلي سمح لروسيا بضم الأراضي الواقعة بين الدنيبر والبوج، بالإضافة إلى ثغري آزوف وكنبرون اللذين يتحكمان في مدخل نهر الدنيبر، مما رسخ أقدامها على البحر الأسود أكثر من أي وقت مضى، ووافقت روسيا على إخلاء الأفلاق والبغدان والقوقاز والجزر التي استولى عليها أورلوف في بحر إيجه، وفي مقابل ذلك منح السلطان القيصرة الحق في مرور أسطولها في الدردنيل وإنشاء قنصليات في ممتلكات الدولة، كما منح رعاياها حقوقاً تجارية في داخل الإمبراطورية العثمانية بالإضافة إلى حق الحج إلى الأراضي المسيحية المقدسة في فلسطين. وحصلت روسيا على حق إقامة كنيسة أرثوذكسية في العاصمة التركية يشرف عليها أساقفة روس ومنحت حق حمايتها ـ وقد فسر ذلك فيما بعد على أنه يعني حماية روسيا لكل المسيحيين الأرثوذكس داخل الإمبراطورية العثمانية وبخاصة سكان الأفلاق والبغدان، وهكذا أعطت روسيا نفسها حق التدخل في شؤ ون الدولة العثمانية الداخلية خلال القرن التاسع عشر.

وفي يناير ١٧٨٤ ضمت روسيا القرم طبقاً لمعاهدة أينلي كفاك التي أكدت بنود معاهدة كوجوك قينارجة باستثناء فقراتها الخاصة بالقرم، وهي الفقرات التي جرى حذفها باستثناء ما يتعلق منها بحق السلطان في تولي الزعامة الدينية على المسلمين. وحل الحكم الروسي المباشر محل خانيةالقرم وهاجر آلاف من المسلمين إلى الأراضي العثمانية، وما لبث أن ازداد تدفقهم خلال القرن التاسع عشر فوصلوا الملايين. ولم يمض وقت طويل حتى حولت كاترين القرم إلى قاعدة عسكرية كبرى لمزيد من التوسع الروسي ضد العثمانيين ـ فأصبحت سباستبول في القرم وخرسون عند مصب الدنيبر قاعدتين للأسطول الروسي الجديد في البحر الأسود. وأخذ

---

(١) أرنولد: الخلافة، ص ١٠٢؛

العملاء الروس المقيمون في البلقان ـ طبقاً لمعاهدة قينارجة ـ يثيرون السخط والثورة ويشجعون القراصنة اليونانيين في بحر إيجه على مهاجمة السفن العثمانية. وقد فكر بعض ساسة الآستانة في استرجاع القرم فبدأت الحرب من جديد بين الدولتين في سبتمبر ١٧٨٧ وما لبثت النمسا أن انضمت إلى جانب روسيا، وقد منيت الدولة بهزائم شديدة على أيدي الدولتين: فقد تقدم الروس في ولاشيا وملدافيا، وانهارت المقاومة العثمانية في الصرب والبوسنة وتمكن النمسويون من الاستيلاء على بلغراد وتقدموا عبر الصرب إلى نيش، وسقطت بوخارست وباقي ولاشيا وانفتح الطريق للزحف على الآستانة. ولكن نشوب الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ واجه أوروبا بموقف جديد يستدعي مواجهة الثوار الفرنسيين ـ وفي عام ١٧٩١ تخلت النمسا عن كل فتوحاتها في البلقان، وفي عام ١٧٩٢ نص صلح ياسي الموقع بين روسيا والدولة العثمانية على تأكيد شروط معاهدة كوجوك قينارجه: فاعترفت الدولة بضم روسيا للقرم وسيادتها على جورجيا كما استولت روسيا على ميناء أوجاكوف والأراضي الممتدة بين نهري بوج والدنيستر التي ما لبثت أن شهدت قيام ميناء أوديسا.

وقد تمخضت كل هذه الانتصارات الروسية عن نتائج بعيدة المدى: فلم يعد البحر الأسود بحيرة عثمانية خاصة وأن روسيا أقامت عليه قواعد بحرية وحصوناً وقلاعاً وأنها حصلت على حق الاتجار الحر في الموانىء الإسلامية.

وقد منح اليونانيون التابعون للدولة العثمانية حق الاتجار تحت حماية العلم الروسي مما أدى إلى حصول بعضهم على ثروات كبيرة وإقامتهم علاقات شاسعة ثم تطلعهم إلى الثورة ضد الحكم العثماني. ومن ناحية أخرى فإن ضعف الإمبراطورية العثمانية وهزيمتها أمام روسيا والنمسا اللتين قررتا استغلال هذا الضعف لمصلحتهما الخاصة قد وفرا حافزاً للفكرة التي كانت مطروحة في فرنسا منذ عهد لويس الرابع عشر ومفادها أن تنتهز فرنسا فرصة انهيار الإمبراطورية العثمانية لتستولي على مصر حتى يتسنى لها بذلك

أن تحافظ على مصالحها في شرقي البحر المتوسط ـ وقد خرجت هذه الفكرة إلى حيز التنفيذ في عام ١٧٩٨، حين جاءت إلى مصر حملة بونابرت التي كانت تهدف إلى قطع طرق المواصلات البريطانية إلى الهند وترسيخ أقدام فرنسا في الشرق الأوسط ـ مما فتح صفحة جديدة في تاريخ ما سمي «بالمسألة الشرقية» والصراع الإمبريالي الغربي على العالم العربي.

أما بالنسبة إلى العثمانيين فقد أثبتت هزائمهم أنهم لم يعودوا موهوبي الجانب ـ فقد قل خوف أوروبا منهم بالتدريج منذ تقهقرهم من فيينا في عام ١٦٨٣ ـ ثم جاء صلح قينارجه ليعلن صراحة أنهم فقدوا وصفهم باعتبارهم دولة عظمى، ثم تأكد ذلك من جديد في صلح ياسي. وأدرك العثمانيون أخيراً أنهم بحاجة إلى الإصلاح العسكري الذي يتيح لهم استعادة مكانتهم السابقة. فما دام الغرب، الذي انضمت إليه روسيا مؤخراً، أصبح متفوقاً من الوجهة العسكرية، فقد كان لزاماً على العثمانيين أن يقتبسوا عنه لكي تتسنى لهم مقاومته. وهكذا أصبح الاقتباس عن الغرب الذي بدأ في أوائل القرن الثامن عشر أكثر مساساً مما كان عليه في أي وقت مضى.

الفصل السادس

حركة الإصلاح العثماني
والتنظيمات الخيرية

لم ينقطع الاتصال على الإطلاق بين العثمانيين وأوروبا ليس فقط في حيز الاتصالات الرسمية التي توفرها الحرب والدبلوماسية والتجارة، بل أيضاً في مجالات أخرى. وقد سبق للعثمانيين اقتباس نواحي التقدم العسكري والبحري واقتبسوا عن أوروبا بعض إنجازاتها في مجال العلوم الجغرافية والطبية. ولكن ضاق نطاق الاحتكاكات بين الطرفين بعد القرن الخامس عشر، مما أوجد بينهما هوة في المجالات التقنية والذهنية والنفسية مرجعها الفرق بين التقدم الغربي في مجالات العلوم والاقتصاد والفكر وبين جمود الشرق. ففي الوقت الذي كان فيه الغرب يفك عقال العقل من إساره ويدخل عصر النهضة والكشوف الجغرافية والإصلاح الديني ويشهد نمو الروح القومية ويوسع أسس السلطة ومهام الدولة ويركز الإدارة ـ ويوحد القوانين وينظم استثمار موارد الدولة ويبني الطرق ويطور المواصلات وينشر التعليم ويشجع العلوم والأساليب العلمية ـ في هذا الوقت كانت الدولة العثمانية تسعى إلى محاولة حماية أملاكها من أخطار التوسع الغربي عن طريق الانغلاق المقصود به الدفاع عن النفس[1]، على حين أن أوروبا آثرت الطرق

(١) حرمت الدولة دخول السفن المسيحية إلى البحر الأحمر، خاصة وأن بعض البرتغاليين كانوا قد أعلنوا رغبتهم في نبش قبر الرسول في المدينة المنورة.

المحيطية الطويلة على طرق الشرق الأوسط التقليدية مما جعل البحر المتوسط يفقد قسطاً كبيراً من أهميته القديمة بعد أن كانت عبر التاريخ القديم والوسيط أداة الاتصال الحضاري بين الشرق والغرب.

وقد سبق أن رأينا أن العثمانيين قد تنبهوا إلى حاجتهم إلى الإصلاح بعد تراجعهم عن فيينا وتوقيع معاهدة فارلوفجة. فقبل هذا التاريخ عزا المصلحون العثمانيون ضعف الدولة إلى اضمحلال نظم العصر الذهبي، وبالتالي كان علاجها - في رأيهم - يستلزم إعادة هذه النظم إلى ما كانت عليه باستئصال الفساد واللجوء إلى سيف الجلاد ومصادرة الأملاك التي تم الحصول عليها بوسائل غير مشروعة. أما وقد تنبه الساسة العثمانيون إلى أن ضعف الدولة مرجعه عدم مسايرتها لنواحي التقدم التي شهدتها أوروبا، فإنهم رأوا ألا مناص لهم من الاقتباس عن الحضارة الغربية وبخاصة في المجالات العسكرية دون أن يدروا أن فتح الباب أمام تسلل الحضارة الغربية إلى أجهزة الدولة سيفسح المجال بمرور الزمن لإصلاحات أخرى لا تقتصر على النواحي العسكرية وحدها، وهي العملية التي كانت نتيجتها المنطقية محاولة كمال أتاتورك - بعد انتصار الحركة الوطنية في أعقاب الحرب العالمية الأولى - إلحاق ما تبقى من الدولة العثمانية بالمجتمع الأوروبي.

ولا شك أن التردد والتأخير اللذين شابا حركة التحديث في الإمبراطورية العثمانية - كانا مرتبطين بكون الدولة العثمانية حتى القرن العشرين إمبراطورية تشتمل على أمم تنتمي إلى ثقافات مختلفة وبأن الأسرة الحاكمة ما لبثت أن أصبحت البؤرة الوحيدة للولاء العام. يضاف إلى هذا أن البنيان الفوقي للإمبراطورية كان لا يزال مرتبطاً بالشريعة الإسلامية التي لا يمكن تغييرها. وهذا البنيان السياسي - الديني هو الذي تمخض في نهاية المطاف عن وظيفة السلطان - الخليفة التي أخذت تبرز من بعد توقيع معاهدة كوجوك فينارجة وما لبثت أن أصبحت لها أهمية قصوى في عهد السلطان عبد الحميد الثاني.

وسرعان ما اتضحت ثلاثة مقومات لجهود الإصلاح في القرن الثامن عشر نجملها فيما يلي:

(١) أن معظم إلهام حركة الاقتباس عن الغرب كان يستوحى من مصادر وأنماط فرنسية، وذلك على اعتبار أن فرنسا كانت تجسد الحضارة الغربية ولأنها كانت الحليف التقليدي للدولة العثمانية.
(٢) أن معظم جهود الإصلاح قد انصبت على تحسين التدريب العسكري والأساليب والتنظيمات والأسلحة الحربية.
(٣) كان يمكن للإصلاح أن يستثير ردود فعل ـ عنيفة في بعض الأحيان ـ من جانب أصحاب المصالح المكتسبة. وكان من الممكن تبرير ردود الفعل هذه لدى الرأي العام العثماني بأن مثل هذه الإصلاحات مستوحاة عن «الكفار».

وفي عام ١٧٧٤ أثبتت الهزيمة المخزية أمام روسيا بصفة نهائية تفوق أسلحة الغرب، مما أدى إلى استئناف أنماط الإصلاح التي كانت قد بدأت في أوائل القرن الثامن عشر والسير بها صوب نهاياتها المنطقية: فقد جرى استخدام مستشار عسكري فرنسي جديد ـ هو البارون دي توت المجري المولد الذي عمل ضابطاً في الجيش الفرنسي ـ قرب نهاية الحرب لتدريب فرقتي المدفعية والمهندسين. ومن المثير للانتباه أن دي توت لم يعتنق الإسلام مثلما فعل بونفال ـ وقد وفد إلى الآستانة في عام ١٧٥٥ لتعلم اللغة التركية، ثم عمل لما يقرب من عشر سنوات مبعوثاً للسفارة الفرنسية ومفتشاً للمؤسسات التجارية الفرنسية في شتى أنحاء المشرق. وقد عينه السلطان مصطفى الثالث مستشاراً للإصلاحات العسكرية وكلفه بإنشاء فرقة مدفعية على أن تلحق بها مدرسة للهندسة، وظل يواصل عمله بهذا الصدد حتى عام ١٧٧٦ حين عاد إلى فرنسا ودخل في خدمة الملكية إلى أن أنهت الثورة الفرنسية خدماته في عام ١٧٩٠.

ومن الأعمال الهامة التي أنجزها دي توت إنشاؤه في عام ١٧٧٤ فرقة جديدة للمدفعية سريعة الطلقات تضم ٢٥٠ جندياً وضابطاً ـ وقد

زودته السفارة الفرنسية بالمال وببعض المدافع الخفيفة، ثم قام بتدريب الفرقة على أساليب استعمال المدفعية الحديثة. كما بنى مصنعاً لهذه المدافع وأنشأ مدرسة للرياضيات الحديثة كانت في مجملها صورة من مدرسة الهندسة السابقة، ونمطاً لمدرسة هندسة الجيش التي أنشأها سليم الثالث فيما بعد. وأنشئت مدارس عسكرية حديثة وأعيدت المطبعة وجرت ترجمة المزيد من الكتب الفرنسية العسكرية والتقنية، ووفدت إلى الآستانة أعداد متزايدة من الغربيين ـ وبخاصة الفرنسيين ـ ممن جاؤوا في مهمات رسمية وغير رسمية. ورحب الصدر الأعظم خليل حامد بكل هؤلاء، خاصة وأنه كان ميالاً إلى الأخذ بالإصلاحات المستوحاة عن الغرب. ولكن المحافظين، وقد أفزعهم تدفق الرجال والأفكار من «دار الكفر»، كما أفزعتهم شواهد سعي فرنسا إلى السيطرة على شرقي المتوسط عزلوه من منصبه ثم قتلوه ـ وقد وضع على جثته شعار يدمغه بأنه «عدو للشريعة والدولة».

السلطان سليم الثالث:

وقد أدت الحرب الجديدة التي نشبت مع النمسا وروسيا في عام ١٧٨٧ إلى هزائم جديدة ـ لهذا ووجه سليم الثالث حين تولى العرش في عام ١٧٨٩ بنفس المشاكل القديمة: تفوق الغرب والاتجاه المحافظ لدى شعبه، وإن يكن سليم بطبعه ميالاً للإصلاح بحيث لم يتردد في الأخذ ببعض الأنماط الغربية. فحين تولى العرش كان شاباً سنه ٢٧ سنة، على قدرات عظيمة وروح عالية، مما جعل شعبه شديد الحماسة لتولي أمير نشط يبشر بإنقاذ الإمبراطورية مما كانت تعاني منه. وقبل أن يتولى سليم الحكم كان عمه ـ السلطان عبد الحميد الأول ـ يحسن معاملته ويسمح له بقدر من الحرية يفوق ما كان يسمح به عادة لأمراء آل عثمان منذ عهد سليم الثاني. وكان من أشد المقربين إليه طبيب إيطالي اسمه لورنزو حصل سليم منه ومن غيره من الأوروبيين على معلومات عن دول أوروبا الغربية: مؤسساتها المدنية والعسكرية وأسباب تفوقها على العثمانيين. بل إن سليم أجرى مراسلات ـ عن طريق وسيط مخلص اسمه إسحق بك ـ مع الملك

الفرنسي لويس السادس عشر ووزيريه فرجين ومونموران، بهدف استقاء معلومات سياسية من قادة ما، اعتقد سليم أنها أرقى دول الفرنجة. كما أرسل إسحق بك إلى فرنسا لكي يزوده بالمعلومات عن إجراءات الدولة وتنظيم الإدارة، وراسل كثيراً من الساسة الذين عملوا مع والده السلطان مصطفى الثالث ـ وعمه السلطان عبد الحميد الأول، وظل يراسل لويس السادس عشر إلى أن قامت الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ وهو نفس العام الذي تولى فيه سليم. كل ذلك يلقي ضوءاً على حب سليم للإصلاح، وهو الحب الذي أفقده عرشه وحياته في النهاية. فلقد كان يدرك ألوان الفساد المستشرية في الدولة ـ ويقال إن والده كان قد ترك له مذكرة (قام سليم الشاب بدراستها بعناية وأبدى احترامه نحوها) استعرض فيها أهم أحداث عهد مصطفى الثالث سيء الحظ، وناقش تدهور الإمبراطورية وأبرز المساويء المتفشية في أجهزة الدولة وبين كيفية استئصالها من الجذور. وكل هذا مما جعل سليم، بعد اعتلائه العرش متحمساً للإصلاح، ولو أن الحرب التي وجدها مندلعة بين الدولة العثمانية من جهة وبين روسيا والنمسا من جهة أخرى كانت تتطلب كل اهتمامه في بداية فترة حكمه العاصفة. حقيقة إن الدولة عانت في بداية حكمه كثيراً من الهزائم والثورات: فقد فقدت جيوشاً وأساطيل وولايات. إلا أن روحاً جديدة سرت في حكامها وساستها ولم تخمد برغم ما اعترضها من عقبات. وحقيقة أيضاً أن الساسة الاتراك القدامي لم يشفوا غليله للمعرفة لأنهم لم يكن لديهم ما يزودونه به، إلا أنه أخطأ في اتجاهه إلى فرنسا التي كانت تموج بكافة النظريات، في حين أن لويس السادس عشر ورجاله كانوا من التخبط بحيث لم يكونوا ليفيدوا سليمًا الذي كان عليه أن يتبين أن ما يفيد البلدان المسيحية لا يمكن أن يطبق على العثمانيين، على الأقل حتى يطرحوا كرههم لكل ما هو جديد أو لكل ما يتصل بالمسيحيين. على أنه كان قد تعرف على الإصلاحات التقليدية على يد والده مصطفى الثالث الذي أطلعه على التدريبات التي كانت تجريها فرقة المدفعية والبنادق الجديدة تحت إشراف دي توت وغيره. وبعد تولي عمه جرى عزله في القصر، وإن يكن

ذلك لم يحل دون اكتسابه المعلومات عن العالم المحيط به من خلال عبيده وأصدقائه وطبيبه البندقي الذي كان يتلقى رواتب من السفارتين الفرنسية والنمساوية. ورغم شعوره بشدة الحاجة إلى الإصلاح، إلا أن مفاهيمه كانت تقليدية: فمن رأيه أن مرجع اختلال أحوال الإمبراطورية هو أن المؤسسات التقليدية لم تعد تسير كما ينبغي ـ ومن ثم وجب القضاء على المفاسد والعجز وإعادة النظام والخدمة إلى ماكانا عليه، وحين تقضي الضرورة لا بد من قبول الأسلحة والأساليب الحديثة وإنشاء وحدات عسكرية جديدة يجري عزلها عن الوحدات القديمة حتى لا يختل توازن المجتمع العثماني.

وهكذا شهد عهد سليم الثالث بدايات التعليم العسكري الغربي وما ارتبط به من استيراد المعرفة من أوروبا. وفي عهده أيضاً نشبت الثورة الفرنسية بكل ما صحبها من عواصف ضخمة في الأفكار السياسية وفي التوازن الأوروبي[١]، كما جرت كثير من التعديلات على خريطة أوروبا وهي التعديلات التي مس بعضها الإمبراطورية العثمانية. ومن أهم الأحداث التي مست الإمبراطورية العثمانية من جراء الثورة الفرنسية احتلال نابليون بونابرت لمصر، مما أوضح من جديد تفوق أوروبا العسكري ووفر نموذجاً فرنسياً للاقتباس عن الغرب، وهو النموذج ـ الذي قيض له أن يلهم محمد علي بكثير من الإصلاحات التي أجراها في مصر. كما أن تقلبات الثورة الفرنسية جعلت الآستانة تغص بعدد كبير من الفرنسيين الذين نشروا أفكاراً جديدة عن الحرية وقدموا المساعدة العسكرية للعثمانيين، ولو أن هؤلاء الأخيرين لم يتحمسوا كثيراً لكل هذا وبخاصة بالنسبة إلى حق الثورة على الملوك والاتجاه العلماني والإلحادي

---

(١) عن تطور المسألة الشرقية في عهد سليم الثالث راجع:

- Shafik Ghorbal, The beginnings of the Egyptian question and the rise of Mehemet Ali.
- Ed. Driault, la Question d'Orient depuis ses origines jusqu'à la paix de Sèvres.
- S. Goriainov, le Bosphore et les Dardanelles.

الذي تمخضت عنه فرنسا القرن الثامن عشر. ورغم ذلك، ورغم تذبذب النفوذ الفرنسي صعوداً وهبوطاً، إلا أن أفكاراً غير تقليدية أخذت تنتشر لدى بعض شباب العثمانيين، بل وفي الباب العالي والقصر.

كان سليم الثالث من الأحرار ـ ورغم امتعاضه لإعدام لويس السادس عشر، فإن ذلك لم يثبط عزيمته فيما يتعلق بالاقتباس عن الغرب وبخاصة في المجالات العسكرية، مما نستشفه من المراسيم التي أصدرها منذ توليه الحكم. فهو، حتى أثناء تحديد إقامته في السراي، طلب من لويس السادس عشر أن تساعده فرنسا في إعادة بناء الجيش العثماني واسترجاع الأراضي التي انتزعتها روسيا من أملاك الدولة. وبعد توليه الحكم لم يستطع لمدة ثلاث سنوات أن يجري أي إصلاحات وذلك نتيجة للحرب التي كانت تخوضها الدولة ضد روسيا والنمسا وإن يكن قد رقى عدداً من أصدقاء صباه لتولي بعض المناصب الهامة، مما أوجد هيئة جديدة من الإداريين العسكريين المصلحين الذين كانوا ينتظرون انتهاء الحرب لتنفيذ إصلاحاتهم. وقد وجد إلى جانب هؤلاء من انضموا إلى حركة الإصلاح بناء على رغبة السلطان وأعدوا مجموعة من التقارير المتصلة بأوضاع الإمبراطورية وما يجب عمله لانقاذها، وقد ركزت معظم هذه التقارير على الإصلاح العسكري وأشارت إلى ضرورة إعادة وجاق الإنكشارية وغيره من الفرق إلى تنظيمها الأول، وأن تتوفر للجيش أسلحة حديثة وأساليب تمكنه من إلحاق الهزيمة بالجيوش الأوروبية، وأن يجري إنشاء فرق جديدة تضطلع بمهام خاصة، وإن يكن عدد قليل من التقارير قد أوصى بضرورة إلغاء المؤسسات العسكرية القديمة وأن تستبدل بها مؤسسات جديدة، واستجابة لروح العصر نجد سليم يشجع إصلاح التعليم وبخاصة في مجال المدارس الحربية، ويقيم سفارات منتظمة في عدد من العواصم الأوروبية ويصادر عدداً من الإقطاعات التي لم يقدم شاغلوها جنوداً ويسخر ريعها لدعم مشروعاته الإصلاحية. كما فكر في تنظيم التعيينات لحكومة الولايات وإلغاء نظام الالتزام، وأبدى ميله إلى إنشاء مجلس استشاري يشترك فيه كبار الموظفين ـ وقد اجتمع هذا المجلس تحت

رئاسته في أوائل حكمه لمناقشة الإجراءات الإصلاحية. إلا أن أهم أعماله هو إنشاء «الجيش الجديد» الذي أدى إلى خلعه ثم إلى مقتله. فلما أن تخلصت الدولة من مشاكلها الخارجية بعد عقد صلح ياسي (١٧٩٢) ووفاة كاترين الثانية حتى أمكن للعثمانيين أن يلتقطوا أنفاسهم ـ وحينئذ استشار سليم مختلف ساسة الدولة حول وسائل إعادة الإمبراطورية إلى مجدها السابق. وقد أبدى بعضهم تفضيلهم لإصلاح الجيش على النمط الغربي، على حين أقترح آخرون العودة إلى أحكام قوانين سليمان القانوني على اعتبار أنها لا بد أن تعيد أمجاد حكمه. على أن سليم لم يتردد في إجراء تغييرات في كل إدارات الدولة. فقد كان يرى إلغاء النظام الإقطاعي بهدف التخلص من مساوئه والحد من سلطة حكام الأقاليم بهدف تحسين الإدارة، وإلغاء نظام الالتزام والحد من سلطة الصدر الأعظم وذلك بإرغامه على استشارة الديوان في كل الأمور الهامة. كما شجع نشر التعليم على مدى واسع وعمل على إنعاش الطباعة وترجمة كثير من الكتب الأوروبية وفتح المدارس في شتى أنحاء الإمبراطورية. وسعى إلى تلقين بعض رعاياه تعليمًا سياسياً أفضل بتعيينهم في سفارات دائمة يجري افتتاحها في العواصم الأوروبية الكبري ـ فافتتح سفارات في كل من لندن وباريس وفيينا وبرلين، وإن لم يكن بلاط بطرسبورج لم يستجب لطلب سليم الخاص بتعيين سفير دائم في العاصمة الروسية، وبالإضافة إلى أعمال السفارة كان على السفراء أن يدرسوا نظم البلاد التي يمثلون الدولة فيها وأن يتعلموا اللغات والمعارف والعلوم اللازمة لموظفي الإمبراطورية. ورغم أهمية كل هذه الإصلاحات وغيرها من الإصلاحات التي كانت تستهدف إصلاح الأوضاع المدنية والاجتماعية لرعايا الإمبراطورية، ورغم أن السفراء لم يتأثروا بالغرب في معظم الأحوال، فإن شباب الوظائف الصغري في السفارات سرعان ما احتكوا بالحضارة الغربية ـ وقد لعب بعضهم بعد عودتهم دوراً هاماً في خلق أقلية في الجهاز الإداري تقدر قيمة منجزات الغرب وهي تشبه نظيرتها في القوات المسلحة. إلا أن سليم كان يرى ضرورة إيجاد جيش منظم يمكنه من فرض واستدامة الإصلاحات

الداخلية والدفاع عن الإمبراطورية - وكان يضع نصب عينيه دائمًا نموذج بطرس الأكبر الذي اعتمد على جيش أنشأه على النمط الغربي الحديث، وبه أمكنه أن يقضي على أعدائه الداخليين والخارجيين. لهذا استدعى الخبراء من انجلترا وفرنسا وبروسيا والسويد. ثم صدرت المراسيم الخاصة بإصلاح كل الفرق العسكرية القائمة بما في ذلك الإنكشارية: فعقدت الاختبارات للضباط والجنود وتم الاستغناء عمن لا تثبت كفاءتهم، وبذلت الجهود لإجراء التعيينات بحسب الكفاءة وحدها ومنح الترقيات بحسب الأقدمية بقصد الحد من آثار الرشوة، وصدرت الأوامر للجميع بالانتظام في التدريب وتحسنت الرواتب التي أصبحت تسلم لأصحابها شهرياً ولا تدفع إلا لمن يضطلعون بمهامهم. وأعيد تنظيم السباهية بحيث يقوم عشرهم بالاهتمام بالتيمارات على أن يقوم الباقون بالخدمة العسكرية، واقتصرت الإقطاعيات على المحاربين وحدهم وتم استبعاد محاسيب السراي. وجرى تخفيض أعداد الإنكشارية إلى ٣٠٫٠٠٠ بهدف تحسين كفاءتهم ونظامهم وبذلت جهود لإنتاج بنادق وذخائر على النمط الأوروبي وتوزيعه على الإنكشارية الذين جرى تعويضهم بدفع متأخرات رواتبهم التي زيدت وجرى تسليمها في مواعيدها. ورغم أن هذه الإصلاحات لم تنفذ كما ينبغي وذلك نتيجة لفساد الأجهزة القائمة عليها، فإنها أحرزت بعض النجاح في فرق المدفعية والخمبرجية واللغمبجية[1] والطوب عربجية[2] التي أعيد تنظيمها من أساسها ووضعت تحت إمرة ضباط من شباب العثمانيين الذين جرى تدريبهم على أيدي دي توت والمستشارين الفرنسيين الذين استقدموا بعد عام ١٧٩٤، ففي عام ١٧٩٦ وصل البير دوباييهDubayet إلى الآستانة باعتباره سفيراً للجمهورية الفرنسية، ومعه كثير من قطع المدفعية مع ذخيرتها وتجهيزاتها وعدد من الطوبجية والمهندسين الفرنسيين الذين كانت مهمتهم تدريب الطوبجية العثمانيين والمساعدة في إدارة الترسانات ومصانع صب المدافع. كما اصطحب معه

(١) الذين يبثون الألغام.

(٢) سائقو العربات التي تحمل المدافع.

مدربي خيالة ومشاة لتدريب السباهية والإنكشارية. وسرعان ما بدأ كل هؤلاء تنفيذ المهام الموكلة إليهم. ولكن الإنكشارية والسباهية رفضوا استعمال الأسلحة الجديدة أو القيام بالتدريب الجديد، وما لبث دوبابيه أن توفي بعد شهور قليلة وبارح كثير من ضباطه الدولة العثمانية. والنتيجة هي أن أغلبية الجيش العثماني بقيت على أوضاعها السابقة، مما جعل السلطان سليم يسعى إلى إنشاء قوة مشاة جديدة ـ فقد كان شديد الاهتمام بكبح جماح الإنكشارية الذين كانوا الركيزة الرئيسية لمقاومة الإصلاح (فقد تمردوا في عهد عثمان الثاني (١٦٢٢) ومصطفى الثالث (١٦٢٣) وإبراهيم (١٦٤٨)، وأحمد الأول (١٧٣٠)، ولم يلبثوا أن تمردوا عليه هو (١٨٠٧) وعلى خلفه مصطفى الرابع (١٨٠٨) ـ وكل هؤلاء السلاطين إما خلعوا أو قتلوا على أيدي الانكشارية).

لهذا آثر سليم الثالث أن ينشيء فرقة جديدة ـ أطلق عليها اسم «النظام الجديد» ـ توخى أن تتلقى تدريبها على النمط الأوروبي الحديث. ورغم أن هذه الخطوة ووجهت بمقاومة شديدة، وبخاصة في البلاط، إلا أن السلطان لم يكترث بذلك وعقد العزم على تنفيذ خطته. ولتمويل الخطة الجديدة أنشئت خزانة خاصة تستمد مواردها من الإقطاعيات المصادرة، والضرائب الجديدة التي فرضت على المشروبات الروحية والتبغ والبن وغير ذلك وما أن أنشئت فرقة «النظام الجديد» حتى جرى تدريبها على النمط الأوروبي وفرض عليها ارتداء الملابس الأوروبية ـ وكان يشرف على تدريبها خبراء جرى استقدامهم ليس فقط من فرنسا بل أيضاً من انجلترا وبروسيا. وقد أدى إنشاء الفرقة إلى ظهور عنصر اجتماعي جديد قوامه صغار ضباط الجيش والأسطول الذين تعرفوا على بعض ملامح الحضارة الغربية عن طريق القراءة (فقد تلقنوا لغة غربية واحدة على الأقل كانت عادة هي اللغة الفرنسية) والاحتكاك الشخصي، واعتادوا اعتبار الخبراء الغربيين مرشدين وراعين لهم فيما يتعلق باقتباس الأساليب الحديثة. لهذا لم يساير هذا الجيل الجديد من الضباط معاصريهم في احتقار الغرب «الكافر المتبربر»، بل انضموا إلى المطالبين بالاقتباس عن الغرب الذين لم يكترثوا

بمعارضة المحافظين وبمرور الوقت وجد هؤلاء أن الغرب يوفر لهم أشياء أخرى غير الرياضيات والأسلحة وأن إلمامهم باللغة الفرنسية يمكنهم من قراءات أخرى تتعدى نطاق الكتب المقررة.

وبالإضافة إلى فرقة «النظام الجديد» وإدخال إصلاحات تقنية لتزويد قوات السلطان بأسلحة حديثة، فقد أنشئت مدارس فنية لتلقين العثمانيين الشبان علوم الغرب وتقنياته. كما أدخلت على الأسطول إصلاحات شبيهة بتلك التي أدخلت على القوات البرية وجرى توسيع الترسانة الرئيسية بتوجيه من المهندسين الفرنسيين وافتتحت ترسانات في الأقاليم، وجرى إصلاح السفن القديمة وتم بناء عدد كبير من السفن الحديثة وفق آخر طراز في المعمار البحري وطورت دراسات المدرسة البحرية ونظمت العناية الطبية في كل سفينة وطبق نظام الحجر الصحي الذي ما لبث أن عمم في شتى ربوع الإمبراطورية.

ورغم كل ذلك فقد كان سليم وريثاً للمصلحين العثمانيين في القرن الثامن عشر من حيث تكريسه معظم اهتمامه وجهوده للنواحي العسكرية. فلم يدرك هو ومستشاروه أن الإصلاحات التقنية الأوروبية وليدة ثورات اجتماعية واقتصادية وسياسية استمرت منذ عصر النهضة الأوروبية، وأن الحياة العثمانية بأسرها كانت تتطلب الإصلاح وأن الإصلاحات العسكرية تستلزم إصلاحات في النواحي الاقتصادية وفي النظام التعليمي وإدارة القضاء وتطوير القانون بهدف مواجهة متطلبات الحياة العصرية وإعادة تنظيم الإدارة العامة وإضفاء الكفاءة عليها ـ وكل هذه النواحي التي كانت تتطلب التغيير كانت من التداخل بحيث أن كلا منها كانت تؤثر في الأخرى. وهكذا لم تتوفر جهود عامة لتحديث الحكومة والاقتصاد والمجتمع، بل لم تبذل سوى محاولات فردية لمواجهة المشكلات القديمة بالأساليب التقليدية. وأهم من هذا أن الدولة لم تكن لديها ميزانية عامة، الأمر الذي تمخض عن الفوضى الاقتصادية الدورية واستقلال موظفي الحكومة النسبي بحيث كانوا ينفقون كما يحلو لهم دون أن يكون عليهم إشراف إداري أو مالي. ولم

يواجه سليم هذه المشكلة بوضع ميزانية للدولة، بل إنه حاول إعادة الكفاءة للنظام القديم بالقضاء على الرشوة ومحاباة الأقارب بحيث جرت التعيينات والترقيات بحسب الكفاءة، كما خفضت الهدايا التي كانت تدفع للسلطان لدى تولي الوظائف العامة.

وبمرور الوقت شعرت جماهير العثمانيين بالغرب بعد دخول التكنولوجيا والأساليب العسكرية الغربية، بل وكثير من أفكار الغرب، إلى داخل الدولة العثمانية. كما أن مبعوثي الدولة الدائمين إلى الغرب قد أثّروا هم الآخرون عن طريق تقاريرهم التي تعرضت لكل ملامح الحضارة الغربية، هذا برغم أن المبعوثين والسفراء العثمانيين لم يفهموا الأساليب الغربية كما يجب وأن تقاريرهم لم يطلع عليها سوى عدد قليل من العثمانيين العاملين في السراي. وإلغاء إصلاحات سليم بعد خلعه في عام ١٨٠٧ مما يدل على أنه لم يجد المساندة القوية من جانب أنصاره وأن الافكار الغربية لم تتغلغل بما فيه الكفاية. فالأحقاد القديمة كانت لا تزال قوية بحيث كان المسيحيون موضعاً للتجنب، بل والاحتقار. كما أن العثمانيين كانوا بخداعهم لأنفسهم يرفضون كل تجديد يأتيهم من الغرب الذي كان مثاراً للشك، فذكريات انتصاراتهم الأولى كانت لا تزال ماثلة بحيث كانوا لا يزالون يعتقدون أن باستطاعتهم معاقبة «الكافر» الذي قد تسول له نفسه الاعتداء على أراضي السلطان.

أعيان الأقاليم:

ومما أمعن في عرقلة الإصلاحات التي قام بها سليم الثالث ما واجهه من مشاكل داخلية وخارجية امتصت قدراً كبيراً من نشاطه. فإلى جانب اشتداد سطوة أعيان الأناضول والعالم العربي، ظهر نظراء لهم أشد بأساً في الولايات الأوروبية، مما كبد الحكومة العثمانية كثيراً من النفقات وضعضع هيبتها وأرغم السلطان على إرسال قواته لمحاربتهم.

وبروز الأعيان في هذه الفترة مرتبط بالتطورات الاجتماعية التي

شهدتها الدولة عبر تاريخها. فالأعيان والأشراف - الذين وجدوا في المدن منذ القرن الرابع عشر - كانوا أكثر سكانها نفوذاً، وكانت الحكومة العثمانية تتصل بهم باستمرار بشأن المسائل التي تمس سكان المدن بصورة مباشرة. أما الأعيان الذين برزوا في القرن الثامن عشر فقد سدوا العجز في الرجال الذي كانت تواجهه الدولة بصدد أراضيها وتحصيل ضرائبها. ويبدو أن بروزهم قد ارتبط بعاملين رئيسيين: فهناك زعماء الطوائف القدماء الذين كانوا يضطلعون بمسؤولية الإدارة المحلية والنظام والأمن، كما ارتفع شأن رجال من أرباب الأعمال من كل قطاعات المجتمع، بما في ذلك الفلاحون والجنود العاديون الذين استفادوا من فرص إدارة الأراضي وتحصيل الضرائب، وبمرور الزمن كانو يشرفون على مزاد الضرائب وتحولوا إلى ملتزمين، كما برزوا باعتبارهم من أهم عناصر إدارة المدن بل وبعض المناطق صغيرة المساحة، وقد رأت الحكومة أن تقر هذا النمو الاجتماعي الطبيعي باعتباره نظاماً إدارياً (أعيانلك) وأخذت تصدر براءات لمن خلعت عليهم هذه الصفة، وإن وجد كثير من الأعيان الذين كانوا يزاولون أعمالهم دون براءة حكومية متحدين بذلك التقاليد المقررة للسلطة. ومما يجدر الالتفات إليه أن الأعيان قد انتزعوا كثيراً من المهام التي كان يقوم بها السباهيون في السابق فيما يتعلق بإدارة الأراضي وجباية الضرائب، وإن اختلفوا عن سباهي الماضي الذين كانت تعينهم الحكومة في كونهم قد انبثقوا عن المجتمع ككل بالركون أحياناً إلى مهاراتهم وتبؤوا مركز القيادة بسبب ثرواتهم ونفوذهم في المجتمع.

وكان مركز العين يتأكد طالما يعمل تحت إشراف موظفي الحكومة المركزية في المنطقة (وهم عادة السنجق بكوات) ولا يتعدى السلطة المخلوعة عليه. ولكن هذه العلاقة بين العين والسلطة المركزية كانت تتضمن نواة صراع خطير، خاصة وأن العين كان يتولى الإشراف الفعلي على الموارد الاقتصادية في الريف ويتمتع بنفوذ قوي في المجتمع مرجعه أحياناً كونه المدافع عن السكان المحليين في وجه تعدي صغار موظفي الحكومة. فهو يحترم الحكومة والعرش طالما لا يتهددان مركزه - وكانت له

في الواقع مصلحة قوية في الانتماء قانوناً إلى البناء الاجتماعي ـ السياسي القائم بشرط أن يضمن وضعه الاجتماعي ـ الاقتصادي واستقلاله الذاتي النسبي في الشؤون المحلية. وهذا الاتجاه نحو الاستقلال الذاتي المحلي كان يتعارض مع السلطة المطلقة التي كانت تتمتع بها الحكومة المركزية واهتمامها بالإشراف على الموارد المالية. وقد حدث الصراع الحتمي حين ضعفت الحكومة المركزية نتيجة لحرب ١٧٦٨ ـ ٧٤ وازدادت سلطة الأعيان فكبار الأعيان ـ الذين عرفوا باسم الدرة بكوات (أو سادة الوديان) ـ الذين كان يؤازرهم أعيان أقل أهمية ـ أصبحوا حكام مساحات واسعة من الأراضي ونجحوا في تحدي الحكومة المركزية. وقد شهد عهد سليم الثالث صراعاً مستمراً مع أعيان الأناضول والبلقان. حقيقة إن الحكومة ألغت نظام الأعيانلك رسمياً في عام ١٧٨٦ إلا أنها عجزت عن جباية الضرائب أو جمع الجنود بحيث اضطرت إلى إعادته في عام ١٧٩٠. وهكذا بدأ للأعيان أن وضعهم الاجتماعي أصبح في خطر طالما لا يحظى بالاعتراف القانوني، في حين أن السلطان ورجال الإدارة العليا قد أيقنوا أن الأعيان كانوا يهددون سلطة الحكومة بما لهم من قوة اقتصادية ونفوذ في المجتمعات المحلية.

وعلى حين أن بعض الأعيان رحبوا بتقوية الجيش في عهد سليم الثالث على اعتبار أن ذلك من مستلزمات الدفاع عن الدولة ووضعهم هم، إلا أن أعيان آخرين عارضوا فكرة «الجيش الجديد».[1] ولقد أرغمت حرب ١٧٨٧ ـ ٩٢ الحكومة على مزيد من الاعتماد على هؤلاء الأعيان طلباً للقوات المسلحة مقابل منحهم وظائف رسمية مكنتهم من تشديد قبضتهم على مناطقهم ـ وما انتهت الحرب حتى استحال على السلطان أن يفرض عليهم سيطرته، وهكذا سيطر علي باشا والي ألبانيا على معظم ألبانيا الوسطى والجنوبية وشمالي بلاد اليونان مستغلا انشغال الدولة بحروب الثورة الفرنسية. كما برز بسفان أوغلوعثمان باشا ـ أحد البشناق

(١) Karpat, The stages of Ottoman History, pp. 90—94.

الذين اعتنقوا الإسلام ـ في حوض نهر الدانوب وسيطر على ودين وصوفيا ونكوبوليس ويلفنا وكان يحلم بإحياء الإمبراطورية البلغارية القديمة على أن تكون الآستانة عاصمة لها[1]، وما لبث أن أصبح أقوى الأعيان وأغار على العرب وولاشيا واجتذب إلى خدمته آلافاً من قطاع الطرق والإنكشارية ورفض دفع الضرائب أو الاعتراف بسلطة الحكام الذين عينهم السلطان وعارض الإصلاحات الجديدة وتعاون مع من شقوا عصا الطاعة في البوسنة. ورغم أن حقي باشا ـ حاكم الروميللي ـ استطاع أن يهزم باسفان أوغلو وأعوانه وأن يعيد الأمن والنظام إلى معظم مناطق الروميللي، إلا أن جهوده فشلت بسبب العراقيل التي أثارها خصوم الإصلاح في الآستانة وبدء حرب جديدة مع فرنسا (١٧٩٨) بسبب حملة بونابرت على مصر، ومما أرغم السلطان على عقد الصلح مع الأعيان ومنحهم صلاحيات غير محدودة بهدف ضمان مساعدتهم له ضد أعداء الإمبراطورية.

معارضة الإصلاحات:

على أن إصلاحات سليم الثالث شقت طريقها وإن ببطء برغم كل هذه العراقيل. فقد تلقى الطوبجية تدريباً جيداً على أيدي الضباط الفرنسيين وبدأوا يحتلون مكانة أبرز من تلك التي كان يحتلها الإنكشارية. وقد بلغ تعداد قوات الجيش الجديد ٦٠,٠٠٠ مقاتل برزت كفاءتهم في المقارنة بالقوات التقليدية: فهم كانوا السبب الرئيسي في فشل نابليون في الاستيلاء على عكا، كما أبلوا بلاء حسناً في المعارك التي أدت إلى خروج الفرنسيين من مصر. هذا إلى أن هذه القوات قد أثبتت كفاءتها حين قضت على بعض عصابات اللصوص التي خربت بلغاريا ورومانيا وحين هزمت الإنكشارية الذين حشدهم حكام هاتين الولايتين لمقاتلتهم. وبعد أن اعتنق عدد قليل من الباشوات آراء السلطان اتخذ سليم في عام ١٨٠٥ الخطوة الجريئة الخاصة بإصدار مرسوم يقضي باختيار أقوى وألمع شباب

---

(١) Marriott, op. cit. , p. 178.

الإنكشارية وسائر فرق الإمبراطورية للخدمة في «النظام الجديد»[1] كما أصدر أمراً يقضي بإنشاء فرقة (نظام جديد) أخرى في أدرنه على أن يجري جمع رجالها بالتجنيد العام في البلقان. وقد أدى هذا إلى سخط الأعيان الذين خشوا أن يحرموا من أكفأ رجالهم وأن يشتد ساعد الجيش العثماني بحيث يستطيع القضاء على الاستقلال الذي تمتعوا به. لهذا تحالف الأعيان مع القوى المحافظة في الآستانة التي كان يتزعمها حافظ إسماعيل أغا الذي دبر مؤامرة تقضي بزحف زعيم الأعيان - ترسنكلي إسماعيل باشا - على الآستانة بهدف القضاء على السلطان والنظام الجديد. وحين توجهت إحدى فصائل «النظام الجديد» إلي أدرنة في يونية ١٨٠٦ لجمع المجندين وتدريبهم، قاطعها الأعيان ورفضوا تزويدها بالمؤن وهددوا بالزحف على العاصمة في حالة عدم سحبها. وحينئذ تراجع سليم وأمر قوة «النظام الجديد» بالعودة إلى العاصمة وفصل قادتها مما شجع الأعيان - بل إنه وضع قيادة «النظام الجديد» في أيدي معارضيه أملاً في إرضائهم وإن يكن بذلك قد حرم نفسه من وسيلة الدفاع عن نفسه وأغرى خصومه بالعمل على خلعه، خاصة وأن الإنكشارية قد درجوا على مقاومة كل تغيير أو إصلاح من شأنه أن يمس امتيازاتهم ووجودهم، وذهبوا إلى أن ولي الله حاجي بكتاش قد بارك فرقتهم حين إنشأها ودعا لها بالنصر الدائم، وإلى أن بركة هذا الولي ودعاءه يغنيان عن كل تعليم وأخيراً استعان الإنكشارية برجال الدين الذين ذهبوا إلى أن التعليم العسكري من الأمور التي لم يعرفها الإسلام، وأن الفتوحات الإسلامية الكبرى قد تمت دون حاجة إلى مثله، وأن «النظام الجديد» بدعة، وأن كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار، خاصة وأنه من بدع «الكفار»، وأن الأخذ به لا يعدو أن يكون تشبهاً بالكفار، وأن من مبادىء الإسلام أن من تشبه بقوم فهو منهم. وفي نفس الوقت أخذ بعض المصلحين يتبينون مدى زعزعة الإصلاحات العلمانية الجديدة للأوضاع، خاصة وقد جرى تنفيذها دون سياسة

---

(١) Creasy, P. 475.

اقتصادية حكيمة بحيث أن خفض قيمة العملة وتزايد نفقات الحكومة قد أديا إلى تضخم جديد مما جعل الناس يمقتون السلطان والإصلاحات التي اعتبروها مسؤولة عن متاعبهم. وأخيراً فإن تعمد سليم ضرب المصلحين والمحافظين بعضهم ببعض قد حرم المصلحين من السلطة السياسية اللازمة لسند السلطان في حالة نشوب أزمة.

خلع السلطان سليم الثالث:

ونشب التمرد في الروميللي ـ وحين أرسلت إحدى فرق «النظام الجديد» لقمعه لقيت الهزيمة. وحينئذ أمكن للغوغاء والرجعيين أن يوقفوا الإصلاح بحيث اضطر السلطان إلى أن يستغني عن مستشاريه المصلحين وأن يعهد بالصدارة العظمى إلى أغا الإنكشارية. وفي عام ١٨٠٧ تمردت القوات المساعدة ضد ارتداء الملابس الأوروبية، فنشبت ثورة شعبية قضت على دعاة الإصلاح مما أرغم السلطان على إلغاء النظام الجديد. ثم انضم شيخ الإسلام إلى الإنشكارية في التحريض على خلع السلطان لأنه بأعماله الإصلاحية ـ في رأيهم ـ قد خرق المبادىء الدينية التي أقرها القرآن. وتنازل سليم عن الحكم وانسحب بكبرياء إلى مباني «القفص» حيث كرس ما تبقى من حياته لتلقين ابن عمه محمود (الثاني: فيما بعد) طريقة حكم الإمبراطورية وتصوير ما حدث له باعتباره إنذاراً بضرورة علاج ضعف السلاطين إنقاذاً لنفسه وللإمبراطورية. وتولى الحكم مصطفى الرابع مرشح المحافظين الذي سرعان ما أصبح ألعوبة في أيدي من وضعوه في مركز السلطة. ولم يمض وقت طويل حتى صدرت مراسيم تقضي بإلغاء النظام الجديد وكل المدارس والمؤسسات والإصلاحات المرتبطة به: فأعيدت التيمارات المصادرة إلى أصحابها، كما أعيد إلى الخدمة العسكرية من فصلوا منها. وبدأ قتل ضباط النظام الجديد في شتى أنحاء الإمبراطورية ومرت البلاد بعهد إرهاب سادته أعمال الانتقام من كل من ساعدوا سليم بأي شكل من الأشكال. إلا أن شيخ الإسلام الذي تزعم الحركة الرجعية سرعان ما اصطدم بأنصاره، مما اضطره في يونيه ١٩٠٨ إلى الاحتماء

ببيرقدار مصطفى باشا سلستريا والقائد العسكري لحدود نهر الدانوب، الذي كان الوحيد من أنصار الإصلاح على قيد الحياة وفي مركز قوة، وقد تمركز بيرقدار في روسجوق التي جعل منها قاعدة لمقاومة التيار الرجعي واجتذاب كل الهاربين من الآستانة، وعلى حين حاول أنصار سليم الثالث الزحف على العاصمة وتنصيبه سلطاناً من جديد، دخل بيرقدار إستانبول من جديد بجيشه ونفى كل من اشتركوا في خلع سليم والقضاء على «النظام الجديد».

ولكن ما أن استقرت الأوضاع حتى طلب السلطان مصطفى الرابع من بيرقدار العودة إلى الدانوب للدفاع عن الإمبراطورية ـ وحين تباطأ بيرقدار في تلبية أوامر السلطان جرى تدبير مقتل سليم: «وخلان روسجق» (يوليو ١٨٠٨) وما أن قتل سليم حتى جرى خلع مصطفى وقتله ـ وولى بيرقدار محمود (الثاني) في الوقت الذي سيطر فيه الرجعيون على الحكم، أملاً في إعادة «النظام الجديد» دون أن يدري بيرقدار أنه أجلس على العرش رجلاً قوياً استطاع بمضي الوقت أن يقضي على المتمردين وأن يوطد الإصلاحات على أسس عصرية وأن يضع حداً للإصلاح التقليدي، باذلاً كل جهده لإنقاذ الإمبراطورية، فرغم فشل إصلاحات سليم إلا أنها كانت قد مهدت السبيل إلى إدخال الإصلاحات العصرية.

محمود الثاني:

ومحمود يدين ببقائه على قيد الحياة إلى أنه كان آخر من تبقى على قيد الحياة من آل عثمان ومن هذه الصدفة استمد قوته. ورغم أن محمود لم يكن قد تعلم أي لغة أوروبية أو احتك بالغرب بأي شكل من الأشكال، فإنه أفاد من إقامته الجبرية مع سليم الثالث في السراي حيث أطلعه الأخير على خطط الإصلاح. إلا أن السلطان الجديد أرغم في البداية على الانحناء أمام رغبات الإنكشارية المنتصرين، فأمر بإلغاء كل الإصلاحات المستوحاة من «الفرنجة» ولو أنه وجد من العثمانيين من تحمسوا لاجراء إصلاحات شاملة وأرغموا على الصمت إلى أن تحين الفرصة التي تتيح لهم تنفيذ خططهم. وأخيراً فإن محموداً ذاته كان يتذرع بالصبر انتظاراً لساعة

الخلاص من أولئك الطغاة الذين هددوا كيان الإمبراطورية العثمانية. ولكن الفرصة لم تتح له قبل مرور عدة سنوات، خاصة وأن عهده (١٨٠٨ - ١٨٣٩) قد امتلأ بالحروب والتطورات الهامة التي امتصت معظم جهوده: فحروب نابليون قد أدخلت الدولة في أتون الصراع الدولي وبخاصة فيما يتعلق بعلاقاتها مع روسيا إلى أن انشغل نابليون بحملة روسيا مما جعل هذه الأخيرة توقع صلح بوخارست مع الدولة (١٨١٢). كما انشغل محمود بالحركة الوهابية التي شكلت خطراً على أملاكه العربية إلى أن أخمدها محمد علي واليه على مصر في عام ١٨١٨. وما أن تم إخماد الحركة الوهابية حتى واجهت الدولة العثمانية الثورة اليونانية والتدخل الأوروبي الذي تمخض عن منح اليونان استقلالاً ذاتياً ثم استقلالاً تاماً. وأخيراً فقد واجه محمود - حتى نهاية حياته - أطماع محمد علي الذي احتل الشام خلال الثلاثينات وهدد كيان الإمبراطورية العثمانية ذاتها - وبين هذا وذاك واجه محمود الحركات الانفصالية في داخل الدولة: حركة علي باشا والي يانينا وحركة باسفان أوغلو والأعيان (الدره بكوات) في الأناضول[1] والمماليك في العراق والقرمنلية في ليبيا ومختلف عصبيات وزعامات الشام. وقد أمكنه القضاء على كل هذه الحركات وأن يخضع أعيان الأقاليم الذين طردوا من أراضيهم وأرغموا على الإقامة في المدن. ورغم أن مصر واليونان قد استعصيتا على محمود إلا أن ولاة معظم الأقاليم والولايات التي أعيد تنظيمها إلى حد ما قد سلبوا حق الإعدام وأصبحوا أكثر خضوعاً للعاصمة. وكان محمود يقوم ببعض الجولات التفتيشية في الولايات ويخصص بعضها لتفقد الأسلوب المتبع في معاملة المسيحيين.

حقيقة إنه لم يحاول طبع إدارة حكومة الولايات بالطابع العصري، إلا أن اهتمامه بتطبيق العدالة على الأقليات قد اتضح في تصريحاته المتكررة الخاصة بالمساواة بين جميع رعاياه.

---

(١) بعد أن قضى محمود على الأعيان والمتمردين استبدلت باصطلاح «أعيان» الاصطلاحات الآتية «وجوه» و«متعيّنان» و«أرباب الإقتدار».

ويبدو أن محموداً في بداية حكمة قد أرتـأى ما يلي:

(١) أن نجاح الإصلاحات يستوجب شمولها لكل النظم العثمانية والمجتمع العثماني لا أن تقتصر على جوانب معينة في المجال العسكري.

(٢) وجوب تدمير النظم القديمة حتى لا تعترض طريق الإصلاح.

(٣) وجوب توخي العناية في التخطيط للإصلاح وإيجاد الضمانات اللازمة لنجاحها قبل القيام بها. حقيقة إنه اصطنع القوة والحيلة في تحطيم قوة معظم الدره بكوات، الا أنه لم يستطع التغلب على الثورة اليونانية أو محمد علي. وفي البلقان واجه اشتعال الروح القومية لدى ـ الصربيين والرواثيين واليونانيين وتصدي روسيا لإشعال هذه الثورات أمـلاً في تدمير الإمبراطورية العثمانية والوصول إلى المياه الدافئة ـ وكانت النتيجة هي استقلال اليونان وحصول الصربيين على ما يشبه الاستقلال الذاتي وازدياد النفوذ الـروسي في ولاشيا وملدافيـا مما مهـد لاتحادهمـا ثم استقلالها فيما بعد. أما فيما يتعلق بأملاك الدولة في إفريقيا فقد عمدت فرنسا إلى احتلال الجزائر في عام ١٨٣٠ وتطلعت إلى إقامة إمبراطورية إفريقية[١]. وفي وجه كل هذه المصاعب التي استنزفت موارد الدولة في عهده نجده لايني عن محاولة الإصـلاح برغم معـارضة المحـافظين المستندين إلى قوة الإنكشارية، محاولاً الاقتداء بتابعه محمد على الذي استطاع أن يقيم في مصر دولة حديثة ذات إدارات وماليـة وجيش وأسطول وصناعة مما مكنه من إخماد الثورتين الوهابية واليونانية والتطلع إلى أن يلعب دوره في شؤون العالم العثماني. ففي عام ١٨٢٦ أعاد محمود تشكيل قوات «النظام الجديد» إلى جانب الإنكشارية، على أن يقوم بتدريب القوات الجديدة مسلمون لا مسيحيون أو أجانب. ووافق

---

(١) عرضت فرنسا في أواخر العشرينات على محمد علي أن يخضع الجزائر «لحسابها» ولكنه اعتذر عن ذلك حتى لا يثير الرأي العام الإسلامي ويغضب بريطانيا، ولأن أطماعه قد انصبت على المشرق ـ لا المغرب ـ العربي ـ راجع تفاصيل المفاوضات التي جرت بين محمد علي وفرنسا في ـ

G. Douin, Mohammed Ali et L'Expèdition D'Alger.

المفتي ورجال الدين على هذا الإجراء، خاصة وأن السلطان قد أشار في مرسومه إلى أنه يسعى إلى إحياء قوات سليمان القانوني دون إشارة إلى إصلاحات المصلحين.

إلا أن الإنكشارية قاموا بآخر تمرد لهم وأثاروا الجماهير ضد هذا الإجراء الجديد، وبخاصة فيما يتعلق بارتداء القوات الجديدة للملابس الأوروبية. ولكن الشعب وقف ضدهم في الوقت الذي أعد فيه محمود العدة لمواجهتهم مما مكنه من القضاء عليهم (١٨٢٦) بنفس الصورة التي قضى بها محمد علي على المماليك في مذبحة القلعة ـ فيما عرف باسم «الوقعة الخيرية». ولا يمكن تقدير أعداد الإنكشارية الذين تمت إبادتهم، ولكن يبدو أنها كانت حوالي ٤,٠٠٠ في العاصمة وعدة آلاف أخرى جرى القضاء عليها بعد ذلك في مختلف مدن الإمبراطورية[1]. وكان القضاء على الإنكشارية من أهم أحداث التاريخ العثماني ـ فلأول مرة جرى الإصلاح بتدمير مؤسسة قديمة مما جعل في حيز الإمكان تنشيط المؤسسات الجديدة دون عراقيل. وبالإضافة إلى ذلك فإن الطبقة الحاكمة القديمة قد سلبت سلاحها العسكري الرئيسي بحيث لم يعد باستطاعة أصحاب المصالح في إبقاء النظام القديم أن يعرقلوا الإصلاحات باصطناع القوة كما حدث في الماضي. ثم تلا ذلك حل أوجاقات الإنكشارية وتحريم استعمال اسمهم وتحطيم أعلامهم، وإنشاء قوات جديدة أطلق عليها اسم «العساكر المحمدية المنصورة» التي كانت مهمتها ـ حسب ما أعلنه السلطان ـ هي «حماية الدين والإمبراطورية». كما حل السلطان الطريقة الصوفية البكتاشية التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالإنكشارية لعدة قرون. فبعد أن حصل السلطان على تعضيد شيخ الإسلام وكبار رجال الدين أعلن خروج

(١) يذكر محمد عبد اللطيف البحراوي (حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني: ١٨٠٨ ـ ١٨٣٩) ص ١٨٢، أنه تم قتل ما يقرب من ٣,٠٠٠ إنكشاري في العاصمة وفي الأيام التالية شنق منهم ٧,٠٠٠ وطرد من العاصمة ٢٠,٠٠٠ هاموا على وجوههم.

البكتاشية على القانون ودمر زواياهم وشنق علناً ثلاثة من زعمائهم ونفى الباقين ـ وبذلك تمهد السبيل لشتى الإصلاحات التي شهدها ما تبقى من حكمه، وهي الإصلاحات التي سار خلفاؤه في القرن التاسع عشر، بل وفي القرن العشرين، على هديها. ثم انتهز محمود الفرصة لإلغاء آخر وحدات السباهية الإقطاعيين وما تبقى من الإقطاعات العسكرية[1]، ومنذ ذلك الوقت أصبح خيالة الجيش يتقاضون أجوراً.

وما أن تخلص محمود من الإنكشارية حتى أغلق محكمة المصادرة وانتزع من الباشوات حق الحياة والموت إلا بناء على حكم قانوني. كما انتظم في حضور جلسات الديوان ـ وبذلك أحيا هذه العادة التي أهملت منذ أواخر عهد سليمان القانوني. وبالإضافة إلى ذلك فقد قضى السلطان على أكبر مفاسد نظام الوقف بأن وضع دخول الأوقاف تحت إشراف الدولة ولكن دون رصدها لخدمة الأهداف العامة للحكومة. وضم الزعامات والتيمارات للأملاك العامة وبذلك عزز مصادر دخل الدولة ووضع حداً لعدد كبير من ألوان الفساد. وفي فبراير ١٨٣٤ ألغى الفروض التي كان الموظفون العموميون يرغمون السكان على دفعها حين يمرون بالولايات، ونص الفرمان الصادر بهذا الخصوص على بطلان كل جباية للأموال إلا في الفترات نصف السنوية المعتادة، وألغي الأسلوب المتبع في تحصيل الجزية ونص على وجوب جبايتها في المستقبل على يد لجنة مشكلة من القاضي والحكام المسلمين وأعيان الذميين. وجرى تبسيط الحكومة المركزية وتقويتها، كما تم إلغاء عدد كبير من الوظائف الشرفية وضرب السلطان ذاته مثلاً ناجحاً للوعي والاقتصاد حين نظم حاشيته وخدمه وألغى كل الألقاب والوظائف غير المقرونة بمهام محددة.

---

(١) جرى إلغاء نظام التيمار رسمياً في عام ١٨٣١ وإن يكن قد تلاشى في الواقع قبل ذلك. وقد أدى هذا الإلغاء إلى حرمان الدولة في أوائل القرن التاسع عشر من وجود صفوة تركية مسلمة وأيديولوجية مناسبة بإمكانها التصدي للبرجوازية التجارية والزراعية المسيحية في البلقان التي كانت تروج للاتجاهات القومية. وقد احتاجت الدولة العثمانية إلى قرن آخر لكي تكون في يدها صفوة بديلة.

أما الإصلاحات العسكرية فلم تبدأ قبل القضاء على الإنكشارية في عام ١٨٢٦ ـ وحينئذ أنشأ محمود جيشاً جديداً يتولى إمرته قائد عام (ساري عسكر) هو في نفس الوقت ناظر (وزير) الحربية. وكان قوام الجيش الجديد ١٢٠٠٠ جندي في العاصمة وقوات أخرى في الولايات يقوم الجنود بالخدمة فيها لمدة ١٢ سنة. وبعد اعتذار محمد علي عن تزويد السلطان بالمدربين اتجه السلطان إلى أوروبا، فأمدته بروسيا ببضعة ضباط منهم الضابط الناشىء فون مولتكه الذي قيض له في عام ١٨٧٠ أن يتولى إمرة الجيش البروسي الذي هزم فرنسا ومهد لاتحاد ألمانيا، كما تم قبول بعض الطلاب في الكليات العسكرية الألمانية. وكانت معظم مهام فون مولتكه ورفاقه ذات صبغة تقنية ـ مثل رسم خرائط لمناطق الحدود واقتراح إجراء تحسينات على الحصون وتحديث المصانع وإنشاء وحدات عسكرية نموذجية في سلاحي المشاة والفرسان وتدريب الضباط والجنود العثمانيين على استعمال أحدث الأسلحة واستيعاب أحدث التكتيكات. وأعيد تنظيم الأسطول وتعزيزه على أيدي بناة السفن الأمريكان والمستشارين البحريين الإنجليز.

وكما ارتبط التعليم لدى محمد علي بالجيش، فكذلك الحال بالنسبة إلى محمود الذي حاول الاقتداء بواليه الناجح. فقد أرسل محمود البعثات إلى أوروبا ـ في وجه معارضة المتزمتين ـ لتلقي العلوم العسكرية بوجه خاص. واقتدى بمحمد علي في مجال التعليم العام على طريقة الهرم المعكوس، أي بالاهتمام بالمراحل العليا أكثر من اهتمامه بالدنيا. فحرصاً منه على تجنب معارضة رجال الدين آثر عدم البدء بالمستوى الأول الذي توفره «الكتاتيب» بل التقط خريجي الكتاتيب الذين آثروا عدم مواصلة تعليمهم الديني، فأنشأ لهم مدرستين خاصتين توفران التعليم اللازم لالتحاقهم بالمدارس الفنية. وفي هاتين المدرستين كان يجري تعليم القواعد اللغوية والتاريخ والرياضيات لراغبي الالتحاق بالمدارس الفنية العسكرية. أما من كانوا يودون الالتحاق بمكاتب الحكومة فقد أنشئت لهم مدرسة تعليم العدلية ومدرسة التعليم الأدبي حيث كان يجري تدريس اللغتين

العربية والفرنسية والجغرافيا والتاريخ والعلوم السياسية والرياضيات. أما مدرسة المعرفة (مكتبي عرفانية) فقد جرى افتتاحها في الباب العالي لتعليم الكتاب العاملين بالفعل في وظائف الحكومة والراغبين في الترقي وتولي المناصب العليا عن طريق الحصول على تعليم حديث وعلماني. وهكذا أقيمت دعائم النظام التعليمي العلماني الذي انتشر على مختلف المستويات بعد عام ١٨٣٩. كما أحيا محمود المدارس الفنية العليا ـ وكمرحلة أولى بدأ يرسل الدارسين إلى أوروبا لكي يوفروا له معلمي المدارس وضباط الجيش، مقتدياً في ذلك بمحمد علي أيضاً. فقد افتتح مدرسة للطب على نهج مدرسة أبو زعبل في القاهرة ـ وكان الهدف منها تزويد الجيش الجديد بالأطباء، وكان معلموها من الأتراك والفرنسيين، كما كان مدربوها يضمون الكثيرين ممن جرى استقدامهم من أوروبا. وفي عام ١٨٢٨ أعيدت مدرسة الهندسة العسكرية وجرى توسيع مدرسة الهندسة البحرية. وفي أوائل الثلاثينات أنشئت مدرسة موسيقى الجيش، كما أنشئت مدرسة العلوم العسكرية على نمط كلية سان سير في فرنسا، وكان كثير من المشرفين عليها من الفرنسيين ومن ثم كان التعليم فيها يستلزم لغة أجنبية غالباً ما كانت الفرنسية. ورغم أن كل هذه المؤسسات التعليمية بدأت متواضعة، فقد جرت توسعتها وتطويرها في فترة «التنظيمات» حين أخذت تؤتي أكلها.

كما اهتم محمود الثاني بتلقين اللغات الأوروبية لعدد من الأتراك. فحتى عهده كانت الدولة تعتمد في علاقاتها مع الدول الأوروبية على السفارات الأجنبية القائمة في الآستانة ـ وكانت المحادثات والمراسلات تتم على أيدي التراجمة المسيحيين العاملين في السفارات وفي الباب العالي وهم من يوناني الفنار الذين كان منهم ترجمان الباب العالي حتى عام ١٨٢١ حين نشبت الثورة اليونانية فرؤي أن يستبدل به مسلم. وفي عام ١٨٣٣ أنشأ السلطان مكتباً للترجمة في الباب العالي تلته بعد ذلك مكاتب مشابهة في شتى إدارات الحكومة. وفي عام ١٨٣٤ أعاد محمود افتتاح سفاراته في العواصم الأوروبية وكانت قد أغلقت على أثر خلع سليم الثالث، وفي

هذه السفارات جرى تدريب مصلحي القرن التاسع عشر، ومنهم مصطفى رشيد الذي كان سفيراً في باريس (١٨٣٤) وعالي الذي كان يعمل في سفارة فيينا (١٨٣٦) وفؤاد الذي عمل في سفارة بلاده في لندن (١٨٤٠)- بل إن أبناء من أتيح لهم العمل في السفارات العثمانية في أوروبا قد تعلموا اللغات الأوروبية ثم ما لبثوا أن تولوا مناصب هامة في الدولة. وبالإضافة إلى هذا فقد أصبح مكتب الترجمة - الذي كانت تلقن فيه اللغة الفرنسية والتاريخ والرياضيات وغير ذلك - مركزاً لتدريب كثير من الساسة العثمانيين في القرن التاسع عشر، وقد شكل هؤلاء الرجال نخبة جديدة - تتقن اللغة الفرنسية - برزت في نطاق السلك البيروقراطي. وكان هذا الانقسام الذي طرأ على السلك البيروقراطي شبيهاً بنظيره في رتب الجيش العليا: فهناك من تلقوا تعليمهم على النمط الغربي وألموا بلغة أوروبية، وهؤلاء كانوا يختلفون عمن تلقوا تعليمهم ومرانهم وفق الأنماط التقليدية الشرقية. وهكذا أصبح المجتمع العثماني أقل تماسكاً عن ذي قبل - حقيقة لقد ظل الانقسام التقليدي بين الطبقة الحاكمة وبين المحكومين، إلا أن الفلاح الأمي في الريف أصبحت تعزله عن نخبة كانت تستمد أنماطها من الغرب هوة أوسع من تلك التي فصلته في السابق عن البيروقراطيين التقليديين.

وإلى جانب ذلك حاول السلطان إصلاح أجهزة الدولة المركزية. فقد سبق أن ألمحنا إلى الغاء مكتب المصادرة بعد القضاء على الإنكشارية. ورغم أن هذا الإجراء أضر بالخزانة العامة إلا أنه منح الموظفين المدنيين قدراً من الأمن على أرواحهم وأملاكهم وسهل إدارة الأعمال العامة والخاصة. وفي عام ١٨٣١، وهو نفس العام الذي ألغيت فيه التيمارات وضمت إلى أملاك السلطان، أجري أول إحصاء ومسح للأراضي في العصر الحديث بهدف تنظيم التجنيد وتقدير الضرائب. كما وضع السلطان الأوقاف تحت إشرافه بدلاً من بقائها تحت إشراف المفتي ورجال الدين - فأنشأ إدارة (تحولت فيما بعد إلى وزارة) للأوقاف. ورغم أن هذه الخطة لم تحظ بالنجاح المرجو، وذلك بسبب سوء التصرف في إدارة

الأوقاف، إلا أنها وجهت ضربة شديدة إلى نفوذ رجال الدين بحيث لم يعودوا يجدون من سلطة السلطان. كما وجهت موارد الأوقاف في عهده وعهود خلفائه لخدمة أغراض الدولة بحيث أن كثيراً من المساجد والمؤسسات الدينية لم تعد تجد ما يكفيها من النفقات. وقد أجرى محمود تحسينات على المواصلات فأنشأ كثيراً من الطرق الجديدة، وما لبث أن أدخل البرق وأنشئت السكة الحديدية لتحكم قبضة السلطة المركزية على الأقاليم. كما أنشأ جريدة رسمية (تقويم وقائع) وإدارات (أو وزارات) جديدة لتحل محل المؤسسات القديمة ـ وحين شغل هذه الوظائف أبناء الجيل الجديد فيما بعد، نجدهم يضفون على الإدارة قدراً من الكفاءة طالما افتقدته. وهكذا نجد في الدولة للمرة الأولى وزيراً للخارجية وآخر للداخلية وثالثاً للخزانة. وكان من المتوخى أن يكون مجلس الوزراء شبيهاً بمجالس الوزراء الأوروبية وأن يكون الصدر الأعظم الوزير الأول بدلاً من كونه نائباً للسلطان الذي يتمتع بسلطة مطلقة. على أن مجلس الوزراء هذا لا يشبه نظيره الحالي، إذ كان باستطاعة السلطان أن يقيل الوزراء دون أن يقيل الصدر الأعظم. وفي عام ١٨٣٨ أنشأ محمود مجلس الأحكام العالية الذي كان مسؤولاً عن مناقشة وإعداد اللوائح الجديدة (وقد تحول هذا المجلس في عام ١٨٦٨ إلى مجلس للدولة ـ وكان أول مجلس يدخله غير المسلمين). وبذل محمود جهوداً متواصلة للقضاء على الرشوة وصرف مرتبات ثابتة مناسبة لكل الموظفين الذين حصلوا على مزيد من الأمن بعد إلغاء حق السلطان في مصادرة أملاكهم. كما أصدر إليهم الأوامر بارتداء السراويل الأوروبية (البنطلونات) والأحذية السوداء، والمعاطف الطويلة (الإسطمبولية) والطربوش الذي حل محل العمامة. وقد جرى إدخال الطربوش إلى الدولة العثمانية في عام ١٨٢٧ على يد القبطان باشا خسرو محمد باشا الذي اشترى عدداً من الطرابيش وأجرى استعراضاً لرجاله وهم يرتدونها أمام السلطان الذي أعجب بهذا التجديد فقرر إجبار الموظفين والجنود والبحارة على ارتدائه. وقد جعل محمود من نفسه نموذجاً لاقتباس مظهريات الغرب، فطور لباسه بحيث يظهر بمظهر العواهل الأوروبيين

وقص لحيته وارتدى الطربوش والأسطمبولية والبنطلون وبدأ يظهر أمام الجماهير واضعاً حداً لانعزال السلاطين السابقين. وكان أول سلطان يشهد الاحتفالات العامة والكونسرتات والأوبرات وحفلات رقص الباليه التي كانت تعرض في بعض السفارات الغربية. كما استقدم الموسيقيين الأوروبيين وأنشأ فرقته الموسيقية الخاصة التي أصبح بإمكانها أن تقدم كونسرتات لضيوفه الأوروبيين. وكان اشتراك السلطان في حضور اجتماعات كبار موظفيه ـ وبخاصة في الديوان ـ فرصة لتوفير نموذج للملبس والسلوك سرعان ما سار الوزراء على منواله. وسرعان ما ظهر الوزراء والبيروقراطيون والضباط وهم يرتدون الملابس الأوروبية والطربوش الذي أصبح ارتداؤه إجبارياً منذ عام ١٨٢٩ بالنسبة إلى المدنيين والعسكريين، بحيث لم يسمح بارتداء العمائم والملابس التقليدية إلا للموظفين الدينيين في مختلف الطوائف (الملل) الدينية. وبدأ السلطان يتعلم اللغة الفرنسية التي أصبحت من لوازم الارتقاء في سلم النخبة الوظيفية الجديدة، كما ازداد اتصال العثمانيين بالأجانب، على حين بقيت المؤسسة الدينية دون إصلاح ـ وبذلك وفرت ركيزة للاتجاهات المحافظة في المجتمع العثماني وإن تكن قد فقدت كثيراً من أهميتها السابقة.

رغم أن كثيراً من إصلاحات محمود لم تصادف سوى نجاح جزئي، ورغم طابع السطحية الذي اتسمت به عملية الاقتباس عن الغرب، التي لم ترتكز على مستلزماتها من التعليم العام والإنتاج الاقتصادي، فإن التغييرات التي أجراها كانت ذات نتائج هامة: فقد انفسح المجال لحركة الاقتباس عن الغرب، وتم القضاء على مراكز السلطة القديمة. بحيث اختفت الإنكشارية وتضعضعت قوة أعيان الأقاليم وانهار نفوذ الطريقة البكتاشية وضعفت قوة «العلماء» الذين سحبت منهم المهام الرسمية التي كانوا يمارسونها كما سحبت منهم إدارة موارد الأوقاف التي خضعت للتفتيش الحكومي. والنتيجة هي أن سلطة الحكومة المركزية بعد عهد السلطان محمود الثاني أصبحت أقوى مما كانت عليه من قبل وتمركزت في القصر والباب العالي. فقد تمتع محمود في أواخر عهده بسلطة شخصية قوية.

فكان يسيطر على البيروقراطية الجديدة التي أوجدها بصورة تشبه إشراف أسلافه على الإداريين العبيد الذين أوجدوهم. ورغم أن الإدارة الجديدة لم تشتمل على عبيد فقد شعر بعض أفرادها بأن السلطان أصبح حاكمًا مستبداً بالصورة التي تهدد سلامتهم ومصلحة الدولة. ولهذا فحين توفي محمود في عام ١٨٣٩ بدأ الباب العالي - مركز الإدارة - يحجب القصر، خاصة وأن السلطان الجديد - عبد المجيد بن محمود - لم يتعد السادسة عشرة من عمره، وكان دمث الأخلاق متزناً وحسن النية - ولهذا سيطر على الحكومة مصطفى رشيد باشا الذي كان وزيراً للخارجية في ذلك الوقت. وكانت آخر نصيحة قدمها محمود لابنه قبل وفاته تقضي باسترساله في استكمال الإصلاحات التي لقنه مبادئها وأهميتها والعمل على تنوير كل طبقات رعاياه وتحسين أحوالهم.

على أن محمود - قبل وفاته - كان قد انخدع بالإصلاحات العسكرية المبدئية وقرر استرجاع الشام من محمد علي[1]. وذلك رغم نصيحة بالمرستون - وزير خارجية بريطانيا الذي كان يكره محمد علي ويعتبره خاضعاً للنفوذ الفرنسي - بعدم الهجوم قبل أن تكتمل الاستعدادات العسكرية، وكذلك الحال بالنسبة إلى روسيا التي كانت تخشى أن يؤدي تجدد الحرب إلى ضعف النفوذ الجديد الذي أحرزته في الدولة العثمانية في عام ١٨٣٣ طبقاً لمعاهدة خنكار إسكله سي التي سمحت للأسطول الروسي بدخول البسفور للدفاع عن الآستانه في الوقت الذي عسكرت فيه قوات روسية عبر البسفور وسعى القيصر إلى فرض حماية روسيا على الامبراطورية العثمانية. وهكذا فبرغم معارضة الدول العظمى لتجدد القتال فإن القوات

(١) كتب الكثير عن محمد علي وإصلاحاته وآثار أطماعه في تطور المسألة الشرقية. راجع:
شفيق غربال: محمد علي الكبير، عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي.

- Dodwell, The founder of Modern Egypt; Sabry, L'Empire Egyptien sous Muhammed Ali et la Question d'Orient.

هيلين رفلن: الإدارة والاقتصاد في مصر في أوائل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، ومصطفى الحسيني.

العثمانية عبرت الفرات، وفي نزيب (٢٤ يونية ١٨٣٩) انتصرت قوات محمد علي انتصاراً باهراً، وبعد ستة أيام قضى محمود نحبه قبل أن تصله أنباء الكارثة التي كان يبدو أنها مؤذنة بانتصار الرجعية كما حدث بعد نهاية حكم سليم الثالث. فبعد وفاة السلطان «الكافر» اعتبر بعض الأتراك المحافظين محمد علي نصيراً للتقاليد القديمة ـ هذا برغم أن والي مصر ذاته كان يقوم في مصر بإصلاحات شبيهة بإصلاحات محمود الثاني. ورفض بعض المجندين التوجه لقتال القوات المصرية التي أعتبروها «نصيرة الإسلام» في الوقت الذي تمرد فيه مسلمو البوسنة وخشي بعض الحكام المسلمين ـ بعد إعلان التنظيمات الخيرية ـ أن «تصبح تركيا جميعاً في عداد الكفار». وقد اشتدت المعارضة بسبب قوة الشعور الديني ولأن الإصلاحات ـ التي كان جانب كبير منها متصلاً بالجيش وبإنشاء قوات نظامية جديدة ـ كانت تشكل تهديداً مباشراً للنبلاء المحليين الذين كانت سلطتهم، قبل عهد الإصلاح، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوظائفهم في كل من الجيش والإدارة[١]. ورغم كل ذلك فإن وقوف الدول العظمى إلى جانب الدولة العثمانية قد تمخض عن هزيمة محمد علي وانتزاع الأراضي التي استولى عليها باستثناء مصر والسودان. ثم صدرت التنظيمات الخيرية مما أدى إلى مواصلة إصلاحات محمود.

خط شريف جلخانة:

يعتبر خط شريف جلخانة مرحلة هامة من مراحل التحديث التي شهدتها الدولة العثمانية منذ القرن الثامن عشر، رغم أنه لم يكن بداية التحديث، وهو ما يذهب إليه بعض الكتاب، «فالتنظيمات الخيرية» التي استهلها الخط إنما كانت بمثابة الاعتراف القانوني والسياسي بالتغييرات البنيوية والإدارية التي جرت منذ عهد سليم الثالث. وفي خط شريف جلخانة تبدو الملامح الرئيسية للدساتير التي شهدتها أوروبا خلال

(١) Mark Pinson, Ottoman Bulgaria in the first Tanzimat period, note no. 6, p. 134.

الثلاثينات من القرن التاسع عشر[1] - وقد اصطنعت المهارة في دمج هذه الملامح في النظم العثمانية التقليدية، بالإضافة إلى المبادىء الأخرى التي أملتها الضروريات العملية. وهو لم يكن مستمداً من الشريعة، بل استهدف مصلحة الدولة، مثله في ذلك مثل كثير من «القوانين» التي أصدرها السلاطين السابقون. فبعد وفاة محمود وتولي رشيد وأنصاره مسؤولية إصلاح الدولة كانت كل فروع الإدارة عرضة للفوضى الشاملة التي عزاها الجيش الذي ضعضعت انتصارات قوات محمد على معنوياته - إلى إصلاحات محمود - وكانت انتفاضات شعبية قد جرت في كثير من الولايات، على حين رحل أسطول الدولة إلى الإسكندرية وانضمت فرقة عسكرية كاملة إلى إبراهيم باشا في الأناضول، في الوقت الذي جاب فيه مندوبو محمد علي البلاد ليحثوا الناس على رفع السلاح دفاعاً عن عقيدتهم في وجه «حزب الكفار» في الآستانة. وكان رشيد باشا يرى أن بقاء الدولة العثمانية يستلزم إعادة الوحدة التي كانت مصدر قوة الإمبراطورية في أيامها الأولى وأن ذلك لن يتم إلا بتطوير المبادىء التي تهتدي بها الحكومة وجعلها شبيهة بالنمط الأوروبي الدستوري، على أن تكون نقطة البداية هي مصلحة الرعايا المسيحيين وتحسين أحوالهم. وكان رشيد قد عمل سفيراً في لندن وباريس وأتقن اللغة الفرنسية وألم بسياسات الدول العظمى، وتحمس لتحديد سلطة السلطان تحمسه للإصلاح على النمط الغربي الذي أصبح رائداً له. ورغم أن وجهات نظره وتسرعه قد أثارت كثيراً من المعارضة من جانب الموظفين المحافظين، إلا أنه استطاع أن يستغل الأزمة التي سببتها هزيمة القوات العثمانية في نزيب في الحصول على المساندة الرسمية لبرنامجه الإصلاحي، خاصة وأن الدولة كانت بحاجة إلى المساندة الأوروبية ضد محمد علي - فمن شأن إعلان هذا البرنامج أن يوضح للدول الأوروبية العظمى أن بإمكان الدولة العثمانية أن تحرز

---

(١) يذهب المؤرخ ستانفورد شو إلى أن خط شريف جلخانة قد احتوى على كثير من المثل العليا التي تضمنها الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن الصادر في عام ١٧٨٩ (Shaw, II, p. 6I).

التقدم وأنها تستحق الإنقاذ. وهكذا أجرى رشيد مفاوضات مع بالمرستون وغيره وليس فقط لحسم الأزمة الشرقية لصالح الدولة، بل للحصول على المساندة الخارجية للإصلاحات التي كان على وشك القيام بها وهدفها تقوية الدولة. وقد استطاع رشيد أن يقنع السلطان الجديد بأن بإمكان الدول العظمى أن تحسم الأزمة لصالح الدولة العثمانية، وأن تقضي على الامتيازات التي كانت روسيا قد حصلت عليها بمقتضى معاهدة خنكار إسكله سي (١٨٣٣) نتيجة لانتصارات إبراهيم باشا في حرب الشام الأولى. وهكذا حلت سيطرة الدول العظمى محل السيطرة الروسية، وسعت هذه الدول إلى إنقاذ الإمبراطورية العثمانية من خطر محمد علي في نظير التدخل في شؤونها الداخلية طيلة ما تبقى من القرن التاسع عشر.

وفي يوم ٣ نوفمبر ١٨٣٩ نصبت خيام كثيرة في حدائق قصر طوب قبو المعروف باسم جولخانة (قصر الزهور) حيث اجتمع حشد من كبار موظفي الدولة وممثلي الدول الأجنبية، على حين اصطفت القوات العسكرية في الشوارع والميادين المجاورة. وحين وصل السلطان عبد المجيد إلى مكان الاحتفال سمح لبطريركي الكنيستين اليونانية والأرمنية وكبير حاخامات اليهود والوفود من مختلف الهيئات ولأعضاء الحكومة، يتبعهم موظفوهم، بحضور الاحتفال. واتخذ كبار العلماء وكبار الضباط أماكنهم وقدم الصدر الأعظم وعود الإصلاح - التي تضمنها الخط الشريف - لرشيد باشا الذي قرأه بصوت مسموع وقدمه باعتباره صادراً عن السلطان ومتضمناً أسس تنظيم الدولة. ثم سلم رشيد الخط الشريف إلى الصدر الأعظم الذي قبله ورفعه إلى جبهته ودعا له شيخ الإسلام وأطلقت المدفعية طلقات تحية من جميع بطاريات الآستانة، ثم تقدم الركب وأقسموا يمين الولاء وانتهى الحفل.

ولم يكن مبعث صدور خط شريف جلخانة هو نفاق رشيد، كما أنه لم يكن من وحي إنجلترا التي كانت ترغب في المحافظة على تماسك الإمبراطورية العثمانية وتقويتها بقصد إيجاد حاجز في وجه التوسع الروسي

صوب البحر المتوسط والمياه الدافئة في الشرق الأوسط. وأهم ما فيه أنه سعى إلى المزج بين القديم والحديث بهدف الوفاء بمطالب المصلحين دون استفزاز للقوى المحافظة التي كانت ترى أن سبب اضمحلال الدولة هو عدم العمل بمبادىء القرآن. ولهذا نص على تساوي جميع رعايا الدولة أمام القانون مع المحافظة على الشريعة في نفس الوقت. ورغم ما نص عليه الخط من أن مرجع ضعف الدولة هو عدم تطبيق مبادىء القرآن وقوانين الإمبراطورية، إلا أنه أشار إلى أن العلاج لا يكمن في الرجوع إلى القوانين القديمة، بل في إيجاد نظم جديدة «بعون الله تعالى ورسوله». وهكذا فإن ازدواج شخصية الخط إنما تعكس ازدواج شخصية فترة التنظيمات الخيرية[1]، وهو الاصطلاح الذي أطلق على الفترة التي حاول خلالها المصلحون أن ينفذوا الوعود التي تضمنها الخط الشريف والتي لم تكن جديدة تماماً. فقد جرى التأكيد على نقاط رئيسية ثلاث:

(١) ضرورة إيجاد ضمانات لأمن جميع رعايا الدولة على حياتهم وشرفهم وأملاكهم ـ وبالتالي وجبت علانية المحاكمات ومطابقتها للوائح وإلغاء إجراءات مصادرة الأملاك.

(٢) ضرورة إيجاد نظام ثابت للضرائب يحل محل الالتزام.

(٣) ضرورة توفير نظام ثابت للجندية بحيث لا تستمر مدى الحياة، بل تحدد مدتها بفترة تتراوح بين أربع أو خمس سنوات.

وقد اعتبر بعض الأوروبيين خط شريف جلخانة بمثابة «العهد الأعظم» بالنسبة إلى العثمانيين[2]. فقد أكد للمرة الأولى وبصفة رسمية المساواة بين جميع رعايا السلطان أمام القانون ـ وكان معنى ذلك القضاء على حواجز «الملل» وتوفير الإخاء بين كل الرعايا العثمانيين بهدف تقوية الدولة عن طريق تعزيز ولاء سكانها المسلمين والمسيحيين وإضعاف

---

(١) عرفت بهذا الاسم لأنها تميزت بـ(تنظيم) شؤون الدولة وفق أسس جديدة في جميع المجالات الإدارية والمالية والقضائية والتعليمية.

(٢) Pears, Life of Abdul Hamid, p. 2.

النزعات الانفصالية. على أن رشيد لم يدرك مغزى الروح القومية الصاعدة لدى مختلف شعوب البلقان المسيحية التي كانت تنزع إلى الاستقلال، بحيث يمكن القول بأنه كان يتصف بالسذاجة في هذا المضمار. على أن مجلس الأحكام العدلية الذي أنشأه محمود لوضع التشريعات قد كلف بإيضاح تفاصيل إجراءات ـ الإصلاح ـ وبذلك بدأ عصر التنظيمات الذي استمر حتى إعلان الدستور في عام ١٨٧٦.

وقد أعلن بعض المؤرخين أن الهدف من التنظيمات هو حرمان الدول الأوروبية من ذرائع فرض حمايتها على المسيحيين من رعايا السلطان. إلا أن وجهة نظرهم هذه لا تمثل إلا جانباً من الحقيقة. فرشيد ومعاونوه كانوا من الذكاء بحيث أدركوا أن عدم الاستجابة لشكاوي شعوب الإمبراطورية كفيل بانهيارها حتى بدون تدخل أجنبي. ومن المؤكد أن رشيد بذل كل ما في وسعه لإقناع الدبلوماسيين الأجانب بالأثر المحتمل لخط شريف جلخانة على الرأي العام الأوروبي، خاصة وأنه كان يغبط محمد علي لإشادة المفكرين الأحرار في أوروبا بإصلاحاته في مصر. وقيل إن التنظيمات «وقفت على عتبات الباب العالي» ـ فالنوايا الحسنة لم تكن تكفي، وأياً ما كان ترحيب الرأي العام الأوروبي بالإصلاح، فإن الرأي العام التركي وقف منه موقفاً معادياً، خاصة وأن الطبقة المتعلمة الوحيدة كانت هي طبقة العلماء الذين لم يجدوا من الأسباب ما يدعوهم إلى تبديل الأوضاع القائمة[1]. هذا إلى أن الاضطرابات نشبت في الأناضول بعد صدور الخط الشريف وتطلع البعض في الآستانة إلى قيام محمد علي بتخليص الإمبراطورية من النفوذ الأوروبي ونفوذ رشيد باشا «الكافر». كما انضم إلى المعارضة المستفيدون من الأوضاع القديمة، بما في ذلك حكام الولايات، والملتزمون الذين كانوا يخشون أن تقضي تقوية السلطة المركزية

---

(١) كفّر رجال الدين رشيد وذهبوا إلى أن الخط الشريف مناف للقرآن وأن مساواة المسيحيين بالمسلمين من شأنها أن تثير القلاقل بين رعايا السلطان بدلاً من قضائها على السخط.
Marriott, op. cit. , p. 251

على امتيازاتهم، ورجال الدين اليونانيون الذين كانوا يخشون أن يتساوى المسيحيون الآخرون معهم.

وهكذا أدى صدور خط شريف جلخانة إلى ردود فعل قوية في شتى أنحاء الإمبراطورية، خاصة وأن كل فئة قد فسرته حسب فهمها له.

فالمسلمون بوجه عام لم يرحبوا بالتنازلات التي حصل عليها غير المسلمين، مما أدى إلى نشاط الزعماء الدينيين والأعيان المسلمين، بل وبعض الحكام، في إثارة السكان المسلمين، في حين تسبب الرعايا غير المسلمين، وقد تحركت آمالهم، في القلاقل والثورات وكانت الثورات التي قام بها مسيحيو بلغاريا بعد إعلان الخط الشريف انتفاضات اجتماعية ضد ملاك الأراضي المسلمين (الأغوات) أكثر منها ضد الدولة. فقد احتج الجوربجية (أعيان المسيحيين) - الذين كانوا يدفعون ضرائب قليلة، أو لا يدفعون ضرائب على الاطلاق حتى ذلك الوقت على مبدأ المساواة في دفع الضرائب وما ترتب عليه من إلغاء كل الإعفاءات والمزايا في الوقت الذي أدى فيه فرض الضرائب على الأوقاف الدينية المسيحية وما ترتب عليه من قلة موارد رجال الدين المسيحيين الذين كان نفوذهم شديد القوة على أبناء طوائفهم إلى سخط مسيحيي البلقان على الإصلاحات الجديدة التي صمم الزعماء المسيحيون في «الروميللي» على التوسع في مغزاها بحيث يخلعون عن نشاطاتهم شكل حركة قومية تضم الفلاحين والبرجوازية الحضرية والمثقفين[1]. وفي نفس الوقت سعى الأغوات والأشراف المسلمون في الروميللي والأناضول إلى المحافظة على النظام الاجتماعي التقليدي الذي يستند إلى مبادىء الشريعة.

وإزاء هذه المعارضة متعددة الأطراف جرت الفوضى في تحصيل العشور والقلاقل التي أثارها الملتزمون والأعيان القدامى بحيث لم يتسن

---

(١) كما انتقدت أوروبا التنظيمات لأنها لم تلغ الجزية، على اعتبار أن إلغاءها كان يعني مساواة المسيحيين بالفعل بالمسلمين. ولم يحدث حتى عام ١٨٥٦ أن تحولت الجزية إلى بدل عسكري.

تحصيل الجزء الأكبر من الضرائب الحكومية المستحقة عن عام ١٨٣٩ ـ ٤٠، في الوقت الذي كانت فيه الخزانة في حالة سيئة بسبب الحرب الناشبة بين الدولة وبين محمد علي والي مصر، بحيث واجهت احتمال الإفلاس ـ وهذا الوضع المالي السيء هو الذي ما لبث أن استغله أعداء رشيد في العاصمة لإسقاطه. فبعد أن خلص الاتحاد الأوروبي الدولة من خطر محمد علي، بحيث لم تعد بحاجة ماسة إلى الإصلاح باعتباره سلاحاً دبلوماسياً، اشتدت المعارضة للإصلاح ولرشيد مما أدى إلى تنحيه عن السلطة في عام ١٨٤١ خاصة وأنه لم يكن لديه جهاز إداري يستطيع أن ينفذ الإصلاحات نصاً وروحاً. ولهذا فما أن عاد إلى السلطة في عام ١٨٤٥ حتى أعطى الأولوية لتدريب البيروقراطيين اللازمين لوضع إصلاحاته موضع التنفيذ. وفي نفس الوقت واصل تنفيذ البرنامج الذي ارتآه لتطوير أجهزة الدولة! فأنشأ محاكم مختلطة تقبل شهادة المسلمين والمسيحيين على حد سواء وأجرى في عام ١٨٤٦ إصلاحاً شاملاً لنظم التعليم وعدل الكتب المدرسية وأنشأ عدداً من المدارس العليا لتخريج الموظفين وضباط الجيش والبحرية ووضع حداً أدنى للمرتبات. كما وضعت خطة لإعادة تنظيم القوات العسكرية، فقسم الجيش إلى قسمين أحدهما القوات التي تقوم بالخدمة (النظام) والآخر الاحتياطي الذي سبق له أداء الخدمة (الرديف). وأصبح على كل ولاية أن توفر عدداً معيناً من المجندين الذين كان بعضهم من المتطوعين والبعض الآخر من الشبان الذين تنطبق عليهم إجراءات التجنيد بعد بلوغهم سن العشرين. وجعلت مدة الخدمة العسكرية الفعلية خمس سنوات، يسمح للمجند بعدها بالعودة إلى موطنه، حيث يجري تجنيده في رديف الولاية لمدة سبع سنوات. وكانت هذه القوات تستدعى للتدريب في أوقات معينة، وكانت عرضة للاستدعاء للخدمة في حالة نشوب حرب أو حالة طوارىء أخرى. وفي عام ١٨٥٠ أصدر رشيد قانوناً تجارياً على نمط القانون التجاري الفرنسي وأنشأ محكمة مختلطة للبت في القضايا التجارية التي يكون الأجانب أطرافاً فيها، وكان يعمل بها قضاة أتراك وأوروبيون. وأرسل مندوبون إلى الولايات للقيام بالتفتيش الدوري

واستدعي مندوبون عن الولايات إلى الآستانة، وجرى إنشاء مجلس لمعاونة حاكم الولاية يمثل فيه الأهالي.

كما تغير طابع الحياة في داخل الإمبراطورية بعض الشيء ـ فقد ازداد الأمن على الحياة والأملاك والشرف وفق ما نص عليه الخط الشريف: ففي الماضي كان يجري إعدام الأشخاص دون محاكمة أو سؤال، وكثيراً ما كانت تعقب ذلك مصادرة الأملاك، على حين لم تسلم أعراض الناس من اعتداءات رجال الأمن وأوباش الإنكشارية. أما في فترة التنظيمات فقد تحسنت إجراءات العدالة وأصبحت مصادرة الأملاك من ذكريات الماضي. وجرى تطبيق الوعود التي تضمنها خط شريف جلخانة خلال جيل من الزمان على أيدي عدد من الوزراء والبيروقراطيين الذين عرفوا في مجموعهم باسم رجال التنظيمات الذين ضموا مصطفى رشيد وتلامذته الذين قام بتدريبهم وسلمهم مقاليد السلطة على الطريقة العثمانية التقليدية بهدف مساندة محاولاته الإصلاحية. وفي خلال العقدين الأولين اللذين تليا صدور الخط الشريف تزعم رشيد الحركة الإصلاحية حين تولى الصدارة العظمى ست مرات ووزارة الخارجية ثلاث مرات. وحتى وفاته في يناير ١٨٥٨ كان لا يني عن تطبيق الإصلاحات في الوقت الذي ربط فيه بين بقاء الإمبراطورية وصداقة بريطانيا، وهي الصداقة التي أرسى قواعدها في أواخر الثلاثينات. أما السلطان عبد المجيد فإنه ساند الحركة الاصلاحية خاصة وأنه اعتمد على رشيد ورجاله ووجد في عمر باشا قائداً ممتازاً أمكنه أن يقمع كل حركات التمرد ضد الإصلاحات التي نشبت في ألبانيا وكردستان والبوسنة وغيرها من الولايات. وهكذا حظيت الدولة منذ القضاء على الخطر المصري (١٨٤١) وحتى نشوب حرب القرم (١٨٥٣) بفترة هدوء مكنتها من دعم الإصلاحات العسكرية وغيرها من الإصلاحات التي كانت الحاجة ماسة إليها. وخلال هذه السنوات كان أطراد انتعاش الإمبراطورية بوجه عام، وفي المجال التجاري بوجه خاص، ملحوظاً وسريعاً ـ وقد استرعى هذا الانتعاش انتباه الساسة الأجانب بحيث أعلن بالمرستون في مجلس العموم في أواخر حكم السلطان محمود وفي عام ١٨٥٣

أن الدولة العثمانية قد تقدمت وتحسنت أحوالها خلال السنوات العشرين المنصرمة تقدماً يفوق ما أحرزه أي بلد آخر[1].

وقد يكون مبعث تصريح بالمرستون هذا سياسياً في المحل الأول على اعتبار أن الإصلاحات العثمانية كانت تتمشى مع سياسته الخاصة بتقوية الدولة العثمانية حتى يمكنها أن تقف في وجه التوسع الروسي في آسيا الذي من شأنه أن يشكل تهديداً للسيطرة البريطانية على الهند. وقد يكون راجعاً إلى كونه من الأحرار الإنجليز الذين كانوا يسعون في بلادهم إلى القيام بإصلاحات لبرالية من شأنها أن تجعل الحكومة أكثر استجابة لحاجات السكان. ورغم ذلك فلم تعرف الحكومة العثمانية تغييرات مشابهة بحكم أن التوازنات المحلية في القرى لم يطرأ عليها تغيير كبير بحيث أن الحكومة المركزية خلال فترة التنظيمات: أياً كان حسن نواياها، كانت تزداد أوتوقراطيتها باستمرار. وهذه الناحية من نتائج الاقتباس الجزئي عن الغرب، خاصة وأن الدولة العثمانية لم تشهد ما شهدته أوروبا العصور الحديثة من «نهضة» و«إصلاح ديني» وثورة لبرالية عاصفة كالثورة الفرنسية أو ثورة صناعية من شأنها أن تساعد على إيجاد مجتمع حضري من شأنه أن يساعد على التوازن الاجتماعي ـ السياسي.

وواصل تلامذة رشيد الإصلاحات بعد وفاته ـ ومن أشهرهم في القرن التاسع عشر محمد أمين عالي باشا ومحمد فؤاد باشا، اللذان وجد بجانبهما عدد كبير من البيروقراطيين الذين لم يلحظهم العالم الخارجي في الوقت الذي ظلوا فيه يعملون في الإدارات البيروقراطية الآخذة في الاتساع والتي كانت أداة للتحديث العثماني ـ ومن هؤلاء المؤرخ أحمد جودت باشا وأحمد شفيق مدحت باشا[2]. وقد اشتهر هذا الأخير حين تولى حكم ولايتي بغداد فالدانوب، وبرز إلى العيان حين ساند الحركة الدستورية التي

---

(1) Creasy, op. cit., pp. 532 – 3.

(2) عن مدحت باشا راجع: أحمد أمين: زعماء الإصلاح في العصر الحديث.

أنهت عصر التنظيمات في عام ١٨٧٦. ورغم اختلاف رجال التنظيمات من حيث نزعاتهم ومثلهم إلا أنهم التقوا في الإيمان بضرورة الإصلاحات التي بذلوا كل ما في وسعهم لإرساء قواعدها عبر مؤسسات الباب العالي لا القصر ـ هذا برغم وجود أولئك الذين وضعوا العراقيل أمام الاتجاهات الجديدة خشية أن يفقدوا نفوذهم أو محافظة على النظم والمؤسسات القديمة. وبالإضافة إلى ذلك فإن السفارات الأجنبية أحياناً ما كانت تلعب دوراً حاسمًا خلال المنافسات الداخلية على السلطة والصراعات السياسية وذلك خدمة لمصالح دولها في الإمبراطورية العثمانية. فمثلاً نجد أن ممثلي بريطانيا، وأحياناً ممثلي فرنسا، يساندون الباب العالي حفاظاً على تماسك الدولة، على حين أن الروس والنمسويين كانوا يساندون القصر والعسكريين، رغبة منهم في عرقلة الإصلاحات وإضعاف الدولة، هذا برغم أن الهيئات البيروقراطية في النظام العثماني الجديد، قد أبقت على نوع من الاستقرار الذي جعل الإصلاحات تسير بخطى حثيثة. وفي نفس الوقت وجهت إلى المصلحين تهمة الاستناد إلى الغرب المسيحي بهدف استبدال الحكم المسيحي بالحكم الإسلامي في الشرق الأوسط ـ وهو اتهام طالما شنه أعداء الإصلاح طيلة القرن التاسع عشر، دون أن تكون لديهم بدائل واضحة لتقوية الإمبراطورية.

حرب القرم والخط الهمايوني:

وكما تمخضت أزمة ١٨٣٩ ـ ١٨٤١ عن صدور خط شريف جلخانة، فكذلك تمخضت حرب القرم (١٨٥٣ ـ ٦) عن صدور وعد إصلاحي جديد هو الخط الهمايوني (١٨ فبراير ١٨٥٦).

فبعد القضاء على خطر محمد علي عادت روسيا إلى سياستها التقليدية الخاصة بالعمل على تدمير الإمبراطورية العثمانية عن طريق الضغط العسكري وإثارة الاضطرابات في البلقان. وفي عام ١٨٥٣ حاول القيصر نقولا الأول أن يتفق مع بريطانيا على اقتسام أملاك الدولة العثمانية التي

وصفها «بالرجل المريض» الذي لا يرجى شفاؤه، فاقترح استيلاء روسيا على الآستانة في مقابل استيلاء بريطانيا على مصر وكريت[1]. إلا أن بريطانيا رفضت هذا العرض، خاصة وأنها كانت لا تزال متمسكة بالمحافظة على تمامية أملاك السلطان من أجل حماية طريق الهند وتوفير حاجز في مواجهة التوسع الروسي، ولهذا كانت تساند حركة الإصلاحات العثمانية. وما لبثت روسيا أن تعللت بسبب آخر للتحرش بالدولة العثمانية مستغلة ما عرف باسم أزمة البقاع المسيحية المقدسة في فلسطين. وترجع أصول هذه الأزمة إلى فترة نهاية الحروب الصليبية حين أصبحت الأماكن المسيحية المقدسة في القدس وما حولها ملكاً مشتركاً للطوائف المسيحية جميعاً. وعلى حين أن الكنيسة الأرثوذكسية كانت أقوى الكنائس المسيحية في داخل الدولة العثمانية باعتبارها ممثلة لأكثر من ثلاثة عشر مليوناً من رعايا السلطان الذين ادعت روسيا حمايتها لهم، فإن فرنسا قد ادعت حمايتها للكاثوليك. ورغم أن المعاهدات المعقودة مع الدولة لم تنص صراحة على مثل هذه الحماية، فإن الدولتين حاولتا تأكيد نفوذهما على رعايا السلطان غير المسلمين وذلك بتوفير حماية خاصة لكهنة كل منهما، في الوقت الذي ركزت فيه مختلف الديانات والمذاهب المسيحية منافساتها في فلسطين على الطموح إلى السيطرة على كل عمل يتصل بالبقاع المسيحية المقدسة. ورغم قيام توازن قوى بين مختلف المذاهب المسيحية لعدة قرون، خاصة وأن الباب العالي أبدى حرصه على الحيلولة دون قيام رجال الدين المسيحيين بما يزعزع انسجام نظام الطوائف الدينية (الملل)، إلا أن هذا التوازن قد اختل بعد عام ١٨٢٩ حين أخذت روسيا تناصر حقوق الكهنة الأرثوذكس في مواجهة الكهنة الكاثوليك الذين كانت تساندهم فرنسا. وفي عام ١٨٤٣ حصل بطريرك الأرثوذكس في القدس على موافقة السلطات العثمانية على انفصاله عن بطريرك الآستانة وأخذ يقوي سلطته بمساعدة القيصر ودعمه. وردت الحكومة الفرنسية على ذلك بمساندة الكهنة

---

(١) قال القيصر في معرض محادثته مع السفير البريطاني ما يلي: «إن تركيا رجل مريض جداً. ولا بد من اتخاذ قرار حول مستقبل أراضيه قبل أن يموت في أيدينا».

الكاثوليك والمطالبة لهم بامتيازات جديدة (١٨٥٠)، خاصة وأن لويس نابليون ـ رئيس الجمهورية الفرنسية ـ كان ينزع إلى اتباع سياسة خارجية تعلي مكانة فرنسا بحيث يصبح إمبراطوراً كعمه، ومن ثم ما أظهره منذ توليه السلطة من اتجاه إلى دعم البابوية وتصديه لمواجهة تزايد النفوذ الروسي في فلسطين. وهكذا اشتد الاحتكاك بين روسيا وفرنسا بحيث حاولت كل منهما الضغط على السلطان الذي سعى إلى الالتزام بالحياد وعدم إغضاب أي منهما. ورغم تهديد روسيا للسلطان بقطع علاقتها الدبلوماسية معه إذا ما استسلم للضغط الفرنسي، فقد قرر السلطان في عام ١٨٥٢ إعطاء بعض الامتيازات لرجال الدين الكاثوليك أهمها تسليمهم المفاتيح الثلاثة الخاصة بالأبواب الرئيسية لكنيسة العذراء وبالسراديب الكائنة تحت كنيسة المهد في بيت لحم. وقد أدى هذا بدوره إلى استياء روسيا قيصراً وشعباً، فأرسل القيصر مبعوثاً خشن الطبع (منشيكوف) للتفاوض مع الباب العالي وتوطيد مركز روسيا في البقاع المسيحية المقدسة. وفي نفس الوقت حاول كسب ود بريطانيا بتكرار عروضه السابقة الخاصة بتقسيم أملاك «الرجل المريض»، وذلك في محاولة منه لعزل فرنسا. وحين لم تجب بريطانيا على هذا العرض، اعتقد أنها تساند فتمادى في مطالبه التي تضمنت تنازلات للأرثوذكس في فلسطين وعقد معاهدة تعترف بحماية روسيا لكل رعايا السلطان الأرثوذكسي (مايو ١٨٥٣). ووافق السلطان على المطالب الروسية في الوقت الذي كان فيه سفيرا بريطانيا ـ وفرنسا في بلديهما. ولما عاد السفير البريطاني ـ ستراتفورد دي ردكليف ـ إلى الآستانة حيث كان يتمتع بنفوذ قوي بسبب مساندته للدولة وللبرامج الإصلاحية أقنع السلطان برفض المطالب الروسية[1] وحينئذ رأى القيصر أن يتشدد في مطالبه فأرسل إنذاراً للسلطان (٣١ مايو) مضمونه أن قواته ستحتل ولاشيا وملدافيا في حالة عدم إقراره لما سبق أن

---

(١) وجه الاتهام إلى ردكليف، فقيل أنه هو السبب في نشوب حرب القرم وذلك نتيجة لموقفه المعادي لروسيا ـ وكان القيصر قد رفض قبوله سفيراً لبلاده في بطرسبورج.

Miller, the Ottoman Empire and its successors, p. 204 & p. 207.

وافق عليه من تنازلات. وعبرت القوات الروسية نهر البروث وبدأت في احتلال الولايتين الدانوبيتين، وأعلن القيصر أنه لا يهدف إلى شن الحرب، بل كل ما يسعى إليه هو استعادة «حقوق» روسيا في البقاع المقدسة.

وعلى حين أرسلت بريطانيا وفرنسا أساطيلهما إلى بحر مرمرة، فإن النمسا لم تساند روسيا، خاصة وأن احتلال هذه الأخيرة لولايتي الدانوب قد أضر بالتجارة النمسوية. ولم تجد محاولات الوساطة النمسوية، وتحمس الشعب التركي للحرب: فقررت السلطات العثمانية بدء الهجوم في البلقان وشرقي الأناضول. وفي ٣٠ نوفمبر حطم أسطول روسي وحدات بحرية عثمانية في ميناء سينوب، مما أدى إلى دخول الأسطولين البريطاني والفرنسي إلى البحر الأسود وفي ٦ فبراير ١٨٥٤ أعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على روسيا. وما لبثت الحرب أن استهدفت القضاء على قوة روسيا في البحر الأسود ـ ولما كانت قد جلت عن ولايتي الدانوب نتيجة لضغط النمسا وتهديداتها، ورغم احتلال النمسا بدورها للولايتين، فإن بريطانيا وفرنسا نقلتا الحرب إلى شبه جزيرة القرم تجاه ميناء سباستبول ـ القاعدة البحرية الروسية في شبه الجزيرة وقد لاقى الحلفاء مصاعب كبيرة في حصارهم للميناء وهو الحصار الذي استمر عاماً في جو من البرودة القارصة، كما تفشى وباء الكوليرا في جند الحلفاء خلال المراحل الأولى للحرب. وفي إبان ذلك إنضمت مملكة سردينيا إلى الحلفاء ـ وفي ٩ سبتمبر ١٨٥٥ سقطت سباستبول، ولكن رجحت كفة الروس في جبهة القوقاز بعد أن استولوا على مدينة قارص. وبعد مداولات مستفيضة تم الاتفاق بين النمسا وبريطانيا وفرنسا على شروط الصلح التي قدمتها النمسا إلى روسيا في ديسمبر ١٨٥٥ على شكل إنذار بالانضمام إلى الحلفاء في حالة رفضها. وبينما المفاوضات تجري بهدف إنهاء الحرب أصدر السلطان برنامجاً إصلاحياً جديداً ـ تضمنه الخط الهمايوني الصادر في ١٨ فبراير ١٨٥٦.

ورغم أن الخط الهمايوني جاء نتيجة للضغط الخارجي على عكس خط شريف جلخانة، فقد تشابه الخطان في كثير من النقاط: فكلاهما صدر

بمرسوم سلطاني جاد اللهجة وبذل وعوداً كان تطبيقها يستلزم صدور لوائح معينة. وقد تكررت في الخط الجديد الضمانات التي أعلنت في عام ١٨٣٩، وإن تكن ثمة بعض الاختلافات: فخط ١٨٥٦ كان أكثر دقة في تحديد التغييرات الواجب إجراؤها، ولم يبد فيه انقسام الشخصية الذي اتضح في خط شريف جلخانة. كما أن صيغته كانت أكثر عصرية وأكثر اقتباساً عن الغرب بصورة لم تعهد من قبل في الوثائق العثمانية: فهو لم يستشهد بآية قرآنية واحدة أو بقوانين الإمبراطورية القديمة وأمجادها. وكان ذلك أمراً خطيراً من الناحية النفسية، وإن يكن المرسوم برمته يتطلع إلى الأمام أكثر مما يستوحي الماضي. على أن الخط الهمايوني أكد ما جاء في خط شريف جلخانة بصدد إلغاء نظام الالتزام والقضاء على الرشوة والفساد، كما أكد من جديد تطبيق الخدمة العسكرية على المسلمين وغير المسلمين[1]، وألحقت به مذكرة تؤكد من جديد الأمر الصادر في عام ١٨٤٤ والخاص بعدم تطبيق عقوبة الإعدام على المرتدين عن الإسلام. ونص الخط الجديد على معاملة جميع رعايا الدولة معاملة متساوية مهما كانت أديانهم ومذاهبهم[2]، كما نص على المحافظة على الحقوق والامتيازات التي تمتع بها رؤساء الملل غير الإسلامية، وذلك بالرغم من استهدافه القضاء على حواجز نظام الملل وتمتع كل سكان الإمبراطورية بمواطنة عثمانية عامة. كما قضى بألا تبقى المسائل المدنية الخاصة برعايا الدولة المسيحيين من اختصاص رجال الدين وحدهم، بل جعلها من اختصاص مجلس مختلط من الأهالي ورجال الدين المسيحي يقوم الشعب بانتخابه بنفسه. وفتحت أبواب معاهد التعليم الرسمية - وبالتالي وظائف الدولة المدنية - أمام المسيحيين الذين فرضت عليهم الخدمة العسكرية

---

(١) كانت كل قطاعات المجتمع تعارض تجنيد المسيحيين. فعلى حين ذهب المسلمون إلى أن حياتهم ستتعرض للخطر فيما لو تم تسليح المسيحيين، فقد أبدى المسيحيون رغبتهم في عدم القتال تحت راية الرسول أو ضد مسيحيين آخرين. Elliott, op. cit. , P. 293

(٢) أغرى منح التسامح الديني للمسيحيين بعض الأوروبيين بالتطلع الى إمكان تنصير الدولة العثمانية عن طريق إفساح المجال أمام البعثات التبشيرية.
راجع: Porter, Turkey; its history and progress.

رسمياً ووعدوا بازدياد تمثيلهم في مجالس الولايـات والمجالس المحليـة. وسمح للأجانب بامتلاك الأراضي، ووعد السلطان بإيجاد نظام ضريبي أكثر عدالة، كما وعد بتحديد ميزانية سنوية، وإنشاء البنوك، والاستعانة برأس المال والخبرات الأوروبية بهدف تطوير اقتصاد الـدولة، وتبـويب القانون الجنائي والتجاري وإصلاح نظام السجون وإنشاء محاكم مختلطة في القضايا الخاصة بالمسلمين وغير المسلمين. وطبقاً لمرسوم آخر صدر في نفس العام حظر السلطان نقل العبيد إلى داخل أملاكه.

وكما كان من أهداف خط شريف جلخانه استثارة عطف الدول العظمى على الدولة العثمانية بعد هزيمة نزيب، فكذلك استهدف الخط الهمايوني مساندة الاتحاد الأوروبي للدولة ضد روسيا التي مـا لبثت أن وافقت عـلى شروط النمسـا التي بني عليها صلح بـاريس (٢٩ مارس ١٨٥٦) الذي وقعت عليه الدول العظمى ومملكة بيدمـونـت والدولـة العثمانية وتضمن النقاط الآتية:

(١) احترام أملاك الدولة العثمانية واستقلالها.
(٢) قبول مبدأ التحكيم في حالة وقوع خلاف بين الدولة العثمانية وغيرها من الدول.
(٣) تتعهد الدولة العثمانية بتحسين أحوال رعاياها المسيحيين، على ألا تتدخل أي دولة في شؤونها الداخلية.
(٤) تغلق الدولة العثمانية البسفور والدردنيل في وجه أية سفن حربية غير عثمانية.
(٥) حيدة البحر الأسود، بحيث لا يسمح بظهور سفن حربية فيه أو تقام على شواطئه منشآت حربية[١].
(٦) حرية الملاحة في نهر الدانوب.
(٧) تسترجع ولاشيـا وملدافيا وضعهـا (الاستقلال الـذاتي) تحت سيادة

(١) استغلت روسيا نشوب الحرب بين فرنسا وبروسيا في عام ١٨٧٠ فألغت هذا البند ـ وما لبثت الدول الموقعة على صلح باريس أن أقرت هذا التعديل.

السلطان، بشرط بقائها تحت الضمانة المشتركة للدول الكبرى التي وعدت بعدم التدخل في شؤونها في المستقبل.

(٨) تحافظ الصرب على استقلالها الذاتي تحت سيادة السلطان ووفق الضمان المشترك من جانب الدول. واحتفظ العثمانيون بحق وضع حاميات في أراضي الصرب، كما وعدت الدول بالتوسط لحل أي خلاف عثماني ـ صربي.

(٩) تخلي روسيا عن مصبات نهر الدانوب حتى ملدافيا، على أن تعود هذه المصبات بالتالي إلى السيادة العثمانية.

(١٠) إعادة سباستبول إلى روسيا وقارص إلى الدولة العثمانية.

وقد قدم السلطان إلى المؤتمر مرسومه الإصلاحي الجديد، وأعلنت الدول مساندتها التامة له دون أي نص على التدخل المنفرد أو المشترك لضمان تنفيذ العثمانيين لوعودهم. وهكذا فإن ضمانات الدول العظمى حررت رجال التنظيمات من الخوف من التدخل الأجنبي، مما جعلهم يعقدون العزم على مواصلة إصلاحاتهم ـ هذا برغم أن شيخ الإسلام قد انتقد الخط الهمايوني، كما انتقده رشيد ذاته الذي ذهب إلى أنه سار أشواطاً بعيدة إلى الأمام لأنه جاء كقفزة بدلاً من النص على تنفيذ الإصلاح بالتدريج. كما انتقد رشيد إلحاق الخط السلطاني بصلح باريس مما شكل خطراً على شرف السلطان والدولة واستقلال هذه الأخيرة وسلامتها. وردد انتقاده عثمانيون آخرون مما أدى إلى نشوب الاضطرابات في مرعش وبعض المراكز السورية. حقيقة إن عالي وفؤاد كانا يهدفان بإصدار الخط الشريف إلى تخفيف حدة التدخل الأجنبي وإبقاء المبادرة في أيديهما، إلا أنه كان من المعروف أن أوروبا من وراء صدوره، مما جعل مسيحيي الدولة يتطلعون إلى مزيد من التدخل الأوروبي لتنفيذ الإصلاحات بدلاً من تطلعهم إلى السلطات العثمانية. كما أن المساواة الدينية التي وردت في الخط الهمايوني لم ترض كل الناس: فبعض المسلمين أسفوا لها لأسباب معروفة، على حين أن بعض المسيحيين استنكفوا أن يتساووا باليهود. كما لم يرحب

كبار رجال الدين المسيحيين بما نص عليه من تقاضيهم مرتبات ثابتة وتوقفهم عن فرض «هبات» و«مساهمات» على رعاياهم[1].

وقد جاءت المساواة القانونية بين مسلمي الدولة ومسيحييها في الوقت غير المناسب: فما انتصف القرن التاسع عشر حتى كان مبدأ القومية الغربي قد اشتد ساعده لدى الأقليات الدينية التي اهتمت بلغاتها وآثرت الانفصال على الاندماج في الدولة. وقد تأثر بالروح القومية في البداية كل من الصربيين واليونانيين ثم تلاهم البلغار والأرمن - وكان العرب والترك آخر من مستهم المشاعر القومية. والنظام الملي الذي طبقته الدولة العثمانية منذ البداية هو المسؤول عن هذا التطور - فقد أضعف حاجة رعايا الدولة - مسلمين ومسيحيين على حد سواء - إلى تعلم اللغة التركية التي كان إتقانها من مستلزمات الطبقة الحاكمة، هذا في الوقت الذي لم تكن فيه الدولة تهتم بالتعليم العام، خاصة وأن المسيحيين في ظل هذا النظام تمتعوا باستقلال ذاتي واسع فيما يتعلق بشؤونهم الداخلية وكانوا يستطيعون الاحتفاظ بمؤسساتهم التعليمية ولغاتهم الخاصة. وحين بدأت الدولة، طبقاً للتنظيمات، تضطلع بمسؤوليات جديدة عن مواطنيها وازدادت مجالات الالتقاء بين الفرد والسلطات، مما زاد في أهمية ضرورة تعلم اللغة الرسمية، كانت العوائق اللغوية تشكل عقبة في وجه إيضاح المصلحين أعمالهم للشعب. ومن الطبيعي أن توجد نفس الحواجز عقبة كبرى في وجه محاولة الدولة التوسع في التعليم - فسياسة «العثمنة» التي سار عليها المصلحون كانت تتطلب التوصل إلى نوع من الوحدة بين النظم التعليمية الخاصة بكل الملل وجعل المدارس تلقن مواطني المستقبل لغة الإمبراطورية وتاريخها ونظمها وتغرس فيهم الولاء للدولة - ولا شك أن العلمنة التدريجية للتعليم ثم قبول غير المسلمين في مدارس الدولة العليا (في عام ١٨٦٩) كانا يهدفان إلى تحقيق هذه الأهداف[2]، خاصة وأن قمع الثورات بالقوة

(١) Jeoffry Lewis, Turkey, p. 45.

(٢) Kushner, op. cit. , pp. 90-91.

أصبح أمراً مستحيلاً بسبب ضعف الدولة والتدخل الأجنبي لصالح الرعايا المسيحيين، مما دفع زعماء التنظيمات إلى محاولة إيجاد ولاء جديد لدى رعايا الدولة «للوطن» العثماني «أو الأمة العثمانية» بالصورة التي تقضي على الولاءات الضيقة وتحد من السخط والثورة المحتملين - وكان هذا يستلزم منح الطوائف غير الإسلامية حقوقاً كاملة باعتبار أفرادها مواطنين عثمانيين.

ورغم تطلع المصلحين إلى تطبيق مبدأ المساواة بين جميع رعايا السلطان بهدف صهر جميع طوائف الدولة في بوتقة «العثمنة» إلّا أنه كان من الصعب تجنب التناقضات التي تضمنتها بيانات دعاة «العثمنة» والصعوبات التي واجهت تطبيقها. فقد كان الأمر يتطلب بروز اتجاه علماني خالص في الوقت الذي كانت فيه الولاءات الدينية لا تزال من القوة بحيث كان من الصعب أن يقضى عليها في الحال. فعلى حين أن البعض وجدوا في المبدأ الجديد وسيلة فعالة لضمان استقرار أوضاع الدولة الداخلية وإرضاء الدول الأجنبية، فإنهم تحمسوا في نفس الوقت للإبقاء على تفوق الإسلام ووضعهم البارز باعتبارهم مسلمين. هذا إلى أن الطوائف غير الإسلامية استفادت إلى حد كبير من التغلغل الأوروبي في الدولة في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية ومن الإصلاحات ذاتها، مما زاد في ثروتها ومكانتها ونفوذها بالصورة التي استثارت غيرة المسلمين على اختلاف طبقاتهم - هذا في الوقت الذي ظلت فيه هذه الطوائف غير مقتنعة، أو غير متأثرة، «بسياسة» العثمنة، وبدلاً من إبداء ولائها للدولة ازدادت - مطالبتها بمزيد من الحقوق، وبالتدريج ازدادت مطالبتها بالاستقلال[1]، وفي الناحية المقابلة كان معظم رعايا الدولة من المسلمين أميين (وقد قدر في عام ١٨٦٨ أن ما لا يزيد علي ٢٪ من سكان الدولة المسلمين هم وحدهم الذين يلمون بالقراءة والكتابة) - بل إن الأتراك الملمين بالقراءة والكتابة من أبناء الطبقات العليا كانوا قد أمضوا حياتهم في

---

(١) Ibid, pp. 3-4.

الحريم حيث كان الجهل والخرافة متفشيين. وهكذا فإن تـدني مستوى التعليم والاتجاهات المحافظة واتساع رقعة الإمبراطورية وتعدد أجنـاسها وأديانها وعدم تناسق بنائها الاجتماعي ـ كل ذلك قد أثار العراقيل في وجه الإصلاح المستند إلى العثمنة النازعة إلى المساواة.

* * *

ومهما كان الأمر فإن ما حققته التنظيمات منذ صدور خط شريف جلخانة وحتى أوائل السبعينات كان غير متوازن. فالتقدم الاقتصادي كان شديد البطء في الوقت الذي لم يتحسن فيه الإنتاج الزراعي كثيراً. فقد تضمن الإصلاح الضريبي في عصر التنظيمات جهوداً لإلغـاء النظام القائم على جباية الضرائب بطرق غير مباشرة بواسطة الملتزمين وشاغلي الإقطاعات وإدخال الجباية المباشرة على أيدي موظفين حكوميين يتقاضون ضرائب. كما تضمن الإصلاح استبدال الفروض العادية بضرائب أكثر انتظامـاً تجبى مباشرة بنسبة الدخل، وإلغاء الإعفاءات القديمة حتى يتساوى الجميع في تحمل أعباء الدولة المالية. وامتدت إجراءت المسح والإحصاء بسرعة إلى الريف، على حين قدرت الضرائب الجديدة في المدن وجرت جبايتها بكفاءة نسبية، وبدا أن انتظامها كفيل بتنشيط التجارة والصناعة، خاصة وقد بذلت جهود بطيئة للإستيلاء على الإقطاعات والأوقاف وضمها إلى أراضي الدولة. ورغم ذلك ظلت الضرائب المفروضة على الفلاحين ثقيلة الوطأة، خاصة وأن الإعلان عن إلغاء نظام الالتزام لم يتحقق، خاصة وأن جباية الضرائب بصورة مباشرة لم تتمخض عن زيادة الدخل أو التخفيـف من حدة المساوىء. كما أن موارد الخزانة ظلت لا تفي بنفقاتها المترتبة على تزايد المركزية. لهذا بدأت الدولة تصدر سندات مالية، كما أنشىء ماليان من حي غلطة بنك استانبول بهدف تزويد الدولة بالقروض، وفي عام ١٨٥٦ أنشىء البنك العثماني الشهير للغرض نفسه وكان معظم رأسماله انجليزياً. ثم أعيد تنظيم وزارة المالية وزيدت كفاءتها وأدخل نظام الميزانية السنوية للمرة الأولى، وفي عام ١٨٥٧ ألغيت الجزية وفق ما نص عليه الخط الهمايوني وحل محلها بدل عسكري شبيه بذلك الذي كان يدفعه

المسلمون[1]. وفي عام ١٨٥٨ جرت محاولة لتنظيم حيازة الأرض، إلّا أن تطبيق المرسوم الصادر بهذا الخصوص قد تمخض عن تمليك كبار حائزي الأرض لا الفلاح الذي يعمل عليها. وعلى أي حال فإن قانون الأراضي الصادر في عام ١٨٥٨ قد سجل نقطة تحول في تاريخ الشرق الأوسط الاجتماعي. ولم يكن هذا القانون واضحاً في البداية، ولكنه ما لبث أن أقر حق الملكية في الواقع وأدى إلى ظهور الملكيات الزراعية الكبيرة وخاصة في سوريا والعراق. وفي الوقت الذي لم تشهد فيه الدولة قيام صناعة على مدى واسع، ازدادت الواردات الأجنبية التي استفادت من قلة نسبة الرسوم الجمركية مما ألحق أضراراً بالحرف المحلية.

وقد أثر التدهور المستمر في أوضاع الدولة المالية تأثيراً سلبياً في حركة الإصلاح، خاصة وأن رجال التنظيمات لم يكونوا ضليعين في الاقتصاد أو في الأمور المالية وأن النفقات كانت أزيد من الدخول برغم إصلاح النظام المالي والضريبي. لهذا ازدادت الديون التي كانت نسبة فوائدها عالية، في الوقت الذي فقدت الدولة بعض مواردها بعد أن استقلت بعض أملاكها. كما ازداد التدخل الأجنبي لصالح الدائنين، خاصة وأن الإدارة المالية العثمانية كانت تعاني من الفوضى. ورغم ذلك فقد أصاب التعليم تقدماً كبيراً، ففي عام ١٨٤٦ ، ١٨٦٩ قامت لجان ـ يرأسها موظفون عثمانيون يميلون إلى الاقتباس عن الغرب ـ بوضع خطط شاملة تهدف إلى إقامة نظام تعليمي يشمل جميع المراحل من الابتدائية إلى الجامعة. ففي عام ١٨٦٩ صدر قانون التعليم الذي قسم المدارس إلى (عمومية) و (خصوصية)، وجعل التعليم العام إجبارياً ومجانياً لمدة أربع سنوات في المدارس الأولية (صبيانية) ـ للأولاد والبنات ـ بدون اختلاط في المدن والقرى وللمسلمين وغير المسلمين على حد سواء، أما مدارس المرحلة التالية (الرشدية) التي تستمر فيها الدراسة لمدة أربع سنوات أخرى فقد نص القانون على

---

(١) بعد عودة الدستور في عام ١٩٠٨ أصبحت الخدمة العسكرية إجبارية على كل الرعايا بغض النظر عن الدين أو الملة، وتم إلغاء البدلات العسكرية بصفة نهائية.

Shaw, II, pp. 96-105.

افتتاحها في المدن الكبرى. وقسم التعليم الثانوي إلى مرحلتين: سفلى (إعدادية) وعليا (سلطانية). وفوق ذلك فقد وجدت المدارس العليا (عالية) بما في ذلك كليات التدريب التي كانت تفضي إلى قمة النظام: أي الجامعة (دار الفنون).

أما التعليم الخاص فقد تناولته المادة ١٢٩ من قانون ١٨٦٩ التي استلزمت حصول مدرسي المدارس الخاصة على مؤهلات تقرها وزارة المعارف العثمانية، كما استلزمت أن تقر تعيينهم سلطات تعليمية سواء أكانت محلية أو مركزية. واستوجبت المادة ١٢٩ وضع مواد التدريس في قوائم وتقديمها مع نسخ من الكتب المقررة إلى مجلس التعليم في الولاية لإقرارها، على أن تقدم المناهج والكتب إلى وزارة المعارف إذا كانت المدرسة في العاصمة. وفي كل هذه الحالات كان الهدف هو «الاحتياط ضد أي تعليم يتعارض مع النظام الأخلاقي والسياسي القائم»[١].

ورغم أن خط شريف جلخانة لم يشر إلى التعليم بكلمة واحدة، فإن السنوات التي تلت إصداره شهدت تقدماً ملحوظاً في التفكير الحر في داخل الدولة العثمانية. ورغم أن الدولة لم تقدم أي مساعدة مالية فقد أنشئت المدارس استجابة لكرم بعض الأشخاص المستنيرين، كما أن عدداً متزايداً من الباحثين والموظفين الأتراك كانوا يزورون أوروبا ويعودون وقد امتلئوا حماسة للمعاهد التي شاهدوها فيها، وإن تكن حماستهم لم تتعد الاعجاب بالمظاهر، ولهذا فإنهم بعد عودتهم وضعوا الخطط الخاصة ببناء المصانع دون إيجاد الرجال المدربين اللازمين لتشغيلها، كما جرى الحديث عن إنشاء جامعة دون وجود أي كوادر مؤهلة للتدريس فيها.[٢] وهكذا اتسمت إقامة المدارس الجديدة بالبطء. وقد بدىء في إنشاء مدارس ثانوية جيدة وقليلة، وبفضل النفوذ الفرنسي كانت ليسيه غلطة سراي الممتازة توفر للأولاد من كل الملل والنحل تعليمًا غربياً قوامه اللغة الفرنسية. كما أنشئت

---

(١) Tibawi, American interests in Syria, pp. 257-9.

(٢) Jeoffry Lewis, op. cit. , p. 45.

بعض المدارس الخاصة للبنات والفقراء ولتدريب المعلمين، وفي عام ١٨٥٩ أنشئت مدرسة جديدة لتدريب الإداريين حيث كان إداريو المستقبل يدرسون الشؤون العامة والدولية. ورغم استمرار مدارس تحفيظ القرآن فإن مدارس الحكومة انفصلت بصفة رسمية عن إشراف «العلماء» ووضعت تحت إشراف وزارة المعارف ذات الصبغة العلمانية منذ عام ١٨٦٦ مما أدى إلى ازدياد الهوة بين التعليم الديني والتعليم العلماني بالصورة التي كرست الازدواج الثقافي ووجود معيارين للنظرة إلى الأشياء. وقد توسع التعليم الحديث بشكل سريع منذ حرب القرم واشتمل على فروعه العالية، مدنية وعسكرية، وتوج بالجامعة التي جرى افتتاحها في عام ١٨٧٥. كما جرى تطوير مدارس الطوائف الدينية وافتتاح المعاهد العليا. وازداد عدد الإرساليات الأجنبية: أمريكية ونمسوية وفرنسية وإنجليزية وألمانية وإيطالية.

إلا أن الباب العالي شدد قيوده في أواخر الستينات على المؤسسات التعليمية التبشيرية التي اعتبرها مراكز لإثارة القومية والثورة لدى الاقليات الدينية. ورغم أن النظام التعليمي العثماني لم يجتذب إلّا عدداً قليلاً من المسيحيين، إلّا أن الفترة التي تلت تطبيق قانون التعليم في سوريا شهدت سحب التلاميذ المسلمين القليلين الذين التحقوا بمدارس المبشرين، وما لبثت أن صدرت أوامر الحكومة المحلية التي حظرت التحاق المسلم بمدارس الإرساليات في حالة وجود مدرسة حكومية أو إسلامية خاصة في المنطقة[1]. ورد المبشرون على ذلك بزيادة عدد مدارسهم، خاصة وأنهم فسروا السياسة التعليمية الجديدة على أنها تهدف إلى شل حركتهم دون أن يكلفوا أنفسهم عناء محاولة فهم الظروف التي أدت إلى صدور التنظيمات.

وكانت لبرالية الحكم العثماني إزاء الاجانب والرعايا غير المسلمين ـ وفق ما نص عليه خط شريف جلخانه والخط الهمايوني ـ قد جعلت المبشرين الإنجليز والأمريكان يطالبون بتنازلات غير عادية منها

---

(١) Tibawi, op; cit., pp. 287 — 8.

مهاجمة الإسلام علنا بهدف تنصير المسلمين وإلغاء الأحكام الإسلامية الخاصة بالارتداد عن الإسلام. وحين قضى الباب العالي (في عامي ١٨٦٤، ١٨٦٥) على كل احتمال للهجوم المباشر على الإسلام، سعى المبشرون إلى العمل على سقوط الإمبراطورية العثمانية وأن تستبدل بها دولة مسيحية تحقق أهدافهم بالنسبة إلى كل من المسلمين والمسيحيين. وسواء أكانت الدولة العثمانية متسامحة أم لا فإن وجودها ذاته كان يشكل عقبة في وجه المبشرين التابعين لشتى الكنائس المسيحية الذين كانوا يودون أن ينصروا المسلمين ويبدلوا عقائد المسيحيين المحليين. وكانت البعثات التبشيرية قد اعتادت قبل ذلك أن تتجاهل السلطات العثمانية طالما لم تواجه عقبات من جهة المسيحيين المحليين، كما اعتادت السلطات العثمانية أن تتجاهل المبشرين طالما اقتصر عملهم على غير المسلمين. إلّا أن تطبيق التنظيمات بالتدريج خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر أدى إلى صدور قوانين إمبراطورية ومحلية كان تطبيقها في مجال التعليم والصحافة هو السبب المباشر في الاصطدام بين الطرفين، خاصة وأن المبشرين قد فهموا في البداية أن هذه القوانين لا تنطبق عليهم[١].

وتشبه التغييرات التي طرأت على مجال القضاء تلك التي أصابت التعليم. فقد ظل القانون الديني يطبق في محكمة القاضي التقليدية في الوقت الذي بدأ يطبق فيه كذلك في المحاكم الحديثة. وإلى جانب القانون الديني بدأ يظهر قانون جديد يمس المسائل التجارية ثم الجنائية تم أخذه عن الغرب وبخاصة عن القانون الفرنسي. وبقي القانون الديني الخاص بالأحوال الشخصية ـ مثل الزواج والطلاق والمواريث وغير ذلك ـ دون مساس لأن أي تعديل فيه كان يمس بعض أصول الشريعة. وهكذا أدى الازدواج في المحاكم وفي القانون إلى نوع من الخلط، وذلك برغم ازدياد الاتجاه إلى الغرب والتشريعات العلمانية. كما ازداد الاتجاه إلى توحيد القانون، وذلك برغم صعوبة الأخذ بقانون غربي واحد، وإن يكن يبدو

---

(١) Ibid, p. 171 & pp. 218-19.

أن عالي باشا قد راودته فكرة إدخال قانون نابليون.

وخلال فترة التنظيمات ازداد طبع الإدارة بالطبع الغربي. فقد حلت محل الطبقة الحاكمة العثمانية القديمة طبقة جديدة من البيروقراطين والمآمير، كما حلت محل انعدام الأمن الناتج عن كونهم عبيداً للسلطان ثقة جديدة بالنفس وفرها قيامهم باعتبارهم هيئة بيروقراطية علمانية يحميها القانون. كما حصلت فئات الرعايا على ثقة وسلطة متزايدتين وذلك نتيجة للضمانات التي وفرتها التنظيمات والاستقرار الذي وفره النظام القضائي الجديد وظهور طبقة وسطى يزداد وزنها في مجال الدولة بصورة لم تحققها الملل وطوائف الحرف. كما جرى فصل السلطات، وخلال الستينات (١٨٦٤ و١٨٦٧) أعيد تنظيم الولايات على النمط الفرنسي، وعين على كل منها وال ذو صلاحيات واسعة، تقوم إلى جانبه مجالس استشارية ومجالس عامة للولاية كان القصد منها إشراك السكان في بحث المسائل الخاصة بولايتهم. ويمكن أن يقال أن إنشاء مجالس الولايات قد سجل بداية اشتراك الرعايا العثمانيين، وبخاصة غير المسلمين، في شؤون الإدارة المحلية. وقد نجح بعض الولاة ـ وبخاصة مدحت باشا حين كان والياً على بلغاريا ثم على بغداد ـ في تطبيق النظم الجديدة، على حين لم ينجح بعضهم الآخر. وبدا أن استنارة الموظف لا تقل أهمية عن النظام ذاته.

على أن تنظيم الولايات خلال الستينات قد أدخل فيها نظاماً شبيهاً باللامركزية، في حين أن قانون الإصلاح الصادر في عام ١٨٥٦ الذي منح غير المسلمين حقوقاً مدنية وسياسية تساويهم بالمسلمين قد مهد لظهور هوية مشتركة بين السوريين وانصهار مختلف الطوائف السورية في شعب واحد. وقد أسرعت هذه الإصلاحيات خطى نمو طبقة وسطى جديدة تضم المسلمين وغير المسلمين مما أدى إلى ظهور الإقليمية السورية. وقد رحب ساسة التنظيمات بهذا التطور فطبقوا في سوريا بعض الإجراءات التي ساعدت على تقوية هذا المفهوم الإقليمي. وهكذا ففي عام ١٨٦٤ جرى ضم ولايتي دمشق وصيدا إلى ولاية طرابلس في ولاية كبيرة شملت معظم

سوريا الجغرافية التي تمتد من جنوب حلب إلى صحراء سيناء. وطبقاً لقانون الولايات الجديد كان يحكم الولاية الجديدة ـ التي أطلق عليها اسم سوريا لا الشام ـ وال يتمتع بصلاحيات واسعة وفق نظام مركزي فيما يتعلق بالشؤون الداخلية وشبه لا مركزي فيما يتعلق بعلاقاتها بالباب العالي.

ورغم أن الدولة العثمانية لم تفقد أية أراض خلال عصر التنظيمات ـ بل إنها استرجعت بعض الأراضي نتيجة لانتصارها مع الحلفاء في حرب القرم، فإن التنظيمات فشلت في إدماج شتى عناصرها، كما أصبحت أطراف الإمبراطورية أكثر انفلاتاً: فقد حصلت مصر على استقلال ذاتي تام[1]، وكذلك الحال بالنسبة إلى لبنان[2]، والصرب ورومانيا. كما ازدادت خطورة الاتجاهات الانفصالية في داخل الإمبراطورية برغم محاولات السلطات العثمانية تطبيق سياسة «العثمنة». فبدخول الأفكار الغربية ـ وبخاصة الفرنسية ـ إلى داخل الإمبراطورية، تحولت الملل إلى بؤر للقومية الإقليمية على النمط الأوروبي. وإزاء نزوع مسيحيي الدولة إلى الاستقلال بمساعدة أوروبا تحولت السلطات العثمانية بالتدريج من التسامح إلى القمع.

أما رعايا الدولة من المسلمين الأتراك فقد حصلوا على سلاح جديد للنقد تمثل في الصحف التي ازداد انتشارها في الوقت الذي شهدت فيه العاصمة يقظة أدبية تركية في أعقاب حرب القرم. ذلك أن تطور الطبقة الوسطى العثمانية قد أثار بدوره يقظة فكرية وارتبط به ظهور طبقة مثقفة عثمانية جديدة انتزعت من «العلماء» دورهم التقليدي باعتبارهم قادة الثقافة في المجتمع الإسلامي. وقد شق التطور الجديد طريقه بوسائل

---

(١) انظر كتابي «علاقات مصر بتركيا في عهد الخديو اسماعيل».

(٢) نص القانون الأساسي (le Règlement Organique) الصادر في عام ١٨٦٤ على أن يتمتع لبنان بوضع خاص يتولى فيه الحكم شخص مسيحي تختاره الحكومة العثمانية وتوافق عليه بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا.

مختلفة، وأهم ما يتميز به هو تطور أشكال وموضوعات الأدب العثماني التقليدي وظهور أشكال وموضوعات جديدة مستوردة من الغرب: كالمسرحيات والقصص والأوبرات والقصص القصيرة والمقالات والمباحث السياسية - وكل ذلك خرج عن إطار حياة الحكام واهتماماتهم وبدأ يهتم بمشاكل سكان الإمبراطورية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية. وقد لعبت المطبعة التي تطورت منذ عام ١٨٣٥ دوراً سياسياً في هذا التحول - فقد ازداد عدد الكتب المطبوعة، كما ازداد عدد الصحف والدوريات. ولعب المسرح دوره في نشر الأفكار الجديدة، خاصة وقد ازدادت أعداد المسارح ونشطت حركة ترجمة الكتب الغربية، بما في ذلك المسرحيات، وفي النهاية كان لا بد من ظهور مسرحيات عثمانية. ومما ساعد على انتشار الأفكار الجديدة ما جرى من تبسيط لغة الكتابة العثمانية بحيث أصبحت تلقى تجاوباً من العامة وبالتالي أدت إلى انتشار الأفكار الجديدة الخاصة بالأمة والحكومة والتقدم، مما أوجد اتجاهاً يسعى إلى مقاومة السلطة المطلقة عن طريق إعلان الدستور وإيجاد حكومة مسؤولة أمام برلمان منتخب وفق النمط الديموقراطي الذي عرفه الغرب وبخاصة في بريطانيا التي أثارت عظمتها الإمبراطورية ونظامها السياسي إعجاب العالم الخارجي.

الفصل السابع

الحركة الدستورية

شباب العثمانيين (يني عثمانليلر):

في خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت أعداد متزايدة من الأتراك وبخاصة من سنحت لهم فرصة السفر إلى الغرب، مدركين لتخلف بلادهم وفقرها في مقارنتها بأوروبا الفتية والقوية ويتساءلون عن السبب. وفي بداية الأمر وجدوا ضالتهم في الصناعة والعلوم: في المصانع والمدارس - وعلى هذا الأساس انصبت إصلاحات محمد علي ومحمود الثاني ومن تلاهما بهدف الحصول على المال والقوة وإيجاد قوات مسلحة حديثة. ولكن ما أن أدخلت الإصلاحات على النمط الأوروبي حتى سحبت وراءها المؤثرات الأوروبية الأخرى، وبخاصة الأفكار ونظم الحكم وأساليب الحياة الأوروبية. ولما كانت أوروبا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر تسعى إلى إرساء أسس اللبرالية في مجالي السياسة والاقتصاد، فإن حركة التنظيمات استلهمت المبادىء اللبرالية الأوروبية الخاصة بحرية العقيدة والمساواة بين الناس وسيادة القانون - بل إن السلاطين ووزراءهم اعترفوا بشكل ما بالأفكار الجديدة الخاصة بالعلاقة بين العاهل ورعاياه، مما نلحظه في خط شريف جلخانة والخط الهمايوني. حقيقة إن المصلحين كانوا مخلصين فيما قطعوه من وعود لرعاياهم بحيث أن صدور هذه الوعود لم يكن يستهدف مجرد تملق أوروبا واكتساب عطفها في سبيل المحافظة على بقاء الدولة وأملاكها. إلّا أن تطبيق التنظيمات بدلاً

من إضعافه لسلطة السلطان، قد قواها بصورة مطردة، خاصة وقد جرى تدمير أو إضعاف المؤسسات التي كانت تحد من سلطته في الماضي: كالإنكشارية والسباهية وأعيان الأقاليم وهيئة «العلماء». وقد أدى ازدياد سلطة السلطان إلى إضعاف فعالية وعود الإصلاح التي كانت غريبة على الإمبراطورية الإسلامية بحيث لم يفهم الشعب محتواها، في حين أن من وكل إليهم تطبيقها لم يتحمسوا لها بالقدر الكافي. وبازدياد صعوبات الدولة المالية وحلول عبد العزيز محل عبد المجيد (في عام ١٨٦٠) انشغلت الأذهان خلال الستينات بوسائل الحد من سلطة السلطان المطلقة، وهي المشكلة التي غطت على سابقتها الخاصة بقبول أو رفض الإصلاحات المستوحاة من الغرب.

وسرعان ما ظهرت فئة من المثقفين الشبان الذين أطلقوا على أنفسهم بعض الوقت اسم «العثمانيين الجدد أو شباب العثمانيين» من موظفي الحكومة ومن أبناء الأسرات البارزة في النخبة العثمانية. ولم تكن أغلبيتهم الساحقة قد تعدت سن الأربعين، وكثيرون منهم كان قد سبق لهم العمل في مكتب الترجمة وألموا باللغة الفرنسية، كما أنهم كانوا قد تلقوا تعليمهم وفق الأساليب العلمانية الحديثة أو أرسلوا إلى الخارج، ولكنهم لم يشغلوا المكانة التي كانت تؤهلهم لها ثقافتهم وخبرتهم في البيروقراطية الجديدة، مما جعلهم مناوئين للنظام القائم بحيث سعوا إلى استغلال الصحافة في خلق رأي عام عثماني وإدخال مفاهيم مثل البرلمانية والقومية والوطنية في وعي العثمانيين. ولقد أصدر «العثمانيون الشبان» في البداية البيانات الأدبية المستوحاة من الفكر الأوروبي، وبخاصة الفرنسي. وكان أبرزهم شناسي وضيا ونامق كمال - وكان هذا الأخير أبرزهم على الإطلاق: وقد بشر في أشعاره ومقالاته بالحرية والوطنية (وهما من أفكار الثورة الفرنسية) اللتين أظهرهما في ثوب إسلامي. وطيلة حياة نامق كمال نجده متمسكاً بالقيم والمعتقدات الإسلامية التقليدية، وأحياناً ما نجده يوجه النقد الشديد إلى رجال التنظيمات لفشلهم في المحافظة على أحسن ما في التقاليد والقيم الإسلامية وجعلها أساساً للنظم الجديدة بدلاً من

استيرادها برمتها من أوروبا. وليس معنى هذا أنـه كان معادياً لأوروبا، ولكنه كان يعتقد أن التقدم الأوروبي مستقى من قيم شبيهة بالإسلامية، وأن المسلمين باقتباسهم عن أوروبا إنما يستعيدون قيمهم القـديمة التي علاها الغبار نتيجة للتـوسع الأوروبي والأطمـاع الأوروبية. أمـا أفكاره السياسية فقد استقاها عن روسو ومونتسكيو ولبراليـي لندن وباريس، بعد مزجها بأسس الديموقراطية الإسلامية الكامنـة في الشورى والبيعـة وغير ذلك، أما أسلوب الحكم ذاته الذي تصوره نامق كمال فلم تكن له سابقة في النظم الإسلاميـة، ومن ثم دعوتـه إلى نظام بـرلماني شبيـه بالنـظام البريطاني.

وقد حاول نامق كمال ورفاقه أن ينشروا أفكارهم عن طريق تربية الرأي العام على نمط ما كان يجري في أوروبا الغربية ـ ومن ثم اهتمامهم بـإنشاء الصحف الجـديدة التي ازداد عـددها ـ ومنهـا جريـدة «حوادث» الأسبوعية، و«ترجمان أحوال» الأسبوعية و«مرآة» اليومية و«مخبر» و«عين وطن» ـ إلى غير ذلك، كما أصدروا كتيبات وتمثيليات جرى عرضها في المسارح الجديـدة، وفي عام ١٨٦٥، أنشأوا جمعيتهم. عـلى أن هؤلاء المثقفين اللبراليين كانوا أكثر محافظة من رجال التنظيمات، خاصة وأنهم شعروا بأن الإصلاحات الراديكالية على النمط الغربي التي جرى إدخالها منذ عام ١٨٣٩ قد ضعضعت الأساس الأخلاقي والأيديولوجي للمجتمع العثماني دون أن تقدم بديلاً مناسباً، وحين نادوا بالتأكيد من جديد على الإسلام بهدف ملء الفراغ، أصبحـوا أول مفكرين مسلمـين يحاولـون التوفيق بين النظم السياسية الغربية وبين النظريات والممارسات الإسلامية والعثمانية ودعم مبدأ التمثيل بتوفير مسابقة تاريخية. وقـد أكدوا عـلى المظاهـر التقدمية للإسلام، وهاجموا الطغيان البيروقراطي الذي تمخض عن الحكومة المركزية القوية التي أوجدتها التنظيمـات، وانتقدوا سيـطرة البيروقـراطية الجديدة والارستقراطية الريفية الجـديدة والتجـار ورجال الصنـاعة غـير المسلمين على العاهل ورعاياه بصورة لم يسبق لها مثيل. ورغم اتحادهم في انتقاد التنظيمات فإن حلولهم المقترحة كانت شديدة التباين وإن يكونوا قد

اتفقوا على ثلاثة مبادىء أساسية هي: الدستور والبرلمان والعثمنة.

ولكن الإمبراطورية العثمانية كانت تختلف في ناحية واحدة على الأقل عن الدول الأوروبية التي درس «شباب العثمانيين» نظمها البرلمانية وأعجبوا بها: فهي دولة متعددة الأجناس والأديان واللغات، ومن ثم ما كانوا يسعون إليه من تنفيس البرلمان عن شكاوى القوميات والأديان ـ إذ أن إشراك غير المسلمين في الحكم من شأنه ـ في رأيهم ـ أن يورثهم شعوراً بالانتهاء إلى نفس (الوطن) بحيث يقضي على ما لديهم من نزعات انفصالية. بل إن بعضهم نادى بإلغاء نظام الملل وإحلال القومية العثمانية محلها بحيث يتمتع كل رعايا السلطان بنفس الحقوق والواجبات دون تفرقة بين دين ولغة وجنس، ولو أن رجال التنظيمات ـ وبخاصة عالي وفؤاد ـ ارتأوا أن أحسن وسيلة لتحقيق أهدافهم هي الحكومة المركزية، على اعتبار أن من شأن النظم التمثيلية ـ التي تضعف كفاءة الحكومة ـ أن تؤخر التحديث الذي هو الأساس الحقيقي للديموقراطية[1]. وإزاء ازدياد عدد الصحف وقوة تأثيرها انتاب القلق الحكومة التي كانت تتجه إلى مزيد من الأوتوقراطية بعد تولي السطان عبد العزيز. وفي عام ١٨٦٥ ـ وهو العام الذي شهد تأسيس جمعية «شباب العثمانيين» التي كانت تستلهم أفكار الكاربوناري الإيطاليين (ومن أعضائها نامق كمال والأمير مصطفى فاضل، الأخ غير الشقيق للخديو إسماعيل حاكم مصر) ـ صدر أول قانون للصحافة في الدولة العثمانية، وكان الهدف منه هو التضييق على حركة النقد التي كانت تموج بها الصحف الجديدة. وتلت ذلك مصادرة عدد من الصحف، مما ترتب عليه انتقال الصحف الهامة وعدد كبير من «شباب العثمانيين» إلى المنفى: لندن وباريس وجنيف، وتحول دعاة الأفكار الجديدة من النقد إلى الثورة. وكانوا يرسلون مقالاتهم وصحفهم عن طريق دور البريد الأجنبية التي لم تكن السلطات العثمانية تستطيع المساس بها أو التدخل في أعمالها لأنها كانت تتمتع بالحصانة التي تضفيها عليها

(١) CF Shaw, II, pp. 131-3.

الامتيازات الأجنبية ـ وبالتالي فإن أفكار المنفيين كانت تجد صدى واسع النطاق لدى الساخطين في داخل الدولة العثمانية. وحين وجه مصطفى فاضل من باريس خطاباً كتبه باللغة الفرنسية إلى السلطان يقترح فيه الإصلاح الدستوري، ترجمه نامق كمال ورفاقه إلى اللغة التركية ووزعوه على نطاق واسع. وكانت النتيجة هي نفي من تبقى من «شباب العثمانيين» الذين تجمعوا في باريس حول مصطفى فاضل وما لبثوا أن اعتنقوا المبادىء الوطنية الحديثة التي غطت لديهم على المبادىء الإسلامية. وبعد أن عاد مصطفى فاضل إلى الآستانة بعد أن سوى أموره مع عبد العزيز خلال رحلة هذا الأخير إلى باريس، تشتت الباقون ثم عاد بعضهم إلى العاصمة. وما لبث نامق كمال أن نفي من جديد إلى قبرص بسبب أفكاره الثورية وبوجه خاص بسبب دعوته للولاء للوطن لا للسلطان أو وزرائه أو للأمة الإسلامية. ولم ينته نفيه إلا بعد خلع عبد العزيز في عام ١٨٧٦.

خلع السلطان عبد العزيز

بعد وفاة عالي وفؤاد اللذين نقلا السلطة إلى الباب العالي وضيقا على السلطان، مارس عبد العزيز حكمه الشخصي وعين في منصب الصدارة العظمى شخصيات محافظة أبرزها محمود نديم الذي وثق علاقاته بالسفير الروسي إجناتيف الذي كان من كبار أنصار حركة الجامعة السلافية التي تبنتها روسيا بعد حرب القرم كوسيلة لزعامة سلاف البلقان وتحريرهم من الحكم العثماني توطئة لفرض النفوذ الروسي عليهم. فقد أبرزت وفاة عالي في عام ١٨٧١ فريقين سياسيين عثمانيين متصارعين حول مسألة الإصلاح ونظام الحكومة: فهناك من كانوا يسعون إلى متابعة سياسة عالي وفؤاد، كما وجد المحافظون التقليديون. وقد مس الخلاف بين هذين الفريقين كثيراً من المسائل ربما أهمها ما يلي: فقد سعى الفريق الأول إلى إنهاء حكم السلطان المطلق ومنح حقوق مدنية وسياسية لغير المسلمين تجعلهم مساوين للأغلبية المسلمة، على اعتبار أن ذلك ضرورة أساسية لقيام

حكومة منظمة والمحافظة على تمامية الإمبراطورية. أما الفريق الثاني فقد اتجه إلى الامتناع عن القيام بأي إجراء من شأنه إضعاف سلطة العاهل وسيطرة العناصر الإسلامية وهما الشرطان الأساسيان للحفاظ على تماسك الإمبراطورية. وعلى حين سعى فرق التنظيمات إلى استناد هوية الرعية إلى دعامة إقليمية ونقل ولائها من طائفتها (ملتها) إلى الدولة (العثمنة)، فإن فريق التقليديين كان يميل إلى استناد الهوية إلى أساس عقائدي والمحافظة على الولاء لشخص السلطان - وبالتالي فإن تطبيق المبدأ الأول كان يعني نوعاً من اللامركزية، في حين أن تطبيق المبدأ الثاني كان يعني المركزية. وحين تولى محمود نديم الصدارة العظمى في سبتمبر ١٨٧١ وفر الفرصة لفريق المحافظين لكي يسيطر على شؤون الدولة ويعزز نظام الحكم المطلق والحكومة المركزية. وانتهز السلطان عبد العزيز الفرصة ليعيد الحكم المطلق ويؤكد ادعاءه بالخلافة كوسيلة لمساندة اتجاهاته السياسية ولتكتيل الرأي العالم الإسلامي في الإمبراطورية وراءه(١).

واشتد سخط العثمانيين على ممارسات السلطان الاستبدادية وتدخل السلطانة الوالدة في شؤون الحكم، سخطهم على الصدر الأعظم «نديموف» الذي بدا باعتباره ألعوبة في يد روسيا. وازداد القلق بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية وإعلان افلاس الحكومة العثمانية في أواخر عام ١٨٧٥، وهو الإفلاس الذى عزى إلى إسراف عبد العزيز وخراب ذمته هو وحاشيته. ورغم أن الأزمة المالية لم تكن ناتجة عن إسراف عبد العزيز بالصورة المتداولة، فإن ازدياد السخط أدى إلى انتشار أفكار الدستور والبرلمان والعثمنة، وفي الأفكار التي روج لها مدحت باشا وغيره وجرت مناقشتها على صفحات الجرائد. أما المحافظون فقد عزوا متاعب الدولة إلى التنظيمات والعلمانية ونفوذ الأجانب وتدخلهم في شؤون الدولة ومساواة غير المسلمين بالمسلمين، مما أدى إلى انتعاش إسلامي كان من نتيجته التضييق على المبشرين وطرد المعلمين والخبراء الأجانب والتضييق على

---

(١) B. Abu-Manneh, Sultan Abdulhamid II and Shaikh Abulhuda Al-Sayyadi, pp. 134-135. -

المدارس الأجنبية. وجرى الاعتداء على الأجانب في الشوارع لأول مرة منذ عهد سليم الثالث واشتدت المطالبة بإلغاء الامتيازات الأجنبية والوضع الذي كان يتمتع به الأجانب. وفي الوقت الذي اضمحلت فيه حركة التنظيمات جاءت أحداث البلقان لتذكي الاتجاه الإسلامي وتغذي روح السخط والثورة.

فرغم تعثر الحركة الساعية إلى توحيد شعوب البلقان في جهد مشترك ضد العثمانيين، فإنها ساعدت على انتشار موجة السخط ضد الحكم العثماني[1]، وبخاصة في ولايتي البوسنة والهرسك اللتين تقعان في أقصى غربي البلقان وانتشر فيهما اتجاه يهدف إلى الاتحاد مع سكان الصرب تمشياً مع تيار الجامعة السلافية الذي كان يستهدف التحرر من الحكم العثماني والنمسوي وإيجاد نوع من الوحدة أو الاتحاد بين سلاف الجنوب مع نوع من الصلة مع روسيا التي تضم سلاف الشمال. ولما كانت النمسا قد اتجهت إلى البلقان بعد طردها من ألمانيا على يد بروسيا، فقد طمعت في ضم البوسنة والهرسك، خاصة وأن ذلك كان من شأنه تعزيز قدرتها الدفاعية عن دلماشيا الواقعة على بحر الإدرياتيك. وقد أدى كل ذلك، بالإضافة إلى ثقل الضرائب وسوء وسائل تحصيلها، إلى تشجيع سكان الولايتين على الثورة على الحكم العثماني في عام ١٨٧٥، فرغم أن خط شريف جلخانة سعى إلى إصلاح الوضع الذي كان يرغم الفلاحين على دفع عدد كبير من الضرائب وذلك بإنشاء ضريبة واحدة تشمل كل الضرائب القديمة وتحول دون اللبس وسوء التطبيق إلّا أن هذه المحاولة فشلت هي الأخرى في تحقيق الهدف منها. فالضريبة الجديدة إما أضيفت إلى الضرائب القديمة أو جرى تحصيلها عدة مرات في نفس السنة ـ وهو إجراء لم يكن بإمكان الفلاحين الجهلة ـ الذين لا يحتفظون بسجلات ـ أن

(١) لاحظ إيريتشك ـ الذي شغل منصباً دبلوماسياً في البلقان لعدة سنوات في أواخر القرن التاسع عشر ـ ما يلي: «أن حركة الإصلاحات التركية لم تكن لها القوة الكافية أو الفعالية اللازمة للقضاء على المؤسسات القديمة في كل مكان».

Mark Pinson, Ottoman Bulgaria in the first Tanzimat period, p. 132.

يقاوموه. وظلت المشكلة قائمة، ولو أنها انصبت على الموظفين الجدد (المحصلين) الذين لم يكن في استطاعة السلطة المركزية أن تفرض عليهم الإشراف الكافي. ورغم أن السلطان وعد الثوار بالقيام بالإصلاحات اللازمة إلّا أنهم أصروا على نيل استقلالهم تحت حكم أمير مسيحي أو أن تحتل بلادهم قوات أجنبية إلى أن يتم إيجاد حل لمشكلتهم.

وفي عام ١٨٧٦ امتدت الثورة إلى بلغاريا حيث جرى ذبح عدد كبير من الأتراك. وكان سبب الثورة، كما هو الحال في البوسنة والهرسك، هو التمرد على الضرائب ووسائل جبايتها. وحين رد العثمانيون على المتمردين بقسوة مشابهة ثارت ثائرة الرأي العام الأوروبي ضد الدولة العثمانية، وتحمست الصرب فأعلنت الحرب على الدولة وتلاها الجبل الأسود. وجرت محاولات لتشكيل حلف بلقاني يضم اليونان ورومانيا، ولكنها لم تتمخض عن شيء. ورغم انضمام كثير من الروس إلى قوات الصرب المسلحة. فقد هزمتها القوات العثمانية، وحينئذ رأت روسيا ألا بد من التدخل لحماية البوسنة والهرسك، بل والسلاف جميعاً في شبه جزيرة البلقان. ومن الطبيعي أن يؤدي هذا إلى تربص النمسا وتوتر العلاقات بين الدولتين، ومن ثم اقتراح بريطانيا عقد مؤتمر في الآستانة لدراسة الموقف والاتفاق على كيفية إجراء الإصلاح في الدولة العثمانية. ولبت الدول الكبرى الدعوة بعد أن وافق الباب العالي على الاشتراك في المؤتمر.

وقد أدت كل هذه الأحداث إلى ازدياد السخط على سوء تصرف الحكومة العثمانية التي لم تعالج ثورة البوسنة بحكمة مما أدى إلى انتشارها واستفحال الموقف في البلقان، في الوقت الذي ساءت فيه أحوال الدولة الاقتصادية في أواخر عهد السلطان عبد العزيز بحيث توقف صرف مرتبات الموظفين ـ بما في ذلك العسكريون ـ لعدة شهور. ولم يؤد فرض ضرائب جديدة إلى معالجة الوضع ـ لهذا سعى مدحت باشا إلى تحسين أوضاع الحكومة بخلع السلطان عبد العزيز خاصة وأنه كان موقناً من أن ولي العهد الامير مراد أميل إلى إعلان الدستور. وهكذا بدا أن خلع عبد العزيز

وتولية مراد إنما يشكل «وقعة خيرية» شبيهة بالقضاء على الإنكشارية على يد محمود الثاني[1]. وفي ٣٠ مايو قامت مجموعة صغيرة من كبار موظفي الحكومة - يرأسهم مدحت باشا[2] ويساندهم ضباط الجيش والأسطول - بخلع السلطان عبد العزيز بانقلاب أبيض عززته فتوى شيخ الإسلام. وولى الثائرون السلطان مراد الخامس الذي كان قد اتصل بالعثمانيين الشبان عدة سنوات، بحيث أنه بادر بعد توليه الحكم إلى استدعاء نامق كمال من منفاه في قبرص وتكليفه هو وضيا بتولي سكرتاريته الخاصة. وكان السلطان مراد على جانب كبير من الذكاء والثقافة - التركية والغربية - كما أبدى اهتماماً بالأدب والعلوم والشؤون الأوروبية. وكان يهوى الموسيقى الغربية وزار أوروبا في عام ١٨٦٧، وكان يلتقي ببعض الأوروبيين في الآستانة ويراسل بعضهم الآخر، كما انخرط في سلك الماسونية وكان على اتصال بنامق كمال، ويحتمل أنه كان على اتصال بغيره من «شباب العثمانيين». ويبدو أنه كان أميل إلى اللبرالية والدستور وإصلاح التعليم وطبعه بالعلمانية وجعله عاماً بالنسبة إلى مواطني الدولة من كل الأديان. وكانت كل هذه الميول والاتصالات معروفة لدى أخيه الأصغر عبد الحميد وعمه السلطان عبد العزيز الذي حدد حريته في أواخر عهده مما جعل مراد يسرف في شرب الخمر. كما أن تأكيده على تساوي المسلمين بالمسيحيين قد نفر منه بعض العثمانيين المحافظين.

على أن مراقبة مراد في أواخر عهد عمه وإسرافه في الشراب مما أدى إلى اختلاط عقله بالصورة التي ما لبث أن أبداها بعد توليه الحكم. وقد ازداد هذا الاضطراب حين نمى إلى علمه نبأ انتحار السلطان عبد العزيز[3]، ومقتل عدد من الوزراء على يد أتباع الأمير يوسف عز الدين

(١) Davison, Reform, pp. 337-8.

(٢) كلمة باشا معناها في الأصل قدم الملك أو الشاه ثم صار معناها «مستخدماً» واستخدمت بعد ذلك كلقب لحكام الولايات وأخيراً أصبحت أعلى لقب تشريفي في الدولة.

(٣) لم يثبت ما إذا كان عبد العزيز قد انتحر أو قتل، وإن تكن الشواهد ترجح انتحاره.

ابن عبد العزيز. وحينئذ رأى الوزراء ضرورة خلع مراد وتولية أخيه عبد الحميد الذي كان مدحت قد انتزع منه وعداً بإعلان الدستور (أو المشروطية - بمعنى أن سلطة السلطان ليست مطلقة بل مشروطة بحدود وقيود يقررها الدستور).

إعلان الدستور:

وقد أعلن الدستور في ٢٣ ديسمبر ١٨٧٦ بعد مناقشات جرت في جو يسوده رد الفعل الوطني والإسلامي ضد حركة الجامعة السلافية والتدخل الأوروبي لصالح ثوار البلقان. وكانت مسودته قد وضعت على يد لجنة من العلماء والموظفين المدنيين الذين رأسهم مدحت باشا، وحين قدم إلى عبد الحميد وافق عليه على مضض بعد أن أضاف إليه فقرة تعطيه حق نفي كل من يهدد أمن الدولة. وقبل إعلان الدستور جرى تعيين مدحت صدر أعظم في الوقت الذي أجتمع فيه مندوبو الدول في المؤتمر الدولي في الآستانة لبحث الإصلاحات الواجب على الدولة تنفيذها من أجل تحسين أحوال مسيحيي البلقان. ولدى افتتاح المؤتمر أطلقت المدافع معلنة صدور الدستور، وقيل لمندوبي الدول إن الدولة العثمانية تزمع إصلاح شؤونها بنفسها في ظل حكومة دستورية. ورغم أن إعلان الدستور كان متصلاً بأوضاع الدولة ومواجهتها لأحداث البوسنة والهرسك وبلغاريا والتحرش الروسي والتدخل الدولي، إلّا أنه جاء تتويجاً للاتجاه الإصلاحي الذي بدأ منذ أواخر القرن الثامن عشر - أي أن القول بأن صدوره كان مجرد ذر للرماد في العيون إنما يتضمن الكثير من المبالغة.

ولم يكن الدستور نسخة طبق الأصل من الدساتير الغربية، وهو ما ذهب إليه البعض وقت إعلانه، بل كان امتداداً للتجارب والممارسات العثمانية السابقة. فقد نص على فصل السلطات من حيث الشكل لا المضمون، كما أن التغييرات التي طرأت على نظام الحكم طبقاً له كانت من قبيل التطور لا الانسلاخ الراديكالي عن ممارسات الماضي. فلم يفكر أحد

في تقليص حق السلطان في السيادة ـ ومن ثم ما جاء في الدستور من أن السيادة العثمانية تشمل خلافة الإسلام العليا، بشرط أن تخلع على أكبر أفراد آل عثمان سناً. كما نص الدستور على أن شخص السلطان مصون لا يمس، وأنه لا يسأل أمام أحد عن أعماله، ومن ثم كان الدستور برمته مرتهناً بشخصه: فله وحده حق تعيين وإقالة الوزراء الذين أصبحوا مسؤولين أمامه لا أمام البرلمان. كما أنه هو الذي يعقد المعاهدات ويعلن الحرب ومعاهدات الصلح، وهو القائد العام للقوات المسلحة، وهو الذي يصدر كل القوانين العلمانية ويشرف على تطبيق الشريعة ويعدل أحكام العقوبات القانونية ويدعو البرلمان إلى الانعقاد ويفض جلساته ويضع الترتيبات الخاصة بانتخاب النواب. ولم تقتصر صلاحياته على إبرامه للقرارات التي يصدرها البرلمان بقصد تحويلها إلى قوانين بل كان بإمكانه كذلك أن يواصل أصدار المراسيم دون الرجوع إلى البرلمان. كما منح حق إعلان حالة الحصار وإيقاف الضمانات التي يمنحها الدستور حين يرى ذلك ضرورياً، وحق نفي أي شخص يرى فيه خطراً على ذاته وعلى الدولة. وهكذا ظل عبد الحميد يتمتع بالسلطة التي سبق لأسلافه أن تمتعوا بها، بحيث أن مدحت ذاته سرعان ما أصبح أول ضحايا العهد الجديد بعد أن قلت الأخطار الخارجية التي كانت تواجه الدولة. فإزاء الصلاحيات الواسعة التي منحها الدستور للسلطان فإن رئيس الوزراء لم يتح له أن يلعب سوى دور ثانوي بالنسبة إلى شؤون الدولة العامة.

أما البرلمان فقد جرى تقسيمه إلى مجلسين هما مجلس المبعوثان[1] المنتخب ومجلس الأعيان المعين من قبل السلطان مدى الحياة. ونص الدستور على حرية أعضاء البرلمان في إبداء آرائهم وفي التصويت، وكان لا يمكن محاكمتهم إلّا أذا تجاوزوا حدود قوانين المجلس. كما نص على أن بإمكان الأشخاص الذين يرغبون في تقديم مقترحات تشريعية أن يقوموا بذلك من خلال الوزارة المختصة وأن من الواجب إبرام القوانين التي

---

(١) اسم الجمع على الطريقة الفارسية لكلمة مبعوث العربية.

يوافق عليها المجلسان على يد مجلس الوزراء والصدر الأعظم قبل تقديمها إلى السلطان. وحدد الدستور اللغة التركية العثمانية باعتبارها اللغة التي يجري الحديث بها في كل الجلسات كما نص على أن يكون التصويت سرياً أو علنياً بحسب الظروف وعلى أن يقر مجلس النواب الميزانية دون تدخل من جانب السلطان بعكس الحال فيما يتعلق بالقوانين العادية.

وأما بالنسبة لحقوق الأفراد فقد أعلن أن «العثمنة» هي السياسة الرسمية للدولة في إطار مبدأ المساواة الذي نصت عليه التنظيمات وفي محاولة للقضاء على الانفصال الذي أقره نظام الملل: فقد خلع الدستور صفة «العثمانيين» على كل رعايا الدولة أيا كان دينهم، ونص على تمتعهم بالحرية الشخصية - بما في ذلك الحرية الدينية - طالما لا يتدخل أحد منهم في حرية الآخرين، وعلى تساوي كل العثمانيين أمام القانون وعلى منحهم نفس الحقوق مع إلزامهم بنفس الواجبات دون تمييز بين دين وآخر، وعلى أن تولي الوظائف العامة لا يستلزم سوى الكفاءة وإتقان لغة البلاد. على أنه نص على بقاء الإسلام ديناً رسمياً للدولة، كما نص على استقلال القضاء وعلى حصانة المسكن الخاص بحيث لا يمكن الاعتداء عليه إلّا في الحالات التي يحددها القانون. ولتطبيق كل هذه المبادىء أدرجت في الدستور كل القوانين التي طورتها التنظيمات. وأبقى على المحاكم الشرعية على أن يلجأ غير المسلمين لمحاكم الملل في المسائل المتعلقة بشؤونهم الدينية.

ونتيجة للصعوبات التي كانت تواجهها الدولة بسبب أحداث البلقان قرر مدحت ألا تكون الانتخابات مباشرة، بل أن يجري انتخاب النواب على أيدي مجالس الولايات والمحافظات، وهي المجالس التي جرى انتخابها طبقاً للوائح الولايات التي نصت عليها التنظيمات، على أن يقرر الباب العالي مبعوثي كل محافظة بحسب عدد السكان وأن يقرر حاكم كل ولاية نسبة المسلمين إلى غير المسلمين. وحين تم ذلك جرى تمثيل اليهود بأربعة مقاعد والمسيحيين بأربعة وأربعين مقعداً والمسلمين بواحد وسبعين مقعداً.

كما عين السلطان ستة وعشرين عضواً لمجلس الأعيان منهم ٢١ مسلماً. وجرى افتتاح البرلمان في ١٩ مارس ١٨٧٧ وبدأ مجلساه العمل. ولما كان البرلمان يضم أعضاء يمثلون مختلف شعوب الإمبراطورية ودياناتها، وكلهم يتكلمون لغة الشعب لا التركية الرسمية التي كانت تستعملها دواوين العاصمة، فسرعان ما نما شعور بالأخوة والإخلاص للدستور ـ وهكذا خرجت إلى حيز الوجود مؤسسة عثمانية بكل ما تعنيه الكلمة ينطبق عليها المصطلح الذي نص عليه الدستور.

الحرب الروسية ـ التركية:

على أن الدول العظمى لم تهتم بالدستور أو بالحقبة الجديدة التي كانت تمر بها الدولة العثمانية فاقترحت إجراء برنامج إصلاحي رفضه الباب العالي. فقد اتفق مندوبو الدول في مؤتمر الآستانة على تقسيم بلغاريا إلى ولاية شرقية وأخرى غربية وتوحيد البوسنة والهرسك في ولاية واحدة وأن تنال الولايات الثلاث درجة معقولة من الاستقلال تضمن لكل منها مجلساً خاصاً وبوليساً محلياً من نفس المكان. كما طالبوا بأن لا تفقد الصرب شيئاً من أراضيها وأن تحتفظ إمارة الجبل الأسود بالمناطق التي احتلتها في إقليم الهرسك وفي شمالي ألبانيا. وحين رفض السلطان عبد الحميد هذه المطالب بارح مندوبو الدول الآستانة. وبعد أن ضمنت روسيا حياد النمسا أعلنت الحرب على الدولة العثمانية في ٢٤ أبريل ١٨٧٧ مدعية أنها بعملها هذا إنما تمثل أوروبا جمعياً. وما لبثت رومانيا أن سمحت للجيوش الروسية بعبور أراضيها، ثم تقدمت القوات الروسية عبر البلقان مما أثار هياج الرأي العام البريطاني وقرار مجلس الوزراء في لندن دخول الحرب ضد روسيا إذا ما احتلت الآستانة. وحين ازداد تقدم القوات الروسية في داخل البلقان تقرر إرسال الأساطيل البريطانية إلى الآستانة.

على أن الحرب الروسية ـ التركية أثرت في التجربة الدستورية الجديدة في الدولة العثمانية. فقد بدأ النواب في انتقاد الحكومة وتحميلها

مسؤولية الهزائم التي منيت بها الجيوش العثمانية. وفي ١٣ فبراير ١٨٧٨ طلب النواب أن يمثل أمامهم ثلاثة من الوزراء كانت قد وجهت إليهم تهم معينة. وفي اليوم التالي فض السلطان البرلمان بحجة أن الموقف لا يحتمل أن يضطلع بمهامه. وكان قد أقال مدحت عقب انفضاض المؤتمر الدولي المنعقد في الآستانة منتهزاً فرصة عدم موافقة المحافظين على الدستور وشكوى الإصلاحيين من كونه غير كاف - كما أمر بالقبض على النواب الذين اشتدت حملتهم على الحكومة خشية أن يضعضعوا معنويات الشعب والجيش، ولكنه عدل عن ذلك وأمرهم بالعودة إلى دوائرهم في الحال. ورغم احتجاج النواب فقد تم فض البرلمان خاصة وأن عبد الحميد كان بعمله هذا إنما يمارس الصلاحيات التي خولها له الدستور. ولم يقيض للبرلمان الذي لم ينعقد سوى أحد عشر شهراً أن يجتمع بعد ذلك لمدة ٣٠ سنة[١]. وكان عبد الحميد الذي أقدم على هذا الإجراء لا يؤمن باتجاهات مدحت، خاصة وأنه كان يرى أن «مدحت باشا لم ير غير فوائد الحكم المشروطي في أوروبا، لكنه لم يدرس أسباب هذه المشروطية ولا تأثيراتها الأخرى.. وأظن أن أصول المشروطية لا تصلح لكل شعب ولكل بنية قومية... لم يكن مدحت باشا قد درس أي قانون أساسي في أية دولة من الدول عندما اقترح عليّ ضرورة إعلان القانون الأساسي، ولم يكن لهم في هذا الموضوع فكر متأصل»[٢] - أيضاً: «ألم يكونوا يفكرون أن الدولة العثمانية دولة تجمع أمماً شتى - والمشروطية في دولة كهذه موت للعنصر الأصلي في البلاد. وهل في البرلمان الإنجليزي نائب هندي واحد أو إفريقي أو مصري؟ وهل في البرلمان الفرنسي نائب جزائري واحد - وهم يطالبون بوجود نواب من الروم والأرمن والبلغار في البرلمان العثماني[٣]؟».

(١) تجاهل عبد الحميد بهذا الصدد المادة (٧٣) من الدستور التي نصت على ما يلي: «في حالة حل المجلس بمرسوم سلطاني، يجب أن تبدأ الانتخابات العامة للمجلس قبل وقت كاف بحيث يمكنه الانعقاد من جديد خلال مدة لا تزيد عن ستة أشهر من تاريخ حل المجلس».

(٢) مذكرات السلطان عبد الحميد، ص ٥٩.

(٣) نفس المصدر السابق، ص ٥٨.

وهكـذا فحين بـدأ السلطان عبد الحميـد حكمه الفـردي كانت التنظيمات تسير نحو نهايتها، لا لقلة مراسيم الإصلاح بل لعدم وجود الروح المحركة التي كان من شأن مدحت والمحيطين به أن يوفروها. ومما ساعد عبد الحميد على اتخاذ هذه الخطوة أنه كان يوجد في المجال السياسي من سعوا إلى رفض التنظيمات والعودة إلى المحافظة الإسلامية والتعبير عن ذلك في المجال السياسي بتأكيد دور السلطان باعتباره خليفة لكل المسلمين والاتجاه إلى تقوية الإمبراطورية في وجه الضغوط الأوروبية والاتجاهـات الانفصالية الداخلية. فقد وجهت الانتقادات إلى التنظيمات على اعتبار أن الهدف منها سياسي أكثر منه قانوني أو اجتماعي وأنها نفذت بأسلوب أوتوقراطي وأن قوانينها ليست إسلامية ولا غربية وأنها أدت إلى تقـوية السلطة المركزية وسلبت الناس المزايا القديمة ولم تحل محلها مزايا جديدة مستوحاة من أوروبا، وأنها فتحت أبواب البـلاد أمام النفـوذ الأوروبي والتدخل الأجنبي من كل لون، خاصة وأن الأجانب قد منحوا حق امتلاك الأراضي في أملاك الدولة، وأنهم أخذوا يسيطرون بالتدريج على كل فروع الاقتصـاد والحياة العـامة في الإمبـراطوريـة، ممـا أدى إلى دمـار البـلاد الاقتصادي، خاصة وقد ازدادت الديون واشتدت وطأة فوائدها. وخلاصة الأمر أن معارضي التنظيمات قد وجدوا عـلاجاً لمشـاكل الـدولة عـلى طريقتهم الخاصة: أي قيام نظام الحكم وفق التعاليم الإسلامية. وهكذا لم يترتب على إيقاف عبد الحميد للحياة النيابية[1] في البلاد أي رد فعل، خاصة وأن الحياة الدستورية لم تكن تستند إلى رأي عام واع أو إلى طبقة قوية من المستنيرين، بل إنها كانت من بنات أفكار مدحت وعدد قليل من المفكرين ذوي الثقافة الغربية.

وبعد أن اكتشف عبد الحميد مؤامرة تستهدف خلعه وإعادة السلطان مراد إلى الحكم، أخذ يتعقب الأحرار وينفي دعاة الدستور وعلى رأسهم

(١) لم يلغ عبد الحميد الدستور بصفة رسمية، ومن ثم ظل القانون الأساسي يدرج في صدر الحولية الرسمية السنوية، وإن بقيت أحكامه مهملة بصورة فعلية.

مدحت الذي حكم عليه بالإعدام بعد أن اتهم بقتل السلطان عبد العزيز. إلّا أن التدخل الأجنبي أدى إلى استبدال الحكم بالنفي مدى الحياة (في إبريل ١٨٨٣، توفي في الطائف وجرى تناقل الأخبار الخاصة بقتله هناك). وهكذا بدأت في التاريخ العثماني الفترة التي أطلق عليها الأوروبيون اسم «الاستبداد الحميدي»، وإن لم يكن عبد الحميد من السوء بالصورة التي لصقت به أحياناً. فهو مصلح على طريقته الخاصة ـ وهو يشبه ساسة التنظيمات في سعيه إلى تقوية الإمبراطورية العثمانية وتحسين أحوالها وإنقاذها، وإن كان يفضل أن يتولى ذلك بنفسه، بمعنى أن يكون القصر هو مركز السلطة لا الباب العالي أو البرلمان. حقيقة إنه وافق على الدستور في البداية بهدف مواجهة الدبلوماسية الأوروبية ـ ولكن حين واتته الفرصة أزاح مدحت والمصلحين الدستوريين الذين رأى في نشاطهم السياسي ما يفرض قيوداً على سلطته، ثم ما لبث أن أوقف الحياة النيابية ولجأ إلى الحكم الفردي المستند إلى بعض المفاهيم الإسلامية.

الفصل الثامن

عهد السلطان عبد الحميد

انتهى منذ زمن طويل اعتبار عصر السلطان عبد الحميد مجرد فترة يغلب عليها الطابع الرجعي: فقد أوضح بعض الكتاب المتخصصين في التاريخ العثماني ومنهم نيازي بيركز وبرنارد لويس ورودريك ديفيسون وستانفورد شو - على سبيل المثال لا الحصر - أن معظم التغييرات التي بدأت منذ أوائل القرن التاسع عشر واستمرت حتى تولى عبد الحميد لم تتوقف حتى نهاية حكمه، وأن الإصلاحات - أو التغييرات ذات النمط الغربي - كانت ذات مقومات تجعل من الصعب جداً الإبطاء في خطاها، في حين ثبت أن إيقافها كان مستحيلاً من الناحية العملية.

ورغم استمرار الإصلاحات والتغييرات طيلة عهد عبد الحميد، فإنها اختلفت في نواح كثيرة عما كانت عليه في السابق. فهي من ناحية كانت ثمرة تغييرات استمرت طيلة ما مضى من القرن التاسع عشر، كما كانت من ناحية أخرى بمثابة رد فعل لهذه التغييرات. ورغم استمرار الإصلاحات إلا أن عهد عبد الحميد كان يتميز بعداء الغرب وبالحكم الاستبدادي، إن لم يكن أكثر فترات التاريخ العثماني في العصر الحديث استبداداً ونزوعاً إلى المركزية. ولكن هذا الاستبداد وهذه المركزية كانا من مستلزمات الرغبة في المحافظة على وحدة الإمبراطورية وبقائها، كما أنهما لم يكونا بالشيء الجديد بعد أن أزاحت حركة التنظيمات الخيرية العوائق التي كانت تحد من استبداد السلاطين، ولكنهما يتميزان في عهد عبد الحميد

بأنها لقيا استجابة من جانب مسلمي الدولة الذين كانوا ينـزعون إلى الحفاظ على الإمبراطورية وعلى الإسلام في وجه التحرشات الأوروبية[1].

فرغم أن السلطان عبد الحميد وعد في بداية حكمه بإقامة الحياة الدستورية، فإن الظروف التي أحاطت بتوليه العرش وعدم ثقته؛ في نزاهة وكفاءة ساسة الباب العالي والأزمات الداخلية والخارجية التي ألمت بالدولة مما دفعه إلى تركيز السلطة في يديه بالتدريج وطبع الإدارة بطابع الحكم المطلق. فذكريات خلع السلطان عبد العزيز ووفاته الـدراميـة، وعلمه بتحسن أحوال السلطان مراد العقلية، مما جعل عبد الحميد يشعر بانعدام الأمن. وبالإضافة إلى ذلك فإنه كان يشعر بأن الساسة العثمانيين يسعون إلى تحقيق مصـالحهم الخاصـة وبأنهم خـربـو الـذمـة وبـانعـدام كفـاءة البيروقراطيين العثمانيين. وأخيراً فإن الحرب الروسية ـ التركية ومؤتمر برلين وتهديد جارات الدولة في البلقان والدول العظمى مما أقنع السلطان بأنه لا يمكن تحقيق إدارة فعالة إلا عن طريق مركزية السلطة. وكان عبد الحميد يعتقد أنه مصلح، ولكنه يشبه رجال التنظيمات في اعتقاده بأن البرلمان يعطل دولاب العمل ويضعف الإدارة ويؤدي إلى انعدام الكفاءة مما يستتبع الهزائم والتفكك. كان آخر رجال التنظيمات ـ وقد نقل مركز السلطة إلى القصر حيث وجد عـدد كبير من البيـروقراطيـين الذين كـان عدد من الجـواسيس (الجرنـالجية) ينقلون إليهم الأخبـار ويساعـدونهم. وفي إبان الأزمات الكثيرة التي شهدها عصر عبد الحميد نجده قابعاً في القصر، يلتهم التقارير التي تصله من الإدارة، والجواسيس والبوليس السـري، ويصدر التعليمات إلى وزرائه وإدارييه محدداً نوع القـرارات التي يجب عليهم الأخذ بها، ويقرأ مقترحات التشريع ويوافق عليها أويعدلها وفق مفاهيمه الخاصة بإدارة الدولة. وحين ازدادت أعمال الإرهاب والضغط الأجنبي في أواخر عهده، ازدادت مخاوفه من القتل أو الخلع، مما جعله

---

(١) راجع: Stephen Duguid, The politics of unity: Hamidian policy in Eastern Anatolia, p. 139.

يضع الإصلاح في المحل الثاني، مفضلاً التركيز على القضاء على «الخيانة» والثورة في داخل الإمبراطورية. وحتى خلال هذه الفترة نجد أن مؤسسات التشريع والإدارة التي أوجدتها التنظيمات كانت لا تزال تصدر - أو تطبق - عدداً من القوانين واللوائح التي أكملت بالتدريج عملية تحديث النظام العثماني.

على أن عبد الحميد لم يكن معادياً لأي إصلاح لا يهدد سلطته. وهو لا يريد من الغرب الحضارة لأنه كان يرى أن للشرق حضارته الإسلامية الخاصة، إنما كان يريد (ما يهم فقط) من العلوم الحديثة حسب تعبيره هو - وحتى هذا المهم لم يكن يريده دفعة واحدة وإنما بالتدريج. فالإسلام - في رأيه - لم يكن ضد التقدم، ولكنه كان يعتقد أن الأمور القيمة يجب أن تكون طبيعية وأن تأتي من الداخل وحسب الحاجة إليها، ولا يمكن أن يكتب لها النجاح إذا كانت على شكل تطعيم من الخارج[١]. وهكذا أفاد عبد الحميد من الغرب بطريقته الخاصة وبحسب حاجات الدولة كما كان يراها: فقد أنشأ كلية للعلوم وكليات للآداب والحقوق والعلوم السياسية وأكاديمية للفنون الجميلة ومدارس عليا للتجارة والزراعة والبيطرة والغابات والتعدين والتجارة البحرية والمعلمين العليا ومدارس متوسطة متخصصة مثل مدارس الصم والعمي والبكم، وأنشأ مدرسة إعدادية - أي ثانوية حسب مصطلحنا الحديث - في كل سنجق، كما أقام مدارس عليا[٢]. في كل من دمشق وبغداد وبيروت وسالونيك وقونيه وغيرها، وأوفد البعثات العلمية إلى كل من فرنسا وألمانيا. وإلى جانب التعليم العام أنشأ مؤسسة حديثة للمياه وغرفاً للصناعة والزراعة والتجارة، كما أقام البلديات ومد خطوط البرق وأنشأ إدارة للبريد ومد السكك الحديدية وأدخل الترام واهتم بتعزيز المواقع العسكرية في منطقة الدردنيل.

---

(١) محمد حرب عبد الحميد، في تقديمه لمذكرات عبد الحميد، ص ١٠.

(٢) ازداد عدد مدارس المعلمين من مدرسة واحدة (افتتحت في عام ١٨٤٨) إلى إحدى وثلاثين.

ورغم التطور الثقافي الذي شهده عصر عبد الحميد، فإننا نجده ينشيء قسمًا للرقابة في وزارة المعارف مهمته تطبيق مختلف قوانين الصحافة والمطبوعات، كما خضعت المدارس بالتدريج لإشراف صارم وبخاصة في أواخر عهده حين تزايدت شكوكه ومخاوفه: وهكذا حرم نقد السلطان في الوقت الذي أبيح فيه نقد الوزراء بشرط ألا يكون عنيفاً. وفي بعض الأوقات منع عبد الحميد استيراد التليفونات والآلات الكاتبة كما حظر نشر الكتب الطبية المتعلقة بالجنون وعرض التمثيليات التي تتعرض لقتل الملوك، مثل مسرحيتي «هاملت» و«مكبث» لشيكسبير، وكذلك الحال بالنسبة لكتابات بعض الكتاب «المقلقين» بما في ذلك نامق كمال وضيا وبعض الكتاب الأوروبيين ومنهم راسين وروسو وفولتير وفكتور هيجو وإميل زولا. وبالإضافة إلى ذلك فقد حظر استعمال كلمات مثل «الفوضى»، «الحرية»، «الإضراب»، «الدستور»، «الثورة»، «القتل»، «الاشتراكية»، «الديناميت»، و«مراد»، وكانت تفرض الغرامات على الصحف ودور الطباعة أو توقف إذا ما خرقت قانون المطبوعات، كما امتلأت مناهج المدارس بالفقه الإسلامي والتعاليم المدرسية وتفسير القرآن والأخلاق - إذ كان عبد الحميد شديد الاعتقاد بأن المسلمين الحقيقيين لا يمكن أن يصبحوا ثوريين خطرين. ورغم كل ذلك فإن سيل المطبوعات كان أقوى من الرقباء بحيث لم تطبق قوانين الرقابة على طول الخط بالصورة التي تسجلها المؤلفات الحديثة. فقد كان يعدل اسم الكتب والصحف التي تصادر بحيث كانت تصدر من جديد، كما أن كثيراً من الكتابات المحظورة كانت تفلت من قبضة الرقباء، هذا إلى أن صحفاً أخرى كانت تصدر في الخارج ويجري إرسالها عن طريق دور البريد الأجنبية، كما أن الكتاب كانوا ينقلون أفكارهم إلى القراء دون أن يغضبوا الحكومة. وكانت النتيجة صدور سيل من القصص والمقالات والكتب، كانت من التنوع بحيث أن حكم عبد الحميد كان من أخصب الفترات الثقافية في التاريخ العثماني ولا تعدله إلا الفترة التي شهدت عودة الدستور في أوائل القرن العشرين.

مؤتمر برلين (١٨٧٨):

ولا شك أن الأحداث الدولية التي شهدتها بداية حكم عبد الحميد كان لها أثرها في نزعاته المحافظة والاستبدادية. فبعد مقاومة صلبة من جانب الجيوش العثمانية للقوات الروسية التي كانت تفوقها عدداً طلبت الدولة الصلح الذي تم التوصل إليه في سان ستيفانو ـ إحدى ضواحي الآستانة، وكانت القوات الروسية قد وصلتها منهكة في الوقت الذي كانت فيه الأساطيل البريطانية راسية قبالة العاصمةالعثمانية للحيلولة دون احتلال الروس لها. وقد قضت معاهدة سان ستيفانو (مارس ١٨٧٨) باستقلال إمارة الجبل الأسود وتكبيرها بضم بعض أراضي البوسنة وميناء أنتيفاري على ساحل بحر الإدرياتيك. كما قضت باستقلال الصرب التي ضمت إليها مقاطعتا نيش ومتروفتزا. وتقرر تطبيق الإصلاحات ـ التي اقترحها مؤتمر الآستانة على الباب العالي ـ في البوسنة والهرسك. تحت إشراف روسيا والنمسا المشترك، كما تقرر تدمير القلاع العثمانية الواقعة على نهر الدانوب وتطبيق الإصلاحات على الأرمن. وحصلت رومانيا على استقلالها، كما ضمت جزءاً من إقليم دبروجة مقابل تنازلها لروسيا عن جنوبي بسارابيا. وتنازلت الدولة العثمانية لروسيا عن قلعة قارص في أرمينيا وعن ميناء باطوم وأراض أخرى في آسيا، وتقرر قيام بلغاريا الكبرى الممتدة من نهر الدانوب إلى بحر إيجة، على أن تتمتع بالاستقلال الذاتي وتتولى شؤونها حكومة مسيحية وتقوم على حراستها مليشيا قومية.

وهكذا جرى تفتيت أملاك الدولة في أوروبا، وإن يكن تكبير بلغاريا قد أثار سخط الدول البلقانيةالأخرى: النمسا واليونان والصرب. كما استاءت بريطانيا لازدياد النفوذ الروسي في البلقان واستعدت لمحاربة روسيا، وحصلت من السلطات (يونيو ١٨٧٨) على حق احتلال جزيرة قبرص وإدارتها على أن تبقى تابعة للدولة العثمانية، وذلك في مقابل تعهدها بالدفاع عن أملاك الدولة في آسيا في وجه أي مزيد من التهديدات الروسية، بشرط أن يتعهد السلطان من جانبه «بإدخال الإصلاحات

اللازمة» في أملاكه الآسيوية بالتشاور مع بريطانيا. على أن احتلال قبرص لم تكن له صفة الدوام - فقد تعهدت بريطانيا بالجلاء عنها في حالة جلاء الروس عن المناطق التي احتلوها في آسيا.

وكان الدافع وراء تصدي بريطانيا لروسيا مرتبطاً بالسياسة البريطانية التقليدية إزاء الإمبراطورية العثمانية حتى الحرب العالمية الأولى. فقد تجنب الإنجليز تقسيم الإمبراطورية العثمانية بقدر الإمكان: ذلك أن حصولهم على جزيرة (مثل قبرص) كان ممكناً، أما حصولهم على أراض فكان أمراً مستبعداً بحكم أنه قد يستتبع حصول دول أخرى لها قوات برية كبيرة على تعويض على حساب أراض عثمانية أخرى. فبعد ثورة ١٨٥٧ التي واجهتها بريطانيا في الهند نجدها لا ترحب بحكم مزيد من الشرقيين، بل إن الإنجليز اتجهوا إلى إقامة دول «حاجزة» موالية يمكن توجيه أمورها عن طريق معاهدات التجارة والقروض والنصيحة الودية وضغط السفراء أو السفن الحربية إذا اقتضى الأمر. وهكذا نجد بريطانيا باستمرار تنصح الأتراك وتنتزع منهم وعوداً بحسن معاملة الأقليات المسيحية وإصلاح الإدارة[1].

وحرصا من مستشار ألمانيا أوتوفون بزمارك على السلام الأوروبي خشية أن يؤدي تصدي بريطانيا لروسيا إلى نشوب حرب أوروبية عامة وتهديد الاتحاد الألماني الذي جاهد كثيراً من أجل قيامه، فإنه دعا الدول العظمى إلى مؤتمر ينعقد في برلين لمراجعة صلح سان ستيفانو وتسوية نتائج الحرب التركية - الروسية. واشتركت الدول العظمى في المؤتمر الذي لم تحضره من دول البلقان سوى اليونان التي أفهمت منذ البداية أن مطالبها ثانوية. وفي كواليس المؤتمر عرض بزمارك تقسيم الإمبراطورية العثمانية على مذبح السلام الأوروبي: فعرض على بريطانيا مصر وعلى فرنسا تونس والشام وعلى النمسا البوسنة والهرسك وما شاءت من أملاك السلطان في

(١) E. Monroe, Britain's moment in the Middle East, pp. 14 - 15.

البلقان، وعلى روسيا البوغازين وغير ذلك من أملاك السلطان، معلناً أنه «سمسار أمين» لا يبغي شيئاً لدولته. على أن كل هذه العروض لم تكن رسمية ولم تدرج في مقررات المؤتمر التي اقتصرت على النتائج المباشرة للحرب. وهكذا قرر المؤتمر(١) منح رومانيا والجبل الأسود الاستقلال التام، ومنح بلغاريا استقلالاً ذاتياً على أن تدفع جزية سنوية للسلطان، وانتزعت منها مقدونيا التي كانت قد حصلت عليها بمقتضى صلح سان ستيفانو. أما الروميللي ـ بلغاريا الجنوبية ـ فقد جعلت ولاية ذات استقلال ذاتي تحت سيادة السلطان على أن يحكمها وال مسيحي وتخضع للرقابة المشتركة للدول العظمى. وضمت روسيا باطوم وقارص وحصلت على إقليم بسارابيا من رومانيا على أن تضم هذه الأخيرة إقليم دبروجة الذي كان يدخل في نطاق بلغاريا وتقرر احتلال النمسا للبوسنة والهرسك وسنجق نوفي بازار دون فصل هذه المناطق رسمياً عن الإمبراطورية العثمانية.

وكان مؤتمر برلين من المعالم البارزة لتدهور الإمبراطورية العثمانية التي أرغمت على التنازل عن مساحات واسعة من أملاكها. كما أنه يسجل اطراح فرنسا وبريطانيا لسياستها التقليدية الخاصة بالمحافظة على تمامية أملاك السلطان ـ ولم يمض وقت طويل حتى احتلت فرنسا تونس (١٨٨١)(٢)، مدعية أنها بهذا الإجراء إنما تعوض نفسها عن احتلال بريطانيا لقبرص ـ وما لبثت أن فرضت عليها حمايتها. وفي عام ١٨٨٢ احتلت بريطانيا مصر(٣)، معلنة أن احتلالها مؤقت، بحيث لم تعلن حمايتها عليها أو وضع حد للسيادة العثمانية عليها. ولم يقتصر الأمر على هذا الحد: ففي عام ١٨٨١ حصلت اليونان على بعض أراضي الدولة بما في ذلك تساليا، وذلك تنفيذاً للوعود المبذولة في برلين ـ وفي عام ١٨٨٥

---

(١) عن مؤتمر برلين راجع: W. N. Medlicott, the Berlin Congress and after. -

(٢) راجع: M. M. Safwat, Tunis and the Great Powers. -

(٣) راجع كتابي: مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦ ـ ١٨٨٢.

ضمت بلغاريا ـ المتمتعة بالحكم الذاتي منطقة الروميللي. وأدرك السلطان عبد الحميد أنه لا يستطيع الوقوف أمام الدول الأوروبية بمفرده بل آثر الإفادة من التنافس الناشب بينها والإيقاع بين كل منها والأخرى[1]. فهو شديد الخوف من تدخل الدول الأوروبية، حريص على الاحتفاظ بما في يديه من أملاك، قلق من أن يؤدي نشوب الثورة من جانب بعض الأقليات إلى ثورات أخرى قد تساندها الدول الأوروبية.

حركة الجامعة الإسلامية.

ووجد اتجاه عبد الحميد إلى الاوتوقراطية ترحيباً من جانب رعاياه المسلمين الذين استفزهم تحرش أوروبا بالدولة والتحيز ضدها لصالح الشعوب المسيحية في البلقان. ويبدو أن مسلمي الدولة العثمانية قد بدأوا يفقدون شعورهم بالتفوق على غيرهم من معتنقي الديانات الأخرى في داخل الإمبراطورية ـ وقد صرح مراقب غربي في الأناضول بما يلي: «كان على السلطان العجوز أن يواجه مشكلة صعبة في أوائل حكمه. ففي عامي ١٨٨٠، ١٨٨٢ كان يعم المجتمع التركي في الأناضول بأسرها شعور باليأس وفقدان الأمل في مستقبل البلاد. وقد انتشرت النبوءات التي ذهبت إلى أن نهاية سلطة الأتراك وشيكة الوقوع... وكان على عبد الحميد أن يوجد شعوراً بالأمل لدى رعاياه المسلمين». وهكذا شهد حكم عبد الحميد مشروعات وسياسات تستهدف القضاء على هذا الشعور بفقدان الأمل في مستقبل البلاد وإحياء إيمان المسلمين بالأسرة العثمانية والحكومة وولائهم لها. [2]فالحكومة البرلمانية لم تكن تعني شيئاً بالنسبة للجماهير التي كانت تكن الاحترام لآل عثمان وللسلطان ذاته الذي كان ثمة اعتقاد بأنه حسن النية أميل إلى المساعدة الأبوية لشعبه. ويحتمل أن عبد الحميد كانت لديه في بداية عهده مثل هذه النوايا الحسنة، كما أنه أحرز سمعة باعتباره أقوم

---

(١) مذكرات عبد الحميد ص ٦٥.

(٢) - Stephen Duguid, The Politics of unity: Hamidian policy in Eastern Anatolia, p. 140.

شخصية من سابقيه: فهو لا يميل إلى التبذير ولا يحتسي الخمر، سليم العقل والبدن ومتدين. فاعتماداً على المبدأ القائل بأن القداسة الصحيحة تبدأ في البيت أخذ يحيط حياته الخاصة بإطار من التقى والتقشف: فكان يقوم بجميع الطقوس الدينية بمثابرة شديدة مع الاهتمام بإعلان ذلك بأسلوب معتدل ملائم، وقضى بحزم على العادات الفاسدة ـ من سكر وفجور ـ التي أوجدها أسلافه في القصر. وأحاط نفسه برهط من الفقهاء ورجال الدين ـ وبعضهم ذو مكانة ونفوذ كبيرين ـ فعمد إلى تسخيرهم في توزيع الصدقات أو الوعظ والإرشاد أو الدعوة له ـ وقد أنشأ معهداً دينياً لتخريج الدعاه الذين ما لبث أن بعث بجماعات كبيرة منهم إلى مختلف أنحاء العالم الإسلامي لنشر الدعاية له. واستطاع أن يظفر بتأييد فعلي من شريف مكة الذي أخذ يحث الحجاج وينشر الدعوة بينهم فراحوا يحملونها معهم لدى عودتهم إلى بلادهم حيث شكلوا في بعض الأحيان زوايا خاصة تذاع منها هذه الدعوة. وشرع ببذل المساعدات المالية بسخاء كبير ـ للمدارس الدينية في داخل الدولة، كما سخر الصحافة بدورها فأوجد المجلات التي أخذت على عاتقها متابعة الدعوة له بتوجيه منه.

وقد أحس من التقوا بعبد الحميد في أوائل عهده أنه حاكم ذكي وتقدمي، ولو أنه كان يرى أن إنقاذ الإمبراطورية وتحسين أحوالها يقتضي إمساكه بمقاليد السلطة. وكان اهتمامه باتخاذ لقب الخلافة يرتبط بهذا الاتجاه: فاللقب ذاته يساعده على تقوية قبضته ومواجهة التحديات الجديدة التي كانت تواجهه في المجالات الاجتماعية والسياسية. كما أنه كان يوفر أداة لتبرير اتجاهه إلى الحكم المطلق والمركزية. وقد استعمل لقب الخلافة في أوائل حكمه كسلاح يساعده على التصدي للبيروقراطية وأنصارها والإمساك بمقاليد الحكم ثم لم يلبث أن أستعمل الإسلام لتبرير حكمه المطلق إلى أن جرى خلعه في أوائل القرن العشرين. [١] ويبدو أن عبد الحميد كان يسعى إلى أن يحظى بالشعبية ـ ويتضح هذا من تأكيده لوضعه

---

(١) - B. Abu-Manneh, Sultan Abdulhamid II &Shaikh Abulhuda Al-Sayyadi, p. 143.

بصفته خليفة للمسلمين وحفزه للتضامن الإسلامي. فقد بدأت الدعاية لحركة الجامعة الإسلامية في الدوائر الحكومية تحجب بالتدريج اتجاه «العثمنة»، كما اشتدت هذه الدعاية مع الزمن، خاصة وأن عبد الحميد كان يرى أن الحروب الصليبية ضد الإسلام لم تنته، وبالتالي فإنه سعى - بالإسلام - إلى توحيد عناصر الدولة بقصد توفير جبهة للصمود في وجه الغرب. بل إنه سعى إلى تكتيل كل مسلمي العالم. وبخاصة في الصين والهند وأواسط آسيا، وإيجاد تقارب مع إيران الشيعية حتى يفوت الفرصة على كل من الإنجليز والروس[1].

وقد صادفت حركة الجامعة الإسلامية بعض النجاح خاصة وأن عبد الحميد ورعاياه من المسلمين قد اعتقدوا أن ضعف الإمبراطورية مرجعه ضعف الشعور الديني في الوقت الذي شهد فيه القرن التاسع عشر زحف الدول المسيحية على الهند وأواسط آسيا ومصر وشمالي إفريقيا وتغلغلها فيما تبقى من دار الإسلام، ومن ثم ما ارتآه المثقفون المسلمون من أن استعادة عظمة العالم الإسلامي تستلزم اتحاد المسلمين وعودتهم إلى تعاليم دينهم مع اقتباس التقدم العلمي والتكنولوجي من الغرب. ومن ناحية أخرى فقد وجد في المجال السياسي من كانوا يسعون إلى رفض التنظيمات والعودة إلى الإسلام التقليدي والتعبير عن ذلك في المجال السياسي بتأكيد دور السلطان باعتباره خليفة لكل المسلمين، خاصة وأن السبعينات قد شهدت موجة معادية للغرب كانت تحركها عناصر من الوطنية العثمانية وقدر كبير من المحافظة الإسلامية وقليل من الشعور بالجامعة الإسلامية. وإذا كانت هذه الموجة الإسلامية قد جاءت كرد فعل ضد علمنة دعاة التنظيمات وضد الضغط الأوروبي على الدولة العثمانية والعالم الاسلامي، فقد غذاها اهتمام الأتراك وحكومتهم بمسلمي أواسط آسيا الذين كانوا يواجهون الاستعمار الروسي خلال السبعينات. وهكذا فكر بعض العثمانيين في

---

(١) محمد حرب عبد الحميد، في تقديمه لمذكرات عبد الحميد، ص ٧.

تحرير آسيا الوسطى وبخاصة في الأوقات التي كانت تسوء فيها علاقات الدولة بروسيا.

على أن حركة الجامعة الإسلامية قد تشكلت في العالم الإسلامي غير العثماني: فقد تطلع الأتراك المسلمون الذين كانت تتهددهم روسيا، إلى السلطان لكي يساعدهم ويعلن الجهاد، في الوقت الذي كان فيه بعض مسلمي الهند يميلون إلى إعلان الجهاد ضد بريطانيا. بل إن بعض الإنجليز ساهموا في إثارة حركة الجامعة الإسلامية باعتبارها أداة لمقاومة التوسع الروسي والمحافظة على ولاء الهنود المسلمين عن طريق إبداء المساندة للمسلمين العثمانيين وللسلطان ـ الخليفة[1] كما ساهم فيها العرب التونسيون في الوقت الذي واجهوا فيه الضغط الفرنسي قبل إعلان الحماية، واستعملها العثمانيون ضد اتجاهات الخديو إسماعيل الانفصالية في مصر، وما لبثت أن وجدت في مصر مرتعاً خصباً نتيجة للتدخل الأجنبي في شؤونها ثم للاحتلال البريطاني. ورغم أن هذا الاتجاه لم يتمخض عن شيء في بدايته إلا أنه نجح بعد وفاة عالي في عرقلة الإصلاحات العلمانية على النمط الغربي ـ ومرجع كل ذلك هو ازدياد العداء لأوروبا ـ فقد قارن العثمانيون اضطهاد المسلمين في القرم وبلغراد وسراييفو والهند والجزائر بالمعاملة الحسنة التي كان يلقاها الذميون في الإمبراطوريات الإسلامية الكبرى ومنها الإمبراطورية العثمانية ـ هذا في الوقت الذي وجه فيه النقد إلى التنظيمات على اعتبار أنها أضعفت هيبة العلماء وتخلت عن الأنماط الإسلامية لتحل محلها أنماطاً أوروبية. وإذا كان احتلال فرنسا لتونس واحتلال بريطانيا لمصر قد أكد هذا الشعور، فكذلك الحال بالنسبة إلى تحامل أوروبا ضد الدولة العثمانية وضد الإسلام وتجسيمها سوء أحوال مسيحيي الدولة وتغافلها عن قتل المسلمين بالجملة في البلقان وأواسط آسيا.

وهكذا فإن عبد الحميد لم يكن هو الذي أثار حركة الجامعة

(١) Davison, Reform in the Ottoman Empire, pp. 270 ff.

الإسلامية، بل إن كل الذي عمله بهذا الصدد هو أنه أخذ فكرة وجدت قبولاً لدى شعبه بكل طبقاته واستغلها لمقاومة أعدائه في الداخل والخارج - ولهذا شجع هذا الاتجاه ودعا إلى وحدة المسلمين المرتكزة على شخص الخليفة العثماني - ومن ثم إحياؤه للقب الخلافة الذي لم يهتم به كثير من أسلافه واهتمامه بمظاهر التدين وبناؤه كثيراً من المساجد في المدن العربية، واستعماله لميزانية الدولة ومخصصات السلطات لبناء مدارس تمكن شباب المسلمين من منافسة غيرهم من غير المسلمين. وهكذا زيدت مخصصات ومرتبات وإعانات العلماء وجرى تأكيد الاحتفالات الإسلامية وتشجيع الاحتفال بها علناً، وأضيفت دروس عن الإسلام واللغة العربية إلى مناهج المدارس العلمانية وجرى تشجيع استعمال اللغة العربية باعتبارها من أسس الثقافة بل والإدارة، واستخدم عرب من سوريا ولبنان خلعت عليهم بعض وظائف الدولة العليا. واستعمل عبد الحميد حقه في تعيين موظفين دينيين في الأملاك العثمانية السابقة التي احتلها الأجانب وذلك بقصد استدامة نفوذه لدى سكانها المسلمين. وبالإضافة إلى كل ذلك فإن الحكومة العثمانية كانت تحتج باستمرار كلما نمي إلى علمها أن المسلمين أينما كانوا يتعرضون للاضطهاد، كما استقدم إلى الآستانة زعماء إسلاميون من كل أنحاء العالم وذلك بقصد إيجاد علاقات بالإمكان استغلالها في المستقبل لتقوية نفوذ السلطان - الخليفة. وشجع السلطان الحج إلى مكة، ولهذا بنى سكة حديد الحجاز بين دمشق والمدينة فيما بين عامي ١٩٠١، ١٩٠٨، وقد تم بناء هذا الخط - الذي يبلغ طولة ٨٠٠ ميل دون استعانة برأس المال الأوروبي بعكس السكك الحديدية الأخرى التي أنشئت في داخل الإمبراطورية العثمانية. وقد أشرف على إنشاء هذا الخط في الدرجة الأولى سكرتير السلطان الخاص عزة باشا العابد (وهو عربي من سوريا) وانتهى مده حتى المدينة المنورة على أيدي مهندسين ألمان - وقد تبرع المسلمون في مختلف أقطار العالم بثلث نفقات الخط البالغة ثلاثة ملايين ليرة تركية، واستخدم مهندسون أتراك لبنائه يعاونهم عدد قليل من الفنيين الأجانب وتولى سلاح المهندسين في الجيش العثماني مسؤولية العمل الذي

قام به الجنود دون تلقي أي أجر إضافي وإن تكن قد أنقصت مدة خدمتهم من سبع إلى خمس سنوات. وكان بناء خط سكة حديد الحجاز المناسبة الأولى التي يبنى فيها مهندسون أتراك خطاً حديدياً، إذ أن الخطوط السابقة كانت تقوم عليها وتمولها مؤسسات أجنبية. وأحل عبد الحميد مسلمين محل كبار الموظفين المسيحيين الذين كانوا يشغلون مناصب هامة وبخاصة في وزارة الخارجية والسفارات العثمانية في الخارج.

وهكذا أصبحت الجامعة الإسلامية سلاحاً أيديولوجيا لمقاومة إمبريالية الغرب والحركات القومية المسيحية التي كانت تهدد ملك السلطان، ولو أن إحاطة السلطان بمجموعة من رجال الدين وإقامته علاقات مع المؤسسات الدينية في شتى أنحاء العالم الإسلامي بقصد تنسيق مقاومة التدخل الأوروبي، مما جعل العاصمة العثمانية وغيرها من المناطق التي يقطنها الأتراك في داخل الدولة تشهد طابعاً من التدين بل والتعصب والخرافات، في الوقت الذي ازدحمت فيه المدارس بالتلاميذ دون أن يطرأ عليها كثير من الإصلاح، كما تكاثرت تكاياً الدراويش نتيجة لهذا الاتجاه. على أن السلطان عبد الحميد أصاب قدراً كبيراً من النجاح نتيجة لهذا الاتجاه الإسلامي - فقد أوجدت له كثيراً من الأنصار في القسم العربي من الإمبراطورية. فلاسترضاء العرب راح يجود على المؤسسات العلمية العربية بمنح سخية ويغدق المناصب والميزات على أمراء العرب وأعيانهم ويبذل المبالغ الطائلة لإصلاح وزخرفة المساجد في مكة والمدينة والقدس، ويوكل سدانتها إلى العرب أنفسهم، وشكل فرقة مختارة من الجند العرب ضمها إلى حرسه الخاص، كما استخدم العرب في شؤونه الشخصية في القصر السلطاني ونال بعضهم حظوة كبرى لديه ومنهم عزة باشا العابد الذي سبقت الإشارة إليه.

ويبدو أن عبد الحميد قد أدرك أن والده وعمه قد أهملا إنشاء علاقات مع الشعب العادي وبخاصة في الولايات العربية - وهذا هو الذي يفسر تقريبه لبعض الشخصيات العربية وإبقاءه الشيخ أبو الهدى الصيادي

(حلبي الأصل) وغيره من مشايخ الطرق الصوفية في الآستانة طيلة حكمه. وقد ألف الصيادي كثيراً من الكتب والمقالات التي كانت تدور حول الدفاع عن شرعية ادعاء عبد الحميد بالخلافة ودعوة المسلمين للالتفاف حوله والخضوع له. ولا شك أن عبد الحميد قد تنبه إلى الروح القومية المتصاعدة في سوريا وعمل على مقاومتها بتقوية الاتجاه الديني الذي كان يتضمن القضاء على اتجاه العثمنة والإبقاء على الخلافات الدينية. على أن سياسته الدينية قد أجلت بروز القومية الناشئة في سوريا لمدة جيل على الأقل.

كما أصاب السلطان بعض النجاح في ربط أجزاء الإمبراطورية بعضها ببعض. ورغم كل الاتهامات التي وجهت إلى عهد عبد الحميد وشخصه فإن السلطنة ـ الخلافة كانت تحظى بقدر كبير من الاحترام لدى رعاياه. ورغم كل دعاوى أوروبا فإنها كانت تخشى حركة الجامعة الإسلامية. وتوقف العدوان الأوروبي على أملاك الدولة بعد احتلال بريطانيا لمصر راجع جزئياً إلى استعمال السلطان للإسلام كسلاح في وجه المعتدين، وهو السلاح الذي أدى إلى تحول التنافس بين الدول من المجال العسكري إلى المجال الاقتصادي فيما تبقى من حكم عبد الحميد[1]. على أن هذا الاتجاه لم ينقذ الدولة العثمانية من تيار القومية العربية المتنامي، كما لم يقض على الأطماع الانفصالية التي راودت بعض الحكام العرب وبخاصة في شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج. فعلى حين أن ساسة التنظيمات مالوا إلى تشجيع حصر مختلف طوائف سوريا في مجتمع واحد ولم يعترضوا على انتعاش الثقافة العربية بالصورة التي أدت إلى يقظة القومية العربية، فإن عبد الحميد لم يلبث أن عارض هذا الاتجاه الذي لا يتمشى مع سياسته المركزية ولأن سوريا ذات المركز الاستراتيجي الهام كانت مفتاح الحجاز. فإذا كان ساسة التنظيمات قد رحبوا بظهور شخصية سورية فإن السبب في ذلك هو رغبتهم في موازنة الوضع شبه المستقل

---

(١) Shaw. II, p. 260.

الذي حصلت عليه مصر. أما وقد ضعفت مصر بعد خلع الخديو إسماعيل ووقوعها تحت الاحتلال البريطاني فقد وجد عبد الحميد أن الوقت قد حان للقضاء على توحيد سوريا. وهكذا ففي عام ١٨٨٧ اقتطعت متصرفية القدس من ولاية سوريا لتشكل سنجقاً منفصلاً يتبع للآستانة رأساً. وبعد ذلك أنشئت ولاية جديدة في بيروت تضم ما تبقى من فلسطين وجنوبي لبنان والمناطق الساحلية الممتدة إلى شمال اللاذقية. وهكذا انكمشت ولاية سوريا لتقتصر على قطاع من الأرض يمتد على حافة الصحراء من حماة في الشمال إلى معان في الجنوب[1].

تطور الدولة في عهد عبد الحميد:

وهكذا كان عبد الحميد مصلحاً على طريقته الخاصة، أي عن طريقه هو وحده وإسكات الناقدين باللجوء إلى الرقابة والبوليس والجواسيس والنفي، خاصة وأنه لم يكن يثق بأحد: فكثيراً ما صودرت الصحف في عهده أو توقف صدورها إلى حين، في الوقت الذي كانت فيه الدوريات والكتب التي تصدر في الخارج موضعاً لشك خاص. ورغم عدم إمكان الحكومة العثمانية السيطرة على دور البريد الأجنبية في الآستانة والمدن الأخرى، وهي الدور التي تدخل عن طريقها كثير من هذه المطبوعات، فقد نجح جواسيسها أحياناً في فتح مراسلاتها. وكان التلاميذ في المدارس التابعة للبعثات التبشيرية الأوروبية والأميركية موضعاً للرقابة الشديدة، وفي بعض الأحيان كان يحرم على المسلمين الالتحاق بهذه المعاهد[2]، كما كانت المدارس العثمانية ذاتها موضعاً للرقابة، وكذلك الحال بالنسبة للاجتماعات، حتى ولو كانت خاصة أوذات طابع اجتماعي.

---

(١) Abu-Manneh, op. cit., p. 145.

(٢) قال عبد الحميد ما يلي بصدد البعثات التبشيرية: «إن المدارس الخاصة تشكل خطراً جسيماً على أمتنا. وإن إهمالنا الذي لا يغتفر هو الذي جعلنا نسمح لممثلين لكل الجنسيات بأن يبنوا مدارس في الأوقات والأماكن التي تحلو لهم. وقد أثبتت الأحداث خطورة ذلك».

- Grabill, Protestant diplomacy and the Near East, p. 28.

وكانت الحكومة العثمانية تفرض رقابة مستمرة على المنفيين الأتراك والمهاجرين من أبناء الأقليات وذلك عن طريق السفارات والقنصليات العثمانية والمجندين العثمانيين في الخارج.

رغم كل ذلك فقد تسللت الأفكار الجديدة إلى داخل الامبراطورية، فازداد التعرف على الغرب والفكر الحديث وبخاصة في مجالي العلوم والآداب. وواصلت الصحف ـ التي حرمت عليها الكتابة في الموضوعات السياسية ـ ما بدأت في عصر التنظيمات في مجال ترجمة الأدب الفرنسي وبدء تجارب في القصة وغيرها من الأشكال الأدبية وتبسيط المعارف العلمية. وقد ازداد عدد القراء بالازدياد التدريجي في إعداد المُسلِمّين بالقراءة والكتابة نتيجة لازدياد أعداد المدارس ولو بصورة غير متوازنة. فلم تتقدم المدارس الابتدائية كثيراً في عهد عبد الحميد، وذلك برغم ازدياد أعداد المدارس الثانوية وبخاصة في عواصم الولايات والمدن الكبرى، وكذلك الحال بالنسبة إلى المدارس العسكرية التجهيزية. وجرى التوسع في بعض المدارس العليا الخاصة (ومنها أكاديمية الإدارة المدنية والأكاديمية العسكرية)، على حين أنشئت مدرسة للقانون وأخرى للطب، واهتم عبد الحميد بوجه خاص بالمدارس العسكرية، على اعتبار أن القوات المسلحة المتسمة بالكفاءة هي التي تستطيع أن تنقذ الإمبراطورية من الانهيار وتقضي على الحركات الانفصالية. وفي عام ١٨٨٣ حصلت الدولة على خدمات الخبير العسكري الألماني فون در جولتز الذي كلف بإعادة تنظيم الجيش العثماني وأدت جهوده على مدى اثنتى عشرة سنة إلى نتائج مثمرة بدت شواهدها خلال حرب ١٨٩٧ التي انتصرت فيها الدولة على اليونان. على أن الرقابة المفروضة على المدارس والمعاهد العليا لم تحل دون ازدياد السخط بين مجموعات الطلبة الذين كانوا يتلقون التعليم على النمط الغربي في مجالات العلوم والرياضيات واللغة الفرنسية والتاريخ ـ إذ أن مناهج هؤلاء الطلبة كانت ذات صبغة علمانية لا دينية.

وفي نفس الوقت كانت الإمبراطورية العثمانية تنفتح بالتدريج على

العالم الخارجي نتيجة للتوسع في دور البريد وبناء البواخر التجارية وإدخال الخطوط التلغرافية[1] التي وصلت الى أطراف الإمبراطورية موفرة سلاحاً ذا حدين. فعلى حين أنها أتاحت للعاصمة مراقبة شتى أنحاء الإمبراطورية، فإن الخبراء الذين كانوا يشرفون على الخطوط والمكاتب قيض لهم في المستقبل أن ينضموا إلى «شباب الأتراك» والمعارضة الكمالية لحكومة الأستانة، في حين أن الخطوط التلغرافية قد وفرت للمنشقين السياسيين أداة لتهديد الحكومة على البعد ومطالبتها بالإصلاح. ومولت رؤوس الأموال الأجنبية خطوط الترام وأعمال المناجم والمرافق العامة، واستعانت الدولة بالخبرات الأوروبية وأدى تقدم المواصلات إلى ازدياد حجم التجارة والصناعة وعدد التجار الأجانب. ورغم قلة الرسوم المفروضة على الصادر والوارد والعراقيل التي كانت تفرضها الامتيازات الأجنبية فقد تطورت الصناعة العثمانية الناشئة مما أدى إلى ظهور طبقة وسطي حضرية صغيرة ـ قوامها المسلمون وغير المسلمين ـ من البقالين والتجار والحرفيين والصرافين. وقد أدى صعود هذه الطبقة إلى زعزعة الأساس الديني الذي قام عليه نظام الطوائف الدينية (الملل)، وبالتالي ازداد طبع المجتمع العثماني بالطابع العلماني. كما ازدادت الخطوط الحديدية في داخل الإمبراطورية ـ وقد ربطت الخطوط القصيرة التي كانت تبنيها الشركات الأوروبية المناطق الداخلية بالموانى، في حين أن عبد الحميد قد أبدى اهتمامه بالفائدة السياسية والاستراتيجية، لا الاقتصادية، المترتبة على بناء السكك الحديدية. لهذا تعاقد مع مجموعات ألمانية لبناء سكك حديدية في داخل الأناضول، أولاً إلى أنقره ثم إلى قونية. وفي عام ١٩٠٣ حصلت شركة سكة حديد بغداد ـ التي كان يمولها البنك الألماني ـ على امتياز لمد الخط إلى بغداد. وبعد بدء تنفيذ هذا الخط أخذ يفتح مناطق جديدة للتجارة، كما فتح شهية ألمانيا للحصول على نفوذ سياسي في الدولة. فالقيصر وليم الثاني ـ على العكس من المستشار الألماني السابق أوتو فون

(١) أدخلها الفرنسيون والإنجليز خلال حرب القرم.

بزمارك ـ كان مقتنعاً بأن الوقت قد أزف لكي تؤكد ألمانيا وجودها تحت الشمس في مجال التوسع الاستعماري الذي لم تربح فيه ألمانيا كثيراً بعد الاتحاد بسبب وضع بريطانيا وفرنسا أيديهما على أحسن المستعمرات. لهذا اتجه إلى الإمبراطورية العثمانية لكي يفرض عليها النفوذ الألماني عن طريق الاستثمار الاقتصادي ومد الدولة بالخبرات التي تحتاجها. ولما كانت النمسا ـ حليفة ألمانيا منذ ١٨٧٩ ـ قد بدأت هي الأخرى اندفاعها الخاص صوب الشرق Drang nach osten عبر البلقان، فإن وليم كان يود أن يؤدي تفاهم الدولتين في هذا المضمار إلى حصار خطوط الملاحة للأمبراطورية البريطانية في الشرق الأوسط ـ ومن ثم اتجاهه إلى إغراق الدولة العثمانية بالاستثمارات والخبراء وربط السوق العثماني مباشرة بالصناعة الألمانية. وكانت تساند القيصر الألماني في هذا الاتجاه قطاعات لها أهمية من الرأي العام الألماني كانت تتكلم عن «رسالة» ألمانيا في الشرق.

وكان مد السكك الحديدية وغيرها من المشروعات الاقتصادية يتم عن طريق «إدارة الدين العام العثماني» التي أنشئت في عام ١٨٨١ وكان يشرف عليها مجلس يمثل الدائنين الأجانب ـ وقد خصصت لهذه الإدارة موارد ضرائب واحتكارات مختلفة كانت حصيلتها تخصص لدفع فوائد الديون وأقساط استهلاكها، ومن هنا كانت الإدارة تقوم بتحصيل وإنفاق الدخول، كما أصبحت أداة لجباية غير ذلك من الضرائب، ورغم استطاعتها ضبط اقتصاد الدولة وتحسين أحوالها المادية وتدريب عدد من الموظفين (كان عدد كبير منهم من اليونانيين والأرمن)، إلا أنها بدت للقوميين الأتراك باعتبارها أداة للتدخل الأجنبي الماس بسيادة الدولة.

نمو المعارضة:

ورغم التقدم المادي والثقافي الذي شهده عصر عبد الحميد فإن المعارضة انطلقت من مصدرين منفصلين هما الأحرار العثمانيون والروح القومية لدى المجموعات غير التركية. فعلى حين أن الانفجار التعليمي قد

أنتج مئات من البيروقراطيين والأطباء والضباط والكتاب الذين كانوا على استعداد للعمل في إطار النظام القائم، فإنه أتاح لبعض العثمانيين الاطلاع على الفكر السياسي اللبرالي في أوروبا الغربية. وهم يشبهون «شباب العثمانيين» من أبناء الجيل السابق في رفضهم لناحية أساسية في التنظيمات استمرت في عهد عبد الحميد ـ فقد ذهبوا إلى أن العصرية لا يمكن أن تتحقق إلا بفرضها من أعلى على يد فئة من النخبة، وإلى أن الإصلاحات المادية، أياً كان نجاحها، عرضة للفشل والانهيار فيها لو لم تصحبها إصلاحات أساسية في المجالات السياسية والاجتماعية. وكانت هذه الجماعة تضم مجموعات كثيرة ساخطة اتخذت لأنفسها أسماء مختلفة داخل الإمبراطورية وخارجها، ولو أنها كونت عصبة عرفت في أوروبا باسم «شباب الأتراك»، ومنها لجنة الاتحاد والترقي التي استطاعت في نهاية المطاف أن ترغم السلطان على إعادة البرلمان في عام ١٩٠٨ وأن تخلعه بعد ذلك. فقد تألم كل هؤلاء لسياسة القمع التي اتبعها عبد الحميد خاصة وأنهم كانوا على صلة بالأفكار الغربية مما جعلهم ينفرون من استبداد الحكم وجاسوسيته وتعصبه، نفورهم من التدخل الأجنبي في شؤون البلاد. وكان هؤلاء الأحرار ـ وعدد كبير منهم من أبناء الأقاليم ـ وطنيين عثمانيين ونقاداً للمزايا التي كان يتمتع بها أبناء الصفوة الحميدية وأقاربهم.

أما الروح القومية في أوساط المجموعات غير التركية فقد انتشرت لدى بعض المثقفين العرب وبخاصة في الشام وفي أوساط الألبانيين في غربي البلقان، في حين تطلع يونانيو مقدونيا وكريت إلى الاتحاد مع إخوتهم في بلاد اليونان المستقلة التي كانت تشجع هذه الحركة. كما تطلع البلغار إلى ضم مقدونيا، في حين عملت جماعة في داخل بلغاريا ذات الاستقلال الذاتي (وهي المنظمة الثورية البلغارية التي تأسست في عام ١٨٩٣) على رفع لواء الثورة ضد السلطان ـ وكذلك الحال بالنسبة إلى الأرمن الذين انبثقت منهم جماعات ثورية. وكان اليونانيون والبلغار والأرمن بوجه خاص هم الذين أقضوا مضاجع عبد الحميد الذي لجأ في أوائل التسعينات إلى إنشاء الفرق الحميدية من قوات الحدود الكردية غير النظامية واستعمالها

ضد الأرمن الذين رفعوا لواء الثورة فيما بين عامي ١٨٩٤ و١٨٩٧ مما أدى إلى حدوث مذابح فقد فيها كثير من الأرمن أرواحهم. كما رفع يونانيو كريت لواء الثورة مطالبين بالاتحاد مع اليونان التي ساندتهم مما أدى إلى إعلانها الحرب على الدولة العثمانية في عام ١٨٩٧. وقد أدت هزيمة اليونان إلى تدخل الدول الأوروبية التي ضمنت لكريت حكماً ذاتياً تحت حكم الأمير جورج اليوناني.

وقد أدت كل هذه المصاعب الداخلية والخارجية إلى ازدياد النقد الداخلي لحكم عبد الحميد مما أدى بالتالي إلى ازدياد عمليات القبض والسجن والنفي. فرغم أن السلطة المطلقة حدت من حسن تطبيق العدالة وضيقت على حركة النشر والحريات فإن جماعة الأتراك الشبان المنفيين في الخارج[1] أخذوا يصدرون صحفاً في فرنسا وسويسرا وبريطانيا ومصر بوجه خاص. كما أن الصحافة التركية المحلية التي حرم عليها أي تعليق سياسي أخذت تلقن قراءها بطرق غير مباشرة الآراء الاجتماعية الأوروبية وأخبار العالم الواسع الذي أصبحت الدولة العثمانية جزءاً منه. وهكذا نمت بذور الثورة لدى الموظفين الذين تلقوا تعليمهم في المدارس المدنية، وبخاصة مدارس الأقاليم التي لم تكن تخضع للرقابة المركزية وكانت تتداول فيها كتابات نامق كمال وضيا المحرمة التي كانت تتحدث عن الحرية والوطن - هذا برغم صدور الأوامر للمعلمين بألا يخرجوا عن النص وأن يتعرض للعقاب كل مدرسٍ «يعمل ضد مبادىء الولاء».

وسرعان ما تكونت جمعيات ثورية على نمط جمعية الكاربوناري الإيطالية وكان هدفها العمل على خلع عبد الحميد. وكانت هذه الجمعيات سرية في الداخل وعلنية في الخارج - وكان أعضاء هذه الأخيرة يدخلون منشوراتهم إلى عاصمة الدولة عن طريق دوائر البريد الأجنبية التابعة

---

(١) أكد السلطان عبد الحميد في مذكراته أن الغالبية العظمى من «الأتراك الشبان» كانوا من الماسون وأنهم انتسبوا بوجه خاص إلى المحفل الماسوني الإنجليزي الذي يذكر أنهم كانوا يتلقون منه معونة مادية. مذكرات عبد الحميد، ص ٤٩.

لسفارات الدولة وقنصلياتها. أما استلام المطبوعات من البريد الأجنبي ثم توزيعها في الداخل فكان يعهد بهما إلى الجمعيات القائمة في الداخل ذات التنظيم السري. وقد بلغ عدد الصحف التي أصدرها الأحرار باللغة التركية ـ خارج حدود السلطنة ـ أكثر من مائة، يبدو أن ثلثها كان يصدر في القاهرة وبعد اكتشاف أعضاء الجمعيات السرية ازدادت إجراءات النفي إلى الولايات البعيدة: الأناضول والموصل وسوريا، على حين كان الخطرون يبعدون إلى واحة فزان في جنوبي ليبيا. وانضم إلى الثوار أفراد الأسرة المالكة: الأمير محمود جلال الدين وأبناه صباح الدين ولطف الله. وقد أدى انضمام جلال الدين وابنيه إلى الحركة الثورية إلى انقسام الثوار ما بين «تركيا الفتاة» التي اتجه أعضاؤها إلى المركزية بسبب تزايد الأخطار الناتجة عن القوميات والامبريالية الغربية و«جمعية التشبث الشخصي وعدم المركزية والمشروطية» وهذه الأخيرة كانت تحت زعامة الأمير صباح الدين. وقد افتتحت كلا الجماعتين فروعاً في المهجر وفي داخل الأملاك العثمانية ـ ويبدو أن جمعية «التشبث الشخصي وعدم المركزية والمشروطية» كانت تمثلها في العاصمة «جمعية انقلابية» التي تأسست في عام ١٩٠٤ وكان محكوماً عليها بالفشل منذ البداية: فمسيحيو الدولة لم يجدوا ما يجتذبهم إلى اللامركزية العثمانية وفضلوا السعي إلى تحقيق أمانيهم السياسية عن طريق الكفاح في سبيل الاستقلال، مما قوى حركة القومية التركية الناشئة.

القومية التركية:

فرغم أن «العثمنة» كانت تدعو لفكرة الوطن الأم، مع تساوي جميع الرعايا ـ أيّاً كان جنسهم ودينهم ـ أمام القانون وولائهم للأسرة العثمانية الحاكمة، فإن رفض القوميين من أبناء الأقليات قبول المساواة ونجاح حركة الوحدة في ألمانيا وإيطاليا وتحرك الآمال القومية لدى المجموعات لمسلمة من غير الأتراك في داخل الامبراطورية ـ كل ذلك أدى إلى نمو الشعور بالكيان التركي وظهور القومية التركية. ومما ساعد على ذلك أن عدداً من الأوروبيين المتخصصين في الدراسات التركية بدأوا يكتشفون ماضي الأتراك

والدور الحضاري الكبير الذي لعبوه في آسيا الوسطى ودور لغتهم وثقافتهم في التاريخ، ويلفتون النظر إلى الشعوب المعاصرة التي تتكلم اللغة التركية خارج نطاق الإمبراطورية العثمانية في آسيا الوسطى ومنطقة الفولجا والقوقاز وإيران. وممن اهتموا بالدراسات التركية ليون كاهين L. cahun(١٨٤١ - ١٩٠٠) الذي صادق شباب العثمانيين في منفاهم خلال الستينات، وفي عام ١٨٩٦ نشر في باريس كتابه Introduction à L'histoire de L'Asie وفيه عرض نظرية وجود جنس طوراني أو فنلندي - ياباني Finno-Japone كان هو الجنس الذي قامت على أكتافه الحضارة الأوروبية. كما ذهب كاهين إلى أن الأتراك والمغول كانوا أداة الاتصال بين الحضارتين الصينية والفارسية. وهناك كتاب آخرون من نفس النوع منهم الفرنسي A. I. de Sacy والألماني Radloff والانجليزي E. J. W. Gibb والدنماركي V. Thomsen الذي فك طلاسم النقوش القديمة على نهر أورهون في عام ١٨٩٣[١]. وقد أورثت نشاطات هؤلاء الباحثين الأتراك نوعاً من الاعتداد بجنسهم وثقافتهم. فحتى القرن التاسع عشر كان الأتراك - برغم تكلمهم اللغة التركية ووجودهم في داخل دولة تركية من الناحية النظرية - يعتبرون أنفسهم مسلمين في المحل الأول، بحيث اتجه ولاؤهم للإسلام وآل عثمان. وحين قوي الشعور القومي في القرن التاسع عشر أخذ الأتراك يربطون أنفسهم بحضارات السومريين والطرواديين والحثيين، على حين أن بعضهم الآخر آمنوا بوجود جنس طوراني[٢]، ينتشر في آسيا وأوروبا وبأن

---

(١) Kushner, op. cit. , pp. 10 ff.

(٢) اصطلاح «طوران» من أصل فارسي - وهو يشير بوجه عام إلى المناطق الواقعة شرقي وشمال شرقي إيران وهي المناطق التي كان يعتقد في القرن التاسع عشر أنها الموطن الأصلي للجنس الطوراني. وتمتد هذه المناطق في مساحات واسعة في آسيا الوسطى والشمالية. وكان من نتيجة النظريات الطورانية أو الطورو - آرية أو الأورالو - ألطائية الجديدة - نمو شعور معين بوجود قرابة بين شعوب كانت تعتبر منتمية للجنس الطوراني ومنها الأتراك. وبعد الثورة الكمالية قيل إن موطن الأتراك الأول في أواسط آسيا هو مهد الحضارات التي انتشرت قبل الميلاد بآلاف السنين إلى الصين والهند وغربي آسيا وشمالي إفريقيا وأوروبا.

راجع : -Tekin Alp, The Restoration of Turkish History.

في : -Kedourie, Nationalism in Asia and Africa, pp. 207-224.

من الواجب تكتيل شعوب هذا الجنس في وحدات سياسية مترابطة. أما شعور العثمانيين بغيرهم من الأتراك فقد أثاره كذلك المهاجرون الأتراك الذين فروا من وجه التوسع الروسي في آسيا وأووا الى الدولة العثمانية. ومن هؤلاء المهاجرين عدد متزايد من المثقفين والأدباء الأتراك الذين سبقت لهم المشاركة في الحياة الفكرية المزدهرة في روسيا وبخاصة في قازان التي كان يسكنها كثير من التتار. وقد قام هؤلاء المثقفون بنشر أفكار الجامعة التركية في أوساط الطلبة وأسهموا في ظهور جمعية الاتحاد والترقي التي تبلورت حولها حركة شباب الأتراك (أو تركيا الفتاة)، وهكذا أصبحت الآستانة المكان المفضل الذي يرسل إليه الأتراك الخاضعون للحكم الروسي أبناءهم لتلقي التعليم، في الوقت الذي كان فيه الآباء أنفسهم يزورون العاصمة العثمانية حيث يقوون علاقاتهم بالعثمانيين ويتبادلون معهم المعلومات. وبطبيعة الحال كانت النزعة القومية التركية هذه تتعارض مع «العثمنة» وحركة الجامعة الإسلامية. ففي حالة تحول الإمبراطورية العثمانية إلى دولة قومية تركية لن يكون فيها مكان للمسلمين غير الأتراك الذين سبقت لهم مساندتهم للإمبراطورية بفعل الرابطة الدينية. وعلى أي حال فإن نمو الروح القومية التركية مما جعل كلمة «تركي» تستعمل للمرة الأولى بنوع من الاعتزاز، كما بدأت صفة «تركي» تحل محل صفة «عثماني» في كثير من الصحف، بعد أن كانت تستعمل أحياناً في أوج التاريخ العثماني للإشارة إلى الرعاة التركمان ثم بعد ذلك إلى الفلاحين الجهلة الخشنين الذين يتكلمون اللغة التركية في قرى الأناضول. كما شاع استعمال اصطلاح (تركستان)، وانكمش مدلول مصطلح «عثماني» الذي أصبح يستعمل لتمييز أتراك الدولة عن أتراك البلاد الأخرى. كما أصبح اصطلاح «ملت» الذي كان في السابق يستعمل للإشارة إلى طوائف الإمبراطورية الدينية يعني «أمة»، ويستعمل في الإشارة إلى «القومية» وأصبح يشار إلى الأناضول باعتبارها «وطن» الأتراك ـ وللمرة الأولى تجري الإشادة بفلاحي الأناضول الأتراك باعتبارهم القوة الحقيقية للدولة التركية. فاللغة التركية كما يستعملها فلاحو الأناضول هي اللغة الواجب دراستها

بل تقليدها، إذا ما أراد الأتراك أن يتحرروا من ربقة المصطلحات والجمل العربية والفارسية المستعملة في اللغة العثمانية. وأصبح الفلاح الأناضولي هو بؤرة الشعور القومي وبخاصة خلال الحروب التي خاضتها الدولة ضد دول البلقان ـ ومن ثم وجب التمسك بالأناضول إذا ما أريد الإبقاء على «الأمة» التركية في وجه العدوان الخارجي[1].

عودة الدستور:

في عام ١٨٨٩ أسس عدد قليل من تلامذة مدارس الطب العسكري بوجه خاص الجمعية السرية التي تحولت فيما بعد إلى «لجنة الاتحاد والترقي». وفيما بين عامي ١٩٠٢، ١٩٠٦ أخذت حركة «تركيا الفتاة» في الانتشار، فظهرت مجموعات جديدة في القاهرة وجنيف، بل وفي الآستانة ذاتها. وفي عام ١٩٠٦ أخذت تنتشر الخلايا الثورية في الجيش، ويحتمل أن أولها هي «جمعية الوطن والحرية» التي أسسها في دمشق عدد من الضباط منهم مصطفى كمال[2] (أتاتورك فيما بعد): وأصبحت لها فروع في يافا والقدس وبيروت والعريش في صفوف الجيش الخامس. كما تألفت خلايا بين ضباط الجيش الثالث في سالونيك (أهمها جمعية الحرية العثمانية) وفي مقدونيا والأناضول. ويحتمل أن سالونيك كانت حينئذ أكثر مدن الإمبراطورية انفتاحاً بحكم أن سكانها كانوا أوروبيين أكثر منهم أتراكاً، وحوالي نصفهم من اليهود السفارديين الذين تحول عدد منهم إلى الإسلام في القرن السابع عشر وعرفوا باسم الدونمة[3]. أما مقدونيا فإن قربها من

(١) Shaw, II, p. 260.

(٢) -Ramsaur, the Young Turks. p. 95.
ويحتمل أن مصطفى كمال هو الذي اتخذ الخطوات الأولى في تنظيم اللجان العسكرية في دمشق.

(٣) أبناء اليهود من أتباع المسيح الدجال شبتاي في (١٦٣٢ ـ ٧٥) الذين تحولوا معه إلى الإسلام في عام ١٦٦٦ حين أرغمه السلطان على إعلان زيف ادعاءته بأنه المسيح. وقد حافظوا طويلاً على شخصيتهم باعتبارهم جماعة متميزة، فكانوا لا يتزاوجون مع المسلمين أو مع اليهود، كما مارسوا سراً بعض الطقوس اليهودية.

أوروبا وتعقد مشاكلها التي كانت تمس كل دول البلقان، وبالتالي كل الدول الأوروبية، مما جعل هذه الأخيرة تراقبها عن كثب بحيث عجز عبد الحميد عن إيقاف انتشار الأفكار الثورية في سالونيك وباقي أنحاء مقدونيا.

فرغم أن مؤتمر برلين منح مقدونيا حكمًا ذاتياً إلا أن السلطان عبد الحميد لم ينفذ ما اتفق عليه بهذا الصدد. إلا أن بريطانيا وروسيا والنمسا وبقية الدول الأوروبية أرغمت السلطان على قبول مشروع إنشاء بوليس دولي تشترك فيه الدول الكبرى للمحافظة على السلام في مقدونيا ولو أن الصربيين واليونانيين والبلغاريين في المنطقة لم يكفوا عن إثارة القلاقل. وعجزت الدول الكبرى عن وضع حد للثورة بعد أن أكرهت السلطان على إخضاع مالية البلاد لمراقبتها. وحاولت النمسا أن تستغل الفرصة فمدت خط سراييفو الحديدي إلى سالونيك عبر سنجق نوفي بازار الخاضع لإدارتها. ولقد استثار هذا العمل حسد روسيا وغيرها من الدول الكبرى التي طالبت بتعيين حاكم عام خاضع لرقابتها هي.

والواقع أن هذه الضربة الجديدة التي وجهت إلى الدولة أثارت في نفوس الضباط الأتراك، المرابطين مع قواتهم في مقدونيا، سخطاً عميقاً. وبالإضافة إلى هذا فإن سهولة اتصال سالونيك ومقدونيا بالعالم الخارجي كانت ذا أهمية خاصة - لهذا انتقل مصطفى كمال إلى سالونيك (مسقط رأسه) حيث افتتح فرعاً للجمعية التي كانت قد تأسست في دمشق - وبعد افتتاح الفرع عاد إلى يافا ثم انتقل إلى سالونيك في عام ١٩٠٧ حيث اشترك في العمل السري، ولو أنه لم يبرز في حركة ١٩٠٨ لأنه لم يكن من مؤسسي جمعية الاتحاد والترقي بل انضم إليها فيما بعد.

ويبدو أن الحركة الثورية في سالونيك قد عقدت اجتماعاتها في المحافل الماسونية وتلقت مساعدة مالية وغير مالية من الدونمة واليهود الذين كانوا يأملون أن يؤدي نجاح الحركة الثورية إلى تحسين وضعهم الاجتماعي في داخل الإمبراطورية. وكان أغلب هؤلاء اليهود يتمتعون برعوية إيطالية

وبعضوية المحافل الماسونية. وقد وفرت لهم رعويتهم الإيطالية قدراً كبيراً من الأمن - إذ أنهم كانوا ينجون من القبض عليهم أو تفتيش مساكنهم وذلك طبقاً للامتيازات الأجنبية والمعاهدات، كما كانوا لا يحاكمون إلا أمام محاكم قنصلياتهم. وقد أصبح كثير من ضباط مقدونيا ماسونيين، وكان بإمكانهم أن يعقدوا اجتماعاتهم ويضعوا مخططاتهم في منازل اليهود وهم آمنون، ومن سالونيك كان بإمكانهم أن يتصلوا بأهم اللاجئين السياسيين الذين كانوا يعيشون في المنفى.

وهكذا عقدت الحركة الثورية (جمعية الحرية العثمانية) صلات مع منظمات مسلمي ألبانيا ومع «شباب الأتراك» في باريس - وأخيراً اندمج الجميع في سبتمبر ١٩٠٧ واتخذوا اسم جمعية باريس (لجنة الاتحاد والترقي) وكان لهم هدف رئيسي هو إعادة الدستور. وعلى حين أن مجموعة سالونيك قد حافظت على تنظيمها واستقلالها، فقد اجتمع في أواخر ديسمبر ١٩٠٧، المؤتمر الثاني لشباب الأتراك في باريس من أجل ضمان التعاون ضد العدو المشترك، واتفق الجميع على خلع السلطان، وإعادة النظام الدستوري، ولو استلزم تحقيق هذا الهدف اللجوء إلى العنف الثوري. وفي داخل الإمبراطورية تقرر تنظيم المقاومة المسلحة ضد الطغيان، والمقاومة السلبية على شكل إضرابات وعدم دفع الضرائب ونشر الدعاية، والاستعداد للقيام بثورة شاملة في حالة فشل كل الوسائل الأخرى[1].

ورغم أن بعض أعضاء جماعة «تركيا الفتاة» كانوا من الماسونيين، إلا أن المحافل الماسونية لم تلعب دوراً رئيسياً في الثورة بحكم أن كثيراً من أعضاء التنظيم كانوا يقيمون في المناطق الريفية الداخلية التي لم تشهد نشاطاً ماسونيا. كما أن الماسونية لم تكن هي التنظيم السري الوحيد الذي أسهم في انتشار الحركة بعد انتقالها إلى داخل الدولة. فقد جرى الاعتماد على بعض الطرق الصوفية بنفس الطريقة التي جرى بها الاعتماد على المحافل الماسونية - وأهم هذه الطرق هي الطريقة البكتاشية التي يقال أنها

(١) Shaw, II, p. 265.

ضمت عشر سكان تركيا[1]. وبالإضافة الى ذلك فإن احتكاك أعضاء الحركة من العسكريين بنظرائهم الأوروبيين الموجودين في مقدونيا فتح أنظارهم على أشياء ما كانوا ليحيطوا بها لولا ذلك. فقد قارنوا ملابسهم وأوضاعهم وحياتهم بنظائرها لدى الأوروبيين وتطلعوا إلى تحسين أحوالهم والقضاء على نظام الحكم القائم المسؤول عن تردي مستواهم المعيشي. كما انتشرت في الجيش العثماني بوجه عام منذ عام ١٩٠٦ موجات تمرد مصدرها عدم دفع الرواتب. فقد بدأ الجنود أعمال التمرد في الأناضول ومنها امتدت في عام ١٩٠٧ إلى وان وأرضروم وبتليس وغيرها من المدن ـ ولم يحاول الجيش منع أعمال التمرد هذه مما أدى إلى ازدياد انتشارها، فامتدت إلى الآستانة في أكتوبر ١٩٠٧ وإلى أزمير في أوائل عام ١٩٠٨. ولم تقتصر أعمال التمرد هذه على الجنود بل تعدتهم إلى الضباط.

وحين جاءت الثورة كانت خاتمة سلسلة من القلاقل الصغيرة التي جرت في الإمبراطورية منذ عام ١٩٠٧ لأسباب اقتصادية لاسياسية. فقد ساءت المحاصيل في الأناضول ولم تكن حصيلة الضرائب تصل بالسرعة الكافية مما أدى إلى تأجيل صرف الرواتب ووقف الترقيات. وجعل كثيراً من الضباط والجنود والبيروقراطيين يعبرون عن سخطهم بترك وظائفهم. واستغلت جمعية تركيا الفتاة سخط الجيش والشعب على حد سواء، خاصة وأن عبد الحميد سبق له أن قام بنفي الكثيرين إلى الأناضول حيث لعبوا دوراً كبيراً في إثارة الناس ضد الحكومة. ومما عجل بنشوب الثورة أن إدوارد السابع ملك انجلترا قابل نيقولا الثالث قيصر روسيا في ريفال (يونية ١٩٠٨)، مما أدى إلى أنتشار المخاوف الخاصة بأن انجلترا قد تخلت عن معارضتها التقليدية للأطماع الروسية في الشرق الأدنى وبأن الحكم العثماني في مقدونيا وفي كل تركيا مهدد بالزوال ومما زاد في هذه المخاوف أن اسطولاً روسياً كان يقوم «بمناورات روتينية» بقرب السواحل التركية الواقعة على البحر الأسود بعد أيام قليلة من مقابلة ريفال. كما أن هذه الفترة

---

(١) Ramsaur, the Young Turks. pp. 109 — 110.

شهدت انتصار اليابان الديمقراطية على روسيا الاستبدادية (١٩٠٤ ـ ٥) مما أثبت أن بإمكان شعب آسيوي اقتبس حضارة الغرب وأقام الحياة النيابية أن ينتصر على دولة أوروبية برغم معارضة الدول العظمى. وشهدت هذه الفترة كذلك إعلان الدستور في فارس (١٩٠٥) وانتشار التمرد في روسيا احتجاجاً على الهزائم التي أوقعتها بها اليابان، مما أدى إلى إرغام القيصر على إعلان الدستور ودعوة المجلس النيابي (الدوما) إلى الانعقاد.

ويبدو أن السخط المتفشي في الجيش هو الذي عجل بنشوب الثورة، خاصة وأن القلاقل امتدت إلى الجيش الثالث في مقدونيا وأن الضباط ـ وعلى رأسهم أنور ونيازي ـ قرروا القيام بعمل ينقذ الإمبراطورية من الأخطار الداخلية والخارجية التي تتهددها والقضاء على نظام لا يستطيع الدفاع عنها.

وفي مقدونيا تولى أنور بك ـ الذي كان قد اطلع، بصفته ملحقاً عسكرياً في برلين، على تنظيم الجيش الألماني وأساليبه في القتال، وأحمد نيازي بك ـ الذي كان قد اكتسب خبرة عسكرية في الحرب ضد العصابات المقدونية ـ زعامة مؤامرة هدفها المباشر إعادة دستور ١٨٧٦. ووجدت الحركة تأييداً في دوائر المدنيين من جانب طلعت الذي كان موظفاً في إدارة البريد. وكان جواسيس عبد الحميد على علم بالمؤامرة الجاري تدبيرها في سالونيك دون أن يتبينوا مدى اتساع نطاقها[1]. وقد عثر أحد هؤلاء الجواسيس على إحدى خلايا لجنة الاتحاد والترقي التي كان يرأسها نيازي الذي فر مع رجاله إلى التلال وبدأ نوعاً من حرب العصابات ضد السلطات بالقرب من أوخريدا وموناستر وطلب من الأهالي أن يدفعوا الضرائب له بدلاً من الحكومة حتى يعود الدستور، وقلده في ذلك كثير من الضباط منهم أنور. وحين أرسل السلطان شمسي باشا لكي يتولى قيادة جيش مقدونيا ويقضي على المتمردين جرى قتله في موناستر في وضح النهار

(١) بحلول عام ١٩٠٨ كانت لجنة الاتحاد والترقي تقدر أعداد أعضاء خلاياها بما لا يقل عن ١٥,٠٠٠ في مقدونيا وحدها.

على يد أحد أعضاء لجنة الاتحاد والترقي، مما أدى إلى ازدياد حماسة الثوار الذين انضمت إليهم القوات التي استقدمت من الأناضول إلى مقدونيا، مما ساعد على إلقاء القبض على رجال السلطان وقتل بعضهم. وفي الفترة الممتدة من ٢٠ إلى ٢٣ يوليو عمت أعمال العصيان المدني والعسكري كثيراً من المدن وأرسل المتمردون برقيات إلى السلطان في ٢٣ يوليو يطالبون فيها بعودة الدستور. وبعد فشل السلطان في القضاء على الحركة عن طريق الجاسوسية والرشوة والقمع أعلنت جيوش سالونيك وموناستر التمرد ضد السلطان يؤيدها الجيش العثماني في أدرنة.

عندئذ حاول عبد الحميد احتواء الحركة بإعلان عودة الدستور ـ وتمت الثورة سلمياً حين أذاع أنه أجل انعقاد البرلمان إلى أن تتم عملية التحديث ويجيء الوقت المناسب لعودته لكي يشترك في مواجهة أعباء إنقاذ الإمبراطورية من أعدائها. ورغم ذلك فإن مجرد موافقته على عودة الدستور كان بمثابة إعلان استسلامه أمام الثوار ـ وبذلك أنتهى عهده وبدأ عهد الاتحاديين. وما أن تم إعلان عودة الحياة الدستورية حتى أطلق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفعت القيود التي كانت مفروضة على المنفيين والمبعدين. واعتقل أقطاب عهد الاستبداد وبدأ البحث عن مصادر الثروة التي جمعوها وضروب المظالم التي ارتكبوها. وعم الفرح والتظاهرات جميع أرجاء الإمبراطورية بصورة لم يسبق لها مثيل ـ فأقيمت المهرجانات الشعبية في الآستانة والمدن الكبرى واشترك فيها المواطنون على اختلاف أديانهم ومذاهبهم وفئاتهم الاجتماعية. وتعانق الأتراك والعرب واليهود واليونانيون والصربيون والبلغار والأرمن والأوربيون في الشوارع وأقسموا على الأخوة الأبدية في سبيل المصلحة العامة. وكثرت أناشيد الحرية المكتوبة بجميع اللغات ـ ومن ذلك أن شاعراً تركياً من أهالي الآستانة (توفيق فكرت) وضع نشيداً وطنياً رائعاً بمناسبة إعلان الدستور ووضع لحنه موسيقار عربي (وديع صبراً) ثم قام شاعر عربي من أهالي بغداد (معروف الرصافي) بنقل هذا النشيد إلى اللغة العربية. وتآخى بعض العلماء مع القسس اليونانيين والأرمن وظهرت في كل مكان شعارات لجنة الاتحاد والترقي: (الحرية

والعدالة والمساواة) ـ بل إن المرأة التركية اشتركت في التعبير عن الفرحة العامة وخلعت الحجاب ترددت كلمة «دستور» السحرية ـ التي لم يصبح لها مدلول واضح لدى الجماهير ـ على كل لسان.

خلع عبد الحميد:

ورغم أن أنور ونيازي[1] زعيمي الانقلاب ـ أصبحا بطلين شعبيين، فلم يظهر ضباط مقدونيا للعيان، بل ظلت القيادة المركزية للجنة سرية وإن تكن اللجنة ذاتها ـ التي أبقت أهدافها في طي الكتمان ـ قد حاولت تقوية صفوفها والتأثير على الجيش وعلى الرأي العام استعداداً للانتخابات العامة القادمة التي ترقبها الجميع. فقد سبق أن جرت الدعاية للدستور بحيث توقع الكثيرون أن تؤدي إعادته إلى حل كل المشاكل التي تراكمت خلال عهد الاستبداد الحميدي، بما في ذلك الأعمال الإرهابية التي كانت تقترفها الأقليات القومية التي كانت تطالب بالاستقلال الذاتي أو بالانفصال عن الامبراطورية. كما اعتقد الأرمن واليونانيون أن تعاونهم مع جمعية تركيا الفتاة في باريس كفيل بتحقيق مطالبهم بعد قدوم العصر الجديد. ولكن ما أن تحقق ـ الهدف العام الخاص بإعلان الدستور حتى اتضح تعارض برامج المجموعات القومية، بحيث لم يمض وقت طويل حتى أطلت العداوات والخلافات القديمة برأسها.

أما لجنة الاتحاد والترقي فإنها لم تضع برامج مفصلة باستثناء المطالبة بعودة الحياة النيابية وبقيت في البداية تحكم من وراء ستار ثم أوفدت إلى الآستانة لجنة السبعة لكي تقوم بتمثيلها في الوقت الذي كانت تتخذ فيه الخطوات اللازمة لإقامة حكومة جديدة وإجراء الانتخابات العامة، وبقيت فيه الحكومة في أيدي الساسة التقليديين مما جعل الوضع شديد الحساسية

---

(١) قبل نجاح الحركة فر نيازي مع عدد من رفاقه إلى جبال رسنة حيث ساعده قائمقام المنطقة سراً. وبعد أن التحق بأيوب أفندي في أوخريدا وجها معاً برقية إلى السلطان يطلبان فيها إعادة الدستور.

خاصة وأن أحداً لم يكن يعرف أين تكمن السلطة مما أدى إلى الخلط والصراع. وعلى أي حال فقد جرى التمهيد لحرية الانتخابات بإلغاء البوليس السري وإلزام ما تبقى من قوات البوليس بالتمشي مع أحكام الدستور. وأكدت تصريحات أخرى ما جاء في الدستور من أن لكل العثمانيين نفس الحقوق القانونية دون اعتبار للدين، وعدم إمكان القبض على أحد أو سجنه دون مبرر وحرية القضاء وحصانة المسكن في حدود القانون وحظر الرقابة على النشر وحصانة المراسلات والمطبوعات بحيث لا يجري التعدي عليها أو مصادرتها، وحرية التدريس والمدارس والدراسة دون قيد وإعلان الميزانية سنوياً. وأخيراً صدرت قوانين الانتخابات وجرى الاستعداد لانعقاد البرلمان من جديد. وأدى كل ذلك إلى ازدهار حركة النشر وظهور الأحزاب السياسية مما جعل الدولة تستعد لمعركة سياسية حقيقية. وحينئذ ظهر فريقان يتصارعان على السلطة: فهناك لجنة الاتحاد والترقي ذاتها التي - برغم عدم تشكيلها حزباً - أصدرت بياناً عاماً احتوى على الخطوط الرئيسية لسياستها، كما ساندت المرشحين الذين وعدوا بالالتزام ببرنامجها - وهكذا ظهرت الجماعة التي عرفت باسم الاتحاديين وعلى رأسهم أنور وطلعت. وكان برنامج اللجنة الأساسي في ذلك الوقت ينص على الإصلاحات السياسية وحرية الجماهير وتعزيز السيادة والوحدة القوميتين وتطوير الزراعة والصناعة وإقامة العدالة الضريبية. أما المعارضة الرئيسية فقد صدرت عن حزب اتحاد الأحرار العثماني الذي ألفه الأمير صباح الدين بعد عودته من باريس. وكان هذا الحزب ينادي باللامركزية وحصول الأقليات على المساواة التامة والاستقلال الذاتي على أن حزب الأحرار العثماني لم يظهر إلا في ١٤ سبتمبر ١٩٠٨، بحيث لم يتح له الوقت الكافي لخوض المعركة الانتخابية. وأما العناصر المحافظة التي كانت تمثل الاتجاهات الإسلامية التي سبق لعبد الحميد أن ساندها فإنها لم تشكل حزباً وذلك لأنها كانت تخشى لجنة الاتحاد والترقي وإن تكن قد أبدت حرصها على الإبقاء على الإسلام باعتباره الركيزة التي تقوم عليها الدولة والإمبراطورية.

ونتيجة لكل هذه الصراعات السياسية فقد شهدت المعركة الانتخابية مناقشات تدور حول التغريب والعصرية والمركزية في مواجهة اللامركزية والجامعة الإسلامية والجامعة الطورانية - في حين قل التعبير عن طموحات الأقليات على اعتبار أن الحرية والمساواة الجديدتين كفيلتان بإرضاء الجميع. على أن أطماع الدول قد عرقلت احتمالات تطور الدولة العثمانية في طريق الحرية والديمقراطية. ففي أكتوبر ١٩٠٨ ضمت النمسا البوسنة والهرسك وأعلنت بلغاريا استقلالها، كما ضمت اليونان جزيرة كريت. وبدأ المسلمون الذين كانوا يأملون أن يوقف الدستور العدوان الأوروبي يتجهون من جديد إلى السلطان. وعادت الأحقاد والانقسامات القديمة برغم الجهود التي بذلتها الحكومة لتوحيد الصفوف، وبدأ القصر يشجع العناصر التي تمكنه من استعادة السلطة التي كان يتمتع بها السلطان.

وعلى أن حال فقد جرت الانتخابات للمجلس النيابي على درجتين في نوفمبر وأوائل ديسمبر ١٩٠٨ وفاز الاتحاديون بكل المقاعد البالغ عددها ٢٨٨ باستثناء مقعد واحد حصل عليه حزب اتحاد الأحرار العثماني. ومثل المجلس الجديد جميع عناصر الإمبراطورية (بلغ عدد الأعضاء الأتراك ١٤٧ إلى جانب ٦٠ عضواً عربياً و٢٧ عضواً ألبانياً و٢٦ يونانياً و١٤ أرمنياً و٤ يهود و١٠ سلاف). وكانت الانتخابات حرة، وجرى تمثيل كل الملل بنسبة عدد السكان. ثم جرى تعيين أعضاء مجلس الشيوخ وبدا أن البلاد مقدمة على الحكم النيابي من نفس النقطة التي انتهت عندها المسيرة في عام ١٨٧٨.

وافتتح السلطان البرلمان في ١٧ ديسمبر ١٩٠٨. ولكن لم تتوفر للعهد الجديد فرصة كبيرة للنجاح. فقد بذل نواب الأقليات كل ما في وسعهم لشل أعمال البرلمان إلى أن تستجاب مطالبهم. وعلى حين أن النواب المسلمين قد تذبذبوا ما بين السلطان ولجنة الاتحاد والترقي، فإن أنصار الجامعة الإسلامية بدأوا يتحركون علانية دون أن يتضح ما إذا كانوا يستمدون وحيهم من السلطان أم لا. فقد أبدى المتدينون امتعاضهم من

العلمانية التي تميز بها العهد الجديد ومن خروج النساء سافرات في الشوارع نفس امتعاضهم من مساواة المسلمين بغير المسلمين. ولقيت هذه المعارضة استجابة واسعة النطاق من جانب قطاعات واسعة من الجماهير وموظفي الدولة بحيث علت الأصوات مطالبة بإلغاء الدستور، خاصة وقد صرح الكثيرون بأن الشريعة في خطر وبأن المسيحيين على وشك السيطرة على البلاد.

وعندئذ قرر الاتحاديون تنحية السلطان عبد الحميد، وهو الإجراء الذي ترددوا في القيام به في البداية، خاصة وأن السلطان انحنى للعاصفة وأعاد دستور مدحت. هذا إلى أن السلطان كان لا يزال يحظى بهيبة كبيرة في دولة ثيوقراطية قامت على أسس عسكرية بحيث كان هو ـ من الناحية النظرية على الأقل ـ القائد العام للجيش. حقيقة إن لجنة الاتحاد والترقي كانت تسعى منذ البداية إلى خلعه على اعتبار أن ذلك هو حجر الزاوية لحل كل المشاكل، إلا أنها كانت تؤثر انتظار الوقت المناسب، خاصة وأن السلطان كان لا يزال بإمكانه أن يستغل تعصب الجماهير والجنود بالشكل الذي قد يتمخض عن إراقة كثير من الدماء.

وما لبثت الثورة المضادة أن أطلت برأسها وتزعمها دعاة الجامعة الإسلامية الذين نادوا بأن الشريعة في خطر وطالبوا بعودة أحكامها خاصة وقد سرت الإشاعات بأن النظام العلماني الجديد قد خرق الشريعة. وفي نفس الوقت فقد تمرد الجنود على سيطرة مجموعة الضباط الذين تلقوا تعليمهم في المدارس العسكرية ذات البرامج الغربية. وفي ١٣ إبريل ١٩٠٩ تحول السخط إلى تمرد قام به الجنود العاديون ولم يشترك فيه سوى عدد قليل من الضباط. فقد هاجم الجنود مجلس المبعوثان والباب العالي وطالبوا بإسقاط الحكومة التي أقامتها لجنة الاتحاد والترقي وفض مجلس المبعوثان وإلغاء الدستور (المشروطية) وإعلان سيادة الشريعة الإسلامية. ولم تقتصر حركة التمرد على الآستانة: فقد انتشرت حركات مماثلة في الأناضول وبخاصة في أضنة حيث قتل عدد من الأرمن والأتراك، كما

امتدت إلى شمالي الشام. ورغم سيطرة المتمردين على العاصمة فلم يكن لهم برنامج سياسي. وما لبث عبد الحميد أن اتهم بتدبير الثورة المضادة، وإن يكن يحتمل أن كل ما قام به هو مساندتها بعد بدئها حين تبين له أنها من القوة بحيث تمكنه من استعادة سلطته المسلوبة. وبادرت القوات الموالية للنظام الجديد بالقضاء على التمرد: فقد زحف «جيش الإنقاذ» ـ بقيادة محمد شوكت باشا ـ «وهو من أصل عربي»[1] ـ من سالونيك على الآستانة، وفي الطريق انضم إلى الجيش الزاحف كل من نيازي وأنور ـ وهذا الأخير عمل بعد ثورة ١٩٠٨ ملحقاً عسكرياً لبلاده في العاصمة الألمانية ـ اللذين غادرا السفارة التركية في برلين بمجرد أن ترامت إليهما أنباء الثورة المضادة.

واجتمع مجلس المبعوثان في سان ستيفانو في شكل جمعية وطنية وأعلن موافقته على خلع السلطان عبد الحميد بمقتضى فتوى من شيخ الإسلام. وخلع السلطان عبد الحميد ونفي إلى سالونيك وجرى تعيين السلطان محمد رشاد (محمد الخامس) الذي أعلن أنه سيخدم الشريعة والدستور «وإرادة الأمة» التي اختارته. ولم يكن السلطان الجديد يعرف الكثير عن العالم الخارجي نتيجة لعزله في «القفص» قبل توليه الحكم[2]. لهذا فإنه ما لبث أن أصبح ألعوبة في يد لجنة الاتحاد والترقي التي عينته، خاصة وأن الاتحاديين بادروا بتطهير القصر وتعيين رجالهم في مناصبه الرئيسية. ومنذ ذلك الوقت وحتى انهيار الإمبراطورية العثمانية أصبح الاتحاديون ـ الذين أعلنوا حزبهم السياسي في إبريل ١٩٠٩ ـ هم أصحاب الكلمة العليا في الدولة.

---

(١) انضم بعض العرب ـ وأكثرهم من ضباط الجيش ـ إلى حركة تركيا الفتاة وتعاونوا مع زعمائها تعاوناً وثيقاً. ولكنهم قاموا بذلك بصفتهم رعايا عثمانيين، لا بصفتهم عرباً قوميين.

(٢) Miller, op. cit. p. 482.

الفصل التاسع

عهد الاتحاديين
ونهاية الإمبراطورية العثمانية

وجه الاتهام إلى الاتحاديين ـ وبخاصة من جانب الحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى ـ بأنهم على صلة باليهود والماسونية. ووجد هذا الاتهام صداه لدى الجماعات الدينية التي أخذت على الاتحاديين اتجاههم العلماني وخلعهم السلطان عبد الحميد الذي اعتبر رمزاً للخلافة وللاتجاه الإسلامي. كما ناصبهم كثير من العرب العداء نتيجة للسياسة «الطورانية» التي ساروا عليها ومحاولتهم «تتريك» العرب وغيرهم من القوميات التي كانت تدخل في نطاق الإمبراطورية العثمانية في أواخر عهدها، خاصة وأنهم ـ رغم ادعاءاتهم الخاصة بالديمقراطية والحرية ـ كانوا ذوي نزعات إمبريالية برروها بمحاولة المحافظة على أملاك الدولة. على أن كل هذا لا يجب أن يغطي على الحقيقة الخاصة بكون الاتحاديين وطنيين يستهدفون إنقاذ بلادهم من الأخطار المحدقة بها[1].

فبعد عودة الدستور لم يكن الأتراك متحدي الهدف: إذ آمن بعضهم بحركة الجامعة الاسلامية، في حين آمن بعضهم الآخر بحركة الجامعة الطورانية، وظل بعضهم الثالث على إخلاصهم لاتجاه «العثمنة» وهكذا

---

(١) Bernard lewis,The emergence of modern, Turkey, PP. 207-208.

فسرعان ما اتضح أن من رحبوا بعودة الدستور لم يتفقوا إلا على خلع السلطان عبد الحميد ثم ما لبثوا أن اختلفوا حول ما يجب عمله بعد ذلك. أما الاتحاديون فقد مالوا في البداية إلى «العثمنة» التي كانت تستهدف إقامة إمبراطورية عثمانية متطورة تستند إلى مؤسسات لبرالية بإمكانها ضمان ولاء كل الفئات الدينية والجنسية الخاضعة للدولة، وإن يكن انتشار الروح القومية لدى رعايا الدولة قد قضى على آمال قيام اتحاد حر ومتكافيء وسلمي بين هذه العناصر في إطار الولاء المشترك للسلطان سيد إمبراطورية تقوم على تعدد الأجناس.

ولم تقتصر إجراءات القمع التي لجأ إليها الاتحاديون على الرعايا المسيحيين، بل إنها مست العرب والألبانيين في الوقت الذي نفذ فيه حكم الإعدام في الكثيرين ممن اشتركوا في تمرد عام ١٩٠٩. وسرعان ما دب الانقسام في صفوف الاتحاديين أنفسهم ـ فتشكل «الحزب الجديد» في أوائل عام ١٩١١ ووجه هجومه إلى أعمال الاتحاديين ونادى بضرورة المحافظة على الديمقراطية والدستور، في حين بقي «حزب الترقي» على إخلاصه للجنة وبرامجها. وفي نوفمبر ١٩١١ ظهر حزب جديد يسمى باسم «الحرية والائتلاف» وضم كل المعارضين لبرنامج لجنة الاتحاد والترقي وأعمالها ـ وكان كثير من أعضائه نواباً في مجلس المبعوثان استطاعوا أن يشكلوا معارضة نشطة حولت اتجاهات الرأي العام في العاصمة ضد الاتحاديين الذين سارعوا إلى حل البرلمان و«طبخ» انتخابات جديدة لم تحصل فيها المعارضة الا على ست مقاعد. ثم نقل الاتحاديون قاعدتهم من سالونيك إلى استانبول، خاصة وأنهم بدأوا يواجهون حركات التمرد العسكري وبخاصة في منطقة الروميللي. فقد لجأ عدد من شباب الضباط إلى تلال الروميللي وأعلنوا تمردهم ـ باسم الديمقراطية ـ على استبداد لجنة الاتحاد والترقي، وهو ما سبق لرجال اللجنة أن قاموا به ضد استبداد السلطان عبد الحميد. وتعاونت مع هؤلاء المتمردين مجموعة من «ضباط الإنقاذ» في الآستانة، وطالب الجميع بإسقاط الحكومة الجديدة وإعادة البرلمان السابق الذي جاء نتيجة لانتخابات حرة، كما طالبوا بإبعاد الجيش

عن التدخل في السياسة. وعلى أثر نشوب الثورة في ألبانيا جرى إسقاط حكومة الاتحاديين وتولي حكومة جديدة ذات طابع ليبرالي فرضت على الضباط العاملين أن يقسموا على عدم الانضمام إلى أي جمعية سياسية - سرية كانت أم علنية - أو التدخل بأي شكل في شؤون الدولة الداخلية أو الخارجية. وبعد أن استقال الاتحاديون تم حل برلمانهم وأقسم الضباط على عدم التدخل في السياسة.

وقد انشغلت الحكومة الجديدة بمقاومة الغزو الإيطالي لليبيا، وسرعان ما واجهت الحلف البلقاني الذي اقتربت قواته من العاصمة، كما سنرى - مما جعل أنور يقود قوة صغيرة ويقوم بانقلاب قتل أثناءه وزير الحربية بنفسه في الوقت الذي كان فيه مجلس الوزراء منعقداً. واستقالت الوزارة وشكل أنور وزارة اتحادية جديدة حكمت البلاد بأساليب غير ديمقراطية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وفي خلال هذه الفترة تم ضرب أحزاب المعارضة ونفي زعمائها أو تقليم أظافرهم ونفذ الكثير من أحكام الإعدام وتوالت أعمال القمع التي وصلت إلى مستوى حكم الارهاب. ولم ينته هذا العهد الدكتاتوري إلا بعد هزيمة الدولة في الحرب العالمية الأولى - وحينئذ حلت لجنة الاتحاد والترقي نفسها وهرب زعماؤها إلى الخارج، وعاد دعاة اللبرالية من منافيهم أو من مخابئهم ليصطرعوا على الإشراف على تفكيك الإمبراطورية العثمانية.

مصاعب الاتحاديين الخارجية:

ولا شك أن الأخطار الخارجية التي واجهت الدولة في عهد الاتحاديين هي المسؤولة عن تطور الأحداث بهذه الصورة القاتمة منذ عودة الدستور. فقد سبق أن رأينا أن النمسا قد بادرت باستغلال التطورات الداخلية في الدولة لإعلان ضم البوسنة والهرسك[1] بهدف القضاء على

---

(١) تنازلت الدولة العثمانية عن البوسنة والهرسك (٢٦ فبراير ١٩٠٩) في مقابل تنازل النمسا عن كل حقوقها في سنجق نوفي بازار. وظل اسم السلطان - باعتباره خليفة - يذكر في =

أحلام الصرب التوسعية. وساندت روسيا النمسا في اتخاذ هذا الاجراء في مقابل عدم معارضة النمسا لفتح المضيقين في وجه السفن الحربية الروسية، كما أمنت النمسا جانب بلغاريا بتشجيعها على إعلان استقلالها عن الدولة العثمانية، وهو ما تم بالفعل. وقد أدى ضم النمسا للبوسنة والهرسك ـ وهو الإجراء الذي اعتبر خرقاً لبنود معاهدة برلين ـ إلى إغضاب الصرب والرأي العام الروسي الذي اعتبر ذلك بمثابة تخل عن سلاف الجنوب. وما لبثت الحكومة الروسية أن تأثرت بضغط الرأي العام، فساندت مطالبة الصرب بجزء من الولايتين ـ بل إن الصرب ارتكبت بعض الأعمال العدائية ضد النمسا، مما جعل هذه الأخيرة تفكر في غزو الأراضي الصربية.

وهكذا توتر الموقف في البلقان. وعملت الدبلوماسية الروسية على تنظيم اتحاد بين دول البلقان انتقاماً من النمسا خاصة وقد أعلنت بلغاريا استقلالها، وأعلنت كريت انضمامها إلى اليونان. وما لبثت إيطاليا هي الأخرى أن استغلت الفرصة في مهاجمة طرابلس الغرب (١٩١١)، ساعية بذلك إلى إنشاء مستعمرة جديدة ـ وكان ثمة اتفاق سري بينها وبين فرنسا يقضي بأن تتحرك إيطاليا لاحتلال ليبيا في الوقت الذي تتحرك فيه القوات الفرنسية لاحتلال مراكش. وبعد بدء الغزو الإيطالي للسواحل الليبية طالبت إيطاليا بمرور سفنها الحربية في البوغازين، وإن تكن معارضة بريطانيا لهذا الإجراء قد أدت إلى رفضه. وامتد النشاط البحري الإيطالي إلى الدردنيل، واحتلت إيطاليا جزر الدوديكانيز، مما اضطر الدولة العثمانية إلى عقد صلح أوشي (أكتوبر ١٩١٢)، وبمقتضاه تخلت لإيطاليا عن طرابلس وبنغازي ـ ولم يحتفظ السلطان، بصفته خليفة، إلا بحقه في أن

الصلوات العامة التي يقيمها مسلموا البوسنة والهرسك. وبقي رئيس العلماء الذي يتولى الإشراف على المسائل الدينية في الولايتين على حاله الاولى، فاستمرت تبعيته لشيخ الإسلام في استانبول وكان عليه أن ينال وثيقة التعيين منه. وفي ١٦ ابريل ١٩٠٩ وافق البرلمان العثماني على التخلي عن الولايتين.

-Miller, op. cit., p. 482.

يعين في تلك البلاد الموظفين الدينيين، وعلى رأسهم رئيس القضاة الذي تدفع له الحكومة العثمانية راتبه باعتباره زعيمًا روحياً يستمد سلطته من الرئيس الروحي للدين الإسلامي. كما أقرت الدولة حق إيطاليا في امتلاك جزر الدوديكانيز بصفة مؤقتة.

ولم تقف مصاعب الاتحاديين الخارجية عند هذا الحد. ففي الوقت الذي كانت الدولة تمنى بالهزائم في ليبيا، حاول الاتحاديون إحكام قبضتهم على مقدونيا عن طريق حركة استيطان إسلامي جديد وذلك لمواجهة الاتجاه إلى الاستقلال في هذه المنطقة التي شهدت نشاط عملاء كل من النمسا وروسيا وأعمال الإرهاب التي كان يقوم بها البلغار الذين كانت تنظيماتهم السرية في مقدونيا تلقي القنابل وتثير الرعب. وكان الأمن في مناطق حدود مقدونيا قد انهار، وذلك بسبب تصارع عصابات من اليونانيين والبلغار والصربيين والألبان مع بعضهم البعض ومع السلطات التركية، خاصة وأن كلًا من اليونان والصرب وبلغاريا كانت تطمع في ضم مقدونيا والاستيلاء على مينائها الهام سالونيك. ورغم الخلافات الناشئة بين دول البلقان، فقد استغلت انقسام الدول الكبرى على أنفسها بسبب تضارب مصالحها في البلقان وعقدت فيما بينها حلفاً في أكتوبر ١٩١٢. ورغم تحذير كل من روسيا[١] والنمسا لدول البلقان من الاعتداء على الدولة العثمانية وتصريحهما بأنهما لن تسمحا لهذه الدول بجني مكاسب إقليمية، فقد أعلنت إمارة الجبل الأسود الحرب على الدولة العثمانية (٨ أكتوبر ١٩١٢) وتلتها بلغاريا والصرب واليونان.

وأنزلت الدول المتحالفة إلى الميدان ٧١٥ ألف مقاتل في مقابل ٣٢٠,٠٠٠ جندي تركي، خاصة وأن الدولة العثمانية لم تجرؤ على سحب قواتها من آسيا خشية التعرض لهجوم روسي أو لثورة عربية. ولم يمض شهر على بدء القتال حتى أشرفت القوات البلغارية على مداخل إستانبول.

---

(١) فقدت روسيا سيطرتها على اتحاد البلقان الذي لم يتجاوب مع رغباتها.

كما احتل اليونانيون ميناء سالونيك وتقدم الصربيون في جميع الجبهات. وإزاء كل ذلك سعى الاتحاديون إلى عقد الهدنة وبدأت مباحثات السلام في لندن ـ ولكن تمادي دول البلقان في مطالبها جعل الاتحاديين يرفضون التخلي عن أملاك الدولة في البلقان. وحين تجدد القتال في يناير ١٩١٣ لم تكن في أيدي الأتراك في البلقان سوى أربعة مدن هي إستانبول وأدرنه ويانينا في شمال غربي اليونان وإشقودرة في ألبانيا. وقد سقطت يانينا في أيدي اليونانيين ثم سقطت أدرنة في أيدي البلغار في حين حاصرت إمارة الجبل الأسود إشقودرة. وحين سقطت هذه المدينة الأخيرة تقدمت النمسا بإنذار إلى إمارة الجبل الأسود لأنها هي وإيطاليا كانتا ترغبان في إقامة دولة ألبانية للحيلولة دون حصول الصرب على منفذ على بحر الأدرياتيك. وأخيرا تخلت امارةالجبل الأسود عن المدينةالتي احتلتها قوات أوروبية مشتركة. وفي أواخر مايو ١٩١٣ تم عقد الصلح في معاهدة لندن التي تخلت الدولة العثمانية بمقتضاها عن جميع المناطق الواقعة إلى الغرب من خط إينوس (على بحر إيجه) ـ ميديا (على البحر الأسود). وفي هذه المعاهدة وافقت بلغاريا على أن يتلقى رئيس الإفتاء في داخل أراضيها ـ القديمة والجديدة ـ تفويضاً بالقيام بوظائفه من شيخ الإسلام على أن تخضع فتاواه ـ بعد أن يجري تعيينه محلياً ـ لتدقيق شيخ الإسلام إذا طلبت ذلك الأطراف ذات المصلحة. ووافق اليونان على شروط مشابهة.

وحين تجدد القتال بسبب النزاع بين دول البلقان حول الأراضي التي جرى انتزاعها من العثمانيين انضمت الدولة العثمانية إلى اليونان والصرب والجبل الأسود ضد بلغاريا. واستطاع أنور أن يحرر أدرنه من الاحتلال البلغاري، وأصبح بطلاً شعبياً مما مهد لتوليه وزارة الحربية وحصوله على لقب باشا وزواجه من إحدى اميرات آل عثمان وحصوله على قصر على ضفاف البسفور عاش فيه وكأنه أمير. وفي معاهدة إستانبول الموقعة بين الدولة وبلغاريا (سبتمبر ١٩١٣) تعززت استعادة الأتراك لمساحات واسعة من أقليم تراقيا بما في ذلك مدينة أدرنه.

الاتجاه الطوراني:

وقد قضت حربا البلقان على اتجاه (العثمنة)، مما أفسح المجال لبروز الاتجاه الطوراني الذي كان يستهدف ضم كل أتراك آسيا في دولة واحدة[1]. خاصة وقد بدا أن مسيحيي البلقان قد أثروا معاداة العثمانيين والحصول على الاستقلال وتلاهم في ذلك الألبانيون وبعض العرب. فقد سبق أن ألمحنا إلى نشوب ثورة ذات طابع قومي في ألبانيا (شتاء وربيع ١٩١٠) استمرت خلال عام ١٩١١ واشترك فيها مسلمون ومسيحيون ألبانيون طالبوا بالحرية والعدالة والاستقلال الذاتي. وما حل يوليو ١٩١٢ حتى كانت ألبانيا قد ثارت من جديد وطالب ثوارها بألبانيا متحدة تتمتع باستقلال ذاتي تام يشرف عليه ألبانيون يسعون إلى تحقيق مصلحة بلادهم وحدها. والثورة الألبانية أكثر من أي عامل آخر هي التي أقنعت الأتراك باستحالة إرضاء مختلف المصالح القومية والتوصل إلى قيام إمبراطورية موحدة.

وبعد أن خسرت الدولة أراضيها غير الإسلامية وازدادت أطماع دول البلقان وروسيا القيصرية انضم الرأي العام التركي إلى الاتحاديين في التخلي عن العثمنة واعتناق القومية التركية، هذا برغم أن الاتجاهات الإسلامية القوية التي اشتد ساعدها في عهد السلطان عبد الحميد لم تكن لتختفي بين يوم وليلة. وهكذا استأنفت المجموعات ذات الاتجاه التركي ـ التي كانت ساكنة منذ نشوب الثورة المضادة ـ نشاطها ولقيت استجابة شعبية واسعة النطاق، وقامت بحملة قومية تستهدف تبسيط اللغة التركية ـ العثمانية حتى تكون أقرب إلى أفهام الناس، وجاهدت لمساندة قضايا أتراك العالم والدولة في المجالات السياسية والاقتصادية. واتجهت لجنة الاتحاد والترقي ـ التي طالما ساندت العثمنة ـ هي الأخرى إلى اطراح أمل صهر الأقليات في بوتقة الإمبراطورية واتجهت بشدة صوب القومية

(١) لم يرسم دعاة مبدأ التركية أو الطورانية لأنفسهم سياسة واضحة، بل ذهبوا في هذا المضمار إلى اتجاهات شتى.

التركية وفرض سيادة الأتراك على غيرهم من رعايا الدولة: فأغلقت أعداد متزايدة من الصحف والنوادي اليونانية والأرمنية وغيرها من صحف ونوادي الملل الأخرى. فأصبحت اللغة التركية إجبارية في مجال عقود الأعمال العامة حتى في الأماكن التي تغلب فيها أعداد الأقليات.

وهكذا جرت محاولات التتريك التي وصلت إلى حد محاولة فرض الحروف العربية واللغة التركية على الألبانيين. واشتد ساعد الاتجاه الطوراني الذي كان يهدف إلى تجميع أتراك آسيا في دولة واحدة ـ وكانت مجموعات كبيرة منهم تعيش في القوقاز الروسي وفي أواسط أسيا وفي قازان على نهر الفولجا وفي شبه جزيرة القرم. ورغم أن أنور كان من أبرز أنصار هذا الاتجاه الطوراني وأن ضيا جوكالب[1] ـ أحد أعضاء لجنة الاتحاد والترقي ـ قد بذل جهداً صحفياً كبيراً من أجل الترويج له، وبرغم الحماسة التي أحاطت به في بعض الأوقات فإنه لم يكن عملياً في المجال السياسي.

على أن هذا الاتجاه الطوراني غذته أحداث البلقان وتوافد عدد كبير من المهاجرين الأتراك من البلقان لم يحجب حركة الاقتباس عن الغرب في عهد الاتحاديين: فقد ازدادت الأحزاب السياسية ودور النشر وأعداد الصحف وجرى استقدام المستشارين الأوروبيين لمساعدة الدولة في المجالات المالية وإدارة الجمارك والري والقانون والتدريب والتنظيم العسكريين. كما ازداد عدد المدارس واشتد ساعد الاتجاه العلماني. وهكذا فرغم الحروب والمشاكل فإن عهد الاتحاديين شهد انتعاشاً تم خلاله تحقيق كثير من أهداف التنظيمات بحيث وفرت قاعدة قامت عليها دعائم

---

(١) كان ضيا جو كالب أقوى المعبرين عن هذه الشوفينية التركية: فقد هاجم «خيانة» العناصر غير التركية في البلقان للامبراطورية، وأصر على أن بقاء الدولة لن يتحقق إلا بقيام أمة واحدة هي الأمة التركية، وذهب الى أن عصر تنوع الأجناس داخل الامبراطورية قد ولى، وطالب «بتحرير» اللغة التركية من «الفساد» الذي أدخلته العناصر غير التركية التي طالب باصطناع الشدة في تصفيتها. كما طالب بتحرير اقتصاد الدولة من سيطرة اليونانيين والأرمن واليهود.

الجمهورية التركية الحديثة. فالمؤرخون لم يتنبهوا إلا إلى أوتوقراطية الاتحاديين وتناسوا عدداً كبيراً من الإصلاحات التي أنجزوها حتى في خلال الحرب العالمية الأولى وكان الهدف منها حفز الاتجاه العلماني وعلاج كثير من المساوىء التي كانت تعاني منها الحكومة والمجتمع ـ ومن ذلك تحرير المرأة وسفورها وتعليمها بهدف تولي الوظائف والحلول محل الرجال الذين يتوجهون إلى ميدان القتال. كما قامت المرأة بالعمل في التجارة وظهرت وقد اطرحت الحجاب ومرتدية الملابس الأوروبية الحديثة قبل وقت طويل من تقنين ذلك في عصر الجمهورية. وفي عام ١٩١٦، صدر قانون سمح للنساء بالحصول على الطلاق في حالة سوء أخلاق الرجل، أو سعيه إلى التبني بزوجة أخرى دون أخذ إذن الزوجة الأولى أو فسخه لعقد الزواج. وبرغم ذلك فإن المرأة التركية لم تحصل على المساواة: إذ لم يسمح لها بالتوجه إلى الأماكن العامة في صحبة الرجال حتى ولو كانوا أزواجاً، بل كانت تلزم بالجلوس في أماكن مخصصة لها في المسارح والمطاعم وغير ذلك كما لم يسمح للمرأة بالاختلاط في المدارس العليا والجامعة. وجرت المحافظة على كثير من التقاليد القديمة المرتبطة بوضع المرأة وبخاصة في الريف[١].

وعلى أثر حربي البلقان بذلت جهود لتحديث القوات المسلحة، مما أدى إلى ازدياد النفوذ الألماني في العاصمة العثمانية، خاصة وأن الأتحاديين كانوا أصدقاء لألمانيا وأن أنور كان قد عمل ملحقاً عسكرياً في برلين وكان معجباً بالعسكرية الألمانية، وكذلك الحال بالنسبة إلى عزت باشا وزير الحربية. ففي مايو ١٩١٣ طلبت الحكومة العثمانية بعثة عسكرية ألمانية للمعاونة في تنظيم الجيش وأرسلت ألمانيا هذه البعثة التي رأسها الجنرال ليمان فون ساندرز الذي ما لبث أن تولى قيادة الجيش العثماني الأول المكلف بحماية منطقة الآستانة مما أدى إلى احتجاج روسيا وفرنسا وبريطانيا. وردت ألمانيا على هذه الاحتجاجات بترقية ساندرز إلى رتبة

---

(١) راجع: .Shaw, II, PP. 305 ff-

أعلى، فأصبح مفتشاً عاماً للجيش العثماني مما أدى إلى تعزيز النفوذ الألماني في عاصمة الدولة خاصة بعد أن تولى أنور وزارة الحربية. ورغم ما ذهبت إليه دول الوفاق من أن الضباط الألمان سيطروا على الجيش العثماني، فإنهم ـ على العكس ـ قد أثاروا سخط الضباط الأتراك مما أدى إلى بقاء القيادة في أيد عثمانية تحت إشراف أنور وزملائـه. على أن مساعدة الألمان قد أدت إلى تحديث الجيش وإعادة تنظيمه: فقد جرى شراء كثير من الأسلحة الجديدة من أوروبا كما جرى تحديث الترسانـة الإمبـراطوريـة وغيرها من المصانع الحربية. وكلف جمال باشا بتحديث الأسطول بمساعدة أحد الضباط البحريين البريطانيين (الرير أدميرال أرثر لمبوس)، وذلـك لموازنة النفوذ الألماني في مجال القوات البرية، وما لبث أن أعيد تنظيم القوات البحرية العثمانية وأحيل الضباط القدامي إلى التقـاعد وأفسـح المجال للشبان وهو نفس ما طبق على القوات البرية. وجرى حث الإنجليز على أن يسرعوا الخطى في بناء طرادين جـديدين كـان قد طلب منهم بناؤهما ـ وحتى يتم دفع الأقساط الأخيرة جرى فتح باب الاكتتاب العام وأطلق على السفينتين اسم أول وآخر السلاطين (عثمان ـ الرشادية) وجرت الاستعدادات لاستقبالها حين يتم بناؤهما.

الاتحاديون والحرب العالمية الأولى:

وأدت مشاكل البلقان إلى تفجير الحرب العالمية الأولى. فقد قتل أحد أعضاء المنظمات السرية الصربية ولي عهد النمسا في بلدة سراييفو وقدمت النمسا إنذاراً إلى الصرب التي قبلت معظمه، ولكن النمسا كانت تود القضاء على الصرب التي كانت تحلم بتزعم سلاف الجنوب في دولة سلافية كبرى، ولهذا أعلنت عليها النمسا الحرب أملًا في محوها. وقد أقحم هذا الحادث الدول العظمى: فقد ساندت روسيا ـ المتحالفـة مع فرنسا ـ الصرب، على حين ساندت ألمانيا حليفتها النمسا، وما لبثت هذه التكتلات أن احتكمت إلى السلاح وتلتها بريطانيا التي دخلت الحرب إلى جانب روسيا وفرنسا. حينئذ أعلن الباب العالي حياده وتلتـه في ذلك

اليونان ورومانيا وبلغاريا. وأكدت بريطانيا وفرنسا وروسيا (دول الوفاق) للسلطان في ٢٣ أغسطس أن استمرار الدولة العثمانية في انتهاج خطة الحياد وفصلها كل الضباط الألمان من الخدمة مما يكفل احترام واستقلال وتمامية أراضي الامبراطورية خلال الحرب(١)، وأن ذلك سينص عليه في معاهدات الصلح. وعلى حين أن بعض الأتراك كانوا يفضلون الانضمام إلى بريطانيا وفرنسا، إلا أن تحالف الدولتين الغربيتين مع روسيا ـ العدو التقليدي للدولة العثمانية ـ مما جعل الانضمام عسكرياً إلى الدولتين الغربيتين أمراً صعباً، على حين أن الحركة الطورانية قد أشعلت حماسة الأتراك قبيل نشوب الحرب ووجهت أنظارهم ضد روسيا التي كانت تحكم مناطق شاسعة تضم الملايين من الأتراك(٢). وبالإضافة إلى ذلك فإن انضمام الدولة العثمانية إلى دولتي الوسط (المانيا والنمسا) كان يوفر فرصة لاسترجاع مصر وقبرص من بريطانيا. وأهم من هذا كله أن ألمانيا قد اتبعت سياسة ناجحة إزاء الامبراطورية العثمانية طيلة ربع القرن السابق. فرغم أن بريطانيا ظلت حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر الحليف التقليدي للدولة العثمانية ضد روسيا، فإنها ما لبثت أن تخلت عن هذه السياسة واحتلت مصر وقبرص وكانت تطمع في جنوبي العراق وبخاصة بعد استثمار شركة إنجليزية للنفط الإيراني. أما فرنسا ـ الحليفة التقليدية الأخرى ـ فقد تحالفت مع روسيا (١٨٩٤) مما أدى إلى ضعف نفوذها في العاصمة العثمانية. ورغم أن رؤوس الأموال الفرنسية كانت لا تزال تتدفق على الدولة على شكل قروض وشركات وبنوك، إلا أن أوائل القرن

---

(١) حين استفسر أنور عما إذا كانت دول الوفاق على استعداد للاعتراف بسيادة الدولة العثمانية على كل من تونس والجزائر ومصر، كانت الإجابة غير قاطعة.

(٢) حين انضمت الدولة إلى ألمانيا وحلفائها أخذ الطورانيون يحلمون بهزيمة روسيا وتحرير الأتراك الخاضعين لها. وقد تجدد هذا الأمل في عام ١٩١٧ بعد نشوب الثورة البلشفية مما أحيا الأمل في تحرير وتوحيد الشعوب التركية وتحقيق حلم الجامعة الطورانية ـ ومن ثم قيام أنور بتنفيذ خطط تهدف إلى غزو ما وراء القوقاز (١٩١٨) وقيامه بمغامرات في أواسط آسيا وتطلع الأتراك إلى استعادة القرم والمناطق التي احتلتها روسيا في القوقاز، بل واحتلال منطقة حوض الفولجا.

العشرين شهد تفوق التجار الألمان والنمسويين والإيطاليين، خاصة وأن السلطان عبد الحميد كان قد اتجه إلى التقارب مع ألمانيا التي كانت بعد إتمام اتحادها تبحث عن أسواق تجارية ومستعمرات، لأن ازدياد عدد سكانها ونمو صناعتها كانا يدفعانها إلى البحث عن مصادر مضمونة للمواد الخام. ولما كانت الإمبراطورية العثمانية غنية بالموارد فقد اتجهت إليها ألمانيا التي ازداد نفوذها بالتدريج في عاصمة الدولة: فازدادت البعثات العسكرية الألمانية التي استقدمت لتدريب الجيش العثماني وزار القيصر وليم الثاني الدولة مرتين (١٨٨٩ ـ ١٨٩٨) أعلن خلالها صداقته للسلطان، ثم تبلورت المشروعات الألمانية في سكة حديد برلين ـ بغداد ففي عام ١٨٨٨ حصلت مؤسسة ألمانية على موافقة الحكومة العثمانية على بناء خط حديدي من البسفور إلى أنقرة، ثم حصلت نفس المؤسسة على حق إتمام الخط الحديدي الشرقي الذي يربط النمسا بالآستانة. وفي عام ١٨٩٢ حصلت شركة سكة حديد الأناضول على امتياز بناء فرع إلى قونية أمكن إتمامه بعد ذلك بثلاث سنوات، ثم وافق وليم الثاني على مد الخط إلى بغداد ـ ولما كان من المزمع أن ينتهي الخط عند طرف الخليج العربي فقد سارعت بريطانيا إلى إعلان حمايتها على الكويت (١٨٩٩). وعلى أي حال فقد رحبت الدولة العثمانيةبالمشروع على اعتبار أنه سيؤدي إلى تنمية الصناعة المعدنية والزراعية في المناطق التي سيمر بها، وأنه سيضاعف قدرتها على تعبئة جيوشها وتركيزها بسرعة للدفاع عن حدودها ضد الأخطار الخارجية والثورات.

وبعد حرب ليبيا وحربي البلقان شدد الاتحاديون قبضتهم متعللين بأن الإمبراطورية كانت تواجه مشاكل ضخمة تتطلب نوعاً من القيادة القوية خاصة وأن جمعية الاتحاد والترقي كانت هي وحدها التي في يدها التنظيم والرجال والخطط مما يؤهلها للاضطلاع بمهمة الإنقاذ القومي ـ وهكذا أصبحت الفئة الوحيدة التي اشرأبت اليها الأنظار، مما أتاح لها نوعاً من الأوتوقراطية لم يسبق لشخص أو فئة أن حظيت به من قبل: فقد انتقلت السلطة في مجلس الوزراء إلى زعماء لجنة الاتحاد والترقي الذين برزوا قبل

حربي البلقان وفي أثنائها وأكدوا سلطتهم خلال هذه الفترة الحرجة. وكان أبرز الاتحاديين طلعت وجمال وأنور ـ وكان هذا الأخير ـ الذي تمتع بشخصية قوية ـ شديد الإعجاب بالعسكرية الألمانية، خاصة وقد أظهرت تطورات الحرب في البداية تفوق ألمانيا التي اكتسحت بلجيكا واحتلت شمالي فرنسا واقتربت قواتها من باريس.

وفي نفس الوقت بدأ الضباط البحريون الألمان يحتلون المراكز الهامة في الأسطول العثماني بعد أن انسحب منها البريطانيون. وأخذت ألمانيا تغرق الدولة العثمانية بالذخيرة والخبراء، كما جرى تعيين ضباط ألمان للإشراف على قلاع الدردنيل،وعين ليمان فون ساندرز قائداً عاماً للقوات العثمانية. وفي ٢ أغسطس تم توقيع حلف سري بين أنور باشا وبين ألمانيا دون أن يحاط الباب العالي علمًا بذلك[١] ـ وكان هذا الحلف يستهدف القيام بعمل مشترك ضد روسيا. وبعد يومين من توقيع الحلف طلب أنور من الحكومة الألمانية أن تزود الدولة بنصف مليون طلقة مدفعية و ٢٠٠,٠٠٠ بندقية وغير ذلك من المهمات العسكرية ـ ولم تتردد ألمانيا في الاستجابة لمطالبه.

ورغم أن كثيراً من الأتراك كانوا على يقين من أن الدولة ليست في حالة تؤهلها للقيام بجهد حربي كبير بعد تلك السلسلة من الحروب التي أرهقت السكان ومالية الدولة وقواتها المسلحة، فإن معظم الاتحاديين ـ والرأي العام ـ كانوا يحسون بأنهم أقرب إلى فرنسا وبريطانيا منهم إلى ألمانيا، خاصة وأن العسكرية الألمانية لم تجد صدى إلا لدى أنور وبعض الضباط الذين تلقوا تدريباً عسكرياً في ألمانيا. ولكن أثر هؤلاء كان ضعيفاً، خاصة وأن جمال باشا وضباط البحرية كانوا أميل إلى دول الوفاق، إن لم يكن إلى الحياد، إلا أن أنور كان يرى أن الانضمام إلى دول الوفاق لن يعود على الدولة بأي فائدة في حالة النصر خاصة وأن روسيا ـ العدو التقليدي الطامع في أراضي الدولة ـ كانت إحدى دول

---

(١) لم يعلم بخبر الحلف سوى أربعة وزراء

-Kinross, Ataturk, p. 65.

الوفاق، في حين أن ألمانيا لم تكن لها أطماع في الشرق الأوسط وأن مصلحتها كانت تقتضي التصدي للتوسع الروسي. ولما كان التحالف مع ألمانيا لا يلقي ترحيباً من معظم المسؤولين والرأي العام، فقد أجريت المفاوضات مع ألمانيا سراً ولم يشترك فيها مع أنور سوى سعيد حليم باشا (الصدر الأعظم ووزير الخارجية). ولم يعلم الوزراء بالحلف إلا بعد توقيعه، فاضطروا إلى الموافقة على مضض. وكان أنور يعتقد أن الحرب لن تطول، وأن على تركيا ـ إذا كانت تود أن تشترك في جني ثمارها ـ أن تدخلها دون إبطاء.

وبقي أمر الحلف سراً مكنوناً حتى لا يؤدي إعلانه إلى عدم الحصول من بريطانيا على الطرادين اللذين وعدت بتزويد الدولة بهما. وحينئذ ارتكبت الحكومة البريطانية خطأ أدى إلى ترجيح كفة أنور: فبينما الرأي العام التركي يستعد لاستقبال الطرادين ـ اللذين جرى التبرع بشرائهما من جانب قطاعات واسعة من الجماهير بحيث أن السيدات التركيات بعن شعورهن وتبرعن بمجوهراتهن من أجل الاكتتاب[1] ـ أعلنت بريطانيا دون سابق إنذار أنها ألحقتهما بالأسطول البريطاني نتيجة لاندلاع الحرب. واستغلت ألمانيا الفرصة ـ إذ بينما كان السخط يعم الإمبراطورية العثمانية نتيجة لخلف بريطانيا لوعدها كانت السفينتان الحربيتان الألمانيتان (جوبن وبرزلاو)، توليان الأدبار إلى شرقي البحر المتوسط بعد أن قامتا بقصف القواعد الفرنسية في شمالي أفريقيا. وبعد أن أفلتتا من ملاحقة الأسطول البريطاني اجتازتا الدردنيل، وحين طالبت بريطانيا السلطات التركية إما بنزع سلاحهما أو إرغامهما على الخروج من جديد إلى بحر إيجه حيث كان ينتظرهما الأسطول البريطاني، جرى بيعهما صورياً للدولة العثمانية وضمهما ببحارتهما إلى الأسطول العثماني (وأطلق عليهما اسما سليم ياوز[2] ومديللي). وتولى القائد البحري الألماني ـ الأميرال سوشون ـ قيادة الأسطول العثماني في

---

(١) Howard Sachar, The emergence of the Middle East, p. 21.

(٢) لقب أطلقه على سليم الأول، ومعناه القاطع.

البحر الأسود، وبينما روسيا وبريطانيا تشجعان الدولة على التزام الحياد، ضغطت ألمانيا عليها لكي تنضم إليها في الحرب.

حينئذ سعى أنور وأعوانه إلى استفزاز دول الوفاق لحملها على إعلان الحرب على الدولة العثمانية. ففي ٧ سبتمبر جرى إلغاء الامتيازات الأجنبية، وفي أول اكتوبر قررت الدولة زيادة الرسوم الجمركية التي كانت تقررها طبقاً للامتيازات الأجنبية، وجرى الاستيلاء على دور البريد الأجنبية بما في ذلك دور البريد الألمانية، وتقرر خضوع الأجانب في الإمبراطورية للقوانين العثمانية، كما تقررت محاكمتهم أمام المحاكم العثمانية. وأصدر أنور أمراً بإغلاق البوغازين في وجه السفن الأجنبية، وذلك رغبة منه في الحيلولة دون تدخل دول الوفاق. وفي ١١ اكتوبر قدم السفير الألماني وعداً سرياً بتقديم بليوني قرش ذهباً إلى الحكومة العثمانية إذا ما أعلنت الحرب ـ ووصل الذهب في ٢١ أكتوبر وتمهد السبيل للعمل ـ فأصدر أنور ـ دون استشارة مجلس الوزراء ـ أوامره للأسطول العثماني في البحر الأسود ـ وكان يتولى قيادته الأميرال سوشون ـ ببدء الأعمال العسكرية ضد روسيا، وهو يعلم أن ذلك كفيل بإدخال الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا. وفي ٢٩ أكتوبر قصف الأسطول العثماني موانيء أوديسا وسباستبول ونوفوروسسك وأغرق عدداً من السفن الحربية الروسية. وحين لم تجب الحكومة العثمانية على احتجاجات سفراء دول الوفاق أعلنت هذه الدول الحرب على الدولة العثمانية. كما أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر وضمها لجزيرة قبرص. وبدأت أساطيل الحلفاء في مهاجمة قلاع الدردنيل الخارجية كما قصفت البحرية البريطانية ميناء العقبة ـ ولأول مرة في التاريخ تدخل بريطانيا حرباً ضد الدولة العثمانية. ولو ترك العثمانيون لأنفسهم لبقوا على الحياد، ولكن الرأي العام التركي كان قد استشاط غضباً لعدم تسليم بريطانيا للطرادين اللذين جرى بناؤهما في الترسانات البريطانية، على حين أن السياسة الألمانية قد نجحت في آخر الأمر في ضم الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا وحلفائها، خاصة وأن الألمان كانوا يودون أن يمكنهم التحالف مع الدولة العثمانية من استغلال العراق والتغلغل في فارس تجارياً وسياسياً

وتوجيه ضربة قاتلة إلى الوجود البريطاني في مصر وتهديد السيطرة البريطانية على الهند.

وما أن دخلت الدولة العثمانية الحرب حتى أرسلت بريطانيا قواتها لاحتلال العراق، على حين فكر الأتراك في غزو مصر، واستعمل السلطان لقب الخلافة في إعلان الجهاد ضد دول الوفاق، وطالب المسلمين جميعاً ـ وبخاصة مسلمي روسيا وبريطانيا بالاشتراك في الحرب ضد «الكفار» كما اوقف صرف الأرباح المستحقة على سندات الدين العثماني العام التي يمتلكها رعايا دول الاعداء. وقد أرغمت الحرب الأتراك على القتال في ست جبهات، في حين أن معظم العمليات العسكرية التركية كانت تستهدف الدفاع عن الأراضي العثمانية. وعلى العموم فقد أبدت الجيوش العثمانية دلائل على فعالية نظام التحديث الذي نفذه الاتحاديون ومستشاروهم الألمان قبيل الحرب، وأحرزت من النجاح أكثر مما توقعه الأصدقاء والأعداء على حد سواء. وكان عدد قليل من الجيوش التركية تحت قيادة ألمانية، على حين أن معظمها كان تحت قيادة تركية بحيث يمكن القول بأن المانيا لم تسيطر على السياسة التركية بالصورة المتواترة.

وفي خلال الحرب عول أنور بوجه خاص على اتباع استراتيجية تستند إلى نداءات الجامعة الاسلامية التي نجحت بعض الشيء في ازعاج الإنجليز والفرنسيين والإيطاليين بصدد أمنهم في مستعمراتهم الإسلامية وفي تشجيع حرب العصابات في ليبيا ضد الإيطاليين. وكانت أكبر ضربة وجهت لدعوة الجامعة الإسلامية خلال الحرب هي نشوب الثورة العربية بقيادة الشريف حسين في عام ١٩١٦، كما كان أكبر نصر أحرزه الأتراك هو صدهم لحملة الدردنيل التي أرسلتها بريطانيا وفرنسا وكان الهدف منها هو اقتحام الدردنيل والبسفور من أجل التخفيف عن روسيا ـ التي كان الألمان يوجهون إليها ضربات شديدة في الجبهة الشرقية ـ وإخراج الدولة العثمانية من الحرب. وقد تكاتف الأتراك والألمان في الدفاع عن شبه جزيرة غاليبولي مما اضطر الحلفاء إلى الانسحاب في أواخر عام ١٩١٥ وأوائل عام ١٩١٦ بعد أن كلفتهم الحملة حوالي ١٢٠ ألف قتيل وجريح.

الاتفاقيات السرية:

في تصريح لندن الصادر في ٤ سبتمبر ١٩١٤ تعهدت بـريطانيـا وفرنسا وروسيا بعدم توقيع كل منها صلحاً منفرداً مـع أعدائهـا، كما تعهدت كل منها بالاتفاق مسبقاً على شروط الصلح التي يجب أن تلقى قبولاً عاماً من الدول الثلاث جميعاً وكان من الواضح أن هذا التصريح ينسحب على الدولة العثمانية بعد دخولها الحرب إلى جانب ألمانيا في ٥ نوفمبر ١٩١٤ وطبقاً لهذا الاتفاق المشترك وعدت بريطانيا حليفتيها بأن تشترك معهما في رسم سياستها إزاء الدولة العثمانية في المستقبل. وهكذا عقدت بين دول الحلفاء خلال الحرب سلسلة من الاتفاقيات السرية التي استهدفت تقسيم الإمبراطورية العثمانية[1] وأهمها ما يلي:

ـ اتفاقية الآستانة (١٨ مارس ١٩١٥) الموقعة بين روسيا وفرنسـا وبريطانيا وقد حصلت روسيا بمقتضاها على البوغازين والآستانة، بالإضافة الى الشاطىء الغربي للبسفور وبحر مرمرة والدردنيل وكل ما تبقى من الدولة العثمانية من أرض في أوروبا، والأراضي الواقعة في شمال غربي الأناضول على امتداد الساحل من نهر سقاريا إلى نقطة تقع عند خليج إزمير والجزر الواقعة في بحر مرمرة وجزيرتي تنيدوس وأمبروز الواقعتين في بحر إيجه. واتفق على أن تكون الآستانة ميناء حراً لدول الوفاق بحيث تسمح روسيا بحرية الملاحة في البوغازين، ووافقت روسيا بدورها على مناطق النفوذ البريطاني والفرنسي في الأناضول. كما تم الاتفاق على فصل الأراضي الإسلامية المقدسة في الحجاز وباقي شبه الجزيرة العربية وأملاك تركيا العربية الأخرى عن الإمبراطورية ووضعها تحت حكم عربي مستقل.

---

(١) راجع حول المفاوضات التي أحاطت بهذه الاتفاقيات المصادر الآتية:

-Jukka Nevakivi: , Britain, France and the Arab Middle East, 1914-1920,

-Elie Kedourie, England the Middle East: the destruction of the Ottoman Empire, 1914-1921,

-Howard Sachar, The emergence of the Middle East, 1914-1924.

ونصت الاتفاقية على استمرار تقسيم إيران بين روسيا وبريطانيا وفق ما اتفق عليه في عام ١٩٠٧.

ـ معاهدة لندن (٢٦ ابريل ١٩١٠). وقد تم عقد هذه المعاهدة بين دول الوفاق وإيطاليا التي وعدت بكامل السيادة على جزر الدوديكانيزوليبيا وبالحصول على جزء من ساحل الأناضول الواقع على البحر المتوسط (أضاليا) ـ وذلك في حالة تقسم أملاك الدولة العثمانية في آسيا بعد الحرب.

ـ اتفاق سايكس ـ بيكو (١٦ مايو ١٩١٦)[1] المعقود بين بريطانيا وبين فرنسا. وهذا الاتفاق هو أهم الاتفاقيات السرية التي جرى التوصل إليها بين الحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى. وبعد أن انضمت إليه روسيا حصلت على ولايات أرضروم وطرابيزون ووان وبتليس وجزء كبير من شمالي كردستان يمتد إلى الحدود الفارسية. وحصلت فرنسا على سوريا والجزء الجنوبي والشرقي من الأناضول، وبريطانيا على جنوبي العراق (بما في ذلك بغداد) وميناثي حيفا وعكا في فلسطين. كما نص الاتفاق على قيام دولة ـ أو اتحاد دول ـ عربية على تخوم المناطق الممنوحة لكل من فرنسا وبريطانيا على أن توزع هذه المناطق فيما بينهما. وقد أرضت هذه الاتفاقية أطماع فرنسا التي وعدت بالسيطرة ليس فقط على سوريا التي طالما تطلعت إليها، بل أيضاً على كيليكيا والأراضي الممتدة إلى حدود إيران. كما حصلت على حقول نفط الموصل التي لم تدخل ضمن نطاق المطالب الفرنسية في البداية، وإنما جاءت إضافتها إليها في مقابل تدويل فلسطين إرضاء لروسيا.

ـ أما اتفاقية سان جان دي مورين (١٧ ابريل ١٩١٧) المعقودة بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا فقد استهدفت تصفية الخلافات الفرنسية ـ الإيطالية. ولهذا قررت منح فرنسا منطقة أضنة، على أن تضع

---

(١) أطلق على الاتفاق بعد انضمام روسيا إليه اسم اتفاق سايكس ـ بيكو ـ سازانوف (وزير خارجية روسيا).

إيطاليا يدها على ما تبقى من جنوبي الأناضول بما في ذلك ولاية أزمير (بشرط أن يبقى الميناء حراً) وذلك بالإضافة إلى ولاية قونية ومتصرفيات منتشا وأضاليا وإجل ومنطقة نفوذ تمتد غربي الأناضول إلى مضيق البسفور.

- ووعدت بريطانيا الشريف حسين بدولة عربية في المشرق إذا ما أعلن الثورة ضد الأتراك، كما وعدت الصهيونيين بوطن قومي لليهود في فلسطين.

- وفي أوائل عام ١٩١٥ حاول الحلفاء إغراء اليونان بدخول الحرب في مقابل استيلائها على بعض أراضي الأناضول. وقد قبل فنزيلوس - رئيس الوزراء اليوناني - عروض الحلفاء تحقيقاً لأطماعه في قيام «بلاد اليونان الكبرى» التي تشمل كل المناطق التي سادها الطابع الهيليني عبر التاريخ. ولكن هذه الخطة لم تنجح بسبب إقالة فنزيلوس الذي دخل الحرب في عام ١٩١٧ على أساس الاتفاق السابق حين عاد إلى الحكم.

على أن كل هذه الاتفاقيات، وإن وفرت مؤشراً لطموحات الأطراف المعنية، إلا أنها لم ترسم خريطة ما بعد الحرب التي أملتها تطورات الأحداث. ففي الوقت الذي كانت تواجه فيه الدولة العثمانية الغزو البريطاني للعراق والشام والثورة العربية المندفعة من الحجاز والتي كان من الممكن أن تزعزع مركز القوات العثمانية فيما لو امتدت إلى الشام، نشبت الثورة في روسيا في مارس ١٩١٧ ثم استولى البلاشفة على الحكم في أكتوبر من نفس العام وانسحبوا من الحرب وأعلنوا تخليهم عن نصيبهم من تركة «الرجل المريض».

هدنة مدروز[١].

وقد أدى دخول الولايات المتحدة الحرب إلى ترجيح كفة الحلفاء برغم خروج روسيا. وحين بدأ مجرى الحرب يتحول لصالح الحلفاء انضم

---

(١) تشير إليها بعض المصادر باعتبارها هدنة مندروز.

طلعت إلى الألمان في محاولة التوصل إلى الهدنة بوساطة الرئيس الأمريكي ويلسون استناداً إلى مبادئه الأربعة عشر. كما بذلت مساع أخرى للتوصل إلى نفس النتيجة. وأخيراً تقدمت السلطات التركية بطلبها إلى الأميرال كالثورب قائد الأسطول البريطاني في البحر المتوسط الذي كان يحاصر الدردنيل وتوجه إلى مدروز الواقعة على جزيرة لمنوس في ١١ أكتوبر ١٩١٨ لاتخاذ الإجراءات النهائية. حينئذ كان طلعت - الذي تولى رئاسة مجلس الوزراء - قد استقال هو وزملاؤه، ولم يوجد من يضطلع بمهام الدولة إلى أن قبل أحمد عزت باشا - القائد السابق للجبهة الشرقية - منصب الصدارة العظمى وشكل وزارة جديدة (١٤ أكتوبر) ضمت عدداً كبيراً من أعضاء لجنة الاتحاد والترقي، وذلك برغم فرار طلعت وجمال وأنور[١].

وقد أرجأ الإنجليز الاجتماع النهائي في مدروز لمدة أسبوعين حتى تتمكن قواتهم من احتلال الموصل وحلب حتى يتأكدوا من أنهم - لا الفرنسيين - هم الذين يسيطرون على الآستانة والبوغازين. وقبل عشرة أيام من توقف القتال على الجبهة الغربية (فرنسا) عقدت هدنة مدروز في ٣١ أكتوبر - ونصت على الاستسلام دون قيد أو شرط، وهو ما لم يحدث بالنسبة إلى أي من دول الوسط (ألمانيا - النمسا - بلغاريا). وبدأت القوات العثمانية تلقي سلاحها واستعد الحلفاء لاحتلال الآستانة وغيرها من المدن الكبرى. وهكذا أصبحت الدولة العثمانية تحت رحمة الحلفاء المنتصرين، وبدأت عمليات الاحتلال طبقاً للاتفاقيات التي عقدت أثناء الحرب، فنزلت قوات الحلفاء كل في الأماكن المخصصة لها. وقد وقعت الآستانة

---

(١) قبل ساعات من احتلال قوات الحلفاء للآستانة رحل أنور وجمال وطلعت على ظهر سفن طوربيد ألمانية ولجأوا إلى ألمانيا. وبعد أن أقام جمال حوالي عام في برلين رحل إلى أفغانستان حيث عمل مستشاراً عسكرياً ثم عاد إلى أوروبا وعمل مستشار الشؤون ما وراء القوقاز للإدارة السوفيتية في جورجيا - وفي عام ١٩٢٢ لقي مصرعه على يد أحد الأرمن في تفليس. أما أنور فقد انتقل من برلين إلى روسيا واشترك في الحرب الأهلية الناشبة بين البيض والحمر. وفي عام ١٩٢٢ لقي مصرعه في جبال التركستان الروسية. أما طلعت فقد بقي في برلين حيث لقي مصرعه في عام ١٩٢١ على يد أحد شباب الأرمن.

تحت الاحتلال المشترك للحلفاء تحت قيادة الأميرال كالثورب باعتباره مندوباً سامياً تعاونه لجنة ثلاثية تضم مندوباً عن كل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا. كما عين مندوبون للإشراف على أعمال الوزارات العثمانية وسعت الأقليات الدينية - وبخاصة الأرمن واليونانيون - إلى استغلال الوضع الجديد لخدمة أغراضها، فرحبت بالمنتصرين كلما دخلوا إحدى المدن (ومن أمثلة ذلك أن اليونانيين قدموا للقائد الفرنسي للقوات التي نزلت إلى الآستانة - فرنشيه دسيراي - جواداً أبيض امتطاه دون سرج وسار به مقلداً محمد الفاتح حين دخل المدينة في عام ١٤٥٣ يحييه جمهور غفير من غير الأتراك). وحل مسيحيون محل الأتراك والمسلمين في معظم الإدارات المحلية والسكك الحديدية وغير ذلك من المرافق العامة - بل خصصت للمسلمين أماكن في المحال العامة - وحين افتتحت المدارس لم يسمح بدخولها إلا لأبناء المسيحيين. وجرت مذابح كثيرة قتل أثناءها كثير من المسلمين الذين لم تفعل قوات الحلفاء شيئاً للدفاع عنهم.

وقد أدت روح التشفي التي صدرت عن الحلفاء والأقليات الدينية إلى نمو روح المقاومة لدى الأتراك، وكانت أوضح في الأناضول منها في إستانبول. فمنذ ديسمبر ١٩١٨ ظهرت مجموعات وطنية محلية أطلقت على أنفسها اسم «جمعيات الدفاع عن الحقوق» أو «جمعيات مقاومة الضم» - وكانت هذه الحركات أقوى ما تكون في المناطق التي تهددها الأجانب: في تراقيا وإزمير اللتين كان المسلمون فيهما موضعاً لتحرشات اليونانيين، وفي كيليكيا حيث جند الفرنسيون فرقة أرمنية مهمتها مساعدتهم على احتلال هذه المنطقة، وفي المناطق الشرقية حيث كان الحلفاء يزمعون إقامة دولة أرمنية.

وبينما كل ذلك يجري تأخر توقيع معاهدة الصلح مع الدولة العثمانية وذلك بسبب تضارب مصالح الحلفاء وأطماع الأقليات ومرض الرئيس ويلسون الذي كان يتطلع إلى فرض انتداب أمريكي على الأناضول.

معاهدة سيفر:

وهكذا لم توقع معاهدة الصلح مع الدولة العثمانية إلا في ١٠ أغسطس ١٩٢٠ في ضاحية سيفر القريبة من باريس، ولو أن أحداث الأناضول ما لبثت أن سلبتها كل قيمة كما سنرى. وقد نصت المعاهدة على تخلي الدولة لليونان عما تبقى من تراقيا، بما في ذلك أدرنه، حتى خط شطلجة على بعد ٤٠ كيلومترا من الآستانة. كما تخلت الدولة عن حقوقها في جزيرتي إمبروز تنيدوس، وإن احتفظت بجزر بحر مرمرة والآستانة وقطاع من أراضي الدولة في أوروبا. وكان فنزيلوس قد طالب لويد جورج، بعد انتهاء الحرب، بكل شواطىء الأناضول الواقعة على بحر إيجة وبمناطق واسعة في الداخل كان الإيطاليون هم الآخرون قد وعدوا بها. وقد بنى فنزيلوس مطالبه على الادعاء الخاص بأن العنصر اليوناني يشكل أغلبية في تلك المناطق وفي «بونتس» الواقعة على البحر الأسود. وحين عرض فنزيلوس وجهات نظره هذه على المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح في باريس لقي تأييداً من جانب لويد جورج الذي كان يعتقد أن بإمكان اليونانيين أن يحافظوا على مصالح بريطانيا بحلولهم محل الأتراك في حماية المواصلات الإمبراطورية البريطانية مع الهند، متجاهلاً بذلك كـلاً من آراء القادة العسكريين الذين كانوا يشكون في قدرة اليونانيين على تحقيق مثل هذه الأهداف، وادعاءات إيطاليا ومعارضة الرئيس ويلسون الذي كان يود أن يجعل معاهدة الصلح متمشية مع مبدأ تقرير المصير الذي نادى به قبل انتهاء الحرب وطالب الأتراك بوقف القتال على أساسه.

وهكذا حصلت اليونان على السيادة على مدينة إزمير والمناطق المحيطة بها لمدة خمسة سنوات يحق للسكان بعدها أن يطالبوا بالانضمام إلى اليونان. ووضع البوغازان تحت إدارة دولية مع نزع سلاح الأراضي المجاورة لهما، على أن تبقى استانبول تحت السيطرة الأسمية للدولة العثمانية التي أقرت استيلاء اليونان على جزر بحر إيجة وإيطاليا على جزر الدوديكانيز بما في ذلك جزيرة رودس. وهكذا انتهى وجود الدولة

العثمانية - من الناحية الواقعية - باعتبارها دولة أوروبية: إذا أنها لم تستبق على القارة سوى مساحة من الأرض أقل من تلك التي كانت في يد الدولة البيزنطية في أواخر عهدها. وبالإضافة إلى ذلك فقد أعترفت الدولة بجمهورية إيريفان الأرمنية وبمملكة الحجاز باعتبارهما دولتين مستقلتين، كما اعترفت بالاستقلال الذاتي لكردستان التي منحت حق الاستقلال بعد سنة إذا ما أبدى الأكراد رغبتهم في ذلك، وبالانتداب الغربي على كل من سوريا والعراق وفلسطين،(وكان مؤتمر سان ريمو - قد قرر في إبريل ١٩٢٠، تخصيص سوريا لفرنسا والعراق وفلسطين لبريطانيا). كما تنازلت الدولة عن كل أملاكها الاسمية في إفريقيا وبحر إيجه: فقد تنازلت لبريطانيا عن قبرص ومصر ولإيطاليا عما تبقى لها من الجزر.

أما شروط المعاهدة الأخرى فقد قلصت سيادة ما تبقى من الدولة العثمانية: فقد تقرر ألا يزيد عدد الجيش العثماني عن ٥٠,٠٠٠ جندي يخضعون لإشراف الضباط الأجانب، وحدد سلاح الجيش والأسطول، وأعيدت الامتيازات الأجنبية وتقرر تشكيل لجنة جديدة يمثل فيها الحلفاء، مهمتها الإشراف على الدين العثماني العام، وعلى ميزانية الدولة وعلى الضرائب والرسوم الجمركية والعملة والقروض العامة. وأخيراً طلب من العثمانيين أن يقدموا تنازلات كبيرة لمن تبقى في داخل الدولة من غير المسلمين.

بدء المقاومة التركية:

رأت السلطات العثمانية - وعلى رأسها السلطان وحيد الدين[1] وحكومة الآستانة - أن مصلحتها بعد الهزيمة تقتضي التعاون مع الحلفاء، وبخاصة الإنجليز، على اعتبار أن ذلك من شأنه أن ينقذ ما يمكن إنقاذه. فتم حل لجنة الاتحاد والترقي ومصادرة أملاكها، كما حل السلطان البرلمان

(١) تولى وحيد الدين (محمد السادس) الحكم في عام ١٩١٨ عقب وفاة السلطان محمد الخامس (رشاد).

وحكم بمراسيم، وساند الحلفاء الاتجاه الرجعي بهدف القضاء على إصلاحات الاتحاديين، وفرضت الرقابة على الصحف وضوعفت ضرائب الفقراء في الوقت الذي أعفي فيه الأغنياء من دفع أي ضرائب. وعاد نفوذ العلماء من جديد واسترجع شيخ الإسلام حق إدارة المدارس والمحاكم الدينية واسترجعت المحاكم الشرعية كثيراً من صلاحيات المحاكم الأهلية. وتحت ستار إنزال العقوبة برجال تركيا الفتاة تم القبض على خيرة المثقفين ونفيهم إلى جزيرة مالطة.

وعلى حين أن كثيراً من الأتراك كانوا على استعداد للتسليم بفقدان الولايات العربية، إلا أنهم امتعضوا لدخول الأجانب كل المدن التركية الكبرى حيث نثر عليهم الذميون الورود. وكانت النتيجة هي يقظة الروح القومية التركية ـ لا الطورانية ولا الإسلامية ـ في شتى أنحاء البلاد حيث تألفت جمعيات وطنية. وهكذا عثر الأتراك في نهاية المطاف على هويتهم بصورة فجائية بعد أن أجهدتهم سنوات الحرب وواجهوا الاحتقار من جانب رعاياهم السابقين وخانهم قادتهم. ولما كانت اتفاقية سان جان دي مورين ـ التي نصت على منح منطقة إزمير لإيطاليا ـ قد فقدت فعاليتها بسبب عدم مصادقة روسيا عليها، فقد ساند كل من لويد جورج[1] وكليمنصو طلب فنزيلوس الخاص بحصول اليونان على المنطقة. وفي ١٥ مايو نزلت قوة يونانية إلى إزمير تساندها قوات بحرية تابعة للحلفاء، ووجدت ترحيباً شديداً من جانب اليونانيين المحليين الذين سرعان ما دبروا المذابح للأتراك في المدينة وفي الولاية. فقد نزل المدنيون اليونانيون في المدينة إلى الشوارع يصبون اللعنات على المسلمين ويطلقون النار ويقتلون كل من اعترض طريقهم. ورفعت القوات التركية العلم الأبيض، وسارت في شوارع المدينة ورجالها يرفعون أيديهم فوق رؤوسهم، واليونانيون

---

(١) كان لويد جورج لا يعلم شيئاً عن مشاكل الشرق الأوسط ولا يكترث بها، فلم يبد أي اهتمام بتركيا ورأى أن انهيارها يوفر له فرصة لتعويض الدول الأخرى وتوفير امتيازات لانجلترا. -Kinross, op. cit., p. 139.

يسخرون منهم ويضربونهم بالهراوات ويلقون طرابيشهم إلى الأرض ـ وحين رفض ضابط تركي أن يخلع طربوشه ويدوسه بقدمه قتل رمياً بالرصاص. وقبض على حاكم المدينة التركي وأمر بالتوجه إلى رصيف الميناء هو وغيره من الأعيان الذين انتزعوا من منازلهم بالقوة رافعين أيديهم فوق رؤوسهم واليونانيون يتبعونهم وهم يضعون سونكي البنادق وراء ظهورهم. ورغم أن العالم المتحضر قد صدم لكل هذه الإجراءات، إلا أنه لم يود أن يفعل شيئاً لإيقافها. وما أن استقرت القوات اليونانية في إزمير حتى تأهبت للزحف على المناطق الداخلية وأعلن اليونانيون أنهم إنما قدموا لاحتلال الأناضول بصفة دائمة وإحياء الإمبراطورية البيزنطية.

لما كان السلطان وحيد الدين ـ الذي انتهز فرصة الهزيمة لتركيز السلطة في يده ـ ضد أي أيديولوجية قومية، خاصة وأنه اعتبر الاتجاهات القومية هي المسؤولة عن الكوارث التي حلت بالإمبراطورية، فإنه واصل تسريح القوات التركية وقبل خرق الحلفاء لشروط الهدنة وأصدر أوامره للقوات التركية في إزمير بعدم التصدى لليونانيين. ولكن الأتراك ـ الذين كانوا على استعداد لقبول احتلال الحلفاء الكبار باعتباره شراً لا بد منه ـ اعتبروا احتلال أراضيهم على أيدي اليونانيين ـ الذين أثبتوا طيلة قرن من الزمان أنهم رعايا وقحون عديمو الولاء ـ إهانة لا يمكن أن يقبلها تركي في قلبه وطنية. وكانت تلك هي الشرارة التي أشعلت روح القتال عند الأتراك من جديد ـ فقد تجمع خمسون ألفاً في الميدان الكبير في إستانبول وكثيرون منهم يحملون الأعلام السوداء. وفي الجموع ألقت امرأة ترتدى الملابس السوداء خطبة حماسية وخاطبت الجماهير بالكلمات الآتية: «أيها الإخوة والأخوات... أيها المواطنون.. أيها المسلمون... حين يشتد سواد الليل ويبدو أنه لن ينتهي، تكون أضواء الفجر على وشك أن تبزغ[1].

وهكذا انفجرت الروح الوطنية الكامنة لدى الأتراك خاصة وأن الاتحاديين قد غذوها خلال الحرب. ففي عام ١٩١٦ صدر قانون يلزم

---

(١) Ibid, p. 155.

أصحاب الاعمال بتدوين حساباتهم وأعمالهم باللغة التركية، وصحب ذلك بذل مجهود لتدريب مزيد من الأتراك على القيام بالأعمال التجارية والتقنية. وفي بداية الحرب ألغت الحكومة العثمانية الامتيازات الاجنبية مؤكدة بذلك سيادتها القومية. ورغم أن الحلفاء المنتصرين رفضوا الاعتراف بهذا الإجراء، فقد تحمس الأتراك لإعادة تأكيد كامل السيادة القومية في المجالات الاقتصادية والقانونية. وفي مجالات أخرى خلال الحرب أكد الأتراك استنكافهم للسيطرة الألمانية مما وفر مؤشراً لمبدأ تركيا للأتراك. وقد حقق هذا المبدأ دفعة قوية بعد أن انسلخت الولايات العربية عن السيطرة التركية، بحيث لم يبق للأتراك سوى الأناضول ذات الطابع التركي المميز، بالإضافة إلى ذلك القطاع الضيق في أوروبا الذي يحيط باستانبول ـ وكانت هاتان المنطقتان لا تزالان تشكلان الدولة العثمانية التي كثرت الإشارت إليها باعتبارها «تركيا»، وهو الاسم الذي أطلق على الدولة بعد قيام الجمهورية.

وسرعان ما بدأت مجموعات المقاتلين الأتراك النضال وجرى الإعداد لحركة المقاومة الوطنية. فقد وجدت في الآستانة جمعية (القره قول) السرية التي ضمت عدداً كبيراً من الموظفين الذين استغلوا مناصبهم عقب توقيع الهدنة في عرقلة تنفيذ مطالب الحلفاء وإرسال الأسلحة والذخيرة إلى الأناضول. وحين امتدت الحركة إلى الريف بذل كثير من الموظفين أقصى ما في وسعهم لحجبها عن أنظار سلطات الاحتلال إلى أن جاء الوقت الذي أصبح من الصعب فيه أن تتم السيطرة عليها. على أنه ما كان باستطاعة كل هؤلاء أن ينجزوا الكثير لولا انضمام جماهير الجيش التركي إلى الحركة. فقد ضمت المقاومة مجموعات الفدائيين المتجولين والمليشيات النظامية التي أنضم إليها المتطوعون، كما انخرط في سلكها جنود وموظفون مدنيون وملاك أراضي ورجال أعمال وحرفيون ورجال دين وفلاحون، بالإضافة إلى البدو والمجرمين وأعضاء لجنة الاتحاد والترقي وغيرها من الأحزاب القديمة. كما ساند الحركة الحزب الشيوعي التركي الذي كان يرغب في استغلال الفوضى الناشبة للاستيلاء على الحكم ـ وقد أسهم

الشيوعيون في توفير الدعاية اللازمة لحركة المقاومة التي تصدت للاحتلال الأجنبي وتاقت إلى تحرير البلاد.

وأخيراً وجدت حركة المقاومة الوطنية التركية قائدها في مصطفى كمال (أتاتورك فيما بعد)، فكمال هو الذي نسقها وبلور أهدافها وجسّم أمانيها ثم قادها إلى النصر في النهاية.

الفصل العاشر

الحركة الوطنية التركية
وبدء عصر الجمهورية

مصطفى كمال:

هو مؤسس الجمهورية التركية الحديثة وباني نهضتها. وهو ينتسب إلى جيل الأتراك الذين شهدوا انهيار الإمبراطورية العثمانية وتطلعوا إلى إنقاذها، وعرفوا بعض ملامح الحضارة الغربية وحاولوا أن يطوروا بلادهم على أساسها. كان ذا شخصية قوية لا يقبل الضيم، كما تحلى بقسط كبير من الشجاعة الفائقة، ولو أنه لم يخل من نزعات استبدادية. وقد انخرط في سلك العمل الثوري منذ شبابه: ففي خريف عام ١٩٠٦ أسس مع بعض رفاقه الضباط الشبان جمعية ثورية عرفت باسم «وطن» كانت طليعة عدد من الخلايا الثورية التي انتشرت في أوساط الضباط العاملين في الميدان بعيدا عن رقابة أجهزة مخابرات السلطان عبد الحميد. وتحت ستار مهامه العسكرية أسهم كمال في تأسيس فروع للجمعية - اقتصرت عضويتها على الضباط - في يافا والقدس وبيروت. وفي مسقط رأسه - سالونيك - نجح في تشكيل فرع مقدوني لجمعية «وطن» التي أسسها في دمشق أطلق عليه اسم «وطن وحريت» ولكن ما وافى عام ١٩٠٧ حتى كانت الحركة الثورية أقوى من مصطفى كمال[1]، فجرفت جمعيته التي اختفت من الوجود. وفي

(١) رغم اتصال مصطفى كمال بالحركة الثورية والتحاقه بمحفل فداتا الماسوني، فإنه لم يبد =

خلال الفترة التي تلت خلع السلطان عبد الحميد لم يبرز كمال مؤثراً مواصلة الخدمة العسكرية، مما جعله يشترك في مقاومة الاحتلال الإيطالي لليبيا ويبلي بلاء حسناً خلال حربي البلقان.

وفي خلال الحرب العالمية الأولى كان مصطفى كمال أنجح قائد ميدان عثماني. فقد تولى في أواخر عام ١٩١٤ قيادة القوات التركية التي وكلت إليها حماية الدردنيل وكانت قاعدتها الرئيسية شبه جزيرة غاليبولي. وبفضل شجاعته وصلابته وحنكته العسكرية فشل الإنزال البريطاني وتم إخلاء شبه جزيرة غاليبولي. وقد جعلت منه هذه المعركة - التي أنقذت الأستانة - بطلاً قومياً، فأنعم عليه بلقب باشا. ثم أرسل إلى جبهة القوقاز، ولكن حالفه الحظ بنشوب الثورة البلشفية التي أدت إلى انسحاب روسيا من الحرب. وفي اغسطس ١٩١٨ أرسل إلى الجبهة السورية التي كانت تواجه ضغط القوات البريطانية بقيادة إدموند اللنبي، فنظم الانسحاب إلى منطقة الجبال الواقعة شمال حلب - وكان يقوم بالاستعدادات اللازمة للمقاومة حين وقعت هدنة مدروز.

ولم يكن مصطفى كمال بالنسبة إلى الجندي التركي مجرد بطل، بل إنه كان البطل الأوحد: فهو الذي طرد الإنجليز من غاليبولي وحال دون تدميرهم للجيش التركي في سوريا. ولهذا فلما انتهت الحرب حتى كانت سمعته فوق مستوى الشبهات: فهو لم يرتبط بلجنة الاتحاد والترقي وزعمائها، كما لم يرتبط بالألمان الذين قاوم خططهم الهجومية خلال الحرب مصرا على ضرورة الدفاع عن الوطن والمحافظة على فعالية الجيوش التركية. وفي عام

= اهتماماً بمناقشات هذا المحفل الذي كان مرتبطاً بتنظيم دولي نهلستي، كما لم يحفل بآلام يهود روسيا أو بطقوس المحفل. فهو تركي فخور بتركيته، ولا يهتم إلا بتخليص بلاده من استبداد السلطان وعجزه وسيطرة الأجانب. وبالإضافة إلى ذلك فإنه لم يبد استعداداً لتلقي الأوامر من أحد، مفضلاً دائماً أن يكون هو الآمر الناهي - ولهذا لم يبد احتراماً لقادة لجنة الاتحاد والترقي مما جعله يتشاجر معهم جميعاً، في الوقت الذي لم يبد فيه يهود سالونيك ثقة به.

راجع: -Armstrong, Grey Wolf, pp. 36-38.

١٩١٩ عينته السلطات العثمانية مفتشاً عاماً على الجيش الثالث في سمسون - وكانت مهمته هي الإشراف على نزع سلاح القوات التركية. فقد رأى الحلفاء أن مناطق الأناضول غير المحتلة تسير صوب الفوضى بسبب انتشار عصابات اللصوص التي أرهبت السكان وقتلت بعضهم وسطت على المسافرين. ولمواجهة هذا، ولما كان الحلفاء لا يرغبون في احتلال كل الأراضي التركية، فإنهم قرروا ضمان تعاون السلطات التركية للحيلولة دون حدوث مذابح يكون المسيحيون ضحايا لها. أما السلطات التركية في استانبول فقد رأت أنها عاجزة عن السيطرة على الموقف من بعيد، ولهذا قررت أن ترسل إلى سمسون ضابطا شابا يكون موضعا لثقتها، على أن تكون مهمته - إلى جانب نزع سلاح القوات التركية تمشياً مع رغبة الحلفاء - هي إعادة الأمن والنظام، وأن تشمل صلاحياته الناحيتين المدنية والعسكرية.

وما أن وصل كمال إلى سمسون حتى استغل شبكة البرق - التي أنشأها السلطان عبد الحميد لخدمة أغراضه الأمنية - في إرسال التعليمات إلى مختلف السلطات المدنية والعسكرية الخاضعة لسلطته يطلب منها أن تنظم المظاهرات احتجاجاً على نزول اليونانيين إلى إزمير وأن ترسل برقيات إلى الباب العالي وممثلي الدول تطالب فيها بالعدالة الوطنية. أما هو فقد عقد في سمسون اجتماعاً عاماً في الجامع الكبير بقصد إذكاء روح المقاومة في نفوس الناس. كما سارع في الاتصال بكل وحدات الجيش التركي المتبقية في الأناضول وتراقيا، وبدأ في توحيد مختلف مجموعات «الدفاع عن الحقوق» التي زودها بتنظيمات جديدة بدلا من أن يلبي الأوامر التي صدرت إليه بحلها. وفي سلسلة من البرقيات التي أرسلها إلى وزارة الحربية وأصل احتجاجاته ضد الإنجليز الذين عززوا قواتهم في منطقة سمسون دون إخطار السلطات التركية، كما سعوا إلى تحريك قوات جديدة إلى الداخل برغم ما تضمنه ذلك من خرق لشروط الهدنة، وساعدوا «الأنصار» اليونانيين وحرضوهم، برغم أن هؤلاء كانوا يسعون إلى توسيع نطاق احتلال قوات الحلفاء لأراضي الأناضول وإقامة دولة «بونتس» اليونانية.

وبعد أن أحس مصطفى كمال بأنه موضع لرقابة الإنجليز بارح سمسون وتوجه إلى الداخل ثم إلى المناطق الشرقية مثيراً الحمية في القادة والحكام والمختارين وقوات المقاومة المحلية، مستغلا الأنباء التي وردت عن تغلغل اليونانيين إلى داخل الأراضي التركية. فقد أقرت الدول الكبرى انتداب اليونان على إزمير والمناطق المجاورة. ورغم احتجاج حكومة إستانبول، فقد بدأ الزحف اليوناني إلى داخل الأناضول ترافقه المذابح واغتصاب النساء في كل مكان على أيدي الجالية اليونانية التي كانت تقطن هذه المناطق منذ زمن بعيد، وما حلت أواخر يولية ١٩١٩ حتى كان اليونانيون قد تغلبوا على الدفاعات التركية المحلية وسيطروا على وادي مندريس. وحينئذ توقف الهجوم إزاء إصرار الحلفاء ورغبة اليونانيين في تعزيز مكاسبهم قبل استئناف الهجوم. إلا أن الوطنية التركية ـ التي كانت قد لاحت بوادرها منذ الهزيمة ـ قد ازدادت قوة نتيجة لأعمال التشفي التي صدرت عن اليونانيين وغيرهم من الأقليات الدينية.

الحرب الأهلية:

وحين ترامت إلى الإنجليز أنباء نشاط مصطفى كمال ضغطوا على حكومة استانبول التي فصلته وأمرت جميع موظفي الحكومة بعدم طاعة أوامره. ولكي يجنِّب كمال الصدر الأعظم مأزق الوقوف في مركز حرج استقال من منصبه، وبذلك أصبح متمردا خارجاً على القانون، برغم استمرار صلاته الوثيقة مع كثير من موظفي العاصمة. وفي أغسطس ١٩١٩ أصدر هو ورفاقه في النضال ومندوبو حركات المقاومة في كل الأناضول بيان أرضروم الذي أكد مبدأ حق تقرير المصير ونص على المحافظة على حدود تركيا (أي المناطق التي تحتوي على أغلبية تركية)، وقد احتوى البيان على عشر نقاط قامت عليها مبادىء حرب التحرير أهمها ما يتعلق بالحدود والاستقلال القومي وحماية السلطنة والخلافة والتصدي لقيام دولة يونانية وأخرى أرمنية على أراضي الدولة، وعدم إطاعة أوامر الحكومة المركزية إذا ما تعارضت مع الإرادة القومية. وقد أوضح المؤتمر أن تشكيل

حكومة مؤقتة سيقترن باتباعها القوانين التي تقررها الحكومة المركزية، على أن تنحل هذه الحكومة المؤقتة بعد أن تتحقق الأهداف التي نص عليها. وقد أصبحت هذه النقاط أساساً لمؤتمر سيواس (سبتمبر ١٩١٩) الذي توافد عليه المندوبون من كل أنحاء البلاد بما في ذلك تراقيا وجعل من المقررات التي اتخذت في أرضروم ميثاقا قومياً بعد أن أضيفت اليه العبارات المناسبة، وجرى توزيع نسخه في شتى أنحاء البلاد وأرسل إلى ممثلي الدول في إستانبول.

وبعد أن اتخذ مصطفى كمال من أنقرة قاعدة له، أعلن أن اللجنة التمثيلية القائمة في أنقرة هي الحكومة الشرعية الوحيدة في تركيا، وأصدر أوامره لكل الموظفين ـ مدنيين وعسكريين ـ بأن يطيعوا أوامر حكومة أنقرة لا حكومة إستانبول الخاضعة تماماً لسيطرة الحلفاء. ووضعت الخطوط اللازمة لإقامة حكومة وبرلمان جديدين في أنقرة، وطلب من السلطان أن يقر سلطتها. وتوافد عدد ضخم من الأنصار من إستانبول إلى أنقرة ـ وفي ١٩ مارس ١٩٢٠ أعلن كمال أن الأمة التركية قد شكلت برلمانها الخاص في أنقرة تحت اسم «المجلس الوطني الكبير» الذي اجتمع للمرة الأولى في ٢٣ إبريل ١٩٢٠، وانتخب كمال رئيساً له وعصمت (إينونو فيما بعد) رئيسا للأركان. وكان شيخ الإسلام قد أصدر في ١١ إبريل فتوى تعلن أن قتل «المتمردين» ـ طبقا لأوامر الخليفة ـ واجب ديني، وتشكلت قوات لمحاربة الوطنيين الذين حكم على قادتهم بالإعدام. وجاء رد الوطنيين على شكل فتوى أصدرها مفتى أنقرة وأيدها ١٥٢ مفتيا آخرون في الأناضول، تعلن أن الفتوى التي صدرت في ظل الاحتلال الأجنبي وتحت تهديده ـ لا قيمة لها، وتطلب من المسلمين أن «ينقذوا خليفتهم من الأسر» ورغم ذلك فإن المؤسسات القديمة ـ كالخليفة وشيخ الإسلام ـ كانت لا تزال لها فاعليتها، مما أدى إلى نشوب كثير من أعمال التمرد ضد الوطنيين.

على أن النظام الجديد قرر التمرد علي حكومة إستانبول وجعل من المجلس الوطني الكبير حكومة فعلية، وإن يكن الوطنيون عند هذه المرحلة

قد أعلنوا ولاءهم للسلطان وحيد الدين باعتباره سلطاننا لما تبقى من الإمبراطورية العثمانية وخليفة للمسلمين، وأجلوا مصير السلطنة إلى ما بعد الاستقلال. وفي تلك الأثناء وقعت معاهدة سيفر (١٠ أغسطس ١٩٢٠) بعد أن هدد الحلفاء الدولة العثمانية بطردها من أوروبا كلية في حالة عدم توقيعها عليها. ولكن المعاهدة لم تنفذ لأن دولة جديدة كانت قد قامت في الأناضول تحت قيادة رجال رفضوها واتهموا بالخيانة من وقعوها. وكان توقيع معاهدة سيفر من العوامل الرئيسية التي أدت إلى التفاف جماهير الأناضول حول حركة النضال القومي التي تزعمها مصطفى كمال.

وفي عام ١٩٢١ أقر المجلس الوطني الكبير الدستور الجديد الذي خوله الاضطلاع بالسلطتين التشريعية والتنفيذية وتقرر رفض كل المعاهدات والعقود والالتزامات التي أبرمتها حكومة إستانبول بعد ١٦ مارس ١٩٢٠، محتفظا لنفسه بالحق الأوحد في عقد الاتفاقيات وإقرار القوانين باسم الشعب التركي. ووجدت حكومة أنقرة قبولا عاماً في جميع أنحاء البلاد، وسعى كمال إلى تنظيم قوات المقاومة لمواجهة كافة الاحتمالات فاستدعيت القوات الوطنية إلى أنقرة لتلقي تدريبها واستلام سلاحها. وبالإضافة إلى الأسلحة التي سبق للثوار أن استولوا عليها من مستودعات الحلفاء، كان كثير من العسكريين الأتراك قد خبأوا أسلحتهم في الأناضول ولم يسلموها لقوات الحلفاء. وبعد أن حل الحلفاء جمعيات «القرة قول» التي تشكلت في إستانبول، جرى إنشاء مجموعة جديدة أوسع نطاقا شملت من تبقوا من الموظفين المدنيين والضباط وأطلق عليها «هيئة تنظيم الدفاع الوطني» وقد بدأ أعضاء هذه اللجنة يستأنفون إرسال الأسلحة والذخيرة إلى الوطنيين، في حين استغل موظفو البرق والبريد وظائفهم لإرباك العدو بإذاعة أخبار غير حقيقية عن قوة الحركة الوطنية.

وقد أبدى البلاشفة الروس استعدادهم لمساعدة حكومة أنقرة خاصة وأنهم كانوا يعانون من كوارث الحرب الأهلية ويشاركون الأتراك مخاوفهم من أطماع الامبريالية الغربية في الشرق الأوسط. وكان من رأى الثوار

الروس أن تركيا المستقلة كفيلة بتوفير دولة عازلة مثالية بإمكانها حماية جناح روسيا الجنوبي في القوقاز وهكذا أذاع زينوفييف ـ رئيس الدولة الشيوعية ـ في صيف ١٩٢٠ رسالة علنية أبدى فيها العطف على الحكومة الوطنية التركية. ولم يتردد مصطفى كمال في التجاوب مع فحوى هذه الرسالة فأرسل سفيراً إلى موسكو لكي يجري المفاوضات حول احتمال عقد حلف بين الدولتين. وكانت المفاوضات التي تلت ذلك ودية ومثمرة ـ وفي ٢٤ أغسطس أمكن التوقيع على مشروع المعاهدة بين البلدين بالأحرف الأولى، ولو أن إبرامها تأخر لمدة سبعة شهور بسبب رغبة كل من البلدين في تشديد قبضته على القوقاز. وفي ١٢ مارس ١٩٢١ أمكن توقيع المعاهدة التي كانت انتصارا كبيرا للأتراك: فقد وافق الروس على الميثاق الوطني برمته كما تعهدت كل من الحكومتين برفض أي معاهدة تملى على الطرف الآخر بالقوة وقمع نشاطات أي فئة تستهدف الإحاطة بحكومة الطرف الآخر ورفض أي قرار خاص بالبوغازين تصدره قوة خارجية. وبعد توقيع المعاهدة تدفقت الأسلحة الروسية على أنقرة، وشعرت الحركة الوطنية بالاطمئنان على حدودها الشمالية خاصة وقد جعلتها المساندة الروسية تدرك أن تركيا لم تعد وحيدة في العالم. وكان لذلك كله أثره الفعال خلال الصراع النهائي مع اليونانيين.

النصر:

وقد تحمل الوطنيون عبء القتال في عدة جبهات: فاشتركوا مع الروس في إسقاط الجمهورية الأرمنية التي قامت في القوقاز ـ وكان الأرمن يزمعون احتلال شرقي الأناضول. فبعد أن أمكن لعصمت أن يوقف الزحف اليوناني في معركتي إينونو (يناير ـ ابريل ١٩٢١) بدأ الزحف صوب الشرق بقوات يقودها كاظم قرة بكير الذي أوقع الهزيمة بالأرمن الذين لم يبرموا شروط الصلح لأن الروس زحفوا على أرمينيا قبل أن يوقعوا مع الأتراك معاهدة الصداقة في مارس ١٩٢١. وبقيت الحدود التي رسمتها الأعمال العسكرية في ذلك الوقت كما هي الوقت الحاضر. ثم جرى

التحول صوب الغرب لمواجهة اليونانيين الذين حاولوا غزو الأناضول. وفي موقعة سقاريا (٨ ـ ١٣ سبتمبر ١٩٢١) قاد كمال القوات التركية التي أحرزت نصرا كبيرا أدى الى بدء تقهقر اليونانيين صوب شواطىء البحر المتوسط. وعاد كمال المنتصر إلى أنقره حيث خلع عليه المجلس الوطني الكبير رتبة مشير ولقب «غازي» الذي كان ينفرد به سلاطين آل عثمان الأول.

وسرعان ما تعزز موقف مصطفى كمال الدولي بعد نصر سقاريا. ففي ٢٠ أكتوبر ١٩٢١ جرى التوقيع في أنقرة على اتفاقية بين تركيا الجديدة وفرنسا كانت بمثابة صلح منفرد من جانب فرنسا. وقد منحت هذه الاتفاقية الأتراك كل ما يريدون: الانسحاب من كيليكيا[١] وتعديل الحدود السورية ـ التركية لمصلحة تركيا، وإقامة نظام خاص في الإسكندرونة يضمن مصالح سكانها من الأتراك. وفي مقابل ذلك حصل الفرنسيون على امتياز خاص ببعض مناطق سكة حديد بغداد، ولو أن الاتفاقية لم تتضمن أي امتيازات اقتصادية أخرى. وبعد ذلك قدم الفرنسيون للأتراك كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة مما ساعد الحركة الوطنية التركية على مواصلة النضال ضد اليونانيين. على أن معاهدة أنقرة جاءت تأكيدا للسياسة التي سارت عليها فرنسا قبيل ذلك وكانت تقوم على معارضة الهجوم اليوناني ومساندة الحركة القومية التركية. وقد بنيت هذه السياسة على ثلاثة اعتبارات أساسية تتضمن النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية. فمن ناحية كان للفرنسيين امتيازات مالية وثقافية في تركيا من شأن التوسع اليوناني في الأناضول أن يوفر تهديدا لها. ومن ناحية أخرى كان الفرنسيون لا يبدون ارتياحا لتزايد قوة بريطانيا في الشرق الأوسط ولا يرحبون بمساندة لويد جورج لليونانيين. وأخيرا فإنهم كانوا

---

(١) على أن الفرنسيين لم يخرجوا من كيليكيا بدون قتال: ففي يناير ١٩٢٠، هاجمت القوات التركية كيليكيا واحتلت مدينة مرعش ـ عاصمة الإقليم ـ وقضت على القوة الفرنسية الموجودة فيها وقتلت سكان المدينة من الأرمن الذين تعاونوا مع الفرنسيين (وكان تعدادهم عشرين ألفاً).

ينظرون إلى الموقف في الأناضول بعين الواقع ويرون أن الحلفاء لا يمكنهم أن يفرضوا شروطا قاسية على الأتراك الذين لا شك سيقاومونهم، في الوقت الذي سيعجز فيه اليونانيون عن فرض شروطهم دون مساعدة الحلفاء الذين لم يكونوا على استعداد لذلك. وهكذا أقرت فرنسا الميثاق الوطني وتخلت عن معاهدة سيفر وتفرغت بعد ذلك لمواجهة الحركة الوطنية السورية. كما جلا الإيطاليون عن المناطق التي كانوا قد احتلوها في جنوبي الاناضول، وإن احتفظوا بجزر الدوديكانيز. وقد تخلوا هم الآخرون للوطنيين عن كميات من الأسلحة مما عزز مركزهم وجعلهم يقررون استكمال تحرير الأناضول وأراضي تركيا الأوروبية.

وبعد كل هذه التوفيقات وردت إلى مصطفى كمال برقيات التهاني من روسيا وأفغانستان والهند وأمريكا، بل من فرنسا وإيطاليا[١]، ومن كثير من البلاد الإسلامية[٢] التي اعتبرت تركيا الوطنية نموذجاً يحتذى باعتبارها أول بلد شرقي يقف في وجه الإمبريالية الغربية ويوقع بها الهزيمة. لهذا دوى اسم مصطفى كمال في شتى ربوع آسيا باعتباره محررا، وتطلعت إليه شعوب الهند وإفريقيا والملايو وأتراك روسيا والأفغان والفرس والصينيون، كما وصلته برقيات التهنئة من المجر المسيحية. وقد حثه السوفييت على أن يعقد معهم حلفا هجوميا، والتمس منه الفرس والأفغان والهنود والسوريون والمصريون أن يمد لهم يد العون. وطلب منه الكثيرون أن يتولى زعامة الشرق ضد الغرب. ولكن نشوة النصر لم تسكره، خاصة وأنه كان واقعياً: فالإمبراطورية العثمانية أصبحت في ذمة التاريخ بعد أن أزهقت أرواح الأتراك طيلة خمسة قرون في حروب لم تعد عليهم بالفائدة، ولم يكن

---

(١) -Grey Wolf, pp. 218-19.

(٢) في أوائل عام ١٩٢٠ توصل مندوبان سوريان إلى اتفاقية مع الكماليين حول تعاون الطرفين ضد الدول الغربية. وقد نصت هذه الاتفاقية على تشكيل قيادة مشتركة ثم إقامة علاقة وثيقة بين تركيا المستقلة وبين سوريا على نمط الإمبراطورية النمسوية ـ المجرية. إلا أن فيصل ـ ملك سوريا ـ لم يوافق على هذه الاتفاقية.

راجع: -Zeine N. Zeine, The struggle for Arab independence.

على استعداد لإحياء هذه الامبراطورية، بل كل ما كان يسعى إليه هو أن يجعل تركيا، في نطاق حدودها الطبيعية، دولة قوية تنعم بالرخاء.

إلغاء السلطنة:

وفي ١٢ أكتوبر ١٩٢١ عقدت هدنة مودانيا، وبمقتضاها اعترفت حكومات الحلفاء بعودة السيادة التركية الى استانبول والبوغازين وتراقيا الشرقية وأجلت عودة الأتراك إلى احتلال هذه المناطق حتى توقع معاهدة الصلح. فلما كانت معاهدة سيفر قد أصبحت غير ذات موضوع بعد انتصار الوطنيين، فقد استلزم الأمر التوصل إلى معاهدة جديدة. ولما كانت الدعوة قد وجهت إلى حكومتي استانبول وأنقرة، فقد قرر كمال فصل السلطنة عن الخلافة ـ وفي أول نوفمبر ١٩٢٢ أعلن المجلس الوطني الكبير أن السلطنة قد زالت منذ أن احتل الإنجليز استانبول قبل ذلك بسنتين. كما قرر أنه هو وحده الذي يختار الخليفة من بين أفراد آل عثمان. وفي ١٧ نوفمبر هرب محمد السادس ـ آخر السلاطين ـ على ظهر سفينة حربية بريطانية، وبذلك أصبحت حكومة استانبول، ومعها الحكم العثماني الذي استمر ستة قرون ـ في ذمة التاريخ. ولم يبق إلا خليفة (عبد المجيد) كان المجلس الوطني قد اختاره، ولم يكن له من الأمر شيء. وهكذا فحين انعقد مؤتمر الصلح في لوزان (٢٠ نوفمبر) لم تكن توجد سوى حكومة تركية واحدة هي حكومة أنقرة التي مثلها عصمت الذي تصدى لتحرشات وزير الخارجية البريطاني اللورد كيرزون ورفض مطالب الحلفاء متمسكاً بمبادىء الميثاق الوطني، خاصة وأن احتلال الوطنيين لما تبقى من مدن تراقيا الشرقية ـ بما في ذلك أدرنه التي كان اليونانيون قد احتلوها ـ قد عزز موقفه.

معاهدة لوزان[1]:

وفي ٢٤ يوليو ١٩٢٣ جرى التوقيع على معاهدة لوزان التي نصت

---

(١) راجع: فاضل حسين: مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية (مطبعة الحرية ـ بغداد، ١٩٦٧).

على عودة السيادة التركية على ما يقرب من كل الأراضي التي تشتمل عليها تركيا الحالية وألغت الامتيازات الأجنبية. فلقد نصت على تأكيد تمامية أراضي الأمة التركية وفق ما نص عليه الميثاق الوطني وذلك باستثناء لواء الموصل[1] - وهكذا احتفظت تركيا بتراقيا الشرقية حتى نهر ماريتزا. وحصلت اليونان على جزر بحر إيجه التي كانت أغلبية سكانها من اليونانيين، ولكن استثنيت من ذلك المياه المحيطة بها وجزيرتا إمبروز وتنيدوس ذاتي الأهمية الاستراتيجية عند مدخل الدردنيل. وسارت الحدود مع سوريا وفقا لاتفاقية أنقرة (أو فرنكلين - بويون نسبة إلى المندوب الفرنسي الذي وقعها) باستثناء الإسكندرونة وأنطاكية. ولم يرد شيء في المعاهدة عن أرمينيا وكردستان، وتخلت تركيا عن «كل حقوقها في الأراضي الواقعة خارج الحدود التي رسمتها المعاهدة الحالية وفي الجزر التي لم تعترف المعاهدة بسيادتها عليها» - وبذلك تقررت سياسة عدم المطالبة بالأملاك السابقة، وهي السياسة التي سارت عليها تركيا منذ ذلك الوقت. وتقرر تدويل البوغازين على أن تشرف عليهما لجنة مختلطة يكون رئيسها تركياً بصفة دائمة[2]: ونزع سلاح الأراضي الممتدة على جانبي البوغازين، وإن سمح لتركيا بأن ترسل قواتها إلى المنطقة منزوعة السلاح. ثم وقعت معاهدة منفصلة بين تركيا واليونان نصت على تبادل السكان. وحين تم ذلك توفرت للبلدين نسبة كبيرة جداً من التجانس.

إلغاء الخلافة:

ونتيجة لما تم التوصل إليه في لوزان أحرز كمال هيبة وسلطة كانتا لازمتين لإتمام تشكيل الدولة الجديدة. ولم يبق إلا انسحاب قوات الحلفاء،

(١) رغم وجود نسبة كبيرة من الأتراك والأكراد في لواء الموصل فقد احتفظت به بريطانيا لوجود النفط فيه وضمته إلى مملكة العراق الحديثة. راجع: فاضل حسين: مشكلة الموصل (بغداد، ١٩٦٧).

(٢) نصت معاهدة مونتريه المعقودة في عام ١٩٣٦ على عودة السيادة التركية على البوغازين على أن يكونا ممرين دوليين حرين إلا في حالة اشتراك تركيا في حرب.

وهو ما تم بالفعل. وبعد انتهاء احتلال استانبول دخلتها القوات التركية في ٦ أكتوبر ١٩٢٣ ـ وبعد ذلك بأسبوع أصدر المجلس الوطني الكبير قانونا جديدا نص على جعل أنقرة العاصمة الرسمية للدولة التركية بدلا من استانبول التي تحمل ذكريات الخلافة والسلطنة. وفي ٢٩ أكتوبر أقر المجلس دستورا جديدا نص على كون تركيا جمهورية تستمد سيادتها من الشعب، وانتخب كمال أول رئيس للجمهورية التركية الجديدة وعصمت أول رئيس لوزرائها. وبقيت بعد ذلك الخطوة الأخيرة الخاصة بإلغاء الخلافة التي لم تعد لها سوى صلاحيات دينية لا سياسية ـ وكان كمال يستهدف من هذا الإجراء إسكات معارضة الفئات الدينية للتغييرات السياسية، خاصة وأن الخلافة كانت تشكل الصلة بالماضي وبالإسلام.

وكان عبد المجيد ـ آخر الخلفاء ـ قد جرد من كل سلطة حقيقية فلم يعد له دخل بقضايا البلاد السياسية والإدارية. حقيقة لقد خلعت عليه بردة الرسول، كما كان الحال بالنسبة إلى أجداده، ولكنه لم يحمل سيف عثمان الذي كان يقلد به كل سلطان جديد في الاحتفال الذي كان يقام لدى توليه السلطة في جامع أيوب[1]. ويبدو أن مهامه اقتصرت على الشكليات:

فكان يقيم حفل السلاملك (الاستقبال) الاسبوعي ويحظى بشكليات الاحترام دون أن تكون له مكانة واضحة في شؤون العالم الإسلامي وفي شؤون بلاده ذاتها قبل إلغاء الخلافة. وكان عبد المجيد يضطلع بالمهام المحددة له في إطار لقب (خليفة المسلمين) لا أكثر ولا أقل: وقد أصدر بيانا إلى العالم الإسلامي أبدى فيه سروره لاختياره خليفة من قبل المجلس الوطني الكبير، وعدم موافقته على سلوك السلطان وحيد الدين. وكان عليه

---

(١) الصحابي أبو أيوب الأنصاري الذي استشهد لدى أول حصار إسلامي للقسطنطينية. وقد بنى السلطان محمد الفاتح جامع أيوب الذي أصبح أقدس جامع في العاصمة ودفن فيه (رافع لواء النبي) ـ وكانت الدولة تقيم فيه حفل تقليد السلطان الجديد سيف عثمان، ثم يصلي فيه السلطان الجديد ركعتين. (البحراوي: حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني ـ هامش ص ٤٨).

أن يتمشى مع جوهر الدستور ويبدي تقديره للإنجازات التي قامت بها الحكومة التركية الجديدة.

ولما كان عبد المجيد لا يتصور أن الخلافة في خطر، خاصة وقد سبق له أن ساند الوطنيين أثناء حرب الاستقلال، فإنه لم يتردد في تحدي مصطفى كمال - فقد وقع البيانات السابق ذكرها باعتباره «خليفة رسول الله» و«خادم الحرمين الشريفين»، واقترح أن يؤدي صلاة الجمعة مرتدياً نفس الملابس التي كان يرتديها جده محمد الفاتح. وحتى إعلان الجمهورية كان كثير من النواب يميلون إلى أن يكون عبد المجيد رئيساً رسمياً للدولة، وبذلك تحتفظ تركيا بالميزة التي أضفاها عليها كونها مقر الخلافة. كما كان كثير من الأتراك لا يميلون إلى إلغاء الخلافة، ولم يبدوا اكتراثاً بأن يحكمهم سلطان أو رئيس للجمهورية طالما أنه من أصل تركي. ولكن الظروف خدمت كمال ووفرت له حجة للتخلص من الخلافة ومن آل عثمان قاطبة.

ففي الوقت الذي أثار فيه مصير الخلافة قلقا كبيراً في الداخل والخارج وبخاصة لدى مسلمي الهند والأتراك الذين كانوا لا يزالون يأملون في مواصلة العلاقات مع البلدان الاسلامية، نشرت كبريات صحف إستانبول في ٢٤ نوفمبر ١٩٢٣ نص رسالة موجهة الى رئيس الوزراء عصمت باشا من اثنين من أبرز مسلمي الهند (الأغاخان والسيد أمير علي). وقد جاء في هذه الرسالة أن فصل الخلافة عن السلطنة قد قوى مغزاها عند المسلمين بوجه عام، وطلب كاتباها من الحكومة التركية أن تقر الخلافة «على أساس يحظى بثقة واحترام الشعوب الإسلامية، وبذلك تحرز الدولة التركية قوة واحتراما فريدين». وقد نفر الوطنيون الأتراك من هذه الرسالة وأشاعوا أن هيبة الأغا خان في الهند من صنع الإنجليز الذين أرادوا في السابق أن يجعلوا منه منافسا للسلطان عبد الحميد الثاني في الوقت الذي كان فيه هذا الأخير يسعى إلى تأكيد سلطته على جميع مسلمي العالم. وفي أول مارس ١٩٢٤ اجتمع المجلس الوطني الكبير في جلسة

سرية، وبناء على اقتراح من مصطفى كمال تقرر خلع الخليفة وإلغاء الخلافة ونفي أفراد آل عثمان من الأراضي التركية.

وأثار إلغاء الخلافة استياء شديدا وبخاصة لدى مسلمي الهند الذين عقدوا الآمال على تركيا الحديثة لكي تخلصهم من الاستعمار البريطاني. ولكن قرار الإلغاء هذا، الذي دق المسمار الأخير في نعش الإمبراطورية العثمانية، كان مؤذنا بعهد جديد في تاريخ تركيا ارتبط باسم مصطفى كمال الذي ما لبث أن خلع على نفسه لقب أتاتورك (أبو الأتـراك). وأخفقت كل المحاولات التي بذلت لإحياء الخلافة في البلدان الإسلامية الأخرى ـ بل إن الغازي ذاته رفض بشدة وحزم عرضا بتبوئه كرسي الخلافة، خاصة وأنه أزمع ـ بعد انفراده بالسلطة وتلجيمه لشتى أنواع المعارضة ـ أن يقيم دولة عصرية على النمط الغربي.

تركيا العلمانية:

فما أن تـم القضاء على الخلافة حتى جرت سلسلة من التغييرات التي استهدفت فصل الدين عن الدولة بهدف تقليم أظافر رجال الدين. وهكذا ألغيت وزارة الأوقاف ووظيفة شيخ الإسلام وتمت مصادرة موارد الأوقاف التي تحولت إيراداتها إلى الخزانة العامة للإفادة منها في تمويل سياسة الدولة. وجرى نقل الإشراف على المدارس الدينية إلى إدارة التعليم المدني التي أصبحت مسؤولة عن التعليم العام. ثم ألغيت المحاكم الشرعيـة التي انتقلت اختصاصاتها إلى المحاكم المدنية التي أصبح بإمكانها تطبيق الشريعة في القضايا الشرعية وقد أثارت هذه الإجراءات سخط بعض رفاق نضال مصطفى كمال الذين انشقوا عليه، كما نشبت ثورة كرديـة في المناطق الجنوبية الشرقية طالب الأكراد خلالها بتنصيب سليم ابن السلطان عبد الحميد خليفة وسلطانا[1]. وقد قمع مصطفى كمال التمرد وأعدم قادته ـ

(١) نشبت ثورة كردية أخرى في إقليم أرارات وبحيرة وان. ولكن قضي عليها هي الأخرى، ثم عمدت الحكومة التركية إلى إبعاد الأكراد عن مواطنهم الأصلية فنقلت بعضهم إلى تراقيا الشرقية.

ولما كان الدراويش النقشبندية هم الذين قادوه وحثوا أتباعهم على إسقاط الجمهورية «الملحدة» وإعادة الخلافة، فقد وجه كمال ضربته التالية إلى الطرق الصوفية: فأغلق تكاياها وحل منظماتها وحرم اجتماعاتها واحتفالاتها، وملابسها الخاصة، كما أغلق قبور الأولياء وألغى الألقاب الدينية وحرم ارتداء الملابس الدينية علنا إلا في مناسبات معينة مثل الجنائز وفي هذه الحالة لا يرتديها إلا من يتولون مناصب دينية.

على أن العلمانية التي فرضها مصطفى كمال لم تكن تسعى إلى مقاومة الدين بالصورة التي يشيعها أعداؤه - بل كان الهدف منها جعل التعليم بعيدا عن متناول رجال الدين: فلم تحرم العبادة في المساجد، ولم يمنع رجال الدين من القيام بمهامهم - وكل الذي حدث هو أن التعليم العام أصبح يهاجم تعصب رجال الدين المسلمين وتصوف الدراويش. كما تحدد عدد المساجد وخفض عدد الوعاظ الذين أصبحوا يتلقون رواتبهم من الدولة وفرض عليهم ألا يقصروا خطبة الجمعة على المسائل الدينية بل أمروا بأن يتناولوا فيها مسائل عامة كالشؤون الزراعية. وأوصدت أبواب جامعين من أشهر جوامع إستانبول، وتحول أحدهما (جامع أيا صوفيا) إلى متحف والثاني (جامع الفاتح) إلى مستودع. وفي عام ١٩٣١ ترجم القرآن الى اللغة التركية ونشر مع تفسير تركي له. وفي ناير ١٩٣٢ تليت نصوص من هذه الترجمة على الناس للمرة الأولى في أحد جوامع استانبول - ومنذ ذلك الوقت أصبح المؤذنون يتلون الأذان باللغة التركية. وقبل ذلك (١٩٢٨) ألغي نص الدستور الذي يجعل من الإسلام دينا رسمياً للدولة. وأبطل استعمال التقويم الهجري واقتصر على التاريخ الميلادي (الجريجوري) واستعمل النظام المتري في المقاييس والموازين، ووضعت أرقام للمباني والمنازل وأطلقت أسماء على الشوارع وفقا للنظام الأوروبي. وسمح للمسلمين بتعاطي المشروبات الروحية التي احتكرت الحكومة إنتاجها وبيعها. وبدأت تظهر التماثيل والنقوش التي كانت محرمة في ظل الدول الإسلامية السابقة، وآخرها الدولة العثمانية. وأدخل قانون مدني جديد مقتبس عن القانون السويسري وقانون جنائي جديد مقتبس عن القانون

الإيطالي وقانون تجاري جديد مقتبس عن القانونين الألماني والإيطالي. وألغي تعدد الزوجات وإجراءات الطلاق التقليدية وأصبح الطلاق يتم أمام المحاكم. وتقرر الزواج والطلاق المدنيان وأصبح الزواج الديني اختيارياً، ووضعت المرأة على قدم المساواة مع الرجل، فأصبح بإمكان المسلمة أن تتزوج غير المسلم، كما منح البالغون حق اختيار عقيدتهم الدينية ـ وبذلك وجهت الضربة الأخيرة للنظام الملي حين أصبح رعايا الدولة متساوين بالفعل أمام القانون. ورغم كل ذلك فقد حافظت الفئات الشعبية ـ وبخاصة في الريف ـ على العادات القديمة دون خرق لقوانين الدولة ـ إذ أن التغيير الاجتماعي لا تفرضه القوانين من أعلى، بقدر ما يتم نتيجة لقناعات الناس واستعداداتهم. كما أنه ليس من السهل التنكر للماضي بمجرد أنه ماض ـ إذ أن تركيا الحديثة التي أولت ظهرها للشرق على اعتبار أن الارتباطات الشرقية هي مصدر التخلف والرجعية، وولت وجهها شطر أوروبا، أصبحت كالمنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى. حقيقة لقد رحب كثير من الأوروبيين ـ ومنهم المؤرخ الإنجليزي الشهير أرنولد توينبي ـ باقتباس تركيا لبعض جوانب حضارتهم ورأوا في ذلك بشيرا بانتشار الحضارة الغربية في شتى أنحاء العالم، إلا أن أوروبا ـ التي ظلت تكافح الأتراك عدة قرون ـ لم تكن مستعدة تماما لاعتبارهم جزءاً لا يتجزأ من المجتمع الأوروبي. وهكذا أصبحت تركيا الحديثة عرضة لكل الاحتمالات وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وانتهاء دكتاتورية الحزب الواحد التي فرضها مصطفى كمال.

فما حل عام ١٩٢٧ حتى كان مصطفى كمال ـ الذي انتخب أول رئيس للجمهورية التركية ـ قد قضى على أعدائه ومناوئيه وفرض نظام الحزب الواحد ومضى قدما في الطابع العلماني والعصري على تركيا الحديثة في الوقت الذي أضعف فيه النظام الإسلامي. ثم ألغى الكتابة بالحروف العربية واستبدل بها الحروف اللاتينية تشبها بما فعلته روسيا السوفيتية بالنسبة إلى رعاياها الأتراك، وتلت ذلك الإصلاحات الاقتصادية وتركيز السلطة، مما أضفى على تركيا حالة من الاستقرار ولو على حساب

كثير من الضحايا من أعداء النظام وأنصاره على حد سواء. وفي عام ١٩٣٤ أعطيت المرأة حق الانتخاب والترشيح للمجالس النيابية. وألغيت الألقاب القديمة وفرض على الأتراك استعمال ألقاب أسرية على النمط الغربي (وقد استهل مصطفى كمال هذا الإجراء بأن أطلق على نفسه لقب (أتاتورك بمعنى أبو الترك). وجعلت العطلة الرسمية الأسبوعية من الساعة الواحدة يوم السبت إلى صبيحة يوم الاثنين. وألغيت الألقاب القديمة وأصبح التركي يومى إليه بالسيد (Bay) والتركية بالسيدة أو الآنسة (Bayan) وفرض على الأتراك ارتداء القبعة والملابس الأوروبية.

وفي عام ١٩٣٨ توفي أتاتورك بعد ان انتشل رجل أوروبا المريض من فراش مرضه وأضفى على بلاده حياة وحيوية جديدتين ـ ومن حطام الامبراطورية العثمانية أقام حركة وأمة بعد أن طرد الغزاة الغربيين من أرض الوطن. وبذلك كانت تركيا هي الدولة الوحيدة المهزومة في الحرب العالمية الأولى التي نجت من المصير الذي قررته لها الاتفاقيات السرية ومعاهدات الصلح التي فرضها المنتصرون..

ملحق بسلاطين آل عثمان

		تولى الحكم
١	عثمان	(١٢٩٩)
٢	أورخان	(١٣٢٦)
٣	مراد الأول	(١٣٦٠)
٤	بايزيد الأول	(١٣٨٩)
٥	محمد الأول	(١٤٠٢)
٦	مراد الثاني	(١٤٢١)
٧	محمد الثاني	(١٤٥١)
٨	بآيزيد الثاني	(١٤٨١)
٩	سليم الأول	(١٥١٢)
١٠	سليمان الأول	(١٥٢٠)
١١	سليم الثاني	(١٥٦٦)
١٢	مراد الثالث	(١٥٧٤)
١٣	محمد الثالث	(١٥٩٥)
١٤	أحمد الأول	(١٦٠٣)
١٥	مصطفى الأول	(١٦١٦، ١٦٢٢)
١٦	عثمان الثاني	(١٦١٨)
١٧	مراد الرابع	(١٦٢٣)
١٨	إبراهيم	(١٦٤٠)
١٩	محمد الرابع	(١٦٤٨)

		تولى الحكم
٢٠	سليمان الثاني	(١٦٨٧)
٢١	أحمد الثاني	(١٦٩١)
٢٢	مصطفى الثاني	(١٦٩٥)
٢٣	أحمد الثالث	(١٧٠٣)
٢٤	محمود الأول	(١٧٣٠)
٢٥	عثمان الثالث	(١٧٥٤)
٢٦	مصطفى الثالث	(١٧٥٧)
٢٧	عبد الحميد الأول	(١٧٧٣)
٢٨	سليم الثالث	(١٧٨٩)
٢٩	مصطفى الرابع	(١٨٠٧)
٣٠	محمود الثاني	(١٨٠٨)
٣١	عبد المجيد	(١٨٣٩)
٣٢	عبد العزيز	(١٨٦١)
٣٣	مراد الخامس	(١٨٧٦)
٣٤	عبد الحميد الثاني	(١٨٧٦)
٣٥	محمد الخامس (رشاد)	(١٩٠٩)
٣٦	محمد السادس (وحيد الدين)	(١٩١٨)
٣٧	عبد المجيد الثاني (خليفة)	(١٩٢٢)

بعض المصادر

أ - العربية

١ - ابن بطوطة: رحلة ابن بطوطة، (دار التراث - بيروت - ١٩٦٨).

٢ - ابن زنبل: فتح مصر، (القاهرة (١٢٧٨ هـ).

٣ - أحمد أمين: زعماء الإصلاح في العصر الحديث، (القاهرة ١٩٥٠).

٤ - أحمد طربين: لبنان في عهد المتصرفية إلى بداية الانتداب، (القاهرة ١٩٦٨).

٥ - أحمد عبد الرحيم مصطفى: علاقات مصر بتركيا في عهد الخديو إسماعيل، (الإسكندرية ١٩٦٧).

٦ - أحمد عبد الرحيم مصطفى: مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦ الى ١٨٨٢، (القاهرة ١٩٦٦).

٧ - ألبرت حوراني: الفكر العربي في عصر النهضة: ١٧٩٨ - ١٩٣٩، ترجمة كريم عزقول (بيروت ١٩٧٧).

٨ - توفيق علي برو: العرب والترك في العهد الدستوري (١٨٩٢ - ١٩١٤)، (القاهرة ١٩٦٠).

٩ - توماس أرنولد: الخلافة، ترجمة جميل معلي (دمشق ١٩٤٦).

١٠ - حسن عثمان: مصر العثمانية في كتاب المجمل في تاريخ مصر العام، نشر حسن إبراهيم حسن، (القاهرة ١٩٤٢).

١١ - جورج أنطونيوس: يقظة العرب، تعريب علي حيدر الركابي (دمشق ١٩٤٦).

١٢ - ساطع الحصري: البلاد العربية والدولة العثمانية، (بيروت ١٩٦٠).

١٣ - شارل ديل: البندقية - جمهورية أرستقراطية، ترجمة أحمد عزت عبد الكريم وتوفيق اسكندر (القاهرة ١٩٤٧).

١٤ - شفيق غربال: محمد علي الكبير، (القاهرة ١٩٤٤).

١٥ - عبد الرحمن الرافعي: عصر محمد علي، (القاهرة ١٩٥٤).

١٦ ـ عبد السلام عبد العزيز فهمي: السلطان محمد الفاتح، (بيروت ١٩٧٥).
١٧ ـ عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية: دولة إسلامية مفترى عليها، جزءان، (القاهرة ١٩٨٠).
١٨ ـ عبد النعيم محمد حسنين: دولة السلاجقة، (القاهرة (١٩٧٥).
١٩ ـ عثمان صالح سبي: تاريخ إريتريا، (بيروت ١٩٧٤).
٢٠ ـ علي حسون: تاريخ الدولة العثمانية، (دمشق ١٩٨٠).
٢١ ـ عماد أحمد الجوهري: العراق والتوسع الصفوي، مجلة دراسات الخليج العربي ـ الكويت ـ عدد ٢٠ ـ السنة الخامسة أكتوبر ١٩٧٩.
٢٢ ـ فاضل حسين: مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية، (بغداد ١٩٦٧).
٢٣ ـ كارل بروكلمان: تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي (بيروت ١٩٧٧).
٢٤ ـ محمد أنيس: الشرق العربي والدولة العثمانية، (القاهرة ـ بدون تاريخ).
٢٥ ـ محمد عبد اللطيف البحراوي: حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني ١٨٠٨ ـ ١٨٣٩، (القاهرة ١٩٧٨).
٢٦ ـ محمد فؤاد كوبريللي: قيام الدولة العثمانية، ترجمة أحمد السعيد سليمان (القاهرة ١٩٦٧).
٢٧ ـ محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية، (دار الجيل ـ بيروت ١٩٧٧).
٢٨ ـ محمد نامق كمال: كتاب فاتحة الفتوحات العثمانية (حيفا ١٩٠٩).
٢٩ ـ مذكرات السلطان عبد الحميد: ترجمة وتقديم وتحقيق وتعليق/ محمد حرب عبد الحميد، (دار الأنصار ـ القاهرة ١٩٧٨).
٣٠ ـ مصطفى الزين: أمة في رجل: أتاتورك، (دار النهار ـ بيروت ١٩٧٢).
٣١ ـ مصطفى طوران: أسرار الانقلاب العثماني ـ ترجمة كمال خوجة (دار السلام ـ بيروت ١٩٨٠).
٣٢ ـ هيلين رفلن: الإدارة والاقتصاد في مصر في أوائل القرن التاسع عشر ترجمة/ أحمد عبد الرحيم مصطفى، ومصطفى الحسيني (القاهرة ١٩٧١).

ب - الإفرنجية

— Allen, W.E.D., Problems of Turkish Power in the Sixteenth Century. (Central Asian Research Center, London, 1963).
— Armstrong, H. C., Grey Wolf: Mustafa Kamal - An intimate study of a Dictator (New York, 1972).
— Ayalon, David, Gunpowder and Firearms in the Mamluk Kingdom: A challenge to a Mediaeval Society (London, 1965).
— Barker, James, Turkey in Europe (London, 1977).
— Barthold, W., Turkestan down to the Mongol invasion-third edition, edited by C. E. Bosworth (Luzac, London, 1968).
— Bovill, E. W., The Golden Trade of the Moors (Oxford U. P., 1968).
— Boxer, C. R., The Portuguese Seaborne Empire, 1415 - 1825 (Hutchinson, London 1977).
— Bullard, Sir Reader, Britain and the Middle East (London, 1951).
— Cahen, Claude, Pre - Ottoman Turkey (London, 1968).
— Charmes, Gabriel, l'avenit de la Turquie; le Panislamisme (Paris, 1883).— Clark, Edson L., Turkey (New York, 1898).
— Creasy, Edward S., History of the Ottoman Turks, with a new introduction by Zeine N. Zeine (Beirut, Khayats, 1961).
— Davison, Roderic H., Reform in the Ottoman Empire;1856 -1876. (Gordian Press, New York, 1973).
— ——— Turkey, (New Jersey, 1968).
— Djemal pasha, Memories of a Turkish statesman; 1913 - 1919 (Arno Press, New York, 1943).
— Dodwell, H. H., The Founder of Modern Egypt; A study of Muhammad Ali (Cambridge, 1931).
— Driault., Ed., La Question d'Orient (Paris, 1912).
— Du Vélay, A., Essai sur l'histoire financière de la Turquie,(Paris, 1903).
— Elliot, Ch. (Odysseus), Turkey in Europe (Frank Cass, London, 1965).
— Engelhardt, Ed., La Turquie et le Tanzimat, ou histoire des Reformes dans L'Empire Ottoman,II vols (Paris, 1882 - 84).
— Ghorbal, Shafik, The Beginnings of the Egyptian Question and the Rise of Mehemet Ali (London, 1928)
— Gibb, H., and Bowen (Harold), Islamic Society and the West. 2 vols. (Oxford U. P., 1953 - 7).

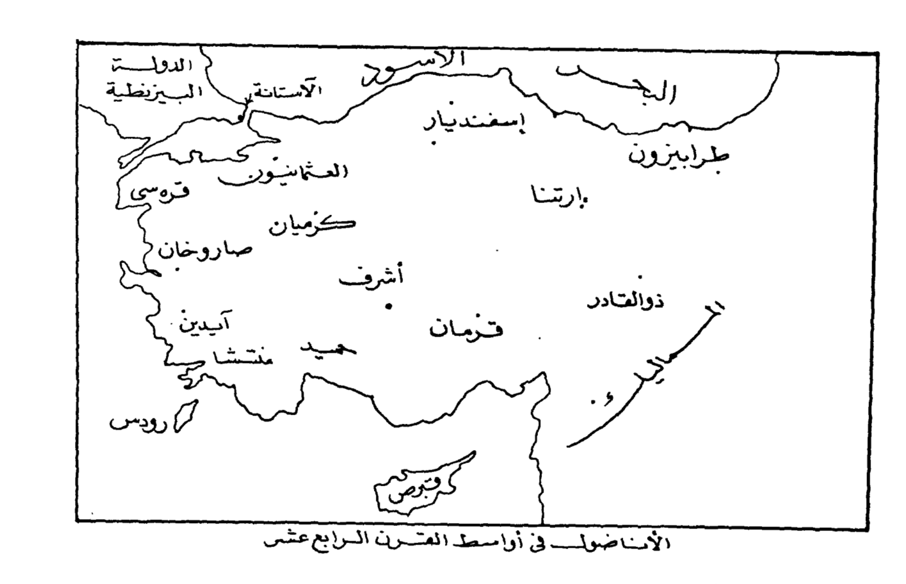
وقد قمت بترجمة الجزء الأول الذي صدر في جـزأين (دار المعارف ـ القاهرة ١٩٧١).

— Gibbons, Herbert Adams, Foundation of the Ottoman Empire: A History of the Osmanlis up to the death of Bayezid I; 1300 - 1403. (Frank Cass, 1968).
— Goriainov, Serge, Le Bosphore et le Dardanelles (Paris, 1910).
— Grabill, J. L., Protestant Diplomacy and the Near East: Missionary influence on American Policy 1810 - 1927 (Minneapolis, Minn., 1917).— Grousset, René, The Empire of the Steppes: A history of Central Asia. tr. by Naomi WalFord (New Jersey, 1970).
— Holt, P. M. Egypt and the Fertile Crescent in the Ottoman Period, 1516 - 1922 (Ithaca, New York, 1966).
— ———, and Bernard Lewis, Historians of the Middle East (Oxford U. P., 1964).
— Hopwood, Derek, The Russian Presence in Syria and Palestine; 1843 - 1914 (Oxford U. P., 1969).
— Inalcik, Halil, The Ottoman Empire: conquest, organization and economy - collected studies (Variorum reprints, London, 1978).
— Karpat, Kemal H. (ed.) The Ottoman state and its place in world history (Leiden; E. J. Brill, 1974).
— Kedourie, E., (ed.) Nationalism in Asia and Africa (London, 1971).
— ———, England and the Middle East: The Destruction of the Ottoman Empire (London, 1956).
— Kinross, Lord, Atatürk: The rebirth of a nation (Weidenfeld and Nicolson, London, 1971).
— Kushner, David, The Rise of Turkish Nationalism: (1876 — 1908) (Frank Cass, 1977).
— Lane - Poole, Stanley, Turkey (Khayats, Beirut, 1966).
— ———, The Mohammadan Dynasties (Khayats, Beirut, 1966).
— Langer, William, European alliances and alignments; 1871 - 90 (New York, 1950).
— Lewis, Bernard, The Emergence of Modern Turkey (Oxford U. P., 1961).
— Lewis, Jeoffry, Modern Turkey (Ernest Bonn London, 1974).
— Longrigg, S., Four Centuries of Modern Iraq (Oxford U.P., 1925).
— Maclagan Michael, The City of Constantinople (Thames and Hudson, London, 1968).

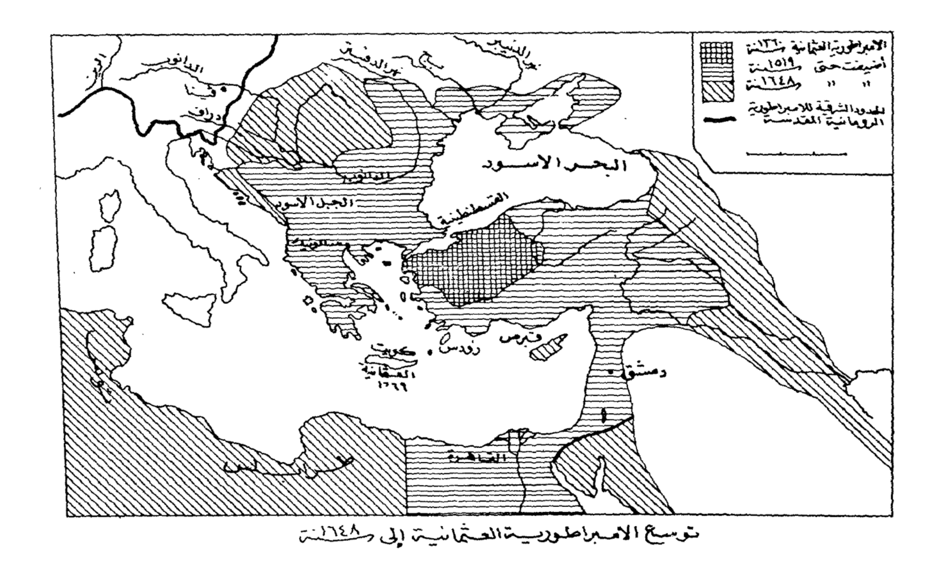
— Ma'oz, Moshe, Ottoman Reform in Syria and Palestine (Oxford U. P., 1968).
— Marriott, J. A. R., The Eastern Question: A historical study in European diplonacy (Oxford at the Clarendon Press, 1958).
— Medlicott, W. N., The Berlin Congress and after (London, 1938).
— Miller, William, The Ottoman Empire and its Successors; 1801 - 1927 (Frank Cass, London, 1966).
— Monroe, Elizabeth, Britain's moment in the Middle East; 1914 - 1956 (Methuen, London 1965).
— Nevakivi, Jukka, Britain, France and the Arab Middle East; 1914 - 1920. (The Athlone Press, 1969).
— Nicolson, Harold, Curzon: The Last Phase; 1919 — 1925: A study in Post — War diplomacy (London, 1934).
— Pears, Sir Edwin, Life of Abdul Hamid (Arno Press, N. Y. 1973).
— ———, Forty Years in Constantinople, 1873 - 1915 (London, 1916).
— Porter, Sir James, Turkey: its history and Progess. 2 vols. (London, Hurst & Blackett, 1854).
— Ramsaur Jr. E. E., The Young Turks; Prelude to the Revolution of 1908. (Khayats, Beirut 1965).
— Robinson, Richard, D., The First Turkish Republic (Harvard U. P., 1965).
— Rycaut, Paul, The Present state of the Ottoman Empire (London, 1668).
— Sabry, M., L'Empire Egyptien sous Mohammad Ali et la Question d'Orient; 1811 - 1849 (Paris, 1930).
— Sachar, H. M., The Emergence of the Middle East (Allen Lane, London, 1970).
— Safwat, M. M., Tunis and the Great Powers. (Alexandria, 1943)
— Shaw, Stanford, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey: Vol. I: The Empire of the Ghazis (Cambridge U. P., 1977).
— ——— & Ezel Kural Shaw, Vol. II: Reform, Revolution and Republic; The Rise of Modern Turkey (Cambridge U. P., 1977).
— Tibawi, A. L. American interests in Syria; 1900 - 1901. (Oxford U. P., 1966).
— Webster, D. E. The Turkey of Ataturk (Philadelphia, 1973).
— Wittek, Paul, The Rise of the Ottoman Empire (Lusac, London, 1971).
— Wood, A. C. A History of the Levant Company (Frank Cass, 1964).

جـ - دوريات أجنبية

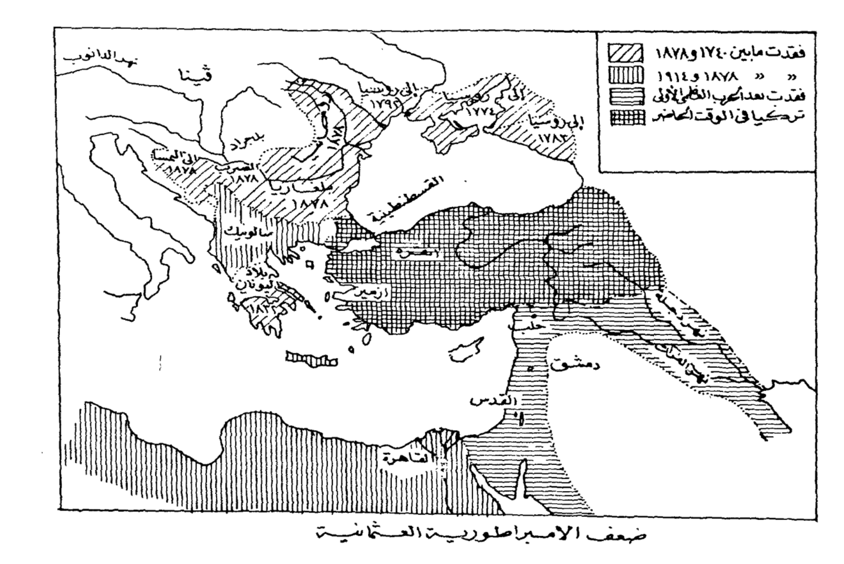
— Middle Eastern Studies (London):
— Vol, 9, No. 2, May 1973: Stephen Duguid, The Politics of Unity: Hamidian Policy in Eastern Anatolia, PP. 139 - 155.
— Vol. II, No. 2 May 1975: Mark Penson, Ottoman Bulgaria in the first Tanzimat Period: The Revolts of Nish (1841) and Vidin (1850), pp. 103 - 146.
— Vol. II, No. 3, (October, 1975): Leila Erder, The measurement of pre - industrial changes: The Ottoman Empire from the 15 th to the 17 th Century, pp. 284 - 301.
— Vol. 13, No. 3, October, 1977: P. E. Schoenberg, The Evolution of transport in Turkey under Ottoman rule; 1856 - 1918, pp. 359 - 372.
— Vol. 15, No. 2, May, 1979: Abu - Manneh, Sultan Abdulhamid II and Shaikh Abulhuda Al - Sayyadi, pp. 131 - 154.



الأناضول في أواسط القرن الرابع عشر



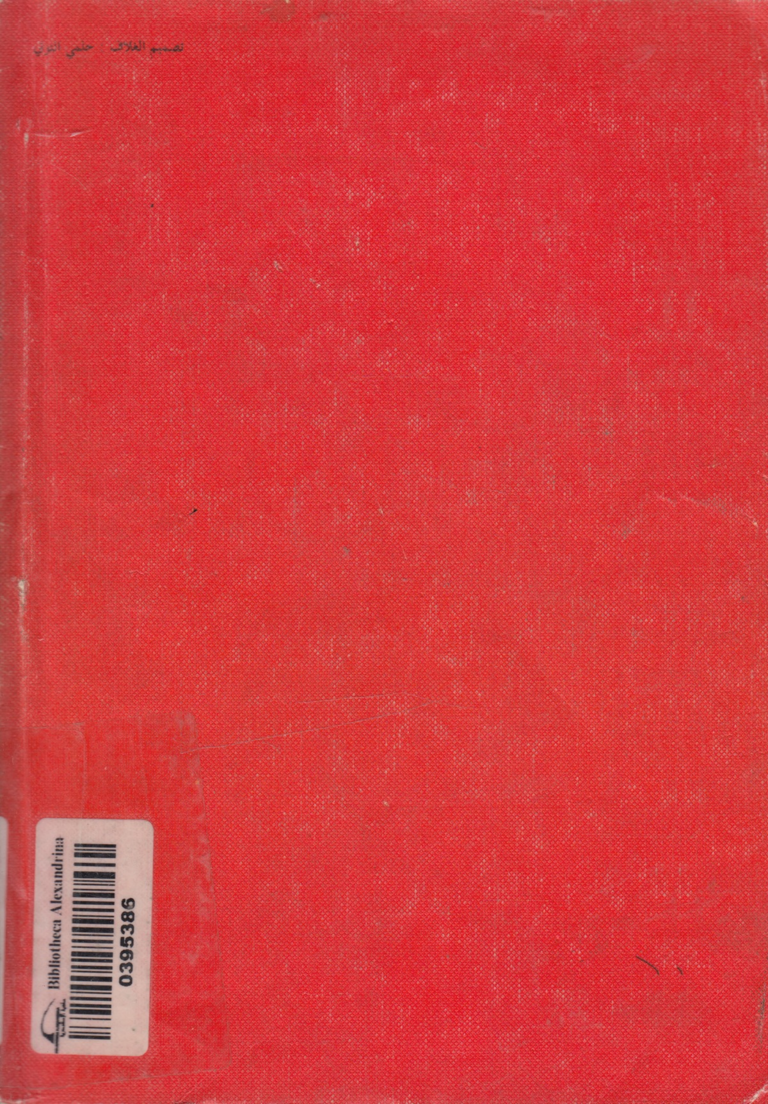
توسع الامبراطورية العثمانية إلى سنة ١٦٤٨



ضعف الإمبراطورية العثمانية

مطابع الشروق

بيروت: ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف: ٣١٥٨٥٩ - ٣١٥١٠١ - برقياً: داشروق - تلكس: SHOROK 20175 LE
القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني - هاتف: ٧٧٤٨١٤ - برقياً: شروق - تلكس: 93091 SHROK UN


تصميم الغلاف حلمي التوني